

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة 2

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:..

رقم التسجيل:..

السجن والسجناء في الأندلس الإسلامية

138–479هـ/756–1086م

أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط

(تخصص : تاريخ وحضارة بلاد الأندلس)

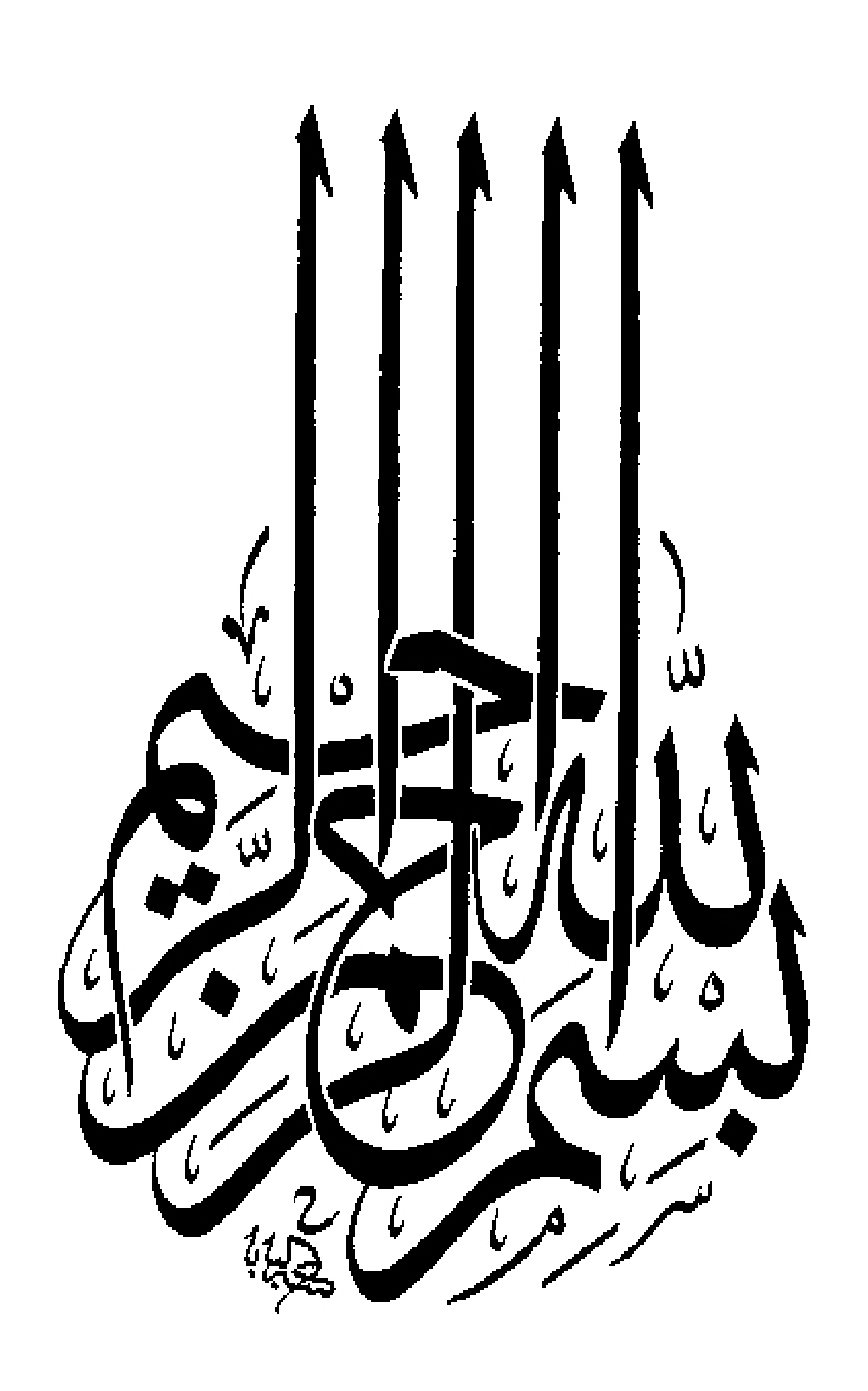
إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

وردة العابد إبراهيم بحاز

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
بوبة مجاني	أستاذة	رئيسا	جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري
إبراهيم بحاز	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة غرداية
فيلالي عبد العزيز	أستاذ	عضوا	جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري
رشيد باقة	أستاذ	عضوا	جامعة باتنة
يوسف عابد	أستاذ	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة
رشيد تومي	أستاذ	عضوا	جامعة الجزائر

السنة الجامعية: 1438–1439هـ/2017–2018م.


بسم الله الرحمن الرحيم


شكر وعرفان



أتوجه بالشكر العميم إلى صاحب الفضل الأستاذ الدكتور: إبراهيم بحاز المشرف

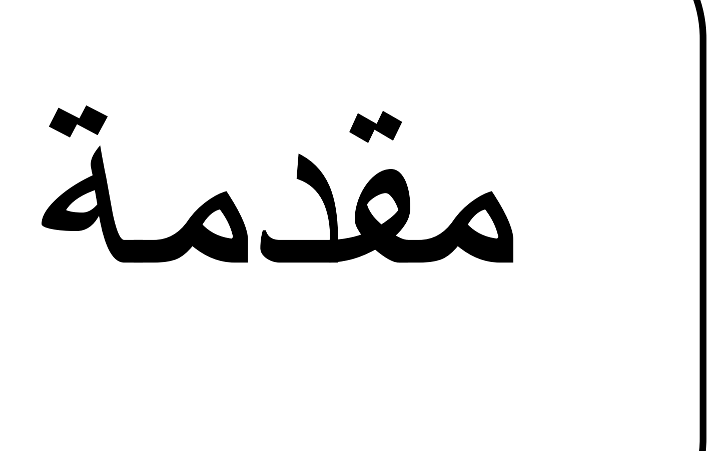
على هذا البحث،

وإلى كل من كان لي عوناً في طلب العلم وبلوغ هذا المستوى،

وسواء كانوا في ذلك أشخاصاً أو مؤسسات داخل

الوطن وخارجه فلهم مني جميعاً أسمى

آيات العرفان وجزيل الشكر والتقدير.


مقدمة

كان فتح المسلمين لبلاد الأندلس امتدادا لمشروع نشر الإسلام عبر العالم تجسيداً لقوله تعالى:(وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)[1]، فمن خلال موطنه الأول في شبه الجزيرة العربية بآسيا وانتشاره بإفريقيا ووصولا إلى قارة أوروبا من الجهة الشرقية مع ما توافر من دواعي الفتح من الجهة الغربية كان لزاما على المسلمين إتمام عملية الفتح.

وقد مثّلت عملية الفتح في حد ذاتها تحولاً كبيراًلأهل الأندلس وذلك لما كان يعانيه أهلها من سياسة السلطة الحاكمة والمتمثّلة في القوط مع سكان شبه الجزيرة الأيبيرية، ولم يسلم منهم حتى اليهود، وجاء الفاتحون بمبادئ وأسس لم يسبق لأهل الأندلس الأصليين معرفتها من سماحة وأخلاق عالية، وأبقوا على ما كان قائماً من تنظيمات إدارية وزراعية وحتى معمارية على ما هو عليه دون إحداث أي تغيير، مع إدخال التحسينات وتطوير ما لزم تطويره، "فالعرب لما دخلوا البلد وجدوا فيها نظاما إدارياً جارياً ثابتاً صالحاً فَجَروا عليه دون الحاجة إلى التخطيط والتنظيم"[2]

حكم ولاّة بلاد الأندلس بداية استقرارهم بما كان يُملى عليهم بأوامر سياسية من دار الخلافة دون التدخّل في شؤون الرعية الخاصة مع التزامهم بما عليهم من جزية مقابل حمايتهم والمحافظة على سلامتهم من أي عدو خارجي وحتى من المسلمين أنفسهم.

وبالمقابل تجسّد مبدأ العقاب في تحقيق العدالة بين المسلمين وحتى مع أهل الذمة ومكان العقاب معروف للعام والخاص وهو الحبس أو السجن،وأكبر شاهد تاريخي لوجود هذا المكان ما حدث للنبي يوسف عليه السلام ومكوثه في السجن لعدة سنوات.

ويأتي ذكر سجن الفيلسوف سقراط في مصادر التاريخ القديم بسبب تهمتين، أولها تعليم المنطق وتأثيره في الشباب ضد حكم أثينا، وثانيها عدم إيمانه بآلهة البلد فزُجَّ به في السجن وحُكِم عليه بالإعدام.

ويشهد التاريخ السياسي والعلمي والأدبي للحضارة الإسلامية على سجن العديد من السياسيين والشعراء وحتى الفقهاء، منهم الإمام أبو حنيفة النعمان ت (150هـ/767م) بسبب

[1]- سورة الأنبياء : الآية 107.

[2]- مؤنس حسين: فجر الأندلس، دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية (711-756م)، دار المناهل بيروت لبنان ط1، 1432هـ/ 2002م، ص 532.

رفضه لتولي منصب القضاء، والإمام أحمد بن حنبل ت(241هـ/855م) في قضية خلق القرآن، والشيخ ابن تيمية ت(728هـ/1328م) الذي سجن في قلعة دمشق، أما من الشعراء فكان منهم الشاعر المتنبي ت(354هـ/965م) من طرف أمير حمص ونُسب إليه إثارة الفتنة، وتعتبر هذه عيّنات من هؤلاء، غير أن المتفحِّص للتاريخ الإسلامي عامة يجد العديد من تلك الحالات.

يكثر ذكر سجن المطبق في الكتابات التاريخية الإسلامية والعربية وحتى الأجنبية حيث تم تصويره بشكل مهول من شدة وحشته وطرق التعذيب به، وكانت فكرة إنشاء هذا النوع من السجون تعود لأبي جعفر المنصور(136-158هـ/745-775م) والذي أراد من خلال إنشائه غرس الخوف والرعب في نفوس كل خارج عن حكمه ورافض له.

فدراسة **السجن والسجناء في الدولة الأندلسية الإسلامية (138-479هـ/756-1086م)** من أهم الدراسات التي تولي اهتماما بالغاً لمعرفة طبيعة السجن في العصر الوسيط وبالتحديد في الأندلس، وكذلك الاطلاع على نوع قضايا المسجونين سواء كانت سياسية أو مالية أو اجتماعية أو حتى مذهبية.

فالسجن يمثّل الوجه الثاني لأي دولة أو إمارة أو مملكة، ويعكس قوة السلطة وجورها كما يعكس عدالة وتسامح ومرونة تطبيق الشريعة الإسلامية في الحفاظ على سلامة المجتمع.

فالحبس والسجن في العصر الوسيط ما هو إلا وسيلة وليس هدفاً لأن معظم العقوبات تعزيرية تظل تخضع دائما إلى تقدير صاحب السلطة أو القاضي، أما عقوبات الحدود فهي مثبتة بالآيات القرآنية والنصوص النبوية.

دوافع اختيار الموضوع:

تتمثّل دوافع اختيار الموضوع في دوافع موضوعية وأخرى ذاتية، فأما الموضوعية فهي:

1- قلة الدراسات المتخصصة في الفترة المدروسة وموضوع الدراسة في حد ذاته، فإن تتبّع الكتابة التاريخية في المراجع الأندلسية لا تغني الباحث عن موضوع الدراسة إلا شذرات متناثرة لعدم إفراده وتغييبه كمؤسسة عقابية في المجتمع باستثناء ما أشار إليه مقال بولقطيب

الحسين[1].

2- تركّيز معظم الدراسات الحديثة باللغة العربية على دراسة السجن والسجناء من خلال الشعر وذكر الشعراء المسجونين[2] وإهمال الفئات الأخرى التي أثبتُّها في هذه الدراسة.

3- عودة معظم الدراسات الأجنبية[3] في دراستها للسجون إلى زمن اليونان والرومان ولا ذكر للسجون لفترة الدراسة ما عدا ذكر مطبق مدينة بغداد حيث يكثر الاستشهاد به كعيّنة على ظلم وجور الحكّام المسلمين[4].

4- تظهر في فترة الدراسة ثلاثة مراحل أساسية: أولها **عصر الإمارة**(138-316هـ/ 756-929م)، وثانيها **عصر الخلافة** (316-422هـ/ 929-1031م)، وثالثها **عصر ملوك الطوائف** (422-479هـ/ 1031-1086م)، هذه الفترة بجميع مراحلها لم يسبق إفرادها بدراسة شاملة كاملة لموضوع الدراسة.

5- محاولة استخراج القواعد الشرعية لسجن الفئات المسجونة بحسب الجرم المنسوب إليها أو المقترف في حقها.

6- بيان وتفصيل حالات قضايا السجناء في جميع مراحل الفترة المدروسة، مع العلم أن الشريعة الإسلامية أوجبت العقوبات المتمثّلة في جرائم التعزير، وفي حق الثائرين والمعارضين، والذين يذكرون في سياق أعمال الأمراء والخلفاء وكيفية التصدّي دون بيان وتفصيل القاعدة المعمول بها لحل مثل تلك القضايا.

7- إظهار محاسن مدى قيام وتطبيق نظام العقوبة في مختلف المجالات الحياتية والذي انعكس إيجاباً على الفرد والمجتمع الأندلسي، بدليل الازدهار والرقي الحضاري الذي تحقّق في فترة الدراسة.

---

[1]- بولقطيب الحسين : نظام العقوبات والسجن بالمغرب الوسيط، مساهمة في دراسة العقل التأديبي المغربي خلال العصر الوسيط، مجلة فكر ونقد العدد 23، 1999م.

[2]- مثاله: نسيم عبد العظيم عبد القادر إبراهيم: شعر الأسر والسجن في الأندلس، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، ط2، 1996م. وريمة برقوق: شعرية الفضاء المغلق حاضرة إشبيليا-السجن أنموذجا-، مذكرة ماجستير في الأدب العربي، تخصص أدب أندلسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، إشراف: د. محمّد زرمان، 1429-1430هـ/2008-2009م.

[3]- Combessie Philippe: Sociologie de la Prison, 3é édition, la Découverte, Paris, 2009.

4-Mathieu Tillier : Vivre en Prison A l'Epoque Abbasside, Journal Of The Economic and Social History Of The Orient, University Of Lieden, Neiderland, Vol 52, Issue 04, PP 635-653.

وأما الدوافع الذاتية فهي:

1-رغبة مني في تتبع أحداث التاريخ العام للفترة المدروسة بالأندلس ودراسة مبدأ العقاب في المجتمع الأندلسي.

2-إيماناً مني بتكاثف الجهود في البحث العلمي وإكمال مسيرته وبخاصة في التاريخ الأندلسي والتي مثَّلها مجموعة من المستشرقين سواء بالتحقيق أو التأليف أو الذين جاؤوا بعدهم من العرب أمثال حسين مؤنس، عبد العزيز سالم، مختار العبادي، وعبد الوهاب خلاّف وعبد العزيز فيلالي وعبد القادر بوباية وغيرهم كثير.

الدراسات السابقة.

كانت أول دراسة لقضية السجن في الأندلس دراسة أدبية في كتاب "شعر الأسر والسجن في الأندلس، جمع وتوثيق ودراسة"[1]، ألمّت هذه الأخيرة بفترة دراسة بحثي لكن من منظور أدبي شعري أبرز صاحب الدراسة جميع أغراض الشعر من الغزل والمدح والاستعطاف والرثاء والحنين، إلا أنه مهّد للموضوع بدراسة تاريخية، ويعدُّ مرجعاً أساسياً في بابه.

ثم تبعت هذه الدراسة الأدبية دراسة أخرى مقاربة لها كانت مذكرة ماجستير اقتصرت فقط على حاضرة إشبيليا لزمن المعتمد بن عباد[2].

كانت دعوة المرحوم بولقطيب الحسين إلى الاهتمام بدراسة موضوع العقوبة والسجن لرفع اللثام عن قضية ظلت مسكوتاً عليها في أبحاث المؤرخين، وقد وجدت دعوته أذانا صاغية وأقلاما واعية ظهرت في كتاب:" السلطة والعنف في الغرب الإسلامي"[3]، وغطى الكتاب فترة زمنية تبدأ من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إلى غاية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، كما شملت الدراسة المغرب والأندلس في آن واحد، حاول الإلمام بقضايا الأندلس وانصبّ عمله على المغرب الأقصى بالخصوص دون المغرب الأوسط ولا الأدنى، وأغفل مرحلتين من عصر الإمارة وعصر الخلافة، وجاء حديثه عن

1- نسيم عبد العظيم عبد القادر إبراهيم: المرجع نفسه.

2- برقوق ريمة: المرجع السابق.

3- د. الحداد حميد: السلطة والعنف في الغرب الإسلامي، النايا للدراسات والنشر والتوزيع دمشق سوريا، ط1، 2011م.

أخبار المنصور بن أبي عامر وما يليه من أحداث تاريخية وصولاً إلى العصر الموحدي.

أما كتاب "السجن والسجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط"[1]، فلم يختلف في إطاره العام من حيث ذكر الأحداث التاريخية والفاعلين فيها مع تركيزه على فترة حكم المرابطين والموحدين، وتمتدّ الفترة عنده إلى القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر ميلادي، وكان هذا العمل العلمي مكملاً لما سبقه.

وكانت أوّل دراسة أجنبية حول السجن لميشال فوكو[2]، أثبت فيه يوميات سجين وما كان له فيه من العقوبة والمعاملة، في العصر الحديث.

وأما الدراسة الأجنبية الثانية والتي وقفت عليها كانت دراسة اجتماعية يعود بها صاحبها إلى القرن التاسع عشر يذكر فيها حالات دخول السجن والتي تعدّدت ما بين قضايا قانونية، سياسية، إدارية وأحوال شخصية، ولم يأت على ذكر السجن لفترة دراستي ما عدا ذكر سجن مطبق مدينة بغداد[3].

الإشكالية:

يرتبط السجن في الأندلس بنوع معيّن من السجناء يأتي ذكرهم في المصادر خاصة منهم السجناء السياسيون والثوار رغم أن السجن في الإسلام جُعل لتجسيد مبدأ العقوبة في جرائم التعزير دون غيرها، الهدف من ذلك نشر الأمن والأمان في الدولة.

فالسجن كهيئة إدارية لا بد له من أسس ومرتكزات يقوم عليها من وثائق وسجلات فهل توفر ذلك بالأندلس؟ وكيف كانت الحياة اليومية للسجين؟ وهل عرف السجن نوعا واحدا من النزلاء أم كانوا مختلفين باختلاف القضايا؟ وهل ظلت آثار السجن في الأندلس قائمة؟

[1]- د.نشاط مصطفى: السجن والسجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2012م.

[2]- Foucault Michel: SurveilleretPunir, naissance de la prison, Gallimare, Paris, 1975.

[3]-PhilppeCombessie: Sociologie de la Prison, 3é édition, la Découverte, Paris, 2009, p7.

المنهج المتبع:

للإجابة عن هذه الإشكالية والتي تمّ طرحها كان لزاماً أن أتبع منهجية علمية قائمة على المنهج التاريخي الذي أساسه جمع المادة الخبرية ومراعاة التسلسل الزمني للأحداث الواردة، والمنهج الوصفي السردي الذي يقوم على وصف الوقائع المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، قبل الوصول إلى نتائج.

ولا يمكن إغفال المنهج التحليلي في تفسير بعض الوقائع لعدم وجود أو ثبوت الدليل ومن أجل تأكيد نتائج معيّنة اعتمدنا على المنهج الإحصائي كما هو مثبت في البحث.

عرض الخطّة:

تمّ وضع خطة تمثّلت في مدخل وخمسة فصول وخاتمة مع ما يلحق ذلك من ملاحق وفهارس.

المدخل: عالجت فيه التعريف بالسجن لغة واصطلاحاً مع ما يلحق به من ألفاظ، كما شمل مسحاً تاريخياً لأغلب المصادر التي تناولت السجن، انطلاقا من قيام دولة الرسول ﷺ إلى نهاية فترة الدراسة، بدءً بالمشرق أولاً ثم الانتقال إلى المغرب ثانياً والوصول إلى بلاد الأندلس ختاماً، والتي كانت تمثّل ثغراً من الثغور.

الفصل الأول: جاء عنوانه إدارة السجن، تفرع إلى مبحثين عالجت في الأول إدارة السجن الخارجية وما كان فيها من التعريف بالخطط الدينية والرسوم الإدارية وطرق تطبيقها، وفي المبحث الثاني ذُكرت إدارة السجن الداخلية من سجّان ومهامه، وموارد السجن وأعمال السجناء.

الفصل الثاني: تضمّن قضايا إيداع السجن السياسية، وتفرّع إلى ثلاثة مباحث، عرّفت في الأول بالنظام السياسي القائم في الدولة خلال مراحلها الثلاثة، من إمارة إلى خلافة فعصر الطوائف، ثم اتبعت الأسلوب الإحصائي في ذكر سجناء الفعل السياسي، من كتّاب وحجّاب ووزراء و ولاة العهد في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث أشرت إلى نوع معيّن من السجناء والمتمثّل في سجناء دار الرهائن وسجناء الاستنزال.

الفصل الثالث: خُصّ هذا الفصل بقضايا الإيداع المالية، عرّفت في المبحث الأول النظام المالي في الدولة، وفي المبحث الثاني تناولت قضايا سجن الخزانة الكبرى، والثالث

خصّ بقضايا سجن أموال العامة.

الفصل الرابع: تمحور حول قضايا الإيداع الاجتماعية والعلمية، وشمل المبحث الأول التعريف بعناصر المجتمع الأندلسي، أما المبحث الثاني فذُكر فيه سجناء الطبقة الخاصة، والثالث سجناء الطبقة العامة.

الفصل الخامس: كان مجاله عمرانياً، بعنوان: مكان السجن، أثريت الفصل من خلال مبحثين، كان الأول السجن من خلال متون المصادر الأندلسية المختلفة، أما المبحث الثاني بعنوان: الموقع الجغرافي للسجن، فقد تمّ استغلال مواد خبرية مصدرية مع المعطيات الجغرافية لمعرفة موقع السجن الافتراضي للموقع الأثري الحقيقي.

الخاتمة: اشتملت على مجموع النتائج المتوصّل إليها خلال البحث للفترة المدروسة وكذا أجابت على الإشكالية المطروحة.

صعوبات البحث.

تتمحور صعوبات البحث في طبيعة المادة الخبرية المتناثرة في طيات متون المصادر حيث تستوجب التدقيق في التصفيف أثناء البحث وقراءة المصدر من أوله إلى آخره، والمعرفة الجيّدة بالمصطلحات الخاصة بالدراسة، وخاصة منها الفقهية ومصادر النوازل، بالإضافة إلى المعرفة العلمية للجانب الأثري وطبيعة مواد البناء، وطرق البناء وتحويل بعض الرسومات إلى مخطط "أوتوكاد".

لذا تستلزم الدراسة لمثل هذا الموضوع الجمع بين عدّة تخصّصات، أولها المعرفة التاريخية، وثانيها المعرفة الفقهية للأحكام سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وثالثها الاطلاع على المعرفة الأثرية، وآخرها الإلمام بعلم الجغرافية الطبيعية، وهذا ما ينذر جمعه في شخص الباحث الواحد، ممّا يستوجب الرجوع إلى أهل الاختصاص في كل علم وكذلك الزمن المطلوب في مثل هذه الدراسات لإثبات أحكام معينة.

عرض المصادر والمراجع.

يرتبط موضوع الدراسة بمجموعة من المصادر، فلا نجد مصدراً واحداً أفرد عنواناً للسجن، بل نجد السجن وقضاياه موجودة ضمن طيات المصادر المتنوعة، باستثناء كتاب واحد ووحيد وهو :"أنس المسجون وراحة المحزون" لصفي الدين أبي الفتح عيسى بن

البحيري الحلبي ت(625هـ/1227م)[1]، وقد ارتأيت تصنيفها إلى مصادر التاريخ العام، ومصادر النظم والسياسة الشرعية، ومصادر الطبقات والتراجم، ومصادر الفقه والنوازل والأحكام، ومصادر جغرافية، بالإضافة إلى مصادر أدبية.

1-**مصادر التاريخ العام**: تنوعت ما بين مصادر مشرقية ومغربية وأخرى أندلسية، وكان أوّلها الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت320هـ /932م) من خلال كتابه "تاريخ الرسل والملوك"[2]، والذي أفادني في تخريج المادة الخبرية الخاصة بالمدخل وبعض القضايا السياسية.

ولا يمكن إنكار ما قام به ابن القوطية، أبو بكر عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم ت(367هـ/ 977م) في مصدره:"تاريخ افتتاح الأندلس"[3].

فقد جمع المحقّق في كتاب واحد بين مصدرين، الأول كتاب تاريخ افتتاح الأندلس، فيعرض فيه مجموعة من أمراء الدولة الأموية بداية بالحكم الربضي(180-206هـ/ 796-822م) إلى غاية عبد الرحمن بن محمد النّاصر(300-350هـ/ 912- 961م)، وحين انتهاءه من التحقيق جاء على ذكر المصدر الثاني لمؤلف مجهول: "كتاب أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها". وفائدة الجمع بين المصدرين حين التحقيق هي سد الثغرات والحلقات المفقودة عند ابن القوطية مثالها عملية الفتح التي قام بها موسى بن نصير، ويشترك كلاهما في عرض الأحداث السياسية إلى غاية الخليفة عبد الرحمن الثالث.

والفائدة المستقاة منه، أن انفرد ابن القوطية بذكر السبب الحقيقي لسجن الوزير هاشم دون غيره من المصادر كما يظهر من المصدرين كليهما قضية الاستنزال والثوار، وهي حركة عُرفت بها بلاد الأندلس.

أما عمدة البحث تجلت في مصدرين أساسيين هما:

[1]- تحق: محمّد أديب الجادر، دار صادر بيروت لبنان، ط1، 1997م. وجاء الكتاب في تسعة فصول موزعة على297صفحة، ذكر السجن عنده في الفصل الرابع من ص126 إلى ص179 من النسخة المحققة بعنوان: في السجن والتعويق ومن خرج من سعة إلى ضيق. ولم أفد منه لحديثه عن علماء النحو وشعراء الدولة العباسية بالمشرق.

[2]- تحق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط2، 1382هـ/ 1962م.

[3]- تحقيق وتعليق: إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.

كتاب المقتبس بقطعه الخمسة لابن حيان بن خلف بن حسين بن حيان بن محمد بن حيان القرطبي وكنيته أبو مروان (ت469هـ/1076م)، وهو أموي بالولاء وأسرته من أصل إسباني اعتنقت الإسلام وكان جده مولى لعبد الرحمن الداخل، لذا كانت أسرته تحتل مكانة رفيعة كما اشتهرت بالعلم، تحصّل ابن حيان على المعارف العلمية المختلفة على يد كبار علماء الأندلس، كما انتظم في سلك وظائف الدولة وعمل كصاحب شرطة في قرطبة في بلاط بني جهور، وسُجّلت قدرته العلمية في ميدان التاريخ، فأسلوبه سلس معبر سهل العبارة مع بلاغة وفصاحة، أما من ناحية سرد الخبر التاريخي فيمتاز بالدقة والضبط والتحري كما جاءت كتاباته صريحة لعصبيته وميوله لبني أمية وتمجيده لأيام الخلافة لقرطبة.

جاء في السفر الثاني[1] ذكر إمارة الحكم بن هشام(180-206هـ/796-822م) بجميع أحداثها، والتعريف بأصحاب الخطط من وزراء وكتّاب وحجّاب وقضاة وحتى علماء وشعراء، ووصف لمحاسن ومناقب الأمير ثم وفاته، كما ذُكر في هذا السفر إمارة عبد الرحمن بن الحكم(206-238هـ/822-854م) جمع فيه الأحداث السياسية والتغيّرات الحادثة في الخطط السلطانية منها السكة والخزانة وقد أفدت منه كذلك ما كان فيه من أخبار الغزّال وسجنه وسجن بعض علماء التنجيم.

أما المقتبس[2] الذي حققه محمود علي مكي والذي يضم ست سنوات من حكم عبد الرحمن بن الحكم(206-238هـ/822-852م) فقد أفدت منه حين عرض فيه أصحاب الخطط الدينية والسلطانية والتعريف ببعض الشعراء وذكره لبعض وفيات الأعلام وخصال ومناقب الأمير وسجن الثوّار.

والسفر الثالث[3] جاء فيه ذكر إمارة الأمير عبد الله بن محمد(275-300هـ/ 888-912م)، وهي فترة تعكس الاضطرابات السياسية الواقعة في الأندلس وكيف عالجها الأمير ولا يختلف الوضع عنده في ذكر سجن أصحاب الخطط السلطانية والشعراء والعلماء.

---

[1]- ابن حيان: المقتبس السفر الثاني: تحق محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1424هـ/2003م.

[2]- ابن حيان: المقتبس من أنباء أهل الأندلس: تحق محمود علي مكي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة مصر، 1431هـ/2010م.

[3]- ابن حيان: المقتبس السفر الثالث: تحق محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1430هـ/2009م.

أما القطعة الرابعة من المقتبس[1] والتي تشمل حكم الأمير الناصر(300-350هـ/912-961م) قبل تسميته بلقب الخليفة، عالجت الأحداث من سنة 300هـ/912م إلى غاية 330هـ/941م، واتّبع الطريقة نفسها في سرد أخبار سجن أصحاب الخطط السلطانية، ومحقق الكتاب "شالميتا" يذكره على أنه السفر الخامس.

والقطعة الخامسة من المقتبس[2] والتي تمثّل فترة حكم الخليفة الحكم المستنصر(350-366هـ/ 961-976م) وهي تمثّل فترة حكمه لأربع سنوات والممتدّة من 360هـ/970م إلى غاية 364هـ/974م، شملت الأحداث السياسية والوقائع التاريخية وبيّنت علاقة الخليفة بالمماليك النصرانية ونفوذ الأمويين وسيطرتهم على بلاد المغرب وقد أفدت منه في ذكره لبعض التشريفات التي تلحق بعض السجناء حين إطلاق سراحهم، وكذلك لوضع المخطط للسجن الافتراضي لمدينة الزهراء.

والملاحظ من خلال كتاب المقتبس في أخبار بلاد الأندلس، أن ابن حيان اعتمد في سرده للمادة الخبرية على مجموعة من المؤرخين، منهم أحمد بن محمد الرازي وابنه عيسى الرازي وعبد الملك بن حبيب والخشني وابن الفرضي، ويذكرهم أثناء سرد خبر معيّن ويرجعه إلى صاحبه، فقد توفّرت الأمانة العلمية والصدق في نقل أخبار الأندلس، والمميّز كذلك في كتاب المقتبس ورود تراجم لبعض الأعلام تفردّ بها دون غيره مثال ذلك يحي الغزّال، وكذا بيان مراتب جلوس أصحاب الخطط السلطانية والدينية.

وإذا تعذّر وجود مرحلة من مراحل الحكم السياسي يتم اللجوء إلى المصدر الثاني لابن بسام علي الشنتريني(543هـ/ 1067م) في كتابه: "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة"[3]، فهو يؤرخ للفترة العامرية والفتنة القرطبية وصولاً إلى عصر الطوائف. وهي موسوعة أدبية تاريخية تضمّنت تراث القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، وهي الفترة العلمية التي ازدهرت فيها الحركة العلمية في الأندلس رغم الصراعات السياسية القائمة في المنطقة، وهي

---

[1]- ابن حيان: المقتبس "قطعة الناصر": تحق ب شالميتا، المعهد الإسباني العربي للثقافة مدريد 1979م.

[2]- ابن حيان:المقتبس في أخبار بلد الأندلس "قطعة المستنصر": تحق صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، 1426هـ/ 2006م. مع العلم بوجود تحقيق لذات النسخة قام به الأستاذ عبد الرحمن علي الحجي سنة 1983م من منشورات دار الثقافة بيروت لبنان.

[3]- تحق: سلام مصطفى البديري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1419هـ/ 1998م.

نتاج لمجهودات سابقة والمتمثّلة فيما قام به أمراء وخلفاء بني أمية في تشجيع الرحلة العلمية وتجديد وتطوير العديد من العلوم.

قَسَّم ابن بسام موسوعته إلى أربعة أقسام على حسب الأقاليم الجغرافية الأندلسية، كل قسم يعرض فيه الإقليم جغرافياً مع ذكر ملوكه وأمرائه وشعرائه.

فالقسم الأول عرض فيه حاضرة قرطبة وما جاورها من الأقاليم مع ذكر أخبار وأسماء الرؤساء والكتاب والشعراء.

والقسم الثاني جاء فيه ذكر الجانب الغربي من الأندلس وفي مقدّمتها إشبيلية وما اتصل بها من بلاد ساحل البحر وما فيها من أخبارالرؤساء والكتّاب والشعراء.

أما القسم الثالث عرض فيه للجانب الشرقي من الأندلس وبلنسية وذكر أسماء الرؤساء والكتّاب والشعراء.

وأخيراً القسم الرابع فذكر فيه كل من دخل الأندلس من أدباء وشعراء من المشرق والمغرب.

وفائدة مصدر الذخيرة أنه اعتمد على ما كتبه ابن حيان في كتابه "المتين" المفقود، وعليه فهو قد استكمل عرض بعض الأحداث السياسية، وميزته كذلك على ما جاء فيه من ذكر سجن الشاعر ابن زيدون ووصف هذا الأخير لمكان السجن، حيث يعتبر المصدر الوحيد الذي ذكر أن السجن هو عبارة عن ثلاثة فضاءات.

كما لا يمكن تجاوز كتاب ابن الأثير، علي بن محمد (ت630هـ/ 1232م) "الكامل في التاريخ"[1] والذي أفدت منه في المدخل وتخريج بعض الأحداث السياسية وما ترتب عنها.

ومصدر ابن عذارى، أبي العباس أحمد المراكشي (كان حياً712هـ/ 1213م) :"البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب".

والذي يصنّف مصدره ضمن التاريخ المحلّي لاهتمامه بسرد الأحداث التاريخية لبلاد المغرب والأندلس، كما يعدُّه بعض الدارسين، مصدراً من مصادر الطبقات لأصحاب الجهاز الحاكم خاصة منهم أمراء وخلفاء الدولة الأموية ومن جاء بعدهم، فهو يعرض الاسم الكامل

[1]- راجعه وصححه: د. محمد يوسف الدقّاق، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1407هـ/ 1987م.

للأمير أو الخليفة مع كتّابه وحجّابه ووزرائه وقضاته وأبنائه من الذكور والإناث.

يقع مصدره في أربعة أجزاء، الجزء الأول[1] خاص بتاريخ المغرب زمن الفتح، والجزء الثاني[2] خاص بتاريخ الدولة الأموية بالأندلس منذ الفتح إلى غاية سقوط الدولة، والجزء الثالث[3] قسَّمه إلى قسمين، يشمل القسم الأول منه نهاية الدولة العامرية إلى غاية خلع أمية بن عبد الرحمن بقرطبة، وهو آخر خلفاء بني أمية، أما القسم الثاني ذكر فيه ملوك الطوائف والأحداث المرافقة لذلك. والجزء الرابع منه يشمل عصر المرابطين بداية بأخبار عبد الله بن ياسين وصولاً إلى ولاية تاشفين بن علي بن يوسف[4].

كانت الاستفادة بدرجة كبيرة من الجزء الثاني والثالث لاستكمال الحلقات التاريخية التي تعذّر وجودها عند ابن حيان في مصدره "المقتبس"، فكان لازماً الرجوع إليه لتتبع السرد التاريخي واستخلاص بعض الحقائق منها القاعدة العامة المتّبعة في "عِقاب ثوار الأندلس".

2-**مصادر النظم والسياسة الشرعية**:سبق الذكر أن طبيعة موضوع البحث تفتقر أو يمكن القول ينعدم فيها مصدر متخصّص، ولهذا جاء رصد وجمع المادة الخبرية للسجن وإدارته من كل المصادر الممكنة حتى ولو كان جزءً بسيطاً من المصادر المشرقية أو المغربية أو حتى الأندلسية، وخصوصية الخطط السلطانية والدينية مستمدّة من الشريعة الإسلامية، فما يقام في المشرق نجد مثيله في المغرب والأندلس، لأن الأصول ثابتة بالكتاب والسنة والفروع تُرِكت لاجتهاد الفقهاء والعلماء، فهي قضايا فرعية يختلف دليل ثبوتها بقوة السند المعتمد عليه، ومن أهم من كتب في جزئية السجن ما يلي:

أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ/798م) في مصدره الخراج[5]، حيث يعدُّ من أهم المصادر التي وضعت التأطير الشرعي، وكان تأليفه زمن الخليفة هارون الرشيد، أين ذكر القضايا الفقهية في كيفية التعامل مع الأراضي المفتوحة من صلح أو عنوة أو إحياء الأراضي الموات، والصدقات والعشور وطرق جبايتها، وكانت الاستفادة من هذا المصدر في

---

[1]- تحق: ج س كولان، وليفي بروفنسال، دار الثقافة بيروت لبنان، ط3، 1983م.

[2]- تحق: ليفي بروفنسال، ج.س. كولان، دار الثقافة بيروت لبنان، ط2، 1400هـ/1980م.

[3]- تحق: ليفي بروفنسال، دار الثقافة بيروت لبنان[د ت ط].

[4]- تحق: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، ط3، 1983م.

[5]- دارالمعرفة بيروت لبنان، [د ت ط].

فصل أهل الدعارة والتلصّص والجنايات وما يجب من الحدود، كما عرض طرق الإنفاق على السجين والأسير من حيث قوته ولباسه، وذكر السجلاّت بتسجيل كل من مستحقّي الصدقات وحتى عند موت السجين معدوم الحال يتكفّل بيت مال المسلمين بإجراءات الدفن، كما يقدم نصائح للولاة في إقامة العقاب فهم لا يفرّقون بين عقوبة الفجور أو القذف أو السكر، ومعظم توجيهاته على ما جاء ذكره من أحاديث النبي ﷺواجتهادات الخليفة عمر بن الخطاب ﵁ والتابعين.

أما قدامة بن جعفر (ت377هـ/988م) في مصدره الخراج وصناعة الكتابة[1]، وهو يشمل سبعة منازل كما ذكرها، لكن المتوفّر حالياً والذي عملنا عليه، هي المنازل الأربعة الأخيرة، كانت الاستفادة من المنزلة الخامسة وهي أول الكتاب، يعرض فيها دواوين الدولة ومن أهمها ديوان البريد والسكك والطرق، وبيّن ديوان البريد فيما يخص مهامه والأعوان القائمين عليه، ويتفق مع الأندلسيين في مفهوم الكتاب والرقعة.

أما الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري(ت450هـ/1058م) بمصدره الأحكام السلطانية والولايات الدينية[2]، فكان جامعاً لعدة أبواب، إشترك مع من سبقه في قضايا الخراج والصدقات والقضاء، لكن الاستفادة منه جاءت في بعض التعريفات ونظرية الإمارة والحسبة.

يُعدُّ الطرطوشي محمد بن الوليد(ت520هـ/1126م) بمصدره سراج الملوك[3]، مكمّل لما كتبه الماوردي، حيث صوّر هذا الأخير الجانب النظري في حين يظهر الطرطوشي الجانب العملي لبعض الخطط السلطانية، وقد كانت الاستفادة من الباب الرابع والعشرين في صفة الوزراء والجلساء وجميع أصحاب الخطط، وجاءت مادته الخبرية مستقاة من تجارب الأمم السابقة يهدف من خلالها ترسيخ بعض المهام وما مدى فائدتها في تسيير دواليب الحكم.

أما ابن رضوان، أبو القاسم عبد الله بن يوسف المالقي(ت784هـ/1382م) في كتابه

---

[1]- تحق: محمّد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر بغداد العراق، ط1، 1981م.

[2]- دار الكتب العلمية بيروت لبنان, [د ت ط].

[3]- تحق: نعمان صالح الصالح، دار العاذرية للنشر والتوزيع الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ/2005م. جاءت هذه النسخة غنية بهوامشها من حيث التعريفات والإستدلالات، مع وجود نسخة حققها: جعفر البياتي، دار رياض للكتاب والنشر لندن، 1990م.

الشهب اللامعة في السياسة النافعة[1]، يُعدُّ تكملة لما ذكره الطرطوشي، وكانت الاستفادة من الباب العاشر في ذكر الوزارة والوزراء، والباب الحادي عشر في ذكر الكتابة والكُتّاب.

أما الفائدة الحقيقية فكانت في الباب الحادي والعشرين في ذكر السجون وأحوالها وتفقُّد أهلها.

عاصر ابن رضوان المؤرخ الكبير ابن خلدون عبد الرحمن(ت808هـ/1405م) الذي ترك لنا المقدّمة حيث صنّف فيها بعض الوظائف وأعطى الفروق بين الخطط السلطانية والدينية في المشرق والمغرب والأندلس، خاصة في فترة حياته، والملاحظ أنه لا يكرّر أعمال سابقيه بل يطلب من القارئ الرجوع إلى متون المصادر التي ذكرت الوظائف مثل كتاب الماوردي.

أما كتابه الثاني المعنون:"مزيل الملام عن حكّام الأنام"[2]، وبرغم قلّة أوراقه عدداً إلا أنها عظيمة فائدتها، فقد استفدت من الباب الثاني من الفصل الأول من التنبيه الرابع، المعنون بـ: من بالحبس إخوان الحاكم، حيث يؤكّد على إعطاء الصدقة لهؤلاء، ومحاولة خلاصهم كل جمعة خاصة أصحاب الدَّين(الغريم)، كما يؤكد على الرحمة بهم.

3-**<u>مصادر الفقه</u>**

يمثّل هذا النوع من المصادر ركيزة أساسية لمثل هذه الدراسة، حيث كان الجهاز السياسي يخوّل أمر تحديد نوع العقوبة للقضاة والفقهاء، حتى ولو كان ذلك في غير صالحهم في وسط العامة، فكانت الكتابة الفقهية خلال القرون الأربعة الأولى تصنّف القضايا الفقهية على شكل كتب ضمن مصنّف واحد، ويندرج تحت كل كتاب مجموعة من المسائل، فكان الاعتماد على:

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النميري القرطبي(ت463هـ/1070م) في كتابه :"الكافي في فقه أهل المدينة المالكي"[3]، وكانت الاستفادة منه في كتاب

---

[1]- تحق: محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان, ط1، 1425هـ/2004م.

[2]- تحق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن الرياض السعودية, ط1، 1417هـ. وقد ذكر محقّق الكتاب أن عنوان الكتاب هو: ابن خلدون ورسالته للقضاة.

[3]- تحق: د. محمّد محمّد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض السعودية، ط2، 1400هـ/1980م.

التفليس وعرض مسائله، وكتاب الغصب.

ونسجّل نفس الملاحظة عند ابن رشد، محمد القرطبي(595هـ/1198م) بمصدره "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"[1]، في عرض أحكام العبادات والمعاملات، فيذكر "مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها، والتنبيه على نكث الخلاف فيها"[2]، فكانت الاستفادة من كتاب الحرابة التي تعطي مفهوم للخارجين عن السلطة.

وجاء العلامة الفقيه ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي(ت741هـ/ 1340م) بمصدره:"القوانين الفقهية"[3]، وهو على مذهب إمام المدينة المنورة، والذي جمع فيه زبدة القوانين الفقهية بأسلوب سهل وسلس، ويؤكد انتماءه المذهبي المالكي بقوله:" إذ هو الذي اختاره أهل بلاد الأندلس وسائر المغرب اقتداء بدار الهجرة"[4].

وكانت الاستفادة منه في الباب الثالث في التفليس، والباب الثامن في الحرابة، والباب التاسع في الغصب.

4-مصادر النوازل والوثائق:

كان عمدة البحث ابن سهل عيسى بن عبد الله الأسدي الجياني (ت486هـ/ 1093م) بمصدره "ديوان الأحكام الكبرى" أو "الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحاكم"[5]، يضم اجتهادات وفتاوى في كثير من الوقائع، ويذكر محقق الكتاب كوكبة من العلماء[6] اعتمدوا على ما ذكره في كتابه.

ويمثّل هذا المصدر الأرضية العملية لتطبيق الأحكام السابقة المذكورة في المصادر

---

[1]- دار المعرفة بيروت لبنان، ط9، 1409هـ/1988م.

[2]- نفسه، ص2.

[3]- مكتبة الشركة الجزائرية الجزائر [د ت ط].

[4]- نفسه، ص8.

[5]- تحق: يحي مراد، دار الحديث القاهرة مصر، 1420هـ/ 2007م.

[6]- القاضي أبو عبد الله محمّد بن القاسم بن أبي حمراء، نقل عنه في كتابه في الوثائق المسمى:"المقنّع في الشروط"، والقاضي أبو الفضل عياض الذي يحمل في 15 موضعاً من كتابه :"مذاهب الحكام في نوازل الأحكام"، على نوازل ابن سهل، وأبو محمّد عبد الله بن عبد الله بن سلمون الكناني الفقيه الأندلسي، الذي نقل فقرات كثيرة من أحكام ابن سهل في كتابه: "العقد المنظم للحكّام في ما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام"، وأبو الحسن النبّاهيالمالقي، ينقل عنه كثيراً في كتابه: "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا"، وبرهان الدين إبراهيم بن محمّد بن فرحون، ينقل عنه في كتابه:"تبصرة الحكّام في أصول الأقضية ومناهج الحكّام". ينظر: مقدمة التحقيق ابن سهل: المصدر نفسه، ص4، ص5.

الفقهية، وكانت الاستفادة منه في باب البيوع، وباب الإقرار، وباب مسائل الاحتساب، وباب الوصايا بالأيتام، وباب في مسائل أداء الشهادات.

أما القاضي ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت529هـ/ 1134م) في مخطوطه المعنون بـ:"نوازل ابن الحاج" واشتهر أيضاً باسم: "كتاب الأحكام"[1]، وقد أعاد نسخ المخطوط وترتيبه الباحث المغربي أحمد اليوسفي وما زال قيد التحقيق، وكانت الاستفادة منه في تحديد صلاحيات صاحب الرد، وكذلك في ضرب السكة، والاعتداءات الحاصلة على أراضي الغير، وكذلك حكم المرتد الشاتم والمنتقص من قدر الرسول ﷺ .

كما لا يمكن الاستغناء عن الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحي (ت914هـ/ 1508م) في كتابه " المعيار المغرب والجامع المغرب من فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب"[2].

كانت الاستفادة في قضايا سجن الإيداع الاجتماعية، خاصة إذا تعلّق الأمر بالعامة من المسلمين أو من أهل الذمة.

وبالنسبة لمصادر الوثائق والسجلاّت فكان الاعتماد على ابن العطّار، محمد بن أحمد(ت399هـ/ 1008م) في كتابه: "الوثائق والسجلاّت"[3]، والذي أفادني في وثيقة الاسترعاء، والتي لا يأتي ذكرها عند المشارقة في مصادرهم الفقهية، وهي تدلّ على قوة وسلطة القضاة في تثبيت الحكم في فترة من فترات الحكم الأموي بالأندلس.

5-**مصادر الحسبة**: توجز مصادر الحسبة الأحكام العامة لحالات الغش والتدليس في الأسواق، وتحدّد المعايير التي يتم بها اكتشاف ذلك، ويتفق معظمها في القضايا المطروحة غير أن مصدر ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي (ت6هـ/12م) "في آداب الحسبة والمحتسب"[4]،قد أفرد مادة خبرية خاصة بالسجن والسجّان وشروط تعيين هذا الأخير وتحديد موارد السجن، فكان ذا قيمة علمية كبيرة، ومن خلال ذلك يمكن للباحث أن يربط المادة

[1]- مخطوط نسخة الخزانة العامة الرباط، رقم 55ج.
[2]- إشراف محمّد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1405هـ/1985م.
[3]- تحق: ب. شالميتا، ف. كورنييّ، المعهد العربي الإسباني مدريد إسباينا، 1983م.
[4]- تحق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية القاهرة مصر، 1955م.

الخبرية مع المادة التاريخية وما ذُكر عن السجناء، للوصول إلى نتائج تعطي تفسيراً لبعض الأمور.

6-**مصادر الطبقات والأنساب:** تحتاج طبيعة الموضوع إلى التعريف بالسجناء قدر الإمكان خاصة أصحاب الطبقة الخاصة من وزراء وحجّاب وفقهاء وشعراء وأدباء، فقد ترجم ابن الفرضي، أبو الوليد محمد بن يوسف بن نصر الأزدي(ت304هـ/ 916م) في كتابه "تاريخ علماء الأندلس"[1]، ويعدُّ أقدم معجم ضم فيه الفقهاء ورواة الحديث.

كما تمّ الاعتماد على كتاب ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد(ت456هـ/ 1066م) والمعنون بـ:"جمهرة الأنساب"[2]، فقد أفادني في تخريج القبائل البربرية والعربية، إذ يُعدّ المصدر الوحيد الذي اهتم بالأنساب الأندلسية.

أما صاعد الأندلسي، أبو القاسم بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد التغلبي (ت462هـ/ 1065م) في كتابه "طبقات الأمم"[3] أورد تراجم لبعض علماء العلوم العقلية.

وكتاب ابن بشكوال، أبو القاسم خلف الله بن عبد الملك (ت578هـ/ 1182م) في كتابه "الصلة في تاريخ علماء الأندلس"[4]، والذي أتمّ ذكر مجموعة من التراجم استكمالا لما ذكره وتوقّف عنده الضبي.

والضبي، أحمد بن يحي بن أحمد بن عميرة (ت599هـ/ 1202م) في كتابه "بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس"[5]، الذي أكمل وزاد في كتابه تراجم لعلماء وفقهاء لم يذكرهم ابن الفرضي.

أما ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي(ت658هـ/1260م) في كتابه "الحلة السيراء"[6] فقد ترجم لأصحاب الخطط السلطانية، فهو كتاب أدبي تاريخي، يتألّف من جزئين ضم فيه مؤلفه تراجم للأمراء والخلفاء والوزراء والشعراء والأدباء منذ الفتح

---

[1]- تحق: د. روحية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1417هـ/ 1997م.

[2]- تحق: عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف القاهرة مصر، ط5، 1382هـ/ 1962م.

[3]- تحق: حياة بن علوان، دار الطليعة بيروت لبنان، ط1، 1985م.

[4]- إعتنى به ووضع فهارسه: د. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط1، 1423هـ/ 2003م.

[5]- تحق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ط1، 1410هـ/ 1989م.

[6]- تحق: حسين مؤنس، دار المعارف القاهرة مصر، ط2، 1985م.

الإسلامي إلى منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، يذكر أخبارهم على شكل طبقات من المائة الأولى إلى غاية المائة السابعة.

ولم يختلف الوضع عند ابن سعيد، عبد الملك المغربي (ت685هـ/ 1278م) في كتابه "المغرب في حلى المغرب"[1]، فكانت ترجمته بحسب الطبقات وهي خمسة، طبقة الأمراء وطبقة الرؤساء وطبقة العلماء وطبقة الشعراء وطبقة اللفيف، ووزّع هذه الطبقات الخمس بحسب تواجدها في الممالك، وكان استخراج المادة الخبرية ضمن كل مملكة.

فكانت فائدة مصادر الطبقات في التعريف بحالة كل سجين وسبب سجنه .

7-**المصادر الأدبية واللغوية:** تعدّدت فوائد المصادر الأدبية حسب استعمالها فمنها ما استعمل في ضبط المصطلحات اللغوية والتعريفات، مثل ما كتبه الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت170هـ/ 786م) المسمى في كتابه "العين"[2]، وابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ/1065م) في "المحكم والمحيط الأعظم في اللغة"[3] وكتاب "المخصص"[4]، بالإضافة إلى ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري(ت711هـ/ 1311م) في كتابه "لسان العرب"[5]. وهناك مصادر أدبية ساعدت في إعادة تصوير السجن كفضاء ويأتي على رأسها كتاب ابن بسام "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة"، والمقري، أحمد بن محمد التلمساني(ت1041هـ/ 1632م) في "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب"[6] من خلال أشعار الشعراء.

8-**المصادر الجغرافية:** لايمكن الاستغناء عنها لما احتوت عليه من أوصاف للبلدان ورصد للأخبار وتحديد للمواقع والمدن، وما امتاز به كل إقليم عن غيره وكل مدينة عن أخرى، وقد تنوّعت ما بين مصادر مشرقية ومغربية وأخرى أندلسية، فقد جاءت بعض الإشارات لموضع السجن بقرطبة عند ابن حوقل، أبي القاسم محمد بن علي

[1]- تحق: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة مصر، ط3، 1955م.

[2]- تحق: عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م.

[3]- تحق: محمّد علي، معهد المخطوطات لجامعة الدول العربية القاهرة مصر، ط1، 1393هـ/ 1973م.

[4]- دار الكتب العلمية بيروت لبنان [د ت ط].

[5]- تحق: دار المعارف بيروت لبنان[د ت ط].

[6]- تحق: يوسف الشيخ محمّد البقاعي، دار الفكر بيروت لبنان، ط1، 1419هـ/ 1998م.

البغدادي(ت380هـ/ 990م) في كتابه "صورة الأرض"[1]، كما ذكر الزهري، محمد بن أبي بكر(ت541هـ/1154م) في كتابه "الجغرافيا"[2] الأنهار الكبرى لبلاد الأندلس والذي استفدت منه في تحديد مكان السجن من خلال تتبّع مجرى النهر وتحديد منطقة الهبط.

أما الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله(ت626هـ/ 1228م) في كتابه "معجم البلدان"[3] فقد أفادني في ضبط أسماء المدن، وكذلك الحميري عبد المنعم (ت أواخر القرن 9هـ/ 15م) في كتابه الروض المعطار في خبر الأقطار[4]، الذي أفادني في التعريف بالمدن الكبرى بالأندلس خاصة في الفصل الخامس.

المراجع: مثلما اعتمدت على مجموعة من المصادر خدمت الرسالة فإن حظ المراجع منها كان أوفر لنفس الغرض، وهي عديدة ومتنوّعة ومفصّلة كالآتي:

1-**مراجع التاريخ العام**: كان الاعتماد عليها في توضيح وتأكيد بعض الحقائق التاريخية، يأتي في أولها الدكتور فيلالي عبد العزيز بكتابه "العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس والمغرب"[5]، وكانت الاستفادة منه في تأكيد وجود السجن بالمغرب ومجاورته للفنادق، وكذلك محاولة العباسيين إعادة بلاد الأندلس إلى حكمهم بثورة العلاء بن مغيث الجذامي، وكذلك سياسة عبد الرحمن الداخل في التعامل مع زعماء الثوار وجمع شمل القبائل القيسية واليمنية والبربر.

وذكر العبادي، أحمد مختار في كتابه "في تاريخ المغرب والأندلس"[6] مراحل الحكم الإسلامي بالأندلس من الفتح إلى السقوط، وكانت الاستفادة منه في تجسيده للصراعات السياسية وما نتج عنها من أحزاب في بلاد الأندلس.

كما لا يفوتني في هذا المقام التأكيد للمرة الثانية على ما كتبه حداد حميد "السلطة والعنف في الغرب الإسلامي"، وكذلك ما كتبه نشاط مصطفى في "السجن والسجناء"، واللذان

---

[1]- دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر بيروت لبنان [د ت ط].

[2]- تحق: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية بور سعيد مصر، [د ت ط].

[3]- دار صادر بيروت لبنان، 1397هـ/ 1977م.

[4]- تحق إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة بيروت – لبنان ط 2، 1980.

[5]- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع بوزريعة الجزائر، 2011م.

[6]- دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر، ط1، 1425هـ/ 2005م.

يعدّان صاحبي المبادرة في رسم الخطوط العريضة للسجن وقضاياه المختلفة، غير أنهما ركّزا على الفترة المرابطية وما جاء بعدها، والرجوع إلى قضايا السجن بالأندلس يشكّل شذرات فقط.

2-**مراجع النظم والسياسة الشرعية**: ألّف سالم بن عبد الله الخلف كتابه "نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس"[1]، والذي يعدُّ ذا أهمية كبرى لشموليته على جميع الخطط السلطانية والخطط الدينية الخاصة بالدراسة، حتى أنه أفرد للسجن جزئية كانت كمنطلق لتوسيع الموضوع وإثراءه، ولم يختلف الشأن بالنسبة للسمرّائي، أسامة عبد الحميد حسين في كتابه "تاريخ الوزارة في الأندلس 138-897هـ/ 755-1492م"[2] في سرده وتحليله لبعض قضايا سجن الوزراء والحجاب، كما كان الاعتماد على التهامي الراجي في كتابه "نظم وإدارة بني أمية من خلال المقتبس" في تأكيد الخطط السابقة.

ولا يمكن إغفال ما كتبه خلاّف محمد عبد الوهاب والمتمثّل في مجموعته القيّمة، أولها: مجموعة الوثائق[3]، والتي حقّقها واستخرجها من مخطوط الأحكام الكبرى لابن سهل، وكانت الاستفادة منه في القضايا الجنائية وقضايا أهل البدع والأهواء.

أما كتابه "تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية 5هـ/ 11م"[4]، في إثبات الخطط الدينية وسجن القضاة والفقهاء.

كما تمّ الاعتماد على الدكتورة مجاني بوبة في كتابها الموسوم بـ:"النظم الإدارية في بلاد المغرب خلال العصر الفاطمي"، وقد أفدت منه في تبيان أنه لا فرق في النظم الإدارية ما بين المشرق والمغرب والأندلس، وخاصة ما يخص الفرناقين.

3-**المراجع الأدبية**: أغنت المصادر الأدبية فترة الدراسة ولا ينفي ذلك الاعتماد على المراجع، ويأتي في مقدمتها إحسان عباس، "في تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة

[1] - مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/ 2003م.

[2] - دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1433هـ/ 2012م.

[3] - وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس، مستخرج من مخطوط: الأحكام الكبرى للقاضي ابن الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي، المطبعة العربية الحديثة القاهرة مصر، 1400هـ/ 1989م.ثلاثة وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس، المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة مصر، ط 1، 1981م.

[4] - المؤسسة العربية الحديثة القاهرة مصر، 1992م.

قرطبة"[1]، ذكر في كتابه شعراء وأدباء كل مرحلة، وكانت الاستفادة منه في إثبات زواج الشريف الطليق في السجن، ومحمد صالح البنداقفي كتابه "يحي بن الحكم الغزّال"[2]وكانت الاستفادة منه في قصة الأهراء.ولنسيم عبد العظيم عبد القادر إبراهيم كتاب "شعر الأسر والسجن في الأندلس" والذي مزج فيه ما بين الدراسة التاريخية والدراسة الشعرية، كما جمع ما وجده متناثراً من مخطوط لشعراء ضمن مجموع.

4-**المعاجم والقواميس والموسوعات:** استعملت القواميس في تخريج وتحديد بعض المصطلحات والمفاهيم خاصة التي كانت لها علاقة بالجانب الأثري والمعماري، منها نوار سامي محمد في "الكامل في مصطلحات العمارة الإسلامية من بطون المعاجم اللغوية"[3]، أما الناحية الفقهية فكان كل من الشربصي أحمد في "المعجم الاقتصادي الإسلامي"[4]، وعمارة محمد في "قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية"[5] وكذلك "الموسوعة الفقهية" الصادرة بالكويت قد أعانوا في استخراج القضايا من مصادرها.

5-**الكتب المترجمة:** ويأتي في مقدمتها بالباس ليوبولدوطريس في كتابه"الحواضر الأندلسية"[6]والذي اهتم بدراسة التنظيم المعماري الحضاري للمدن الأندلسية، وقد ذكر أهم الأبحاث الأثرية، كما كانت الاستفادة من فون شاك في كتابه" الفن العربي في إسبانيا وصقلية"[7] من حيث طبيعة وطريقة البناء في الحواضر الأندلسية، أما المؤرخ الأثري بيخور في كتابه "مدينة الزهراء"[8] حيث حدّد القطاع الخاص للمدينة وأمكن من خلالها الوصول إلى إلى مطبق الزهراء.

---

[1]- دار الثقافة بيروت لبنان، ط2، 1969م.

[2]- دار الأفاق الجديدة بيروت لبنان، ط1، 1979م.

[3]- دار الوفاء الإسكندرية مصر، ط1، 2003م.

[4]- دار الجيل بيروت لبنان، 1401هـ/ 1981م.

[5]- دار الشروق بيروت لبنان، ط1، 1413هـ/ 1993م.

[6]- تر: مُحَّد يعلى، دار أبي رقراق الرباط المغرب، ط1، 2007م.

[7]- تر: د الطاهر أحمد مكي دار المعارف بيروت لبنان، ط2، ذو الحجة 1406هـ/ أكتوبر 1985م.

[8]- تر: سامي البغدادي، البيت العربي والمعهد الدولي للدراسات العربية مدريد إسبانيا، ط1، 2011م.

6-**الرسائل الجامعية:** تنوعت الرسائل الجامعية من حيث المضمون، من أثرية وأدبية فالأولى كان لها الفضل في ربطها مع المضمون المعرفي، منها رسالة عبد الصمد رقية بعنوان:"أثر الرطوبة والأملاح على الصخور الكلسية في المباني الأثرية"[1] والتي أوضحت أثر الرطوبة في المباني الأثرية، كما تمت الاستعانة برسالة حجاج كاهنة المعنونة "طرق تموين كويكول بالمياه في العصر الروماني"[2] لإيضاح أنواع الحجارة التي استمرت والتي لازالت قائمة إلى حد الآن على عكس حجارة السجون، كما استعنت بدراسة خاصة بالخشب لربعين آعمر بعنوان: "تأثير عوامل التلف البيولوجية على المادة الخشبية الأثرية"[3].

فجُلُّ هذه الرسائل أوضحت العوامل التي تسبب تلف مادة البناء من حجر رملي أو خشب مما يعني استحالة بقاء السجن العيني.

والثانية وهي الرسائل الأدبية منها، رسالة دكتوراه سكينة قدور بعنوان: "الحبسيات في الشعر العربي"[4]، والتي أفادتني في مدخل موضوعي رغم أن دراستها تبدأ من سنة 1992/1900

7-**الدوريات:** عادة ما تعالج مثل هذه الأوعية المعرفية جزئيات البحث، ويظهر ذلك جلياً في مقال بولقطيب الحسين "نظام العقوبات والسجن في المغرب الوسيط" والذي دعا إلى دراسة السجون ومعرفة أسباب عدم ظهور مؤلفات في العصر الوسيط للسجن في مجلة "فكر ونقد" المغربية، كما ظهر مقال العموشي محمد[5] بعنوان: "الحبس وأثره على تصرفات المحبوس المحبوس في بعض مسائل الزواج والطلاق"، كما استفدت من دراسة لثريا محمد عبد الحسن[6] بعنوان: "أزياء المجتمع الأندلسي من سنة 92-625هـ/710-1227م" في توضيح طريقة لباس الرجال والنساء من العامة في الأندلس وهو المعتمد في لباس سجنائهم.

---

[1]- مذكرة ماجستير، إشراف حميان مسعود، معهد الآثار جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2008-2009م.

[2]- مذكرة ماجستير، إشراف محمد البشير شنيتي، معهد الآثار جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2008-2009م.

[3]- مذكرة ماجستير، إشراف لعرج محمود عبد العزيز، معهد الآثار الجزائر 2، السنة الجامعية: 2007-2008م.

[4]- أطروحة دكتوراه، إشراف لخضر عيكوس، جامعة منتوري كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية: 2006-2007م.

[5]- مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، نابلس فلسطين، 2010م، ع 24.

[6]- مجلة كلية الآداب ببغداد، العدد 102، سنة 2009م.

ويذكر فورار بن محمد بن لخضر[1] في مقاله "يوسف بن هارون الرمادي الأندلسي(303هـ-403هـ/915-1012م) دراسة في سيرته وشعره في السجن" الحالة النفسية للسجين ومعاناته فيه، وقد أفدت منه حين ذكري لسجن الشعراء.

ومقال محمد علي دبور[2]:" السجون والسجناء بالأندلس في عهد بني أمية وملوك الطوائف"، والذي أفدت منه في تأكيد ما ذَهَبت إليه دراستي في إدارة السجون وتسييرها.

أما المقالات الأجنبية فقد أفدت من دراسة ماتيو تيليي[3]"Mathieu Tillier" والذي اهتم بسجن "مطبق بغداد" وجعله رمزاً للوحشة والظلم.

أما مقال بازيليو بافون مالدونادو[4]"Basilio Pavon Maldonado" فقد أفدت منه في في تخريج مخطط الكتلة لباب من أبواب قصر قرطبة والذي يعكس تواجد السجن على المجرى النهري.

8-**<u>المراجع الأجنبية</u>**: لم يختلف الوضع في المراجع الأجنبية عنه في المراجع العربية، حيث لم تخصّص دراسة بعينها لمثل هذا الموضوع غير مقتطفات مقتضبة.

يذكر ليفي بروفنسال[5] " Lévi Provençal" في كتابه "إسبانيا الإسلامية" التنظيم الإداري القائم في بلاد الأندلس، وكانت فائدتي منه بيان عمل صاحب المدينة والمحتسب ومارك بيرجي[6] "Marque Bergé" في كتابه "العرب" شهادات أفادنا بها في توضيح عمل الشرطة والمحتسب في إسبانيا الإسلامية وعلاقتهما بالسجن.

أما راسيني فيليب وجورج جوبال[7] "Racinet Philippe et George Jebel" في

[1]- مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث القاهرة، العدد 39، سنة 2007م.

[2]- مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، مركز النشر والترجمة جامعة المجمعة، السعودية، العدد 8، ديسمبر 2015م/ 1437هـ.

[3]- Tillier Mathieu : Vivre en Prison A l'Epoque Abbasside, Journal Of The Economic and Social History Of The Orient, University Of Lieden, Neiderland, Vol 52, Issue 04.

[4]- Maldonado Basilio Pavon: <u>entre la historia y la arqueologia el enigma de la cordoba califal desaparecida</u>, AL-Qantararevista de estudios arabes, VOL IX, Madrid 1988.

[5]-. Evariste Lévi: Provençal- <u>l'Espagne musulmane au Xeme siècle, institutions et vie sociale</u>, Maison neuve et la rose, Paris, France, 2002 .

[6]- Bergé Marque :<u>les arabes, histoire et civilisation des arabes et du monde musulman des origines a la chute du royaume de grenade racontées par les témoins IXeme siècle av j.c-XVeme siècle,</u>editionsLidis, paris 1977

[7]- Philippe Racinet et George Jebel :<u>La Ville Médiévale de L'Occident Chrétien a L'Orient Musulman V – XV éme siècle</u>, Arnand Colin, Paris 1996.

مؤلّفهما المشترك بعنوان" مدينة القرون الوسطى" فقد أفادني في تحديد المعاملة القاسية التي يجدها السجين في سجن مدينة إشبيليا كمثال.

وفرانسوا كليمون[1] " Francois Clément" في كتابه " النظام والشرعية في إسبانيا الإسلامية" يؤكد تغيّر نظام السكة بتعدّد دور الضرب بالأندلس ومن خلالها أفدت في إثبات عملية الغش وسجن بعض القائمين عليها للتأديب.

وفي الأخير لا يسعني إلا بالتوجه بالشكر والتقدير لمن مدّ لي يد العون لإنجاز هذا العمل العلمي من أشخاص ومؤسسات داخل الوطن وخارجه، وأخص بالذكر جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02 وما يلحق بها من مصالح إدارية وبيداغوجية، وجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، وجامعة الجزائر 02، وكذا مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء والمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث بالرباط ومؤسسة علال الفاسي بالرباط ومعهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط المغرب، فلهم مني جميعاً أسمى آيات العرفان والتقدير.

[1]- François Clément: PouvoiretLegimitéenEspagneMusulmane à l’Epoque des Taifas (V-XI siècle), Ed L’Harmattan, Paris, 1997.



أولا: تعريف السجن لغة واصطلاحا

ثانيا: الفرق بين السجن والحبس

ثالثا: السجن في المشرق

رابعا: السجن في المغرب

خامسا: السجن في الأندلس

تعريف السجن لغة واصطلاحا :

عرفت كلمة السجن عند العرب عدة معان وذلك بحسب استعمالها أو وقوعها في كلامهم، فقد استعملوها للدلالة على المكان والزمان وحال الشخص، وباختلافهم في التدليل اختلف بعدهم أهل الاختصاص في الاستدلال والاستعمال، فجاءت في اللغة بمعنى المحبس، والسِجن الحبْس[1]، والسِّجْن البيت الذي يحبس فيه السجين[2]، كما جاءت كلمة السجن بمعنى المحْبس فالحبْس هو المكان الذي خصص للأفراد أصحاب القضايا المختلفة، سواء كانت سياسية، اجتماعية، مالية وحتى مذهبية.

ولم يتوقف معنى كلمة السجن على ما سبق ذكره بل نجد اشتقاقا آخر بمعنى السِّجِّين وهو الصلب الشديد من كل شيء[3]، وهذا هو المعمول به في بناء السجون خاصة في المدن والحواضر الكبرى للدول والإمبراطوريات والممالك عبر التاريخ، وسبب ذلك حتى لا يُسْهل على السجناء فتقه حتى إن توفرت عندهم المعدات والوسائل من أجل الهروب.

كما ذكرت كلمة السجن بلفظ السّاجون بمعنى "الحديد الأنيث"[4]، وهو الحديد الذي لا يسهل صهره أولا ولا يسهل قطعه ثانيا، وهذا ما يؤكد المعنى السابق أن بناء السجون كان يخضع إلى تخطيط محكم ودقيق وصلب، باستعمال وسائل البناء شديدة الصلابة في فترة زمنية متأخرة لما اشتدت الحروب ودعت الحاجة إلى ذلك.

وقد أوضحت المصادر اللغوية، المكان الحقيقي لبناء السجون الخاصة، بحيث لم تكن إلا في حِجْر الأرض السابعة[5]، وكان يودع فيها أصحاب القضايا الخاصة وعلى رأسها زعماء التمرد السياسي أو الجماعة التي لا توافق الحكام والأمراء في قضايا تتعلق بالسلطة أو بالفتوى، وكان الهدف من الزج بهم في هذا المكان، الإذلال وشن حرب نفسية على السجناء، فكانوا لا يعرفون النهار من الليل، ولا حتى عدد الأيام التي قضوها في السجن، ولا

---

[1]- الفراهيدي: كتاب العين، ج2 ص 218، ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ج7 ص 196، ابن سيده: المخصص،السفر12 ص 94.ابن منظور: لسان العرب، ج3 ص 1947، المقريزي تقي الدين أحمد بن علي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحق: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي مكتبة مدبولي القاهرة، 1998م، ص 784، الموسوعة الفقهية: ج16 ص 282.

[2]- الفراهيدي: كتاب العين، ج2، ص 218.

[3]- ابن سيده: المحكم، ج7، ص 196، ابن منظور: مصدر سابق، م3، ص1947.

[4]- ابن سيده: المحكم، ج7، ص 196، ابن منظور: مصدر سابق، م3، ص1947.

[5]- ابن سيده: المحكم، ج7، ص 196، ابن منظور: مصدر سابق، م3، ص1947.

يُسمح لهم الاستئناس بأصوات بعض الحيوانات والطيور.

ومن المعاني سابقة الذكر والمستخرجة من مصادر اللغة، يتضح أن كلمة سجن وحبس ومحبس ذات دلالة واحدة ومعنى واحد، ترشد إلى المكان والموضع وأنه بناء مشيد، كما ترشد إلى نوعية البناء من حيث شكلُه، بأنه يختلف اختلافا كليا عن المباني الحضارية الأخرى التي تهدف إلى تيسير الحياة وتوفير الراحة بل العكس هنا، كما أوضحت المادة الأساسية التي يدخل في بنائها ألا وهو الحديد، فهو أصلب مادة وجدت على الأرض، لقوله عزّ وجل: ﴿ وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس﴾[1]، كما جعل السجن في الأرض السابعة بمعنى أسفل الأرض وهو المكان الأكثر إحكاما وأشد حراسة.

السجن اصطلاحا:

ذكرت مصادر الفقه ومصادر السياسة الشرعية ، والنظم الإسلامية، مفهوما وتعريفا يكمل ويتمم معنى السجن لغويا، فجاء أن "الحبس الشرعي ليس هو السجن في مكان ضيق، وإنما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان في بيت أو مسجد، أو كان بتوكيل نفس الخصم أو وكيل الخصم عليه، ولهذا سماه النبي ﷺ أسيرا"[2].

فالتعريف الاصطلاحي يوضح ويحدد مكان السجن، مع نتائج التعويق وما يترتب عنه من عدم الخروج، وعدم الاشتغال بوظائف الحياة اليومية الاجتماعية والدينية، من صلاة في المسجد وأداء لمناسك الحج، وحتى التصرفات والتعاملات المالية من بيع وشراء، فالتعويق ليس هو إلحاق الأذى بالسجين وإنما هو عقوبة تهدف أساسا إلى إصلاح المحكوم عليه بإعادة تربيته وتأهيله وإدماجه في المجتمع، وحتى حماية السجين أو الأسير من نفسه

---

[1]- سورة الحديد الآية24

[2]- ابن تيميةالحراني، تقي الدين أحمد: مجموعة الفتاوي، اعتنى بها وخرج أحاديثها: عمر الجزار وأنور الباز، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2005/1426، ج35، ص233، ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله مُحَّد بن أبي بكر بن أيوب: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحق: فايق أحمد، إشراف بكر بن عبيد بن الله بوزيد، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع جدة المملكة العربية السعودية، [د.ت.ط]، م1، ص263، ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم ابن الامام شمس الدين أبي عبد الله مُحَّد: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تحق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ج2،ص215، المقريزي: المواعظ، ص784، الفاسي، مُحَّد عبد الحي الكتاني الادريسي الحسيني: نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت لبنان [د.ت.ط]، ج1، ص246، الموسوعة الفقهية: المرجع نفسه ج16، ص282، العموشي مُحَّد: الحبس وأثره على تصرفات المحبوس في بعض مسائل الزواج والطلاق، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية نابلس فلسطين 2010م، م24، ص1372.

أو من الغير.

تتفق معظم الدراسات الحديثة وخاصة الأدبية والفقهية على الجمع بين الأسر والسجن في أبحاثها، رغم اختلاف منهج الدراسة والغاية والهدف للوصول إلى نتيجة، فهل هنالك توافق وترادف بين اللفظين؟ وهل لكليهما دلالات معينة خاصة؟

يذكر ابن سيده أن لفظ الأسر جاء من" أسرْت الأسير آسر أسرا، والإسار والأسرة، القد، وكل محبوس أسير"[1]، ويزيد ابن منظور في التعريف بأن كل محبوس في قيد أو سجن أسير... الأسير المسجون والإسار، القيد، ويكون حبل الكتاف[2].

يتضح من خلال ما سبق ذكره أن الأسير هو السجين، وقد ارتبط الأسر بالسجن منذ القدم لأن الأسر يفضي إلى السجن[3]، وهذا ما يؤكد ما جاء في التعريف الاصطلاحي.

وهنالك تفسير آخر في استعمال كلمة السجين والأسير للدلالة على معنى واحد، حيث نجد أن كلمة أسير ترادف لفظ سجين في صدر الإسلام وظل هذا الترادف لا يزال ملحوظا في العصر الأموي، أما في العصر العباسي فإن لفظة أسير بدأت تختص بالذين يؤخذون حربا، والسجين أو الحبيس هو من تعتقله السلطة[4].

يظهر التعريف الاصطلاحي سماحة الشريعة الإسلامية في تطبيق العقوبات التي لم يُشّرع فيها أحكام، وتركت لاجتهاد الخلفاء والفقهاء، حتى وإن أخطئوا في حق أنفسهم أو حق الآخرين، ويظهر ذلك جليا من خلال ذكر أن الحبس أو السجن لا يكون إلا في مكان ضيق، مما يدل على أن السجناء والأسرى في الأمم الأخرى كانوا يعاملون بطرق سيئة.

الفرق بين الحبس والسجن:

ظهر من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي، أن لفظ الحبس ولفظ السجن مترادفان، والغاية منهما هو تطبيق حكم معين على المحكومين في قضايا عديدة مختلفة ومتنوعة، في مكان معين، لكن عند التدقيق في اللفظين نجد اختلافا، خاصة عند الذين يشتغلون بأمور الفقه والقضاء وهذا من خلال القرائن التالية:

[1]- ابن سيده : المخصص، السفر 12، ص98.

[2]- ابن منظور: مصدر سابق، م1، ص 78.

[3]- تذكر قدور سكينة أن:" الأسر من نتاج الحياة العربية البدوية التي لم تكن تتوفر على مراكز عقابية فعوضت بالقيود". الحبسيات، ص 22.

[4]- البرزة أحمد مختار: الأسر والسجن في شعر العرب، مؤسسة علوم القرآن، دمشق سوريا، ط1، 1405هـ/1985م، ص24، 25.

1. ذُكر السجن في القرآن الكريم 10 مرات، 09 مرات في سورة يوسف عليه السلام، بدءا من الآية 25 إلى الآية 100، ومثال ذلك في قوله عز وجل: ﴿قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يسجن أو عذاب أليم﴾[1]، وفي قوله أيضا: ﴿ قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه..﴾[2]، كما ذكر في الموضع التالي: ﴿ يا صاحبي السجن أما أحدكما فيسقي ربه خمرا...﴾[3] وذكر مرة واحدة في سورة الشعراء في قوله تعالى:﴿ قال لئن اتخذت إلها غيري لأجعلنك من المسجونين﴾[4].
2. استعمل لفظ حبس في سورة المائدة، لقوله عز وجل:﴿ تحبسونهما من بعد الصلاة﴾[5]، فقد أورد ابن العربي تفسيرا لهذه الآية بأنها دليل على حبس من وجب عليه الحق[6]، ويذكر ابن العربي أن الحقوق قسمان، منها ما يصح استيفاؤه معجلا، ومنها ما لا يمكن استيفاؤه إلا مؤجلا[7]، ولا يكون إلا بتوفر الأدلة.
3. كما استعمل لفظ الحبس في حديث رواه الترمذي وأبو داود أن النبي ﷺ حبس في تهمة رجلا ثم خلَّى عنه[8].
4. جاء في سنن الترمذي: " أن قوما من الكلاعيين سُرق لهم متاع، فاتهموا أناسا من الحاكة، فأتوا النعمان بن بشير صاحب النبي ﷺ، فحبسهم أياما، ثم خلى سبيلهم، فأتوا النعمان فقالوا: خليت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان، فقال النعمان: ما شئتم أن

[1]- سورة يوسف، الآية 25.
[2]- سورة يوسف، الآية 32 و 33.
[3]- سورة يوسف، الآية 41.
[4]- سورة الشعراء الآية 29.
[5]- سورة المائدة: الآية 34.
[6]- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله: أحكام القرآن، تحق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت لبنان، [د.ت.ط]، ج2، ص723.
[7]- ابن العربي: المصدر نفسه، ج2، ص723.
[8]- ابن العربي المصدر نفسه، ج2، ص 723.

أضربهم فإن خرج متاعكم فذاك وإلا أخذت من ظهوركم مثل ما أخذت من ظهورهم[1].

5. استعمل لفظ الحبس عند أهل الفقه في قضايا كثيرة، فمنها ما جاء في:" إن كان المرمى بالدم منهما حبس الشهر ونحوه، فإن لم يؤت عليه بينة في داخل الشهر أطلق"[2].

من خلال القرائن سابقة الذكر والمستخرجة من القرآن الكريم ومصادر السيرة النبوية والتفسير والفقه، يتبين أن القضايا التي تودي إلى السجن لا بد من التحقق في إثبات التهمة المنسوبة، فالفرد لا يُحبس حتى تثبت إدانته بوجود الأدلة، وإن غابت الأدلة، فيطلق سراحه ويخلى سبيله، وقد اتضح ذلك جليا في الأحاديث النبوية، حيث نجد أن الفترة الزمنية في حبس الأفراد قصيرة جدا، لا تتعدى الساعات أو اليوم أو الشهر، أما السجن فتكون فترته ومدته طويلة ولا يتحقق ذلك إلا بعد أن يحبس المعني ويعرض على القاضي وتثبت إدانته، ويصدر في حقه حكم، فيكون سجينا وليس محبوسا.

أو بعبارة أخرى، هي نفس النتيجة التي وصل إليها كل باحث في موضوع السجن" أن الحبس عند استعماله بمعنى السجن يكون للتوقيف مدة قصيرة للاستفهام أو التحقيق من الأمر، أما السجن فيكون للتوقيف مدة طويلة وفي الجرائم الكبيرة ونحو ذلك"[3].

---

[1]- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: سنن ابن داود، تحق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت لبنان، [د ت ط]، ج4، ص135.

[2]- ابن سهل: ديوان الأحكام الكبرى، ص 702.

[3]- الجريوي مُحَمَّد بن عبد الله: السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية، منشورات إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية الرياض المملكة العربية السعودية، 1411هـ/1990م، ص 45. قدور سكينة: الحبسيات، ص35.

السجن في المشرق الإسلامي:

عرف القرن الأول الهجري تحولات سياسية واجتماعية كبرى في منطقة شبه الجزيرة العربية، وامتدت هذه التغيرات السياسية إلى حدود الإمبراطورية البيزنطية، كما تمكنت الجيوش الإسلامية من القضاء النهائي على الإمبراطورية الفارسية فاتسعت بذلك الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية التي أسسها وجعل لها ركائز وأسسا، خاتم الأنبياء والرسل محمد ﷺ، فبسطت نفوذها السياسي والعسكري إلى حدود بلاد الهند والسند شرقا، وإلى حدود جنوب فرنسا غربا.

يرجع الفضل في هذا الامتداد والتوسع إلى خصوصية الرسالة المحمدية بشرائعها العقائدية والعملية والأخلاقية، فكانت نتيجة ذلك ترحيب سكان المنطقة المفتوحة بتعاليم الإسلام، زاد على ذلك ما قام به حكام الدولة الإسلامية من إقرارهم وتثبتهم لكثير من الأنشطة التي لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، وكانت موجودة عندهم ، وهذا من الأسباب التي ساعدت على قيام حضارة جديدة.

كان اعتماد المجتمع الإسلامي في تسيير حياته على القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء في إدارة الشؤون العامة والخاصة وطبيعة الإنسان في كونه ليست له صفات الكمال الخلقي، فقد أوجبت الشريعة الإسلامية العقوبة بحسب الجرم المرتكب، فهناك جرائم الحدود التي شرع لها الله عز وجل عقوبات معينة ويندرج تحتها عقوبة الزنا، القذف، الشرب، السرقة، الحرابة، الردة والبغي، كذلك جرائم القصاص منها القتل، الرجم، القطع، وجرائم التعزير، هذه الأخيرة أوجبت مكانا معينا لتطبيق العقوبة، ولا يكون ذلك إلا في السجن.

واختلف المحدثون والفقهاء في قضية: هل كان للرسول ﷺ وخليفته أبي بكر سجن؟ وهل سجنوا أحدا أم لا؟

ذكر ابن الطلاع الأندلسي أنه لم يكن لهما سجن و لم يسجنا أحدا، وذكر بعضهم أن للرسول ﷺ سجنا بالمدينة في تهمة دم... وأنه حكم بالضرب والسجن... فثبت أن النبي ﷺ

سجن وإن لم يكن ذلك في سجن متخذ لذلك[1]، وقد ذكرت مصادر السيرة النبوية ومصادر التاريخ بعض القضايا التي تؤكد الكلام الأخير، فمنها:

1-بعد رجوع رسول الله ﷺ من غزوة بدر 2هـ/623م "قدم بالأسرى.... وسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ عند آل عفراء،قالت: فرجعت إلى بيتي ورسول الله ﷺ فيه، وإذا أبو يزيد سهيل بن عمرو[2] في ناحية الحجرة، مجموعة يداه إلى عنقه بحبل"[3].

2-قامت الدولة الإسلامية في المدينة، جعل رسول الله ﷺ مواثيق وعهود مع يهود المنطقة، لكنهم لم يلتزموا بها، فقام رسول الله ﷺ في سنة 5 هـ/626م بحبس بني قريضة، فحُبسوا في دار بنت الحارث، امرأة من بني النجار[4].

3-أرسل رسول الله ﷺ أبو لبابة[5] إلى بني قريضة من أجل تسوية الخلاف معهم، فحكم فيهم بما لم ينزل الله ورسوله ففزع أبو لبابة، وارتبط بسارية من المسجد النبوي التي كانت عند باب أم سلمة، سبعا بين يوم وليلة، في حر شديد لا يأكل فيهن ولا يشرب قطرة[6].

4-أثناء إرسال الرسل والرسائل إلى القبائل العربية المؤيدة للإمبراطورية البيزنطية أو الفارسية، كان البعض من رؤسائها يفضل الفرار والهرب، وقد تجلى ذلك في قصة عدي بن حاتم وهروبه إلى الشام وإقامته هناك، بعد علمه بوصول جيوش رسول الله صلى الله عليه

---

[1]- ابن الطلاع، محمد بن فرج القرطبي: أقضية رسول الله ﷺ، تحق: محمد نزار تميم وآخر، دار الأرقم بيروت، ط1، 1418هـ /1998م، ص8.ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2 ص 216، المقريزي: المواعظ، ص 784، الكتاني: نظام الحكومة، ج1، ص246، واضح الصمد: السجون وأثرها في الآداب العربية من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت [د ت ط]، ص 26.

[2]- أبو يزيد سهيل بن عمرو بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك: أحد أشراف قريش وعقلائهم وخطبائهم و ساداتهم، اسر يوم بدر كافرا، وكان الذي أسره يوم بدر مالك بن الدخشم، وأسلم سهيل يوم الفتح. ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحق: علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت،[د ت ط]، ج2 ، ص 585.

[3]- ابن هشام، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ: السيرة النبوية، تحق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، دار الخير دمشق، سوريا [د ت ط]، م2، ص216.

[4]- الطبري: تاريخ الرسل والملوك، م2 ص 76، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، م2، ص76.

[5]- رفاعة بن عبد المنذر بن زنبر بن زيد بن أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس، أبو لبابة الأنصاري الأوسي، وهو مشهور بكنيته. خرج مع النبي إلى بدر فرده النبي من الروحاء إلى المدينة أميرا عليها، وضرب له بسهمه وأجره، وهو الذي أرسله رسول الله إلى بني قريضة لما حصرهم. ابن الأثير: أسد الغابة، ج2 ص283، 284.

[6]- الطبري: تاريخ الرسل، ج2، ص584، 585، ابن الأثير: الكامل، م2، ص 75.

وسلم إلى دياره، فقد خلَّف وراءه بنته سفانة التي وضعت ضمن الأسر، فجعلت بنت حاتم في حظيرة بباب المسجد، كان السبايا يحبسن فيها[1] وكان ذلك في السنة 9 هـ/630م.

من خلال القرائن سابقة الذكر، يتضح أن رسول الله ﷺ لم يتخذ السجن بالمفهوم المعروف اليوم، وإنما كانت هنالك أماكن متعددة في المدينة يجعل فيها الأسرى والسجناء، وهذا ما يؤكده المقريزي بأنه: "لم يكن له محبس معد لحبس الخصوم"[2]، ولم يختلف الأمر في عهد أبي بكر الصديق، رغم الأزمة التي حلت بالدولة الإسلامية والمتمثلة في حروب الردة ومانعي الزكاة، فكان مصير هؤلاء القتل لأنها تعد ردة عن الإسلام وقد أوجب الشرع في حقهم الاستتابة أو القتل، فلم تكن الحاجة إلى اتخاذ السجون، بالإضافة إلى قِصَر مدة خلافة أبي بكر الصديق.

عرفت الدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب (13-24هـ/634-640م) اتساع رقعة الدولة الإسلامية إلى أقصى بلاد فارس والشام والمغرب، فقد فُتحت دمشق (14هـ/635م)، وبعلبك (14هـ/635م) وبيت المقدس (16هـ/337م)، وحمص في نفس السنة وحتى البصرة، وطبرية (13هـ/634م)، والمدائن (16هـ/637م)، ثم قنسرين وحلب (16هـ/637م).

عرفت المناطق المفتوحة أقواما وأجناسا وديانات مختلفة من وثنية إلى مجوسية إلى نصرانية، فقد اعتنق جلهم الدين الإسلامي وظلت الكثير من الأعراف والتقاليد والمفاهيم الخاطئة عالقة بعقولهم، تتنافى مع قواعد الشريعة الإسلامية، فقد كانت تظهر من حين إلى آخر قضايا تستوجب العقاب حسب الذنب أو الجرم المرتكب، فقد قام عمر بن الخطاب (13-24هـ/634-640م) "بشراء دار بمكة بأربعة آلاف درهم وجعلها سجنا يحبس فيها"[3]، وفي الكوفة أمر عمر بن الخطاب بسجن معن بن زائدة[4] على إثر قيامه بتزوير الخاتم"[5].

[1]- ابن الأثير: المصدر نفسه، م2، ص76.

[2]- المقريزي: المواعظ، ص 784.

[3]- ابن الطلاع: أقضية الرسول، ص9. المقريزي: المصدر نفسه، ص 784.

[4]- معن بن زائدة، أبو الوليد معن بن زائدة بن عبد الله بن مطر بن شريك بن الصلب، واسمه عمرو بن قيس بن شراحبيل بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان... كان جوادا شجاعا. ابن الأثير: الكامل، ج5، ص224.

[5]- قدامة بن جعفر: الخراج وصناعة الكتابة، ص 60.

وفي مركز وعاصمة الخلافة الإسلامية، وهي المدينة، حُبس عبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وأبو مسعود الأنصاري على إثر رواية حديث لم يثبت عن [1] النبي صلى الله عليه وسلم ، كما سجن عمر بن الخطاب جرول بن أوس المعروف بالحُطيئة في بئر عميق وكان ذلك في المدينة.

ولما تولى عثمان بن عفان (23-35هـ/644-655م) الخلافة، فقد حبس ضابئ بن الحارث البرجمي[2] في المدينة في عدة قضايا ولم تذكر المصادر المختلفة عن مكان محدد لهؤلاء السجناء، مما يدل دلالة واضحة بأن مكان السجن ظل على ما كان عليه عهد الرسول ﷺ في أماكن متعددة في المدينة، وأغلب الظن أن يكون في الدور القديمة التي لم تعد صالحة للإسكان .

أما في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه (35-40هـ/655-661م) فقد نقلت عاصمة الخلافة الإسلامية من المدينة إلى الكوفة، بعد معركة الجمل وانتصار علي بن أبي طالب على الثائرين، وكان له سجن يدعى نافعا[3]، وكان بناؤه من القصب، وغير مستبعد أنه نفس السجن الذي كان يُدعى مُخَيْسا وكانت المادة الأولية في بنائه المدرُ[4]، وأصبح المعمول به في بناء المنشآت بدلا من القصب، ومن جهة أخرى هو دعوة الإسلام إلى عدم التطاول في البنيان واستعمال الحجارة الكبيرة، وهي صفة امتازت بها الأمم والحضارات السابقة، ولهذا نجد معظم العمران القائم في الدولة الإسلامية بمواد تخالف البناءات القديمة.

ولا يخفى على المؤرخين والباحثين أن معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661-679م) بعد انتقال الخلافة الإسلامية إليه، قام بنقل عاصمة الخلافة من الكوفة إلى دمشق، فقد حافظت المدينة القديمة على البنايات التي يعود تاريخها إلى عهد قديم جدا، بالاضافة إلى انشاء المرافق والمنشآت العمرانية خصوصا بعدما تحولت طرق التجارة إلى موانئ الشام ومصر بعد معركة ذات السواري(34هـ/654م) وتحطيم الأسطول البيزنطي وجعل شرق

[1]- ابن الطلاع: المصدر نفسه، ص9. ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2، ص216.

[2]- ضابي بن الحارث البرجمي: كان كثير الهجاء، سجن سنة 35هـ، فما زال في السجن حتى مات فيه، ابن الأثير: الكامل،ج 03، ص 72.

[3]- نافع: سجن كان بالكوفة، غير مستوثق البناء فكان المحبوسون يهربون منه فهدمه وبنى المخيْس، ابن سيدة: المخصص، ج12، ص 93.

[4]- المدر: قطع الطين اليابس، وقيل الطين العِلك الذي لا رمل فيه وقيل هو كالقرمدة، إلا أن القرمدة بالحصى والمدر بالطين، ابن منظور: لسان العرب، ج 46، ص 4159.

البحر الأبيض المتوسط بحرا عربيا إسلامياً.

والمعروف أن الحضارة البيزنطية التي قامت في المنطقة قبل الفتح الإسلامي، عرفت أبنية صلبة ومتينة، وكذلك طبيعة الحكم البيزنطي في المنطقة الذي كان استبداديا وظالما للقبائل العربية، فإن قلاع وحصون الشام لا يستبعد أن يكون فيها مواضع يسجن فيها. "في فترة العصور الوسطى...الحصون والقلاع والدعامات الكبرى وبوابات المدينة والدرجات السفلى للمباني المحلية وحتى المنازل الخاصة يوجد بداخلها سجون"[1].

وعند الرجوع إلى بعض المصادر، نجد أن خلفاء بني أمية كان من ضمن وصاياهم لولاتهم في المناطق "أن لا يعاقب في حين الغضب وحضُه أن يسجن حتى يسكن غضبه"[2]، وقد تزعم هذا الرأي مروان بن الحكم (64-65هـ / 683-685م) قبل توليته الحكم، كما تذكر بعض المصادر[3]، وأن خلفاء بني أمية أقاموا التنظيم الإداري والمالي لهيئة السجن " بأن جعلوا له الحرس"[4]، وكانوا لا يستعملون لحراسة السجن العنصر العربي بل لجأوا إلى استخدام الزط وهم من الأتراك البخارية.

وقد سبقهم في التنظيم الإداري والمالي علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث جعل للسجناء الذين لا يملكون إعانات مادية جارية "فقد كانت تُجْرى على أهل السجن ما يقوتهم في طعامهم وأدمهم وكسوتهم الشتاء والصيف"[5]، كما نجد بعض قضايا السجن السياسية تظهر جليا في الموقف العدائي ضد ما قام به معاوية بن أبي سفيان في جعل الخلافة بعده لابنه يزيد، تظهر بعض قضايا السجن.

قام الخليفة عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-719م) بسجن يزيد بن المهلب[6] وكان ذلك في دمشق، كما سجن آل المهلب في كل من البصرة والكوفة، كما سُجن يوسف

---

[1]- الجريوي: السجن وموجباته، ص 93.

[2]- ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج2، ص 215.

[3]- أبو يوسف: كتاب الخراج،المقريزي: المواعظ، ص 784.

[4]- أبو يوسف: مصدر سابق، ص ، المقريزي: مصدر سابق، ص 784.

[5]-أبو يوسف:كتاب الخراج، ص 149، 150.

[6]- يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي أبو خالد ولد سنة 53هـ/673م، ولي خراسان بعد وفاة أبيه سنة 83هـ وقام بفتوحات عظيمة زمن سليمان بن عبد الملك، مات مقتولاً بعد حروب كبيرة مشهورة سنة 102هـ/ 720م. ابن الأثير: الكامل، ج04، ص 340-341.

بن عمر الثقفي[1] أثناء ولايته زمن يزيد بن الوليد بن عبد الملك(105-125هـ/ 723-742م) وسجن بلال بن أبي بردة[2]، في دار جعلت سجنا فيما بعد، وسجن عبد الله بن الزبير في مكة، وسجن محمد بن الحنفية في سجن عارم.

ولم تتوقف عملية اعتقال السجناء السياسيين، بل ظلت قائمة، فبمجرد معرفة الخليفة بوجود جماعة تسعى في الخفاء من أجل الدعوة السرية لفكرة لا تتماشى مع رأي السلطة، تُكلف جهات معينة بسجنهم، وهو ما حدث عندما قامت حركات معادية للدين الإسلامي في الكوفة زمن خلافة أبي جعفر المنصور (136-158هـ/753-774م) والمتمثلة في حركة الراوندية.

فبعدما قام أبو جعفر المنصوربسجن زعمائهم، تمكن أنصارهم من الوصول إليهم في سجن الكوفة، وكسروا الأبواب وحرروا السجناء ثم اتجهوا بعد ذلك إلى قصر الخليفة، وهذا من بين الأسباب التي دفعت الخليفة العباسي إلى بناء مدينة بغداد التي عُرفت بمدينة دار السلام، وكان بها سجن يُعرف بسجن المطبق، كان مخصصا لأصحاب القضايا الكبرى وخاصة منهم السياسية، ولم يختصر سجن الخصوم في أماكن مخصصة، ففي خلافة هارون الرشيد (170-193هـ/ 786-808م) حُبس القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند الفضل بن الربيع[3] وكان "حبسه في دار في الشارعةعلى دجلة"[4] وحتى المناطق الأخرى التابعة للدولة العباسية، شهدت كذلك عملية السجن في الدور، فقد حُبس عمرو بن نهنوني من دعاة العلويين زمن المأمون(198-218هـ/814-834م) في دار، ولم تكن واحدة " فقد حبس في دار واحدة في ثلاثة أبيات

[1]-يوسف بن عمر الثقفي: ابن عم الحجاج يوسف بن عمر بن محمّد بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي هو ابن عم الحجاج بن يوسف الثقفي.ابن الأثير: المصدر نفسه، ج 29، ص 117، الصدفي، صلاح الدين خليل بن أيبك: كتاب الوافي بالوفيات، تحق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط1، 1420هـ/2000م، ص764.

[2]-بلال بن أبي بردة، صاحب الشرطة على البصرة والكوفة توفي سنة 103هـ/721م. ابن الأثير: مصدر سابق، ج04، ص 383، ص439.

[3]- الفضل بن الربيع: لم يزل الربيع وزيرا إلى أن مات المنصور وقام الربيع بأخذ البيع للمهدي... وهو آخر وزراء المنصور، قتله الهادي بسيفه سنة سبعين ومائة. ابن الطقاطقا محمّد بن علي: الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت لبنان، 1400هـ/1980م، ص 178.

[4]- التنوخي، أبو علي المحسن بن أبي القاسم: الفرج بعد الشدة، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، 1415هـ/1994م، ص 141.

متلاصقة"[1].

وقد لجأت السلطة الحاكمة في بعض الأحيان إلى استعمال أماكن يصعب هروب السجين منها، فقد قام الخليفة المهدي(158-169هـ/775-786م) بحبس وزيره يعقوب بن داود[2] " في بئر وبنيت عليه قبة"[3]، ولم يقتصر الأمر على هذه المواضع فقط، فقد قام كذلك الخليفة المعتصم (218-227هـ/834-842م) بحبس محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه "بسجنه في بستان موسى"[4].

ولم تكن السجون في الحواضر الكبرى فقط، بل حتى في الأرياف والقرى، فقد عرفت كذلك قضايا السجن، لكن اقتصرت على عملية التعزير فقط وخير دليل على ذلك وجود القضاة في جميع الأقاليم الإسلامية، وإنشاء وظيفة قاضي القضاة الذي كان يصدر أحكاما نهائية بعد أن اطلع على ظلم القضاة للرعية.

وقد ذكر ابن العربي قولا يوضح من خلاله أن الإمساك والحبس في البيوت، كان في صدر الإسلام قبل أن يكثر الجناة، فلما كثروا وخشي قوتهم اتخذ لهم سجنا[5].

نخلص مما سبق أن السجن كبناء معماري لم يوجد عند العرب وحتى بعد مجيء الإسلام، وطبيعة النظام القبلي الذي يسعى إلى إقامة العقوبات بطريقة لا تجعله يفكر في موضع أو مكان يوجد به صاحب العقوبة، وفيه دلالة واضحة أن القبائل العربية كانت تلتزم بالأعراف والعادات ومعرفة الحق وأدائه إلى أصحابه، فكانت لا ضرورة لإنشاء السجون بل مجرد حبس لفترة قصيرة.

لكن نتيجة احتكاكهم بأجناس غير عربية، انتقلت كثير من المعتقدات والأفكار الخاطئة إلى الدولة الإسلامية بعد نشوئها واستقرارها تقليدا للأمم السابقة ، فأوجب العقاب إيجاد مكان للسجن.

---

[1]- التنوخي:المصدر نفسه، ص 125.

[2]- يعقوب بن داود: وزير المهدي يعقوب بن داوود بن عمر بن عثمان طهمان السلمي، بالولاء مولى أبي صالح عبد الله بن حازم السلمي والي خراسان. الصدفي: الوافي بالوفيات، ج28، ص 72.

[3]- التنوخي: مصدر سابق، ص 164.

[4]- التنوخي : المصدر نقسه، ص 164.

[5]- ابن العربي: أحكام القرآن،ج3، ص654.

السجن في المغرب:

عرفت منطقة المغرب عبر الحقب التاريخية النظام القبلي العشائري وظل سائدا في المنطقة، رغم الاحتلال الروماني بلاد المغرب (149-429م) من أجل السيطرة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، واستغلال الثروات الزراعية والحيوانية، ولم يتغير الحال حتى أثناء الاحتلال الوندالي (429-534م)، لكن هذا الأخير كان أقل قسوة من سابقه، وكانت علاقتهم مع سكان المغرب القديم حسنة نتج عنها بعث إمارات وممالك مستقلة.

وكأي دولة فلها مرحلة قوة ومرحلة ضعف، فبعد وفاة الملك جنسريق[1] تمكن البيزنطيون من احتلال المغرب (534- 647م) وفرض سيطرتهم على قبائله المختلفة، وقد عززوا وجودهم على حوض البحر الأبيض المتوسط بإقامة الحصون والقلاع على امتداد طول الساحل وترميم ما بناه الرومان والوندال من قبلهم.

كان الوجود البيزنطي (534- 647م) في المغرب بهدف استغلال خيرات المنطقة المتنوعة، ولأجل ذلك "أقيمت بها مخازن الحبوب وتُحفظ فيها الثروات... وغالبا ما يختبئون فيها[2]".

وأثناء الاستيطان البيزنطي للمغرب، أكثروا من نمط معين من العمارة، بهدف الحماية من هجمات السكان الأصليين، "فقد أنشأوا... الأسوار الحصينة خلف المدن، وبنى الفلاحون ببادیتهم الحصون المنيعة، وشيدت حصون على خطوط الحدود والطرق"[3]، ورغم ذلك لم يتنعم البيزنطيون بالراحة والهدوء بسبب الثورات مع السكان الأصليين من البربر، رغم حصانة البنايات القائمة فلم "يقفوا في تحصين مركزهم عند أخذ مواد المدن المخربة، بل تعدوها إلى نبش القبور وتخريب مدن الموتى لأخذ ما فيها من مواد صالحة للبناء"[4].

فطبيعة العمارة في الشمال الإفريقي أو المغرب، كانت دفاعية، امتازت بالمتانة

---

[1]- جنسريق: ملك وندالي ولد حوالي 399م، إحتل العرش سنة427م، ويعتبر من أهم وأبرز الشخصيات التي عاصرت سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية خلال القرن 5م. Jean Baptiste Ladvocat, Dictionnaire Historique et Bibliographique, Vol1, Etienne le doux, Paris,1822,p .379.

[2]- اكصيلاصطيفال: تاريخ شمال افريقيا، ترجمة: مُحَمَّد التازي سعود، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية الرباط المغرب، ج05، ص 206.

[3]- الميلي مبارك بن مُحَمَّد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح مُحَمَّد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،[د.ت.ط]، ج1، ص 370.

[4]- الميلي: المرجع نفسه ص 371.

والصلابة من أجل رد العدوان الخارجي في الجهة الشمالية البحرية أو من ناحية الجنوب لصد هجمات السكان الأصليين والقبائل الصحراوية.

لقد ظلت هذه التحصينات على ما هي عليه، ويأتي ذكر لفظ الحصون والقلاع أثناء المعارك والحروب القائمة ما بين الروم والمسلمين، وحتى ما بين البربر والمسلمين "لما توالت الهزائم على نصارى إفريقية وبربرها وكثر القتل فيهم... لجأ من بقي منهم إلى الحصون والمعاقل"[1]، وحين الفتح الإسلامي لبلاد المغرب يأتي ذكر الحصون والقلاع في مصادر التاريخ المتنوعة، سواء كانت سياسية أو جغرافية وحتى مصادر طبقات والرحالة، كانت القلاع والحصون الملجأ للروم وحتى للبربر والأفارقة.

فعند حصار عبد الله بن أبي سرح مدينة قرطاجة تمكنت السرايا من الوصول إلى سُبيطلة[2]، وقد أصاب جيوش الروم الرعب الشديد،" فلجأوا إلى الحصون والمعاقل"[3]، ولم تكن المدينة الوحيدة التي امتازت بهذا النوع من العمارة، فهنالك مدينة أجدابية[4]، قفصة[5]، ميلة[6]، مقرة[7]، متيجة[8]، كلها كانت حصينة.

بهذا النظام المعماري كان الروم يسكنون بلاد المغرب، وقد عبر عن ذلك ابن عذارى بأن قال: " قد تسكن الأفارقةالأوطئة فبنوا المدائن بها"[9]، ولم يكن هذا النظام المعماري عند

---

[1]- ابن عذارى : البيان ، ج1 ، ص 33.

[2]- سُبطيلة: بضم أوله، وفتح ثانيه وياء مثناة من تحت وطاء مكسورة ولام، مدينة من مدن إفريقية وهي كما يزعمون مدينة جرجير الملك الرومي وبينها وبين القيروان سبعون ميلا. ياقوت الحموي ، ج 03 ص 187.

[3]- ابن عذارى: البيان، ج1ص 20 ، 33، 36. ابن أبي دينارمُحَمّد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني: المؤنس قي أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية سنة 1286هـ، ص 32.

[4]- أجدابية: بناؤها بالطين والآجر وبعضها بالحجارة. ابن حوقل: صورة الأرض، ص70.

[5]- قفصة: بالفتح ثم السكون وصاد مهملة... وهي بلدة صغيرة في طرف إفريقية من ناحية المغرب من عمل الزاب الكبير بالجريد... يشمل سورها على ينبوعين للماء، أحدهما يسمى الطرميد، والآخر الماء الكبير. الحموي: معجم البلدان، ج 04، ص 382.

[6]-ميلة: بالكسر ثم السكون، مدينة صغيرة بأقصى إفريقية... خرج المنصور بن المهدي غازيا... وأمر بهدم سورهم، وبقيت ميلة خرابا ثم عمرت بعد ذلك وسوّرت. الحموي: المصدر نفسه، ج05، ص 244.

[7]- مقرة: بالفتح ثم السكون، وتخفيف الراء... مدينة بالمغرب في بر البربر قريبة من قلعة بن حمّاد، ... وكان بها مسلحة للسلطان، ضابطة للطريق، الحموي: المصدر نفسه، ج 05، ص 175.

[8]- متيجة: بقتح أوله وكسر ثانيه وتشديده ثم ياء مثناة من تحت ثم جيم، بلد في أواخر إفريقية من أعمال بني حمّاد... هي بلد جليل قديم، وهي على مدينة على نهر كبير عليه الأرجاء والبساتين، الحموي: المصدر نفسه، ج 05، ص 53.

[9]- ابن عذارى: البيان،ج1 ص30.

البربر، فهم اختاروا أن "يسكنوا ... الجبال"[1]، فقد اختص نوع من البربر بالإقامة في الجبال وهم البرانس، في حين كان البتر وكان يغلب عليهم الترحال من منطقة إلى أخرى بحثا عن الماء والكلأ.

كان هدف اختيار البربر البرانس للجبال الهدف منه الحماية من الأخطار الخارجية، بحيث يمثل الجبل الخط الدفاعي الأول لمعرفة الهجومات والاعتداءات التي تحدث، لكن ذلك لم يمنع من أن يشيدوا ويبنوا منشآت عمرانية تعود عليهم بالفائدة، فقد قامت الكاهنة عند بلوغ خبر قدوم الجيش الإسلامي بأن "وجهت قومها إلى كل ناحية، يقطعون الشجر ويهدمون الحصون"[2]، فكانت تعتقد أن هؤلاء القوم لا يختلفون عن الروم فهدفهم استغلال خيرات وثروات البلاد، حتى تُرجعهم إلى ديارهم إن كان هدفهم الحصول على خيرات المغرب.

فمعظم مدن المغرب قبل الفتح الإسلامي هي بنايات قديمة عظيمة، أنشئت من أجل الاستغلال، بتوفير مخازن للحبوب وكذلك حماية هذه الثروة المخزونة بإنشاء منشآت عالية متينة وصلبة، فالحصن هو كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في داخله لارتفاعه وحصانته[3]، وكان بداخلها أفران وإسطبلات ومخازن وسكان لأهل الحصن، وعند الشعور بالخطر كان يلجأ سكان الحصن إلى المخازن " وغالبا ما يختبئون فيها"[4]، وتعرف كذلك باسم مطامير " وهي عبارة عن حفائر تحت الأرض تحفظ الحبوب والغلال... وهي في العراق سجون في سراديب عميقة ومظلمة"[5].

فالحصن يُعد مدينة صغيرة بجميع المرافق ومستلزمات الحياة اليومية للفرد، فهو كذلك يحمي المدينة بكونه خطا دفاعيا في رد الهجمات العسكرية، وغير مستبعد أن اللصوص وقطاع الطرق والأسرى يتم سجنهم في هذه الأماكن سالفة الذكر.

1- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج1 ص30.

2- ابن أبي دينار: مصدر سابق، ص 18، ابن عذارى: مصدر سابق، ج1 ص44.

3- نوار سامي محمد: الكامل في مصطلحات العمارة الإسلامية من بطون المعاجم اللغوية، ص 49.

4- اكصيل: تاريخ شمال إفريقيا، ج5 ص 206.

5- نوار سامي: مرجع سابق، ص 171، 172.

ومما يدل على أن للكاهنة بمدينة غدامس[1] " دوامس وكهوف كانت سجونا للملكة الكاهنة التي كانت بإفريقية، وهذه الكهوف من بناء الأولين"[2]، وصفة البناء في هذه المخازن و المطامير و السراديب و الدوامس تكاد تشترك في "إضاءة خافتة أو مظلمة لانخفاض هذه الأسقف"[3]، هذه الصفة التي تميزت بها أماكن وضع السجناء زاد على ذلك صعوبة الفرار.

ورغم طول مدة الفتح الإسلامي للمغرب، ورغم المواجهات العديدة بين المسلمين والبربر إلا أن معظم المصادر المتنوعة لم تشر إلى "استعمال السجن في إطار المواجهات بين المسلمين والبربر، ولم يكن التعويل على السجن وسيلة عقابية، بل تتحدث المصادر عن أساليب أخرى وخاصة السبي"[4]، وحتى عند تأسيس مدينة القيروان (51-55هـ/671-674م) لما قام عقبة بن نافع ببنائها "شرع في بناء المسجد في مقره الحالي، واتخذ من الجهة الجنوبية دار الإمارة لنزول الولاة"[5].

ففي زمن الولاة، حدثت عدة اعتقالات في صفوف أصحاب المراكز السياسية، ففي سنة (97هـ/ 715م) قام محمد بن يزيد[6] بأخذ عبد الله بن موسى بن نصير حيث "...سجنه محمد وعذبه ثم قتله"[7]، ولم تكن الحالة الوحيدة بل وقع ذلك عند سالم بن سوادةفي القيروان "أخذ عاملها فحبسه"[8].

والملاحظ كذلك بعد سقوط الدولة الأموية (41-132هـ/660- 749م) وقيام نظام

---

[1]- مدينة غدامس: بفتح أوله وبضم ... وهي مدينة بالمغرب ثم في جنوبه ضاربة في بلاد السودان بعد بلاد زافون. الحموي:معجم البلدان، ج04، ص 187.

[2]- البكري، أبو عبيد عبد اللهبن عبد العزيز بن محمد: المسالك والممالك، تحق: د. جمال طلبة،دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، ص 182. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق: د سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية بغداد العراق ،1985م، ص144.

[3]- نوار: مرجع سابق، ص 84.

[4]- مصطفى نشاط: السجن والسجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط، ص 18.

[5]- اقبال موسى: المغرب الإسلامي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ط2، 1981م، ص 30.

[6]- محمد بن يزيد: ... مولى قريش... في سنة 98هـ، استقر محمد بن يزيد بإفريقية بأحسن سيرة وأعدلها... كانت ولايته سنتين وأشهر. ابن عذارى: البيان، ج 01، ص 47.

[7]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج 2 ص 55.

[8]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص 84.

الإمارات في المغرب، كانت أولها الإمارة الرستمية(160-296هـ/776-908م)، وإمارة الآدارسة(172-311هـ/877-923م) وإمارة الأغالبة (184-296هـ/800-908م) ثم بعد ذلك إمارة بنو زيري(362-543هـ/972-1148م)، منها ما ظهر نتيجة الظلم والجور اللذين تميَّز بهما بعض الخلفاء ضد كل من لا يؤيد النظام العباسي من الحركات المعادية ومنها ما كان ولاؤها لخلفاء بني العباس.

ففي ولاية زيادة الله بن الأغلب[1] (201-223هـ/816-837م)، قام هذا الأخير بحبس عمرو بن معاوية القيسي[2] مع ولديه فقد طلب من وزيره فقال: "انقل عمرو بن معاوية وولديه من حبسك إلى حبسي"[3]، كما حُبس منصور الطنبيذي[4]من قبلُ في جزيرة جربة وكان وكان ذلك سنة (211هـ/ 826م).

كما سجنت مجموعة من العامة بمدينة..... وكان ذلك بالجامع[5] وكذلك حبس بسلجماسة عبيد الله الشيعي وابنه أبو القاسم في "غرفة عند مريم بنت مدرار "[6] وكان ذلك سنة سنة (296هـ/908م) كما نجد من حبس في سجن خاص فقد مات عبد الله بن أبي الجواد في سجن سحنون بن سعيد[7].

ولم يقتصر حبس الأفراد على هذه المدن فقط، فقد عُرفت مدينة تيهرت القديمة سنة (297هـ/909م) بحبس بحصن برقجانة[8] وازداد عدد أماكن الحبس في مناطق المغرب وبالخصوص المناطق التي كانت نقطة لقاء بين المشرق والمغرب، ففي سنة

---

[1]– زيادة الله بن الأغلب: كنيته أبو محمّد وهو أول من اسمه زيادة الله ممن ولي من بني الأغلب بويع يوم الجمعة لسبع بقين من ذي الحجة فأساء السيرة في الحشد وسفك فيها الدماء واشتد عليهم في كل وجه. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج 01، ص 96.

[2]– عمرو بن معاوية القيسي: في سنة 308، ثار عمرو بن معاوية القيسي على زيادة الله بن إبراهيم بالقصرين وتغلب على تلك الناحية، وكان عاملا لزيادة الله، وكان له ولدان يقال لأحدهما حباب والآخر سجمان. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج 01، ص 97، 98.

[3]– ابن عذارى: المصدر نفسه، ج1، ص 98، فيلالي: العلاقات، ص 155.

[4]– منصور الطنبذي: سنة 309، ثار بتونس، فكانت بينه وبين زيادة الله وقائع كثيرة... وملك منصور جميع عمل زيادة الله وضرب السكة باسم نفسه. ابن عذارى: المصدر نفسه،ج 02، ص 98، 100، 101.

[5]– ابن عذارى: البيان، ج 01، ص 120.

[6]– ابن عذارى:المصدر نفسه،ج 01 ، ص 152.

[7]– ابن عذارى: المصدر نفسه، ج 01 ، ص 110.

[8]– ابن عذارى: المصدر نفسه، ج01، ص 230.

(365هـ/975م) أمر عبد الله بن محمد الكاتب عامل إفريقية[1] " أن يأخذ كل من لقي منهم بالقيروان وغيرهم ملأ بهم السجون"[2]، وقد تمكن بعض المحبوسين من الهروب من السجن ومنهم كباب ومغنين ابنا زيري بن مناد من "قصر أخيهما السلطان أبي الفتوح الذي كانا فيه محبوسين"[3].

ويذكر ابن عذارى حادثة بالقيروان "وفيها قُتل من التجار وأبناء الأندلسيين بالقيروان أبي جعفر بن خيرون صاحب المسجد الشريف والفنادق المجاورة للسجن"[4].

فمن خلال هذه المادة الخبرية وبمعرفتنا بمحيط الفندق الذي يتكون من مرافق وأماكن تساعد وتوفر للتجار ضروريات الإقامة والتي منها المخزن والإسطبل، فغير مستبعد أن السجن الموجود بجوار الفندق ليس سوى إسطبلا لوضع خيول التجار ومواشيهم وأبقارهم، فكان الحكام يضعون كل من خالف أمرا ما في هذا الموضع.

وإن النتيجة التي نصل إليها من خلال هذا السرد التاريخي عن السجن في بلاد المغرب، هيأن موضع السجناء لم يكن محددا، فمرة يكون في دار وأخرى في الجامع، وثالثة في قصر ورابعة في مطمورة، وهنالك دراسة حديثة تذكر أن "غياب أبحاث أركيولوجية عن هذه الفضاءات، إن بقيت آثار دالة عليها، ذلك بأن السجون قد تكون من أكثر البناءات التي تعرضت معالمها للمحو والتدمير أو أنها بنيت بمواد بسيطة سهلة التآكل"[5].

ويؤكد هذا على أن بناء السجن كمعمار وهيكل لم يكن موجوداً أصلا في تاريخ الحضارة الإسلامية أو تاريخ الإمارات في المغرب، وإنما كان يُسجن من يتعدى الحدود كعقوبات تطبق في أماكن لم تعد صالحة للإسكان أو مُعَدّة أساساً لاستعمالات أخرى.

السجن في الأندلس:

عندما فتح المسلمون الأندلس (92هـ/710م) بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد، تمكن الجيش الإسلامي من الوصول إلى مناطق وحدود جغرافية بعيدة عن دار

[1]- عبد الله بن محمد الكاتب وُلِّيَ من طرف أبو الفتوح أمير إفريقيا، فكان عامل إفريقيا والقيروان. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج1، ص229، 230.

[2]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج 01، ص 230.

[3]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج1، ص 238.

[4]- ابن عذارى: المصدر نفسه،ج1، ص 169، فيلالي عبد العزيز: العلاقات، ص 115.

[5]- مصطفى نشاط: السجن والسجناء، ص 80.

الخلافة التي كان مقرها دمشق، كان الهدف من هذا التقدم إلى أراض لها خصوصيات جغرافية مختلفة عما عرفه المسلمون في المشرق والمغرب، هو مطاردة بقايا الجيش القوطي والتي ظلت جماعة منهم معتصمة بمناطق جبلية صخرية عددها لا يتجاوز الأربعين.

تمكنت الجيوش الإسلامية بعد تخليها عن مطاردة الفئة الصغيرة من الجيش القوطي إلى الوصول إلى جنوب فرنسا، وإيطاليا وسويسرا خلال القرن الثاني الهجري القرن الثامن[1].

وخلال هذا العمل العسكري، فإن المسلمين لم ينشروا الذعر والرعب والخوف في سكان البلاد، بل تعاملوا معهم كما نصت الشريعة الإسلامية في معاملة أهل الذمة من الدخول إلى الإسلام، أو الحل الثاني فرض جزية عليهم بهدف حمايتهم وإقامتهم في المناطق المفتوحة التابعة للدولة الإسلامية.

أقر الفاتحون أهل المناطق التابعة للسيادة الإسلامية سكان المناطق المفتوحة على أعمالهم، ولم يحدثوا تغييرات اجتماعية ولا اقتصادية ولا حتى عمرانية، فقد ظلت الحياة اليومية لسكان الأندلس بالخصوص دون غيرها من المناطق كما كانت عليه، بل شملتهم الرحمة والعدل والمساواة لم يشهدوا بها ولم يعرفوها عند القوط الذين يُعدُّون عنصرا دخيلا على بلاد الأندلس.

إن الفترة الزمنية التي خضعت فيها بلاد الأندلس إلى الوجود القوطي كانت لها تأثيرات على العديد من الجوانب المختلفة للحياة اليومية، فقد برز النظام الإقطاعي في استغلال خيرات المنطقة، وإيجاد نوع من العمارة المتمثلة في الأسوار والحصون والقلاع "وهذا ما شاع في مجتمعات العصر الوسيط بأوروبا الموسوم بعصر الظلمات"[2]، فعمائر الحصون والقلاع والأسوار، كان الهدف منها ترسيخ نظام الإقطاع، وقد استحوذت بعض الأسر الحاكمة على قطع الأراضي واستغلال سكان المنطقة، وهذا من الأسباب التي جعلت السكان الأصليين يرحبون بالمسلمين ويتعاونون معهم على عكس القوط.

قد عرفت بلاد الأندلس حواضر أو قواعد كبرى تمثلت في مدن أربعة هي "قرطبة

[1]- جوزيف رينو: الفتوحات الإسلامية في فرنسا وإيطاليا وسويسرا في القرن الثامن والتاسع والعاشر ميلادي، تعريب وتعليق: الجوايني وتقديم إسماعيل العربي دار الحداثة بيروت لبنان، ط1، 1989م، ص21.

[2]- الطاهري أحمد: البناء والعمران الحضري باشبيلية العبادية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1427هـ / 2006م ص 42.

واشبيلية وماردة وطليطلة"[1]، تميزت هذه المدن بعمارة خاصة ميَّزتها عن باقي مدن الأندلس من حيث الأقاليم والأعمال، فحين الحديث عن مدينة قرطبة التي أصبحت مركز الإمارة الأموية (138هـ/756م) والتي شهدت صراعات سياسية من قبل القبائل القيسية واليمنية وحتى جماعات البربر، تمكن عبد الرحمن الداخل (138-172هـ/755م-788م) من الانتصار عليهم في معركة المصارة (138هـ/756م) وترسيخ الحكم الأموي بالأندلس، وبداية عهد جديد في منطقة تبعد عن دار الخلافة العباسية بل تُعد من ثغور بلاد المسلمين المصاقبة للماليك النصرانية.

إن القواعد الكبرى لبلاد الأندلس سالفة الذكر، شهدت مباني عمرانية متنوعة، حسب الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فنجد القصور المتعددة منها قصر قرطبة وهو "بناء روماني قديم توارثته الملوك حتى الفتح العربي، ثم اتخذه الولاة منذ ولاية أيوب بن حبيب اللخمي مقرا له"[2]، وكان لقصر قرطبة سجن، ذُكر في العديد من المصادر والمراجع سُمي "بالسجن القديم"[3].

لم يكن السجن الوحيد في قرطبة، فنجد ذكر سجن المطبق[4] وظهر هذا اللفظ في المصادر الأندلسية المتنوعة من سياسية إلى جغرافية وحتى مصادر الطبقات، تزامنا مع ما تم إنشاؤه في بغداد على يد أبي جعفر المنصور (136-158هـ/756-774م) حين تأسيسه لمدينة دار السلام، حيث بنى سجنا عُرف بسجن المطبق على إثر قيام الرواندية بكسر السجن القديم دون عناء وإخراج أصحابهم في الكوفة.

لم يكن السجن الوحيد في بلاد الأندلس، فقد عرفت مدينة إشبيلية وهي من الحواضر

[1]- مؤلف مجهول: تاريخ الأندلس، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية بيروت، ص 91.

[2]- عبد العزيز سالم: العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها، مجلة عالم الفكر المجلد الثامن، العدد الأول، 1997م، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن وزارة الإعلام في الكويت، ص 97.

[3]- ابن حوقل: صورة الأرض، ص 108. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص 271. ابن بشكوال: كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، ص 511. ابن الخطيب،لسان الدين: تاريخ إسبانيا الإسلامية أو كتاب أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحق: ليفي بروفنسال، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة مصر، ط1، 1424هـ/2004م ص 109، عبد العزيز سالم: تاريخ وحضارة الإسلام بالأندلس، ص 34، خلاف مُحَّد عبد الوهاب : قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر ميلادي الخامس هجري، الدار التونسية للنشر تونس 1984م، ص 19.

[4]- ابن بشكوال: مصدر سابق، ص 219، ص 290. ابن حيان: كتاب المقتبس، السفر الثاني، ص 158. ابن الأبار: الحلة السيراء، ص 218. ابن الخطيب:مصدر سابق، ص 179.

الكبرى في زمن القوط سجنا بها، فقد سجن به القاضي محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد، وكذلك مغيث بن محمد بن يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن عبد الله.

وينطبق نفس الأمر على مدينة سرقسطة فقد وُجد بها سجن، وسجن به عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث، وحتى مدينة مرسية فقد عرفت سجنا وقد اعتقل وسُجن به ابن طاهر، وحتى مدينة مالقة، فقد عرفت محبسا كان به إدريس بن يحيى، كما كان هنالك سجن بجيان فقد سُجن به أحمد بن محمد بن فرح.

لم يكن السجن المكان الوحيد الذي يطبق فيه العقاب، فقد اتخذت الدور لحبس بعض الأفراد، فقد حبس الأثير محمد بن أمية بن يزيدفي داره[1].

كما حُبس إبراهيم بن محمد وسعيد ابني الأمير محمد وابن أخيهم محمد بن عبد الملك وحبسهم في دار مُطرف[2].

كما حبس بعض أمراء بني أمية (138-300هـ/755- 912م) بدار عُرفت بدار البنيقية[3]، ووُجد حبس آخر عُرف بحبس الدويرة[4]، يدل هذا اللفظ على تصغير لكلمة دار. وهنالك حيز ومكان آخر كان يستخدم كحبس "في بيت العمال بفصيل باب الجنان من قصر قرطبة"[5].

إن النتيجة التي نصل إليها من خلال الجزئية المدروسة، توضح لنا إرث الحضارات السابقة قبل الإسلام التي جعلت السجن جزءً لا يتجزأ من المنشآت العمرانية الخاصة بالمدن الكبرى، فمعظم المدن الرومانية كانت لها سجون تابعة لمركز الحكم، وبمجيء المسلمين إلى الأندلس حافظوا على ما وجدوه، بل نقلوا الأمور المعمول بها في المشرق من حيث حبس الأفراد في الدور، وهذه الأخيرة التي تتنوع حسب استعمالاتها من دور قديمة إلى دور تستعمل للموارد الزراعية، ومع مرور الزمن أنشأوا سجونا في المدن القائمة منها الزهراء

---

[1]- ابن حيان: المقتبس السفر الثاني ص 100.

[2]- ابن عذارى:البيان، ج2، ص 146.

[3]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2 ص 150. لا يمكن إطلاق لفظالسجن على دار البنقية فمعظم الألفاظ المرتبطة بها لا تغدو أن تكون لفظ حبس، وقد سبقت الإشارة في الفرق بين الحبس والسجن على عكس ما ذكره علي دبور، ص142.

[4]- ابن القوطية: كتاب تاريخ افتتاح الأندلس، ص 54، ابن حيان: المقتبس السفر الثاني، ص 448.

[5]- ابن حيان: المقتبس السفر الثاني، ص202.

والزاهرة وغيرها.

الفصل الأول:
إدارة السجن

المبحث الأول: إدارة السجن الخارجية

المبحث الثاني: إدارة السجن الداخلية

المبحث الأول: إدارة السجن الخارجية

التعريف بالخطط الدينية

الرسوم الإدارية

طرق تطبيق الرسوم

التعريف بالخطط الدينية:

يُعدّ السجن ضرورة من ضروريات الحياة الاجتماعية بالمدن والحواضر الكبرى، فهو المكان الذي يؤول إليه أصحاب القضايا المختلفة، ولهذا فهل حرص الجهاز السياسي الحاكم في وضع تنظيم إداري محكم في كيفية وصول السجناء إلى السجن؟ وهل إصدار حكم مهما كان نوعه يخضع لجهة واحدة أم لعدة جهات؟وهل وفرت إدارة السجن حاجيات ومستلزمات السجناء من غذاء ولباس ونظافة؟ وما هو المطلوب لتصحيح سلوكات السجناء حتى يكون لهم الدور الفعال والإيجابي في المجتمع بعد خروجهم؟

إن التنظيم السياسي لأي دولة إسلامية عبر مختلف مراحل نشوء الدول أو الدويلات يتفرع إلى فرعين رئيسيين، أولهما الخطط السلطانية وثانيهما الخطط الدينية، هذه الأخيرة تشمل ثمانية خطط[1]،ولا تخضع إدارة السجن وإصدار الأحكام وتطبيقها إلا إلى ستة خطط أولها خطة القضاء[2] وثانيها خطة المظالم[3].

وقد ظهرت هذه الأخيرة عندما ظهر جور بعض الحكام والولاة وأقاربهم، فجاءت "لتنفيذ الحقوق ضد أولئك الأقوياء سواء كانوا أقارب للأمراء والخلفاء أو من يلوذ بهم، وإنصاف المستضعفين من طغيانهم"[4].

فخطة القضاء وخطة المظالم تصدر أوامر كتابية يستلزم تنفيذها من جهة معينة وهي خطة الشرطة[5]، وقد ذكرها ابن خلدون وحدد دورها في أنها "وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف

---

[1]- تصنف المراجع الخطط الدينية إلى خطة القضاء، خطة الصلاة، خطة الرد، خطة المظالم، خطة الشورى، خطة السوق أو الحسبة، خطة الشرطة، خطة المدينة، ينظر: سالم بن عبد الله الخلف: نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، ج02، ص617.

[2]- خطة القضاء: خطة القضاء في نفسها عند الكافة من أسمى الخطط، فإن الله تعالى فد رفع درجة الحكام وجعل إليها تصريف أمور الأنام، يحكمون في الدماء والأبضاع والأموال والحلال والحرام.النباهي أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن: تاريخ قضاة الأندلس أو كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحق: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، ط5، 1403هـ/1983م، ص 08.

[3]- خطة المظالم: نظر المظالم هو قود المتظلمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاعد بالهيبة.الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص60.ابن رضوان: الشهب اللامعة ، ص 198.

[4]- سالم بن عبد الله الخلف: المرجع نفسه، ص 788.

[5]- خطة الشرطة: الشرطة لفظ الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامة، لأن الشرطة كانوا يتخذون علامات يتميزون بها، والثاني أنها مشتقة من الشرط بفتح الشين وسكون الراء بمعنى الدون اللئيم السافل لأن الشرطة يحتكون بأراذل الناس وسفلتهم من اللصوص ونحوهم، ويطلق على واحد الشرطة شرطي وعلى جماعة الشرطة شرط وشرطية.القلقشندي، أبو العباس أحمد: صبح الأعشى، دار الكتب المصرية القاهرة، 1340هـ/1922م ، ج05، ص 450.

في الدولة وحكمه نافذ في صاحبها في بعض الأحيان"[1]، وقد ذكرت الوظائف والمجالات التي تستوجب تدخل صاحب الشرطة فهو"يفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ويقيم التعزير والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة"[2].

ولهذا نجد أن خطة الشرطة بالأندلس امتازت عن مثيلاتهابالمشرق والمغرب بأنها انقسمت إلى "شرطة كبرى وشرطة صغرى وجُعل حكم الكبرى على الخاصة والصغرى على الدهماء، وجُعل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على أيديهم في الظلمات وعلى أيدي أقاربهم ومَن إليهم من أهل الجاه"[3]، ويتضح ذلك الدور في قضايا حالات الرهائن، وحالات الاستنزال في قضايا السجن السياسي كما سيأتي بيانه لاحقا.

وهذا الدور قد تعرضته المراجع الأجنبية لتأكيد وجود الشرطة الكبرى بالمدن الكبرى والهامة خاصة دون غيرها، جاء ذلك في قول أحدهم:

الشرطة التي ظهرت مبكرا في الحضارة العربية الإسلامية منذ القرن 9 م/ 3ه في إسبانيا الإسلامية، كان للسلطة الحاكمة في العاصمة جهازها الأمني والإداري المتمثل في الحرس بالإضافة إلى صاحب الشرطة، حيث تظهر هذه الأخيرة في كل التجمعات الرئيسية للدولة الإسلامية.[4]

وبهذا نجد أن إصدار الحكم وتطبيقه يخضع إلى رسوم طبقية معينة، عُرفت في المشرق أثناء حكم الأمويين وانتقلت معهم إلى الأندلس أثناء حكمهم الثاني بعد انهيار الدولة بالمشرق، وهو التمييز بين عناصر المجتمع من طبقة خاصة وطبقة عامة، هذه الأخيرة يكون إصدار وتطبيق العقوبة من طرف الشرطة الصغرى في بعض القضايا.

ومع مرور الوقت، تظهر خطة من الخطط الدينية لم تعرف في المشرق وهي خطة الردّ[5]، كان لصاحب الردّ فيها صلاحيات تمكنه من أن "يلخِّص الكتب التي تُرفع إلى الأمير

[1]– ابن خلدون: المقدمة، ص 236.

[2]– خلاف محمّد عبد الوهاب: صاحب الشرطة في الأندلس، مجلة المؤرخ العربي، بغداد العراق، العدد 13، ص 66.

[3]– ابن خلدون: المصدر نفسه، ص 238.

[4]Marque Bergé : les arabes, histoire et civilisation des arabes et du monde musulman des origines a la chute du royaume de grenade racontées par les témoins IXeme siècle av j.c- XVeme siècle, editions Lidis, paris 1977, p561.

[5]– خطة الرد: ... إنما كان يحكم صاحب الرد فيما استرابه القضاة وردوه عن أنفسهم، ابن سهل: ديوان الأحكام، ص 28، النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص 15.

الأمير بأقل لفظيكون، وبأشهر إسم يُعرف في ظهور الكتب، فيُوقع أسفل ذلك الأمير ما يراه، ثم يُنفّذ صاحب الرد الحكمَ على حسب ما يحدّ له في ذلك"[1] وهذا ما تفسّره المراجع في قول أحدهم أن المهمة الأساسية لصاحب الرد هي أن: "يلغي الحكم الصادر سابقا، وينطق بحكم جديد أو يرد القضية إما إلى قاضي الجماعة وإما إلى قاضي الكور"[2].

وبرغم هذه الصلاحيات الممنوحة لصاحب الردّ فإنه لا يمكنه أن يحكم في "قضايا الوصايا والأيتام والأحباس"[3]

غير أن خطة الرد لم تكن الخطة الدينية الوحيدة التي تميزت بها الأندلس عن المشرق وحتى المغرب، بل هناك خطة صاحب المدينة[4]، والتي لم يوجد لها تعريف في المصادر المختلفة، لكن انطلاقا مما ذكره ابن سهل في ضم هذه الخطة ضمن الخطط الدينية، ومما ذكره حسين مؤنس موضحا وشارحا ذلك في قوله: "أنه كان يوجد في النظام السائد في الأندلس قبل الفتح الإسلامي حاكم خاص بالمدينة... واستمر هذا المصطلح متداولا ومعمولا به في ظل الحكم الإسلامي للأندلس"[5]، تبيَّن أن المصطلح قديم ومستعمل في المجتمع الأندلسي، وقد سبقت الإشارة حين دخول المسلمين إلى الأندلس قد حافظوا على كثير من النظم الإدارية وتركوها قائمة ما لم تكن تتعارض والشريعة الإسلامية.

ويعتقد البعض أن خطة صاحب المدينة ما هي إلا خطة الشرطة فكلاهما يقوم بنفس العمل وهذا ما ذكره ابن خلدون[6]،وقد فصّل غيره في الأمر مثل ما كتبه خلاف: "كان القومس هو حاكم المدينة خلال الحكم الروماني لشبه جزيرة أيبيريا، ولما جاء الحاكم القوطي كان هنالك حاكم خاص بالمدينة...حامي المدينة أو حارسها، وبقيت هذه الوظيفة وعربت

---

[1]- ينظر نوازل ابن الحاج: كتاب الأحكام، ص58 و، ينظر الملحق رقم1.

[2]- التهامي الراجي الهاشمي: نظم وإدارة بني أمية بالأندلس من خلال المقتبس لابن حيان، ص 48.

[3]- ابن الحاج : مخ، المصدر نفسه، ص58 و.

[4]- خطة صاحب المدينة: يأتي ذكرها مع الخطط الدينية،"اعلم أن للحكام قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة الصغرى، وصاحب المظالم، وصاحب رد بما رد إليه من الأحكام وصاحب مدينة وصاحب السوق" ابن سهل: مصدر سابق، ص 27.

[5]- حسين مؤنس: فجر الأندلس، دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية، 711-756م، دار المناهل بيروت لبنان، ط1، 1432هـ/2002م، ص 463، سالم بن عبد الله الخلف: مرجع سابق، ص 904.

[6]- ابن خلدون: المقدمة، ص 237.

إلى صاحب المدينة في ظل الحكم الإسلامي"[1].

وكما يمكن استنتاج مهام صاحب المدينة ودوره من خلال الصفات المطلوبة في شخصه بحيث: "أن لا يكون صاحب المدينة إلا رجلا عفيفا، فقيها، شيخا، لأنه في موضع الرشوة وأخذ أموال الناس... ويجب للقاضي أن يستخلفه في بعض الأيام ويطلع على حكمه وسيرته، ويجب له أن لا ينفذ أمرا من الأمور الكبار إلا أن يُعرف القاضي والسلطان"[2]، وله أعمال أخرى يقوم بها أثناء غياب الحاكم[3].

وجسّدت بعض الدراسات الأجنبية دوره في:"تحمل المسؤولية الأمنية حين غياب الحاكم لا عن المدينة وحسب بل حتى عن القصر"[4]

ويتضح دورهكذلك أثناء عرض بعض قضايا السجن السياسي الآتي ذكرها لاحقا، فهو مكلف بالقبض على بعض أفراد الأسرة الحاكمة وجعلهم في سجن خاص وهذه القرينة الأولى.

وهنالك قرينة ثانية تبين أن خطة الشرطة وخطة صاحب المدينة منفصلتان عن بعضهما وهو مكان جلوس كل واحد منهما في حضرة الأمير أو الخليفة وهذا ما تذكره المصادر الأندلسية أثناء انعقاد الاجتماعات الخاصة بالأعياد وبسفراء الدول وكيف يُرتَّبون أثناء جلوسهم[5].

وآخر خطة من الخطط الدينية تتمثل في خطة الحسبة[6]، ويطلق عليها كذلك صاحب صاحب السوق[7]، حيث يتجول صاحبُها في المدينة مع أعوانه من الحرس والعرفاء نهارا وليلا، ولا بد من توفر الفطنة والذكاء في التعامل مع المخالفين وكيفية القبض عليهم "فإن السّراق والذعرة والطائفين بالليل يترقبون مشي الحرس وينطلقون بعد ذلك لطلب الشر

[1]- خلاف محمد عبد الوهاب: تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن 5هـ/11م،ص 441.

[2]- ابن عبدون: في آداب الحسبة والمحتسب، ص 16.

[3]- ابن حيان: المقتبس من أبناء أهل الأندلس: ص 276.

[4]-Provençal- Evariste Lévi: l'Espagne Musulmane au Xeme siècle, institutions et vie sociale, Maison neuve et la rose, Paris, France, 2002, p94.

[5]- ابن حيان: المقتبس، [قطعة المستنصر]، ص103.

[6]- خطة الحسبة: هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله: الماوردي: المصدر نفسه ص 60، ابن خلدون: المقدمة، ص 215.

[7]- النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص15.

والفجور"[1].

ويرفع بعض المتخصصين في مجال الحسبة عظمة شأن هذه الخطة بقولهم: "والاحتساب أخو القضاء، فهو يحكم مكانه فيما يليق به وبخطته"[2]، غير أن بعضهم جعلها وسطاً بين القضاء والمظالم مثلما جاء في قول السقطي:" مع أن الخطة لم تزل عظيماً شأنها، رفيعاً مكانها، وسيطةً بين خطة القضاء والمظالم ... فتجمع بين نظر شرعي وزجر سلطاني"[3].

ومجمل القول أن الخطط الدينية والتي اختصرها ابن سهل بقوله: "أعلم أن للحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط أولها القضاء وجلها قضاء الجماعة، والشرطة الكبرى، والشرطة الصغرى وصاحب المظالم وصاحب ردّ بما ردّ إليه من الأحكام وصاحب المدينة وصاحب السوق"[4].

الرسوم الإدارية:

تم التعريف سلفاً بالخطط الدينية التي لها علاقة بكيفية تسيير قضايا المساجين، وتُعدّ كل خطة مكملة للأخرى، فيكون وصول المتهم إلى السجن بعد إجراءات إدارية تتم على المستوى الخارجي للسجن عن طريق أمر رسمي إداري يتمثل في صدور كتاب يدين المتهم بالجرم المنسوب إليه، ويكون ذلك في مكان يدعى باب السّدة.

يأتي ذكر باب السدة كثيرا في المصادر الحولية الأندلسية، ويرتبط دائما بقضايا إصدار حكم معين وتنفيذه، وقد ذكره الباحث الأثري بايخور في قوله: 'كان يربط المدينة بالقصر...يضم الدواوين الإدارية"[5]، وهذا فيه دلالة واضحة على وجود هيئة إدارية رسمية تعمل على حفظ أحكام القضايا المختلفة، قبل إحالتها على الجهة المعنية.

---

[1]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 20.

[2]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 22.

[3]- السقطي، أبو عبد الله محمّد بن أبي محمّد: كتاب في آداب الحسبة، تحق: جورج كولين وليفي بروفنسال، تقديم: حسن حافظي علوي، مطبعة الأمنية الرباط، ط2، 1432هـ/2011م، ص 2.

[4]- ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص27.

[5]- بايخور أنطونيو: مدينة الزهراء، ص84.

وتضم الهيئة الإدارية جميع الدواوين المختلفة التي تحوي السجلات[1]، وكانت "في بداية عهد الدولة الأموية بالأندلس بسيطة ومختصرة في الأندلس في عصر الإمارة... وأصبحت في القرن الخامس مزيدة ومفصّلة لكل جوانب القضية وأحكامها"[2].

ومصطلح الكتاب عُرف في فترة الإمارة الأموية، "فقد قام الأمير المنذر بن محمد بسجن هاشم بن عبد العزيز وابنه عمر بن هاشم[3] مع إخوته، لكن تشاء الأقدار ألا يطبَّق حكم الإعدام على الأبناء، فتوفي الأمير المنذر بن محمد وخلفه أخوه عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م) الذي " عجّل الكتاب بإطلاقهم"[4].

وفي زمن الخليفة الناصر (300-350هـ/912م-961م) "تفردّ بها عبد الرحمن بن بدر بن أحمد[5]، حيث كانت تكتب السجلات في داره ثم يبعثها للطبع فتطبع"[6]،وقد علقحسين علقحسين مؤنس عن هذا الخبر بقوله:" أنه كان يرسلها "السجلات" إلى باب السّدة بخاتم الدولة ثم تردّ إليه ليرسل بها إلى العمال ليقوموا بالتنفيذ تحت إشرافه"[7]، هذا الخبر فيه تأكيد على الفرق الواضح في مفهوم ومصطلح الحبس الذي دائما يسبق السجن خاصة في قضايا طبقة العامة.

كما يطلق مصطلح الكِتَاب على أمر يستلزم سجن المتهم مهما كانت نوع التهمة، فقد ورد مصطلح الكتاب في المصادر الأندلسية المختلفة، فعندما سُجن أحمد بن محمد بن فرج[8] في قضية بسيطة ورغم المحاولات العديدة في استعطاف الخليفة الحكم بن عبد الرحمن (350-366هـ/961م-976م) لكن الإفراج عنه لم يصدر إلا بعد وفاة الخليفة " فنُفذّ كتاب

---

[1]-السجلات: مفردها السجل، كتاب العهد ونحوه... وقيل السجل الكاتب، ابن منظور: لسان العرب، ج22، ص 1946.

[2]- خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص 284.

[3]- عمر بن هاشم: سجنه الأمير المنذر بن محمّد مع إخوته لما نكب أباهم ثم أمر بصلبهم، ابن الآبار: الحلة السيراء، ج01، ص 142.

[4]- ابن الآبار: المصدر نفسه، ص 142.

[5]- عبد الرحمن بن بدر بن أحمد: ...ولاه الناصر الوزارة والحجابة والقيادة والخيل والبُرد، وكان ينفرد بالولايات، ابن الأبار: المصدر نفسه، ج 1، ص 253.

[6]- ابن الآبار: المصدر نفسه، ج01، ص 253.

[7]- ابن الآبار: المصدر نفسه، ج01، ص 253.

[8]- أحمد بن محمّد بن فرج: من أهل جيان، يكنى أبا عمر، يعرف بالنسبة إلى جده... كان عالم اللغة والشعر أغلب عليه... لحقته محنة لكلمة عامية نطق بها، نقلت عنه فنيل بمكروه في بدنه وسجن بجيان في سجنها وأقام في السجن أعواما سبعة أو أزيد منها، وكانت له أشعار ورسائل في محبسه إلى الخليفة الحكم بن عبد الرحمن الناصر كانت لا تصل إليه فيما يذكر ابن بشكوال.كتاب الصلة، ص 21.

بإطلاقه"[1].

استمر الوضع الإداري في استعمال مصطلح الكتاب زمن المنصور بن أبي عامر، فمن القضايا التي عُرضت عليه من أجل إصدار الحكم بالعفو عن السجين أو الاستمرار في تطبيق عقوبة السجن وتأكيد ذلك بالحادثة التالية.

فقد حدَّث أبو محمد بن حزم، قال: حدّثنا أبو تمام بن عيسى، وهشام بن محمد بن هشام بن محمد بن عثمان، المعروف بابن البشتيني من آل الوزير أبي الحسن جعفر بن عثمان المصحفي، عن الوزير أبي رحمة الله عليه: أنه كان بين يدي المنصور بن أبي عامر محمد بن أبي عامر في بعض مجالسه للعامة، فدفعت إليه رقعة استعطاف لأم رجل مسجون، كان ابن أبي عامر حنق عليه لجرم استعظمه منه، فلما قرأها اشتد غضبه، وقال ذكرتني والله به، وأخذ القلم يوقع، وأراد أن يكتب: يُصلب فكتب: يُطلق، ورمى الكتاب إلى الوزير، قال: فأخذ أبوك القلم وتناول رُقعة وجعل يكتب بمقتضى التوقيع إلى صاحب الشرطة، فقال له ابن أبي عامر: ما هذا الذي تكتب؟ قال بإطلاق فلان، فجرده، وقال: من أمر بهذا؟ فناوله التوقيع، فلما رآه قال: وقّعت والله ليصلبنّ، ثم خطّ على ما كتب، وأراد أن يكتب: يُصلب، فكتب يُطلق، قال: فأخذ والدك الرقعة، فلما رأى التوقيع تمادى على ما بدأ به من الأمر بإطلاقه، ونظر إليه المنصور متماديا على الكتاب فقال: ما تكتب؟ قال: بإطلاق الرجل، فغضب غضبا أشدّ من الأول، وقال من أمر بهذا؟ فناوله الرقعة فرأى خطّه فخطّ على ما كتب، وأراد أن يكتب يُصلب، فكتب يُطلق وأخذ والدك الكتاب، فنظر ما وقع به ثم تمادى فيما كان بدأ به، فقال: ماذا تكتب؟ فقال: بإطلاق الرجل، وهذا الخط ثالثا، فلما رآه عجب، وقال نعم، يُطلق، على رغمي، فمن أراد الله إطلاقه لا أقدر أنا على صلبه"[2].

من خلال الحالات الثلاثة في فترات زمنية مختلفة، شملت عصر الإمارة، عصر الخلافة وعصر الدولة العامرية، نخلُص بنتيجة مفادها أن التعامل الإداري القائم في قضايا الإيداع في السجن يكون انطلاقا من إصدار رسوم يتمثل في الكتاب، وهو نفس العمل المعمول به في المشرق فيذكر "أن أبا إسحاق بن إبراهيم بن مصعب والي بغداد رأى في

[1]- ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 21.

[2]-الضبي: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ج01، ص 229، ابن رضوان: الشهب اللامعة، ص 225. المراكشي عبد الواحد: المعجب في تلخيص أخبار المغرب،تحق: مُحَّد زينهم ومُحَّد عزب، دار الفرجاني، القاهرة مصر، 1994م، ص 182.

منامه كأن النبي ﷺ يقول أطلق القاتل... ونظر في الكُتُب الواردة لأصحاب السجون"[1].

فكل ما يُنظر فيه من طرف أصحاب الخطط السابقة وحتى أحكام الأمراء أو الخلفاء يكون بإصدار كتاب، وهو الوثيقة الرسمية الإدارية المعمول بها في جميع أنحاء الدولة الإسلامية مشرقا أو مغربا وحتى في الأندلس في العصر الوسيط.

في حالة إذا كانت هناك محاولات من طرف المتهمين في ردّ الحكم الصادر في حقهم، كانت تُرفع فيما يسمى بالرقاع وهو رسوم إداري تجلى في الحادثة سابقة الذكر.

ومما يجب التذكير به هو أن المنصور بن أبي عامر قد وقَّع على الرقعة تحت تأثير ما يسمى: بعلم الطلاسم، هذا العلم الذي كان منتشراً في الأندلس إذ كان:" يوجد فيها طلسمات قديمة في مواضع مختلفة وقع الإجماع على أنها من عمل ملوك رومية إذ كانت الأندلس منتظمة لمملكتهم"[2]، وأثرعلم الطلاسم بيِّن كما ذكره المجريطي[3]، فقد ذكرمجموعة من عيِّنات الطلاسم المستعملة في فك وتثبيت المحبوس منها: "طلسم في فك المحبوس وخلاصه من وثاقه"[4]،و"طلسم لموت المحبوس والأسير... وطلسم للتضييق على المحبوسين... وطلسم لإطالة حبس المحبوسين"[5].

كما يظهر رسوم إداري آخر اختصت به السلطة العليا في الدولة الأندلسية والمتمثلة في شخصية الأمير أو الخليفة، ففي سنة (362هـ/972م) أمر الخليفة المستنصر صاحب الشرطة محمد بن أفلح بإيداع كل من أحمد بن هاشم وابن مقيم وابن العاص وذلكبإصدار "تأديب بعهد نفذ إليه من الخليفة"[6]، كما قام نفس الخليفة في نفس السنة بسجن محمد بن سعيد ابن خال أبيه على إثر "عهد إلى صاحب الشرطة العليا هشام بن محمد بالتوجه فيه بنفسه وضمه إلى السجن"[7].

---

[1]- ابن رضوان: مصدر سابق، ص 224.

[2]- صاعد: طبقات الأمم، ص 155.

[3]- المجريطي، أبو القاسم مسلمة بن أحمد: كتاب غاية الحكيم وحق النتائج بالتقويم، مخطوط، مكتبة علال الفاسي الرباط، ضمن مجموع تحت رقم: ع370. ينظر الملحق رقم 2.

[4]- المجريطي: المصدر نفسه، ص 12.

[5]- المجريطي: المصدر نفسه، ص 13.

[6]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 78.

[7]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 116.

وربما يعتقد البعض أن رسوم العهد مرتبط بالتطور الثقافي والعلمي الذي شهدته الأندلس خلال حكم المستنصر، وإدخال مصطلحات وألفاظ لغوية في المعاملات الإدارية، لكن بالرجوع إلى فترة حكم الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م) ففي سنة (298هـ/910م) قام صاحب المدينة موسى بن محمد بن حدير بحبس كل من إبراهيم ومحمد وسعيد أبناء الأمير محمد، وعندما علم الأمير بالأمر أثنى على عمله لمخالفة أبنائه لأوامره، الأمر الوحيد الذي قام به الأمير "عهد إليه بإطلاقهم"[1].

وفي سنة (364هـ/974 م) "عهد الخليفة ... إلى صاحب الخيل والمدينة ... بإطلاق "جعفر ويحيى"[2] ابني علي من المطبق"[3].

وفي سنة (365هـ/975 م) "نفذ عهد الحكم إلى الوزير صاحب المدينة جعفر بن عثمان المصحفي بإطلاق أبي الأحوص التجيبي من سجن المطبق مع أصحابه"[4].

لذا فإن رسوم العهد يقضي بسجن المخالفين في السجن مهما كان نوع الجريمة، ويصدر من الجهة العليا للبلاد والمتمثلة في شخص الأمير أو الخليفة.

إن الغاية من تحرير رسوم العهد في التاريخ الإداري الأندلسي يقودنا إلى الجزم النهائي بأن الهدف الأساسي لسجن هؤلاء هو تأديبهم وإرجاعهم إلى رشدهم، وعدم مشاركتهم في إذكاء نار الفتنة والفرقة في الدولة الأندلسية وخاصة إذا عُلِم أن هنالك من يترصد بهم من المماليك النصرانية المجاورة.

وقد يترتب عن إصدار رسوم العهد في بعض الحالات تكريم وتشريف بعض السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع بأحسن صورة، وهذا ما يذكره ابن حيان عن جعفر ويحيى ابني علي، لما عهد الخليفة بإطلاقهم وبعد قضاء عقوبة السجن امتدت من يوم الاثنين لعشر بقين من شوال[5] لسنة (363هـ/973م) إلى غاية يوم السبت لاثنتي عشرة بقيت من رجب [6]

[1]- ابن عذارى المراكشي: البيان، ج02، ص 146.

[2]- جعفر ويحي: ذكر مُحَمَّد بن يوسف بن عبد الله الورّاق الحافظ لأخبار المغرب أن جعفرا وأخاه هذين الهاربين إلى وطن جدهما بالأندلس هما ابنا علي بن حمدول بن سملك بن سعيد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الحميد الجُذامي، وعبد الحميد هذا (كان الداخل) إلى بلاد الأندلس من الشام وأرضه... وكان نزوله من الأندلس بكورة إلبيرة بقرية ... من قرى قلعة يحصب": ابن حيان: المقتبس ، قطعة المستنصر، ص 22.

[3]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 134.

[4]- ابن عذارى المراكشي: مصدر سابق، ج02، ص 250.

[5]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 133.

[1] سنة (364هـ/974 م)، كانت مدة سجنهما ما يقارب تسعة أشهر، و قام الخليفة بتكليف "الفتى الكبير فائق الصقلبي صاحب البُرد والطراز، بالركوب من قصر قرطبة إلى قصر الزهراء ... وتوصل الفتى الكبير فائق إلى باب المطبق، فأدخل إليها من فتيانه مَن زَيَّنهما وأخذ من أشعارهما وخلع عليهما الخُلع التي أمر لهما بها أمير المؤمنين فتجملت شارتهما وخرجا وقد أعدّ لهما فرسان رائعان بحلتين فاخرتين، فركبا وصارا في موكب الفتى الكبير فائق إلى أن انتهيا إلى قصر قرطبة فأمرهما بالتوجه إلى دورهما وتعجيل مسّرة أهليهما، فذهبا مسرورين"[2]، وقد انفرد ابن حيان بهذه الرواية دون غيره من المصادر الأندلسية.

إن الرسوم الإدارية الخاصة بقضايا السجن يمكن حصرها في الكتاب والعهد والرقعة، يُضَم كل صنف في سجلات ضمن عدة دواوين في قصر الإمارة أو الخلافة، جُعل الدخول إليه من باب متميز، يكثر ذكره وارتباطه بقضايا الحقوق وهو باب السّدة.

طرق تطبيق الرسوم:

إن طريقة وصول السجين للسجن تختلف ما بين الطبقة الخاصة والطبقة العامة هذه الأخيرة يكون تطبيق الإجراءات القانونية على مرحلتين، مرحلة الحبس، قبل إثبات التهمة، وتسمى عند أهل القضاء "فصول المقالات المنعقدة عند القضاة قبل السجلات وهي التي يفتح بها الخصومات مَحاضرَ وإحداهما محضر لما لزمها في هذا الاسم عند العلماء المتقدمين"[3] ودليل ذلك في قضية جاء ذكرها عند ابن سهل.

يبيّن صاحب كتاب وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس[4] بعد تلخيصه لقضية من القضايا المستخرجة من ديوان الأحكام الكبرى لابن سهل، "تدور أحداث هذه الدعوى حول تبادل الاتهام بين شخصين أحدهما يتهم الآخر بقتل أخيه، والثاني يتهم الأول بقتل خاله"[5]، وهو نفس الأسلوب المتبع في حبس الجناة في القضايا التي استخرجها الكاتب من كتاب ابن سهل وبلغ عددها عشرون قضية.

[1]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 134.

[2]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 134.

[3]- ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص 34.

[4]- خلاف مُحَمَّد عبد الوهاب: وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس، والقضية رقمها 384، ص56.

[5]- خلاف : المرجع نفسه، ص 21.

ومن هنا يتضح أن القاضي وأعوانه من صاحب المدينة وصاحب الشرطة وحتى صاحب السوق ملزمون في كثير من الأحيان حضور المجلس، لمعرفة الحكم الصادر في حقكل من المدعي والمدعى عليه، وتتكلف كل جهة بعملها القانوني، بعد ثبوت التهمة، فيُقاد السجين إلى السجن من طرف صاحب الشرطة وأعوانه.

وقد ثبت أن بعض القضايا تستوجب سجن بعض الأفراد دون الرجوع إلى القاضي، وهي من اختصاصات صاحب المدينة منهم " السّراق والطائفين بالليل"[1]، لكنها تسجل في السجلات القضائية ويتكلف بهذا الأمر موظفون هم الحرس والعرفاء الذين يخضعون إلى أوامر صاحب المدينة، وفي حالة ما إذا قُبض على الجاني بجرمه في الليل فالواجب عليهم أنه: "لا يغير شكله ولا تكشط ثيابه، حتى يوقف عند صاحب المدينة بالهيئة التي وجد عليها ... فإن سُجن لا يُسجن إلا في فندق، ويكون تحت ضمان الساكنين فيه إلى الصبح"[2]، ويكون صاحب الشرطة الصغرى المختصة بتطبيق الأحكام على الطبقة العامة.

بالنسبة للعرفاء فهي وظيفة إدارية تختص بها الخطط السلطانية والخطط الدينية، ولا يكون عملهم إلا على إثر مرسوم يصدر من الجهة المختصة فهو: "منصب غير محدد تحديدا دقيقا، لأنه يطلق على خطط لا على خطة واحدة، ولهذا نرى ابن حيان يقول: صنوف العرفاء: عرفاء المحارس، العرفاء المدرعين، العرفاء أصحاب الرسائل"[3] وهؤلاء لا بد لهم من وسيلة للقيام بعملهم، إما خيولاً أو بغالاً.

بالنسبة للحرس أشار ابن عبدونلطريقة سير عملهم للمحافظة على النظام داخل المدينة بحيث يقسم العمل الميداني ما بين الحرس والعرفاء في كيفية تقسيم وتخطيط نظام الحراسة، ومعرفة مخارج ومنافذ ودروب المدينة التي يمكن أن يستعملها اللصوص والفجار للاختباء، ولهذا يذكر ابن عبدون في قوله: " يجب أن يحدّ للحرس أن يمشوا أدوارا كثيرة ويبدلوا الطرق"[4]، وتتجلى وظيفة هؤلاء في الليل بالخصوص.

وقد حدد عدد هؤلاء الأعوان والمساعدين لصاحب المدينة وصاحب الشرطة، ولا

---

[1]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 18.

[2]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 18.

[3]- التهامي الراجي الهاشمي: نظم وإدارة بني أمية، ص 55.

[4]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 18.

يكون "أكثر من عشرة"[1]، ونتيجة لعظمة هذه الوظيفة وعلاقتها بالأخلاق والآداب الإسلامية، "لا يدخل أحد من الأعوان دار أحد، لا بليل ولا بنهار إلا بأمر من القاضي أو السلطان، وإذا غاب الجاني... لا تُدخل داره إلا إن حضر"[2]، كما وضعت شروط أساسية لمتولي هذه الوظيفة منها عدم قبض الرشوة.

هذا حال العامة في كيفية الوصول إلى السجن، فكيف يكون حال الطبقة الخاصة؟ هل يختلف سير العمل؟ رغم أن كليهما يؤول إلى مكان واحد وهو السجن.

في عصر الإمارة قام الأمير المنذر بن محمد(273-275هـ/886-888م) بسجن الوزير هاشم بن عبد العزيز، حيث أرسل إليه "صاحب الرسائل ... فقبض منه كتبا كانت بيده"[3]، فعرف الوزير أن مصيره سيكون عسيرا مع الأمير لعلمه بمحتوى الكتب التي عُرضت عليه من قبل في إمارة الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ/852-886م) ولم يتخذ إجراءً قضائياً ضده، بل شمله العفو.

كان دخول الوزير هاشم بن عبد العزيز قصر الإمارة بقرطبة رفقة صاحب الرسائل بهيئة تشريفية، لكن حين خروجه كان "رَجُلا مُكَبلا"[4] مصيره المطبق ثم القتل في "ليلة الأحد لأربع بقين من شوال سنة ثلاث وسبعين (886م) غُطيت جثته ورأسه بثوب، وبُعث به إلى أهله"[5].

وفي عصر الخلافة وفي سنة (363هـ/973م) أرسل صاحب الشرطة العليا للقبض على محمد بن سعيد، كانت تجمع بينه وبين الخليفة المستنصر (350-366هـ/961-976م) قَرَابة، فهو ابن خال أبيه الخليفة الناصر، "فمضى نحوه وبين يديه عرفاء المحارس وعدة من الفرسان والفرانقين والشرط، فقبض عليه وأقبل به إلى باب السّدة بقصر الزهراء، وقد أحضر له القيد فقُيّد، وسُجن"[6].

---

[1]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 17.

[2]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 17.

[3]- ابن الآبار: الحلة السيراء، ج01، ص139.

[4]- ابن الآبار: الحلة السيراء، ج01، ص139.

[5]- ابن الآبار: المصدر نفسه، ج01، ص140.

[6]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر ، ص 117.

يظهر من خلال المادة الخبرية سابقة الذكر، مصطلح جديد في التنظيم الإداري لإدارة السجن الخارجية والمتمثلة في الفرانقين فمن هؤلاء؟ وما هي وظيفتهم؟

يعتمد صاحب البريد في تسيير شؤون الدولة على أصناف معينة من العمال هم "الفرانقين، والموقعين والمرتبين في السكك"[1]، يختص كل عامل بمجموعة من الوظائف يقوم بها لتسهيل سير الأمور على أحسن وجه، فالفرانقين كما ذكرها قدامة وعلّق عليها محقق كتاب الخراج وهو "الحامل للخرائط"[2]، ووجود الفرانقين مع صاحب الشرطة العليا هشام بن محمد أثناء عملية القبض على محمد بن سعيد فيه دلالة واضحة أن المتهم لم يكن في داره بل كان خارج قرطبة، وكان "غائبا عنها مُطالِعًا ضيعته"[3]، فصلاحية الشرطة العليا تتوقف عند مدينة قرطبة وضواحيها، فإذا تعدى الأمر إلى أبعد من هذه الحدود يستلزم تدخل جهة أخرى معينة متمثلة في صاحب البريد وعماله "ليكون هو المنفذ لكل شيء منها إلى الموضع المرسوم بالنفوذ إليه"[4].

إن النتيجة التي نصل إليها من خلال العرض السابق للجهاز الإداري لإدارة السجن الخارجية، وتعدد صدور الأحكام من طرف جهات متعددة والمتمثلة في الخطط الدينية وأصحابها من القاضي إلى صاحب المدينة، صاحب الشرطة، صاحب السوق وحتى صاحب الرّد، تكون دائما المرجعية النهائية في وصول المتهم إلى السجن بإصدار رسوم إما أن يكون من الحاكم أو القاضي، ومن أجل تطبيق ذلك يتكلف أعوان كل خطة بإيصال السجين إلى السجن.

عند ثبوت التهمة على المُدعَى عليه، يقوم صاحب الشرطة العليا أو الصغرى بوضع القيود للمتهم وجرّه إلى السجن مهما كان مركزه في السلطة.

تتولى جهة متخصصة استقبال السجناء وإدخالهم إلى داخل السجن، وهم البّوابون وهم

[1]- قدامة بن جعفر: الخراج وصناعة الكتابة، تحق: د. حسين الزبيدي، دار الرشيد للنسخ العراق، ط1، 1981م، ص 77.

[2]- قدامة بن جعفر: المصدر نفسه حاشية 77/2. طلال جميل عبد العالي رفاعي: نظام البريد في الدولة العباسية حتى منتصف القرن الخامس هجري، رسالة دكتوراه إشراف حسام الدين السامرائي، جامعة أم القرى مكة المملكة العربية السعودية، 1406-1407هـ/ 1985-1986م، ص 207. مجاني بوبة: النظم الإدارية في بلاد المغرب خلال العصر الفاطمي، دار بهاء الدين الجزائر، ط1، 1430هـ/2009م، ص199.

[3]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 116.

[4]- قدامة: الخراج وصناعة الكتابة، ص 77.

" صنف من الموظفين الصغار"[1]، تتمثل وظيفتهم في الحراسة وإعلام صاحب المدينة بكل التطورات الحاصلة في السجن، سواء كانت داخلية من أحداث شغب أو فرار أوحدوث خُروقات تمس المساجين، وحتى خارجيا.

ففي قضية يوسف بن هارون عندما كان مطلوبا من طرف الجهاز الحاكم في قضية موصوفة، لجأ إلى الاختباء من تنفيذ الحكم الصادر في حقه لكنه قرر تسليم نفسه، و" انتهى به المطاف إلى السجن بالزهراء، فقال لبوابه: أنا فلان المطلوب الذي تعلمون خبره، فقد أتيتكم بنفسي، ولا مرحب بي فضموني في الدرك الأسفل"[2] فقام البوابون بوظيفتهم بسجن يوسف بن هارون، وأُعلم صاحب المدينة بالأمر، هذا الأخير أعلم الخليفة بطريقة وصول المتهم إلى السجن.

ومن هنا نلاحظ التنسيق القائمبين أعضاء الجهاز الإداري في إصدار الحكم النهائي، وهذا فيه دلالة واضحة على معرفة المسلمين لكيفية تسيير الأمور الإدارية المتنوعة ليس عن طريق المشافهة، وإنما عن طريق الكتابة والتدوين، وإسناد المهام لأصحابها وتطبيقها من طرف الجهات المختصة، كلٌ فرد بحسب نوعية ونطاق اختصاصه.

---

[1]- التهامي: نظم وإدارة بني أمية، ص 39.

[2]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 53، 54.

المبحث الثاني: إدارة السجن الداخلية

السجان ومهامه

موارد السجن

الأعمال اليومية للسجين

السَجَّان ومهامُه:

بعد أن يستلم البوابون السجين، يتولى الأمر بعدهم السّجان الذي يأتي ذكره في جميع المصادر، سواء كانت سياسية أو مصادر أدبية أو مصادر شعرية وحتى المصادر الفقهية، فالسّجان وظيفة اختص بهاشخص بعينه يجب أن تتوفر فيه شروط معينة لتحقيق العدل، وتطبيق العقوبات على بعض المساجين عند تجاوز الحدود الشرعية والأخلاقية داخل السجن.

يضم السجن بداخله الجنسين، النساء والرجال، فمن الأمور التي يجب أن يُراعى فيها أخلاقيات السجان أن "لا يسجن النساء مع الرجال في سجن واحد"[1]، وحتى إذا تعذر وجود مكان منفرد للنساء من أجل سجنهن، فمن مهامه أن يجد لهنّ مكانا في بيت من بيوت أهل الصلاح والاستقامة، تقضي فيها مدة حبسها.

يشترط في سجان النساء أن يكون "شيخا مزوجا عفيفا ويتفقد سيرته فيهن"[2]، فنلاحظ أن الشريعة الإسلامية حفظت للمرأة شرفها وعرضها وكرامتها حتى وإن أخطأت في حق نفسها أو حق الآخرين.

ومن الأعمال المكلف بها السّجان في السجن كذلك هو الوقوف على فئة معينة من المساجين ذوي السلوكات المشينة، والتي تُعرف في الفقه بالذعرة[3]، حيث يُؤمر السجان أو المكلف به "أن يطلق من في الخشبة في أوقات الصلاة ولحاجة الإنسان"[4]، فالخشبة وسيلة من الوسائل المستعملة في السجن بعد القيود والأغلال، والهدف منها إبعاد خطر بعض المساجين عن القيام بأفعال ومناكر حرمها الإسلام. وقد سبق أن ذُكر هذا الأمر"فقد كتب إلينا عمر بن عبد العزيز لا تدعُنّ في سجونكم أحدا من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصلي قائما ولا تُبيّتنّ في قيد إلا رجلا مطلوبا بدم"[5].

---

[1]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 18.

[2]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 19.

[3]- الذّعرة: من الرجال الدعر، والدعر هو الخائن. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة للنشر القاهرة، ط1، 1991م، ج1 ص285.

[4]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 19.

[5]- أبو يوسف: كتاب الخراج، ص 150.

إن تطبيق هذه العقوبة بواسطة الخشبة فيه دلالة واضحة أن السجن في العصر الوسيط عبارة عن مكان واحد كبير يجتمع فيه مختلف السجناء، ويؤكد هذا الأمر ما قاله الشاعر مروان بن غزوان[1]:

أصبحت محبوسا بقرطبة التي يأوي بها الحمقى ذوو الأتراب

وبقيت فيها عانيا متضعضعا ما بين قوم نُذّل وقحاب

فمن نزلاء سجن قرطبة الحمقى، والنذل، والقحابوهم جميعاً قريبي السن.

رغم أن السّجان هو السلطة العليا في السجن فهو يسهر على الوضع العام داخل السجن، "لا يحقّ للسّجان تطبيق العقاب على المخالفين بالسوط إلا بعد استشارة السلطان وصاحب المدينة والقاضي والمحتسب والحاكم فقط"[2]، فالحكم النهائي في تطبيق العقاب الجسدي يعود إلى أصحاب الخطط الدينية سابقة الذكر، والذي أكد عليها ابن عبدون، لأنه في بعض الأحيان يمارس السّجان سلطة تعسفية ضد السجناء من أجل "الترويع والإضرار"[3] للحصول على مصالح معينة.

ومن وظائف السّجان كذلك السهر على نظافة "المكان وتسهيل سبل العبادات"[4] بدليل أن مكان السجن يكون دائما قريبا من المجاري المائية، سواء كانت أنهارا أو دورا سابقة للسقائين.

لم تكن وظيفة السجان هي الوظيفة الوحيدة المعتمدة داخل السجن، فهناك أفراد يساهمون في نظافة السجن وهم رفقاء للسجناء، يُكلَّفون ويُسمح لهم بالدخول في أوقات معينة ويأتي ذكرهم في المصادر بأنهم "مكلفين بهم"[5]، يسهرون على خدمتهم وتوفير مستلزمات الحياة اليومية لهم بما فيها تنظيف المكان، وإذا تعذّر وجود هؤلاء فإن السّجان هو الذي يقوم بالعمل مقابل أُجرة معينة، فقد ذُكرت قضية من القضايا في كتب النوازل "على

[1]- مروان بن غزوان: كان من أكابر هذه الطبقة علما بالنجوم... كان متصلا بالأمير عبد الرحمن بن الحكم وصنيعه له، ولحق دولة ولده محمد بن عبد الرحمن، فدار عليها فيها خطب خسف به، فأداه إلى الضرب الموجع والحبس الطول، ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص 396.

[2]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 19، 20.

[3]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص 20.

[4]- ابن رضوان: الشهب اللامعة، ص 22.

[5]- ابن رضوان: المصدر نفسه، ص 22.

من تجب أجرة السجان إذا لم يثبت شيء ضد المتهم، وسئل أيضاً عمن سجن في تهمة دم أو سرقة ولم يثبت عليه ما يوجب غرم ولا قود أو ديّة، على من تجب أجرة السجّان؟ فأجاب: أجرة السجّان في مسألتكم على من قام في طلب الدّم وعلى مدّعي السرقة"[1]، فالنازلة تؤكد أن أجرة خدمة المسجون تكون من أصحاب المدعى عليهم.

ومن وظائف السّجان أيضا السهر على سلامة وأمن وترميم مكان السجن من العوامل الخارجية وذلك "بإصلاح المبنى"[2] وعدم تركه للتلف والذي يؤدي إلى خرابه أو خراب جزء منه سواء كان من "شدة البرد والحر"[3]، وتسهر الإدارة الخارجية للسجن على تفقُد أمور السجن والسجناء، والمكلف بالعمل الميداني الأول هو صاحب المدينة مع أعوانه، بعد صدور الأمر من السلطة العليا في الدولة والمتمثلة في شخص الحاكم.

ومن العادة الجارية "أن يستبرأ السجن في كل عام في شهر رمضان أو في عشرة ذي الحجة أو في النصف الثاني من شعبان"[4]، فتسريح السجناء في شهر رمضان أو في يوم عيد الأضحى الموافق للعاشر من ذي الحجة أو في منتصف شعبان فيه دلالة على أن مؤسسة السجن في الدولة الإسلامية ليست سوى مؤسسة تأديبية تهدف إلى تقويم السلوك، وتحسيس المساجين بعظمة الحرية وآثارها الاجتماعية من خلال الاحتفال بعظمة أشهر معينة في السنة الهجرية في الوسط العائلي، وهو الدافع إلى الالتزام بالسيرة الحسنة في السجن بعد رجوعهم إليه، مما يترتب عنه الاستفادة من التسريح النهائي.

فربما يعتقد البعض أن المادة الخبرية سابقة الذكر ما هي إلا حبر على ورق، وليس لها دليل من الواقع، وهي مجرد آثار وأفكار يعرضها ابن عبدون في كتابه، لكن عند استقراء مصادر التاريخ الحولي والمصادر الأدبية نجد دليل ذلك عند الشاعر الأندلسي الشريف الطليق الذي سيأتي ذكره في قضايا السجن الاجتماعية، سُجن وعمره ستة عشر، وظل في السجن ستة عشر، وعاش بعد ذلك ستة عشرة، وكان "الطليق يوم فِكَاكِهِ قد دخل سن الكهولة، وأصبح في الثانية والثلاثين من عمره... إلا أن نفترض أنه تزوج وهو في السجن،

[1]- الونشريسي: المعيار المغرب ، ج10، ص 97.

[2]- ابن رضوان: الشهب اللامعة، ص 222.

[3]- ابن رضوان: المصدر نفسه، ص 222.

[4]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 18.

وهو شيء غير مستبعد ولكنه غير طبيعي، ورزق عن زواجه أربعة أبناء هم يزيد ولبيد وعبيد الله وأربد"[1]، وهذا وجه من أوجه الرحمة بالسجين في السجون الإسلامية، وبقيت هذه الصفة قائمة لدى الحكام الذين جاؤوا بعدهم، فأثناء حكم المظفر عبد الملك بن منصور (392-399هـ/ 1001-1008م) قام بنفس الأمر، فمن "الأعمال الزكية نظره في السجون وكشفه عمن طال منهم سجنه وتعذر خلاصه، فيطلق من يُؤمَن إضراره بالمسلمين"[2]

إن خروج الشريف الطليق من السجن خلال الأشهر العظيمة، ثم عودته مكنته من إقامة أسرة ودليل ذلك أبناؤه الأربع، وهذا الكلام يتفق مع القاعدة المعمول بها في استفادة السجناء من بعض الحرية حتى ولو كانت قصيرة.

كما يستفيد السجناء من العفو الشامل، وهي قاعدة لجأ إليها حكام الدولة الأموية في إصدار مرسوم بتسريح السجون منهم الأمير هشام بن عبد الرحمن (172-180هـ/788-796م)، وقام بنفس العمل عبد الرحمن بن الحكم (206-238هـ/822-852 م)، والأمير المنذر بن محمد بن عبد الرحمن (273-275هـ/ 886-888 م)، وكذلك الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/ 888-912 م)، والخليفة الحكم المستنصر (350-366هـ/961-976م)، وكذلك القاسم بن عامر بن حمود، فكل هؤلاء "يسرحون السجون"[3] بعد أن تولوا الحكم بشرط ألا يكون في تسريح المسجون إضرارا بالمجتمع أو يكون المسجون مطلوبا في دم.

ورغم الاضطرابات السياسية التي عرفتها الأندلس في أواخر القرن الرابع هجري/ العاشر ميلادي، إلا أننا نجد القاسم بن حمود (408-411هـ/1017-1020م) وكذلك يحيى بن علي بن حمود (412-417هـ/1021-1026م) اتبعا سنة من قبلهما فقد "سرّح[كل واحد منهما] السجون"[4].

من وظائف السجان أن يُبلِّغ عن من "طال سجنه"[5]، ويُذّكر صاحب المدينة والقاضي

---

[1]- إحسان عباس: تاريخ الأدب الأندلسي، ص 228.

[2]- ابن الخطيب: إسبانيا الإسلامية، ص 86.

[3]- مؤلف مجهول: تاريخ الأندلس، ص185، ص195، ص196، ص212.

[4]- مؤلف مجهول: المصدر نفسه، ص244، ص245.

[5]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 19.

أمر هؤلاء خاصة إذا حُبس في قضايا لا دليل فيها على إدانتهم.

وإذا حُكم عليه في ضرائب أو ديون، فتسعى سلطة الدولة الحاكمة إلى تخليصه من ذلك بدفع المستحقات إلى أصحابها وهذا ما ذكره ابن الخطيب في قوله: "فيطلق من يؤمن أضراره بالمسلمين"[1].

من خلال هذا التسريح، ولوكان مؤقتاً، يسعى صاحب المدينة مع أعوانه والسجّان إلى عملية الترميم وإصلاح ما فسد من بناء السجن، حتى يُصلح له ما أُتلِف من قواعد البناء ولا يتمكن السجناء بعد ذلك من الفرار.

إن مهام السجان متعددة ومتنوعة، تجمع بين أعمال ميدانية من السهر على نظافة السجن، وترميمه والحرص على المحافظة على الآداب والأخلاق، وأعمال إنسانية بإعلام الجهات المختصة من صاحب المدينة أو القاضي بتسريح بعض السجناء الذين طال سجنهم.

ولا يُعقل أن تكون إدارة السجن الداخلية تتمثل في السجان فقط، بل يوجد غيرها من الوظائف وكذا بعض العمال أو المكلفين ببعض الأعمال من طرف السلطة الحاكمة، فمنهم جماعة مختصة بتعذيب بعض المساجين وخاصة منهم سجناء الطبقة الخاصة، فيأتي ذكرهم في مرحلة الإمارة، ومرحلة الخلافة، وحتى في أوائل عصر الطوائف، وعُرف الواحد من هؤلاء باسم "الضاغط"[2].

ومن هؤلاء الذين أوكلت لهم هذه المهنة عُمير[3] زمن الأمير محمد بن عبد الرحمن، وكذلك واثق[4] زمن المنصور بن أبي عامر، وكذلك نجاح[5] زمن الخليفة المستظهر بالله عبد الرحمن بن هشام، تمثلت وظيفتهم في استعمال أساليب متنوعة في تعذيب المساجين، خاصة منهم أصحاب المراكز العليا في الدولة.

1- ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 86.

2- ابن خاقان : المطمح أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد: مطمح الأنفس ومسرح التآنس في ملح أهل الأندلسِ، تحق: محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 1403هـ/1983م، ص125،الخلف: نظم ورسوم بني أمية، ج02، ص898.

3- الخلف: المرجع نفسه، ج02، ص 898.

4- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 272، الخلف: المرجع نفسه، ج02، ص89.

5- ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة،م1، ص 30، الخلف: المرجع نفسه، ج02، 899.

تذكر المصادر الأندلسية المختلفة نوعا معينا من الرجال العاملين بالسجن أنهم "يتصفون بالأمانة والصدق والصلاح، يثبت أسماء من في السجن ممن تجري عليهم الصدقة"[1]، كما ذكرت من جهة أخرى عدم السماح للسّجان أن يجلس معه رفقاء "فيقاسمهم في الصدقات"[2]، وذلك خوفاً على ضياع حقوق المساجين.

ففي المشرق كانت حقوق السجناء تضيع قبل الوصول إليهم منها الخبز فكان "ولاة السجن والقوام والجلاوزة[3]"[4]، يأخذونه ويحرمون أهل السجن من الغذاء البسيط.

فالسجان مكلف كذلك بالإضافة إلى الأعمال سابقة الذكر بتوزيع الصدقات على المساجين المستحقين لها، و"لا يترك في السجن من الأمراء [السجانين] إلاّ واحد، فبكثرتهم يدخل الفساد"[5].

موارد السجن:

يحتاج السجين في حياته اليومية إلى ثلاث حاجيات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، وهي الفراش والملبس والمأكل، فهل وفرت إدارة السجن الداخلية هذه المستلزمات؟ وهل هنالك جهة معينة تختص وتسهر على توفير ذلك؟ وهل كافة المساجين يستفيدون من ذلك؟

يعرف السجن نوعين من السجناء، سجناء الطبقة العامة وسجناء الطبقة الخاصة هذه الأخيرة يمكنها أن توفر الفراش والوسائد لها عند دخول السجن، فقد قام الشاعر هارون البطليوسي المعروف بأبي جنيش عند تسليم نفسه إلى بوابي سجن الزهراء "فأقبل مغيِّرا طلعته، شادّا حيازيمه[6]، واضعا لبُدا[7] له فوق رأسه كما يتوطؤه[8] في السجن"[9]، كان هذا الشاعر على دراية ومعرفة أن كل سجين يجب أن يوفر لنفسه الفراش والوسادة التي ينام

[1]- أبو يوسف: كتاب الخراج، ص 150.
[2]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 19.
[3]- الجلاوزة: الشرطة، أبو يوسف، مصدر سابق، ص 150، (الهامش).
[4]- أبو يوسف: المصدر نفسه: ص150.
[5]- ابن عبدون: مصدر سابق، ص19.
[6]- الحيازيم: جمع حيزوم: الصدر أو وسطه، ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ينظر الهامش، ص 53.
[7]- لبدًا: الصوف، ابن حيان: المصدر نفسه، انظر الهامش، ص 53.
[8]- يتوطؤه: يدوسه، ينام عليه، يتخذه وطاء، أي مهادا. ابن حيان: المصدر نفسه، ينظر الهامش، ص 53.
[9]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 53.

عليها مدة إقامته.

كما تعتمد إدارة السجن على استقبال الفُرش والحصائر القديمة من جهات معينة سواء كانت من عامة الناس حيث تدخل في إطار الصدقات، أو كما تصل من المساجد "الحصر البالية والحلفة... يكسى بها بيوت السجن"[1] عند تجديد السّجاد الخاص بالجامع أو المسجد.

بالنسبة للكسوة فإن إدارة السجن تتكفل بالدرجة الأولى على توفير ذلك منذ عصر الخلافة الراشدة فكانت "تجرى على أهل السجون ما يقوّتهم في طعامهم وآداهم وكسوتهم الشتاء والصيف، وأول من فعل ذلك عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه بالعراق، ثم فعله معاوية بالشام، ثم فعل ذلك الخلفاء من بعده"[2]، والالتزام بتطبيق هذه القاعدة في كل أزمنة الحكم الإسلامي مشرقا ومغربا وحتى في الأندلس، وفي هذه الأخيرة أين كان العامة "يلبسون قمصاناً تغطي الركبتين ثنياتها ومن تحتها سراويل تصل حتى الأقدام وتكاد تلتصق بالسيقان بحيث تبدو كما لو كانت جوارب."[3]

وقد تنوعت الكسوة ما بين كسوة الشتاء وكسوة الصيف، وكسوة الرجال والنساء "فكسوتهم في الشتاء قميص وكساء وفي الصيف قميص وإزار، ويجري على النساء مثل ذلك وكسوتهن في الشتاء قميص ومقنعة وكساء، وفي الصيف قميص وإزار ومقنعة"[4]، وتكلف جهة معينة بتنفيذ الأمر، بحيث لا تعطى إلى أصحاب الحياكة وإنما تتكفل بها الدولة ويشرف على ذلك صاحب الطراز، وهو "مسؤول عن المعامل الكبرى"[5]، فبعد صناعتها توزع توزع على السجناء، وهذا دليل على أن السجّان يملك سجلا يرصد فيه أسماء المساجين وجنسهم وعمرهم وطولهم ووزنهم.

بعد الفراش والكساء، يأتي الطعام الذي يجب أن يتوفر في السجن كل يوم، لحاجة الجسم له من أجل الاستمرار في الحياة، ويظل أقدم نص خبري في إطعام أهل السجون ما ذكره أبو يوسف بقوله:"إذا لم يكن له شيء يأكل منه لا مال ولا وجه شيء يقيم به بدنه أن

---

[1]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص22.

[2]-أبو يوسف : كتاب الخراج، ص 149، 150.

[3]-ثريا مُحَمَّد عبد الحسن: أزياء المجتمع الأندلسي من سنة 92-625هـ، ص 198.

[4]- أبو يوسف: المصدر نفسه، ص 150.

[5]- التهامي: نظم وإدارة بني أمية، ص 32.

يجري عليه من الصدقة أو من بيت المال"[1]، فالدولة مكلفة بالإنفاق على المساجين الذين لا يملكون موردا ماليا خارجيا يكفيهم مغبة السؤال، ويكون ذلك بإجراء أجرة للسجناء "ويكون الإجراء عشرة دراهم في الشهر لكل واحد"[2]، فهذه الدراهم تمكنهم من شراء ما يقوِّتهم في السجن، هذه قاعدة عُرفت في المشرق، غير مستبعد أن يحدث الأمر نفسه بالأندلس.

وإن أبسط ما يُقدَّم كطعام للسجين هو الرغيف وهو نوع من الخبز، فعندما حُبس "حريز بن حكم بن عُكاشة[3]... كان يجري عليه رغيفا لا شيء معه، إلى أن ضعف وهلك"[4]، ومن أنواع الخبز كذلك الطُّلْمة[5]، وهوخبز زهيد الثمن يباع في الحوانيت في كل مكان في الأندلس، وقد أكّد ابن خلدون على وجوب إعطاء السجين ما يحتاجه في سدِّ رمقه وحاجته ولو كان من مال الصدقة في قوله:"يُتَفقّد بخبز من الصدقة"[6].

ويعتمد السجناء على الصدقات الواردة إلى السجن، فمن الأمور المحظورة والممنوعة على السجّان أنه "لا يأخذ... من الصدقات شيئا"[7]، ويمكن أن تكون الصدقات على عدة أنواع وأشكال، ومن أشكالها التي تأكد ذكرها في كتب الحسبة، هي كل بضاعة كان بها غش فجزاء صاحبها العقاب ومصادرتها والتصدق بها على المساكين، والسجين يدخل ضمن فئة "الفقراء والمساكين يجمعهما معنى الحاجة إلى الكفاية، فلا تحل صدقة لغني"[8] ويؤكد هذا المعنى ابن رشد في قوله: "إنهما اسمان دالاّن على معنى واحد"[9]. فكلاهما لا يجد قوت يومه، وتعرض كتب النوازل والحسبة قضية الغش في الخبز، "فإذا وجد ناقصا من وزنه

---

[1]- أبو يوسف: كتاب الخراج، ص 150.

[2]- أبو يوسف: المصدر نفسه، ص 150.

[3]- حزير بن حكم بن عكاشة: ولي قلعة رباح للقادر بن ذي النون... قتل حريز في سنة ثمانين وأربعمائة: ابن الآبار: الحلة السيراء،ج 02، ص 177.

[4]- ابن الآبار: المصدر نفسه، ج02، ص 177.

[5]- الطلمة: وهي عجين يوضع في المِلّة حتى ينضج، والملّة الرماد والتراب الذي أوقد فيه النار. رجب عبد الجواد إبراهيم: ألفاظ المأكل والمشرب في العربية الأندلسية، دراسة في نفح الطيب للمقري، دار غريب القاهرة مصر، ط1، 2001م، ص 68.

[6]- ابن خلدون: مزيل الملام عن حكام الأنام،ص 131.

[7]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 19.

[8]- ابن تيمية تقي الدين أحمد: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، قصر كتب البليدة، الجزائر [د.ت.ط]، ص 41.

[9]- ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج01، ص 277.

فليتصدق به"[1].

وهناك قاعدة أساسية في المادة الأولية في الخبز بأن يخبز من القمح الصافي، فالمحتسب "...يؤمر أن لا يطحن القمح الذي يعمل منه الخبز حتى يغربل وينقيه من الحجارة والعشب... قال يحيى... فمن ركب النهيَ تُصّدق بخبزه"[2]، هذا في المقام الأول كما يأتي في المقام الثاني من حالات الغش في السوق والتي يستفيد منها المساكين والفقراء ويدخل معهم السجناء "من الغش دهن التين ونحوه بالزيت... قال أرى أن يتقدم فيه بالنهى، فمن دهنه بعد ذلك تُصّدق بثمنه المدهون على المساكين"[3].

ومن السوائل التي يلحقها كذلك الغش "... اللبن إذا مُزج بالماء يتصدق به ولا يطرح"[4]، وكذلك زيت الزيتون والعسل، "فقد سُئل يحيى بن لبابة عن مزج العسل الجيد بالرديء والزيت القديم فأجاب هذا من الغش... فليتقدم إليه بالنهي فإن عاد فكُلْ وتصدق به على المساكين"[5]، إن مراقبة عملية الغش في المواد الأساسية يرجع الحكم فيها إلى المحتسب المحتسب فيصرفها لأصحابها.

ومما جاء في هذا المقام كذلك، نازلة عن بيع الفواكه قبل أن تطيب، فقيل إذا اشتراه أهل السوق "فيردوه على بائعه ولا يباع في أسواق المسلمين، فمن باعه بعدما تُقدم إليه تُصدق به عليه"[6].

ويلجأ بعض الأفراد إلى سرقة الفاكهة من البساتين، "فإذا أخذ شيئ من الفاكهة وغيرها من أيدي المعتدين على أموال الناس أن تفرق في السجن"[7].

يستفيد من المواد الغذائية سابقة الذكر والمتمثلة في الرغيف أو الخبز، والزيت والعسل واللبن والتين والفاكهة فئة معينة ضمن الطبقة العامة وهم الذين لا يملكون أموالا تصرف

---

[1] – ابن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله: آداب الحسبة والمحتسب، تحق: فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط01، 1425هـ/2005م، ص 74.الونشريسي: المعيار، ج06، ص 415.

[2] – الونشريسي: المعيار، ج 06، ص 415.

[3] – الونشريسي: المعيار، ج 06، ص 410.

[4] – ابن عبد الرؤوف: مصدر سابق، ص 77، الونشريسي: مصدر سابق، ج06، ص 414.

[5] – الونشريسي: المصدر نفسه، ج06، ص417.

[6] – الونشريسي: المصدر نفسه، ج06، ص414.

[7] –ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 51.

عليهم، وفي حالة تعذر وجود الصدقات فإن إدارة السجن الداخلية تتكفل بذلك عن طريق صرف مقدار مالي من بيت مال المسلمين يصرف لشراء الغذاء والطعام لهؤلاء السجناء.

أوجبت الشريعة الإسلامية إتقان العمل وخلوه من العيوب ليس في المواد الغذائية الأساسية فقط بل نجده كذلك يشمل مواد التجميل والمواد التحسينية، "قال مالك في المسك والزعفران وغيرها إذا كان مغشوشا فيتصدق به"[1].إن الكلام سابق الذكر ينطبق على الفئة الضعيفة من الطبقة العامة.

أما الطبقة الخاصة أو " الميسورون من هذه الطبقة يؤتى لهم بالطعام من خارج السجن"[2]

نجد معظم سجناء الطبقة الخاصة وحتى بعض سجناء الطبقة العامة لهم موكلين بهم يشرفون على أداء بعض الأعمال منها: النظافة وغسل الثياب وإحضار الطعام، وقد جاء ذلك في نص صريح مفاده أنه: " إذا لم يكن له شيء يأكل منه لا مال ولا وجه شيء يقيم به بدنه أن يجرى عليه من الصدقة أو من بيت المال"[3].

ثم إن اختلاف موارد السجن عند السجناء يرجع إلى المركز الاجتماعي الذي يتقلده كل سجين، فتظل الطبقة الخاصة محافظة على الامتيازات المادية التي ألفتها، فبعد الدخول إلى السجن يسعى أهله إلى توفير حسن الثياب وجودة الطعام وراحة الفراش إلا أنها تفتقد إلى وأعز شيء وهو الحرية.

الأعمال اليومية للسجين:

تتنوع أعمال السجناء بتداول الأزمنة والمواقيت، لكن المتفق عليه هو أداء الصلاة في وقتها، فمن الأمور التي تحرص عليها إدارة السجن الداخلية أن "يجعل لأهل السجن إماما"[4]، إماما"[4]، تتجلى وظيفته أن "يصلي بهم الجماعة والفرائض"[5]، وهذا فيه تأكيد على أن السجن السجن في الدولة الإسلامية بالأندلس يسعى إلى تقويم السلوك وتصحيح الأخطاء، فمن

---

[1]- بن عبد الرؤوف: آداب الحسبة، ص 68.

[2] -Mathieu Tillier : Vivre en Prison à L'époque Abbasside, Journal of the Economic and Social History of The Orient, 52 (2009) , p 344.

[3]- أبو يوسف: كتاب الخراج، ص 149.

[4]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص19، بن رضوان: الشهب اللامعة، ص 222.

[5]- ابن رضوان: المصدر نفسه، ص 222.

القضايا الجنائية التي شُهد بها للمتهم وحكم عليه القاضي بالسجن قضية "سجن ابن بريهة في تدميه وعيثه بالقنبانية"[1] ، فقد حبس لمدة عامين ولا وجود لدليل على إدانته، إلى أن شهد له "جماعة من أهل الحبس... أنه من أهل الصلاة، والصيام، وتلاوة القرآن وأن حاله حسنت"[2]، وكان ذلك سبب إطلاق سراحه والعفو عنه.

وكما سبق ذكره أن كل مسجون في الخشبة يُطلق لأداء الصلاة، وتحرص إدارة السجن على توفير الماء من أجل الطهارة والوضوء فإنه "كان السجن يومئذ يخرج الناس منه إلى النهر لما يكون من الحاجة"[3]، ويكون دائما مع المساجين "الموكلين بهم"[4] بالإضافة إلى الحرس.

وتسعى إدارة السجن إلى توفير مواد الكتابة لبعض السجناء، تستغل بحسب الحاجة ومن ذلك استعطاف الحكام مثال ذلك ما كان من أحمد بن محمد بن فرج[5] حيث "كانت له أشعار ورسائل في محبسه إلى الخليفة الحكم بن عبد الرحمن الناصر"[6]، محاولة منه رد الخليفة الحكم عن قرار سجنه وإطلاق سراحه، وقام بنفس العمل مروان بن عبد الرحمن المعروف بالشريف الطليق، حين كتب إلى المنصور بن أبي عامر من أجل إخلاء سبيله، والأمر عينه مع ابن عمار عندما سجنه المعتمد بقصر اشبيلية "استدعى سحاءة ودواة... فبعث المعتمد إليه بزوج كاغد، فكتب إليه شعرا"[7].

كما قد تكون لحاجة التأليف بعينه لا غير، فقد ألّف الشاعر يوسف بن هارون الرمادي "كتابا وسماه كتاب الطير في أجزاء"[8] أثناء سجنه زمن الحكم المستنصر (350-366هـ/961-976م).

1- ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص 697. خلاف: وثائق في أحكام القضاء الجنائي، ص 54.

2- خلاف: المرجع نفسه، ص 54.

3- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 50.

4- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج02، ص 50.

5- أحمد بن محمّد بن فرج: من أهل جيان، يُكنى ابا عمر، يعرف بالنسبة إلى جده، كانت له رواية عن قاسم بن أصبغ والحسن بن سعد، وكان علم اللغة والشعر أغلب عليه، بن بشكوال: كتاب الصلة، ص 21.

6- ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 21.

7- ابن الآبار: الحلة السيراء، ج02، ص 159.

8- الضبي: بغية الملتمس، ج02، ص 663.

ولم يقتصر الأمر على توفير أدوات الكتابة فقط، فقد كان يُسمح للطلاب الدخول إلى السجن وأخذ العلم، ومن هؤلاء السجين أحمد بن محمد بن فرج " كان أهل الطلب يدخلون إليه في السجن ويقرؤون عليه اللغة وغيرها"[1].

ولم تكن الحالة الوحيدة في حق أحمد سالف الذكر، فمن السجناء من أخذ قواعد الشعر، وتفنن وأبدع فيه من خلال جلوسه مع الأدباء والشعراء المسجونين، ودليل ذلك الشريف الطليق الذي دخل إلى السجن وعمره ستة عشرة سنة وخرج من السجن بعد ستة عشرة سنة، وخلال ذلك تمكن من إتقان الشعر وشُبِّه "بابن المعتز في بني العباس، ملاحة شعر، وحسن تشبيه"[2]، ويمكن أن توفر إدارة السجن كذلك من يعلم السجناء ويؤدبهم.

ففي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن(238-273هـ/852-886م)، قام عيسى بن شهيد[3] باستدعاء مؤدب رهائن بني قسي وطلب منه أن يلقن هؤلاء "خمريات الحسن بن هانئ وشبهها"[4]، والابتعاد عن شعر الحماسة والبطولة وخاصة منه شعر عنترة بن شداد لأن لأن ذلك "يزيدهم بصيرة في الشجاعة"[5].

فمهمة المؤدب تعليم فئة معينة من السجناء وهم الرهائن–سيأتي ذكرهم في قضايا السجن السياسية– قواعد اللغة العربية والشعر وحتى الأمور الفقهية، والابتعاد عن ما يزيدهم حقدا للسلطة الحاكمة .

لقد توفرت مهنة التعليم بشقيها من معلم ومتعلم في السجن، فهناك السجين المعلم الذي يُفيد الطلاب سواء كانوا من بلدته أو من خارجها ويزودهم بعلمه، وهناك السجين المتعلم ويتجلى ذلك في الشعراء والأدباء، الذين تخرجوا من السجن وأتقنوا هذا الفن وتركوا لهم مصنفات.

---

[1]– ابن بشكوال: كتاب الصلة، ص 22.

[2]– الضبي: مصدر سابق، ج02، ص 613.

[3]– عيسى بن شهيد ولاَّه (عبد الرحمن الأوسط) خطة الخيل، ثم استوزره وولاَّه النظر في المظالم وتنفيذ الأحكام على طبقات المملكة، ثم إستحجبه مكان سفيان بن عبد ربه، ... كان من أعيان رجال الموالي في الدولة، وهم متوفِّرون ومن أشهرهم بالحلم والوقار والعلم... وقد قاد بالصوائف ... وكانت له في التدبير آراء صائبة وفي الحروب مقاوم كريمة. ابن حيان: المقتبس، قطعة عبد الرحمن الأوسط، ص166.

[4]– ابن القوطية : تاريخ افتتاح الأندلس، ص 79.

[5]– بن القوطية: المصدر نفسه، ص 79، العبادي أحمد مختار: صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف بالإسكندرية مصر، ط1، 2000م، ص 18.

وبالنسبة للعمل اليدوي، فإننا نجد مجرد معلومات قليلة تفيد عن استغلال السجناء في بعض الأعمال الشاقة، وحتى أسرى الحرب، ومن بين حكام الدولة الأموية المنصور بن أبي عامر حين زاد في جامعة قرطبة سنة (384هـ/994م) " خدم في بنائه الأعلاج من وجوه فرسان الجلالقة والإفرنج يعملون مع الصناع مصفدين في الحديد"[1]، وقد كانت السلطة الحاكمة تستغل هؤلاء من أجل إذلالهم، وتحرص على عدم هروبهم وتقيدهم بأغلال السجن من قيود وسلاسل تعيق حركاتهم.

غير أن هنالك عملاً يدوياً يحتاج إلى دراسة أثرية، فقد انفرد ابن حيان بذكر دار تسمى دار الحصى، يرتبط هذا المكان بخروج السجين من سجنه من أجل أمر ما، فعندما أمر عبد الرحمن بن الحكم (206-238هـ/822-852م) بإطلاق يحيى الغزال من سجن قرطبة "واخترق دار الحصى في مدخله إلى الأمير، فاجتاز بيت الوزراء هنالك"[2]، فكان مرور الغزال بدار الحصى بعد خروجه من السجن للمثول أمام الأمير عبد الرحمن بن الحكم.

كما نجد كذلك سعيد الرشاش الذي نُسب إليه كلام لم يذكره، فأرسل نصر الخصي "من غلمانه من جاء بهم عنتا إلى قصر الخلافة، وقد قعد له نصر في دار الحصى منه... ودعا له بالسوط وأمر بتجريده ليجلد... حتى شفع له بعض أكابر الوزراء يومئذ... وقام من البيت إلى نصر"[3].

إن المادة الخبرية سابقة الذكر تحدد أن دار الحصى مكان يقع بالقرب من قصر الإمارة، ولا يكون الوصول إليه إلا بالمرور ببيت الوزراء، فإذا جعلنا ترتيب المكان، يكون السجن فدار الحصى ثم بيت الوزراء ثم الدخول إلى قصر الإمارة، ودار الحصى قريبة جدا من بيت الوزراء، ودليل ذلك صياح سعيد الرشاش وسماع صوته عند الوزراء، السؤال المطروح: ما هي وظيفة دار الحصى وعلاقتها بالسجناء؟

إن لفظ الحصى ذُكر عند المقري أثناء حديثه عن ثمار الأندلس ومعادنها يقول:

---

[1]- مؤلف مجهول: تاريخ افتتاح الأندلس، ص 381.

[2]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص 363.

[3]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 372.

"وحصى المريّة يُحمل إلى البلاد فإنه كالدّر في رونقه، وله ألوان عجيبة، ومن عادتهم أن يضعوه في كيزان[1] الماء"[2]، والملاحظ أن من الفخار ما يحتاج إلى زخرفته، فربما يتعامل الفخّارون مع السلطة الحاكمة في إرسال الأواني وإعادة تزيينها بواسطة الحصى، وحصول السجناء لأجرة تفيدهم في حياتهم اليومية من خلال عملهم ذاك.

إن استعمال الكيزان المميّز في قصر الخلافة ظهرت صورته أثناء تهريب الأموال من قبل صبح أم هشام حين استعملت "مائة كوز على أعناق الخدم الصقالبة مختومة، قد صيّرت أشطارها مالاً عيناً ذهباً وفضة، وموّهت على ذلك كله بالمري[3] والشهد وغير ذلك من الأصباغ الرفيعة المُتخذة بقصر الخلافة، وكتبت على رؤوس الكيزان أسماء ذلك، ومرّت بصاحب المدينة فحسبها كما كتبت عليها، وكان في تلك الكيزان ثمانون ألف دينار"[4].

والملاحظ أنّ الصناعة الفخارية تكون دائما خارج المدينة، لما تسببه من أذى للسكان بدخانها، وتبقى هذه النقطة مجال دراسة وتأكيد من طرف أصحاب أهل الاختصاص من أثريين، خاصة بوجود دار تسمى دار الحصى ذكرها ابن حيان في المقتبس.

ويذكر أبو يوسف في كتابه " أنه بلغني وأخبرني به الثقات أنه ربما مات منهم الميت الغريب فيمكث في السجن اليوم واليومين حتى يستأمر الوالي في دفنه وحتى يجمع أهل السجن من عندهم ما يتصدقون ويكترون من يحمله إلى المقابر فيدفن بلا غسل وكفن ولا صلاة عليه"[5]، إن مثل هذه الحالة لا وجود لها في بلاد الأندلس وكثيرا ما تستدل الدراسات الأجنبية الحديثة[6] عن وضع السجناء في الدولة الإسلامية بهذا النص وتحذف أهم لفظ هو "ربما" ودليل ذلك ما قاله محمد بن إسماعيل كاتب المنصور: "سرت بأمره لتسليم جسد جعفر إلى أهله وولده، والحضور على إنزاله في ملحده فنظرته ولا أثر فيه، وليس عليه شيء يواريه

[1]- كيزان: كاز الشيء كوزا، جمعه وكُزته، كوزه كوزا أي جمعته، والكوز من الأواني وهو مشتق من ذلك والجمع اكواز وكيزان وكوّزة... وهو الكوز بلا عروة، فإذا كان بعروة فهو كوز، يقال رأيته يكوز ويكتاز ويكوب ويكتاب، واكتاز الماء أي اغترفه، ينظر مادة كوز ابن منظور: لسان العرب، م 05، ج 44، ص 3954، 3955.

[2]المقري:نفح الطيب، ج01، ص 167.

[3]- المري: مستحضر يستعمل في صنع الأطعمة، وقيل هو مركب يصنع من الدقيق والملح والعسل. هامش ص 44.

[4]- ابن بسام: الذخيرة، ج4، ص 44-45.

[5]- أبو يوسف: كتاب الخراج، ص 151.

[6]- Tillier Mathieu: opcit, p 649.

غير كساء خلق لبعض البوابين، فدعا له محمد بن سلمة بغاسل فغسّله... وخرجنا بنعشه إلى قبره"[1].

سجلت حالات الوفاة في السجن بداية من القرن الثاني الهجري/السابع الميلادي وخلال القرن الثالث هجري/ التاسع الميلادي والقرن الرابع هجري/العاشر الميلادي، والقرن الخامس هجري/الحادي عشر الميلادي وأول حالة سجلت كانت سنة (141هـ /758م) "توفي الصميل في سجن عبد الرحمن بن معاوية"[2]، وسنة (216هـ/831م) وفاة الحاجب عبد الرحمن غانم بسجن المطبق[3] وسنة (237هـ/851م) وفاة "علكدة بن نوح بن اليسع... في السجن بقرطبة"[4]، وكذلك وفاة الوزير هاشم بن عبد العزيز سنة (273هـ/851م) في السجن " وغطيت جثته ورأسه بثوب وبُعث به إلى أهله"[5] وكان سبب وفاته شدة العذاب[6] المسلط عليه، وزمن حُكم الأمير عبد الله توفي القاسم ابن الأمير محمد بن عبد الرحمن في حبسه مسموما"[7].

كما توفي في مطبق الزهراء "قاسم بن خلف بن فتح بن عبد الله بن جبير سنة 371هـ/981م"[8]، كما قُتل جعفر بن عثمان المصحفي سنة (372هـ/982م) "وأسلم إلى أهله أهله في أقبح صورة وقيل قُتل خنقا"[9]، في حين يذكر ابن خاقان أنه "سُلم إلى أهله ولا أثر فيه"[10].

كما قُتل عبد الملك بن إدريس الأزدي المعروف بابن الجزيري سنة (394هـ/1003م) على يد عبد الملك المظفر بن المنصور بن أبي عامر بسجن طرطوشة[11]، كما توفي سنة

1- ابن خاقان: مطمح، ص 160.
2- ابن الأبار: الحلة السيراء، ج01، ص 68.
3- ابن حيان: المقتبس،قطعة عبد الرحمن الأوسط، ص 212.
4- ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص 271.
5- ابن الآبار: مصدر سابق، ج01، ص 140.
6- ابن سعيد المغربي: المغرب في حلى المغرب، ج 02، ص 94.
7- ابن الآبار: مصدر سابق، ج 03، ص 127.
8- ابن الفرضي: مصدر سابق، ص 289.
9- ابن الآبار: مصدر سابق، ج 01، ص 259.
10- ابن خاقان: مطمح، ص 160.
11- ابن سعيد: المغرب، ج 01، ص 322.

(403هـ/1012م) أحمد بن سعيد بن كوثر الأنصاري... بشنترين مسموما"[1].
وتوفي في نفس السنة "عبد الله بن سعيد بن خيرون بن محارب بالمطبق"[2]، كما حبس يحيى يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمي[3] قاضي الجماعة "بقصر قرطبة إلى أن توفي به... سنة 404هـ/1013م، كما توفي محمد بن جهوربشلطيش معتقلا بها سنة 462هـ/1068م"[4]، وتوفي "بسجن وَبْذى القاضي سعيد بن يحيى الحديدي"[5] وكان ذلك سنة 472هـ/ 1079م.

كما توفي الوزير "مغيث بن محمد بمدينة إشبيلية إذ كان محبوسا بها"[6].

تمثل حالات الوفاة المذكورة سابقا الطبقة الخاصة، حيث شملت الفقهاء والوزراء والحجاب، فكان دائما يُسلّم المتوفى إلى أهله مهما كانت طريقة وحال وفاته، ولا يظل الميت وسط السجناء كما لا يبيت، ويتعذر ذكر حالات الوفاة عند الطبقة العامة لعدم ورودها في المصادر التاريخية، وحتى ضمن النوازل فلا وجود لحالات الوفاة، مما يدل على أن الميت في السجن يُعجّل بدفنه من باب إكرامه.

إن تصور إدارة السجن في الدولة الإسلامية بالأندلس في العصر الوسيط وبالخصوص في الفترة الممتدة من القرن الثاني الهجري إلى غاية القرن الخامس الهجري له تصور مختلف في المراجع الأجنبية فيُذكر أنّ:"شروط إقامة السجين في سجن إشبيلية كمثال تنعدم فيه أدنى الحقوق الإنسانية"[7]

وقد اعتمد المؤرخان على استخلاص هذه النتيجة من كتاب ابن عبدون رغم أن النص لا توجد فيه إشارة عن سوء الأوضاع في السجن، وتذمر السلطة الحاكمة من ذلك.

ومن الحقائق الثابتة تاريخيا هو تسريح السجون بعد تعيين الحاكم الجديد للدولة وبلغ عدد المرات في ذلك سبعاً، ويُثبت عدم تذمر السجناء وإنما يستفيد من ذلك من كان ذنبه

[1]– ابن بشكوال: كتاب الصلة، ص 219.
[2]– ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 219.
[3]– ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 511.
[4]– ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 429.
[5]– ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 191.
[6]– ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 432.
[7] -Racinet Philippe et George Jebel : La Ville Médiévale de L'Occident Chrétien àL'Orient Musulman V – XV eme siècle, Arnand Colin, Paris 1996, p 379 .

العقوبة الخفيفة.

ومن الحقائق أيضا إقامة الصلاة في السجن، وتعظيم ثلاثة أشهر في السنة، شهر شعبان ورمضان وذي القعدة.

كما توفرت الكسوة والغذاء والفراش بحد معقول، فالسجن مؤسسة عقابية هدفها توفير أدنى الخدمات الإنسانية، حتى يُدرك السجين خطورة ما أقدم عليه والنعمة التي كان فيها فلا يعود إلى فعلته بعد ذلك.

يصف الشعراء والأدباء وحتى أعوان الجهاز السياسي السجن "من حيث مناعة السجون وتحصينها ووصفهم من الخارج، سواء كانت سجونا تحتية كالمطبق أم سطحية كالحصون والأبراج العالية"[1]، ويؤكدون على ظلمة ووحشية المكان فقط، والحنين إلى الخارج وليس التعذيب والتنكيل.

استعمل أسلوب التعذيب ضد فئة خاصة من نزلاء السجن، وهم سجناء الجهاز السياسي لردعهم عن التفكير في محاولة الإخلال بالنظام العام للدولة مرة ثانية عند خروجهم منه.

وخلاصة القول أن الإسلام ظل قائما في نفوس المسلمين الأوائل، فإنسانية الإنسان وتوفير أدنى شروط الحياة دون المساس بكرامة السجين وُجدت في السجن الإسلامي في العصر الوسيط إلا في حالات نادرة جدا، والتغيّر الحادث نجده بعد الاستقراء التاريخي للكثير من المصادر التاريخية، تُظهر وحشية السجون والسجّانين والحكام من منتصف القرن الخامس الهجري، فالدراسات في موضوع السجن تؤكد ذلك وتشمل كُلّ من المشرق والمغرب والأندلس.

[1] نسيم عبد العظيم: شعر الأسرى والسجن في الأندلس: ص 264.

الفصل الثانـي:
قضايا السجناء السياسيين
(138-479هـ /755-1086م)

المبحث الأول: النظام السياسي القائم.

المبحث الثاني: قضايا سجن البلاط.

المبحث الثالث: قضايا الخارجين عن السلطة.

المبحث الأول: النظام السياسي القائم.

خصوصية الحكم السياسي بالأندلس.

الخطط السلطانية بالأندلس.

خصوصية الحكم السياسي بالأندلس.

تمكن عبد الرحمن بن معاوية[1] من إقامة دولة بالأندلس(138-172هـ/756-788م) بعد فراره من المشرق، وكانت له قدرة وحنكة سياسية مكنته من التصدي لأعدائه على المستوى الداخلي وترسيخ جذور بني أمية في أرض الأندلس بعد انضمام موالي الأمويين من اليمنية وجماعات من البربر إليه، والتصدي لمقاتلة يوسف الفهري[2] وصاحبه الصميل[3] والانتصار عليهما في معركة المصارة 9 ذي الحجة 138هـ/756م.

كان هذا الانتصار بداية عهد جديد للدولة الأموية ضمن رقعة جغرافية جديدة بعيدة كل البعد عن الدولة العباسية، وقد عرفت المنطقة عند الفقهاء والعلماء باسم ثغر من ثغور الدولة الإسلامية، وذلك لمصاقبتها للماليك النصرانية. فقد مر الحكم السياسي بالأندلس بمراحل مختلفة امتازت كل مرحلة بخصوصية معينة، فكانت المرحلة الأولى والمعروفة باسم الإمارة (138-316هـ/756-928م) ولم يتسم بها حكام الدولة باسم الخلفاء ويرجع السبب في ذلك أن فقهاء المالكية رفضوا وجود خليفتين للمسلمين،ولا يحق لأمير أن يتسم باسم خليفة المسلمين إلا إذا كان بحوزته الحرمين، مكة والمدينة، ولهذا اقتصر عبد الرحمن بن معاويةومن جاء بعده باسم الأمير فقط، خلال هذه الفترة شهدت المنطقة بعض الاضطرابات السياسية الداخلية من خلال الثورات التي كانت تقام وتقاوم من حين لآخر، فقد تمكن عبد الرحمن الداخلمن التصدي لهم.

ولم يتوقف الأمر عند عبد الرحمن بن معاوية بل نجد ولي عهده هشام بن عبد الرحمن[4](172-180هـ/788-796م) قد "قاسى مع المخالفين من أهل بيته وغيرهم حروبا،

---

[1]- عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك: الداخل إلى الأندلس ويقال له صقر قريش... سماه أبو جعفر المنصور بذلك، وكنيته أبو المطرف وهو الأشهر في كنيته، وقيل أبو زيد وقيل أبو سليمان. ابن الأبار: الحلة السيراء، ج 01، ص 35.

[2]- يوسف بن عبد الرحمن الفهري أبو محمد: قيل أن أهل الأندلس اجتمعوا على يوسف بن عبد الرحمن من أجل أنه قريشي، رضي به الحيان- يعني المضرية واليمانية- بعد ثوبة بن سلمة، فرفعوا الحرب ومالوا إلى الدعة، فدانت له الأندلس تسع سنين وتسعة شهور، وكان آخر الأمراء بالأندلس، وعنه انتقل سلطانها إلى الخلفاء من بني المروان. ابن الأبار: المصدر نفسه، ج02، ص 347- 348.

[3]- الصميل بن حاتم بن شَمِر بن ذي الجوشن: دخل الأندلس في طاعة بلج بن بشر، فلَّ أصحاب كلثوم وكان شجاعا، نجدا، جوادا، كريما، وهو الذي قام بأمر المضرية في الأندلس عندما أظهر أبو الخطار الحسام بن ضرار الكلبي العصبية لليمانية، إلا أنه كان رجلا أميا لا يقرأ ولا يكتب... توفي في سجن عبد الرحمن بن معاوية سنة اثنتين وأربعين ومائة. ابن الآبار: المصدر نفسه، ج 01، ص 68.

[4]- هشام بن عبد الرحمن بن معاوية: ولي الخلافة بالأندلس بعد أبيه يوم الأحد غرة جمادى الأولى من سنة إحدى وسبعين ومائة... وُلِد هشام هذا لأربع خلون من شوال سنة تسع وثلاثين ومائة، ويعرف بالرضا لعدله وفضله، ويكنى أبا الوليد. ابن الأبار: المصدر نفسه، ج01، ص 42.

ثم كانت الدائرة له"[1]، هذه ميزة وصفة تظهر دائما في الدول والأمم العظيمة في التاريخ، وكذلك ترجع إلى التنوع والتباين بين عناصر المجتمع في المنطقة، وقد تجددت هذه الثورات الداخلية من فترة إلى أخرى فقد "كانت في أيام الحكم[2] حروب وفتن مع الثوار المخالفين له من أهل طليطلة وغيرهم"[3].

وعند استلام مقاليد الحكم وتولي عبد الرحمن الناصر[4] شأن الإمارة قام بإخماد الثورات القائمة فقد "وجد الأندلس مضطربة بالمخالفين، مضرمة بنيران المتغلبين فأطفأ تلك النيران واستنزل أهل العصيان واستقامت له الأندلس في سائر الجهات"[5].

وخلال حكم عبد الرحمن الناصر بالأندلس(300-350هـ/912-961م)، تأزمت الأوضاع السياسية في المشرق بضعف الخلافة العباسية وسيطرة البويهيين على مقاليد الحكم، ومع إعلان الخلافة الفاطمية بمصر، فقد أشار فقهاء وعلماء المنطقة على الأمير عبد الرحمن الناصربإعلان الخلافة الإسلامية بالأندلس.

سميت المرحلة الثانية في التاريخ الأندلسي بعصر الخلافة (316-399هـ/928-1008م) وامتازت بمجموعة من الخصائص والمميزات، ظهرت فيها الدولة في أعز قوتها سياسياً وفكرياً وعلمياً، ويرجع ذلك إلى المجهودات والأعمال التي أنجزها حكام عصر الإمارة، فجاءت ثمارها خلال عصر الخلافة، واستمر الوضع بقيادة الأمير الناصر "وقد مُنِح النصر على الثوار"[6]وطالت مدة حكمه ما يقارب خمسين سنة قضى جزء منها في عصر

---

[1]- المقري : نفح الطيب، ج1، ص256.

[2]- الحكم بن هشام: المعروف بالربضي أبو العاصي: ولي بعد أبيه يوم الجمعة لأربع عشرة خلت من صفر سنة ثمانين ومائة، وكان شجاعا باسلا، أديبا مفتنًّا، خطيبا مفوها، وشاعرا مجودا، تُحذر صولاته، وتُستنذر أبياتُه، وهو الذي أوقع بأهل الربضي، فنسب إليه، وأمر بهدمه وتعطيله وصير ذلك وصية فيمن خلفه، وعهدا على بنيه ما كان لهم سلطان بالأندلس، فلم يعمر ولا اختطت فيه دار إلى آخر دولتهم. ابن الأبار: الحلة السيراء، ج01، ص 43-44.

[3]- المقري: مصدر سابق، ج1، ص 267.

[4]- عبد الرحمن الناصر: هو عبد الرحمن بن محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، أعظم بني أمية بالمغرب سلطانا وأفخمهم في القديم والحديث شأنا، وأطولهم في الخلافة –بل أطول ملوك الإسلام قبله- مدة وزمانا، ولي بقرطبة يوم الخميس مستهل شهر ربيع الأول سنة ثلاثمئة، عند وفاة جده الأمير عبد الله بن محمَّد، وتوفي في ليلة الأربعاء لليلتين خلتا من شهر رمضان سنة خمسين وثلاث مائة، فكانت خلافته خمسين سنة وستة أشهر وثلاثة أيام، لم يبلغها خليفة قبله. ابن الأبار: مصدر سابق، ج01، ص 197.

[5]- المقري: مصدر سابق، ج1، ص 277.

[6]- المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 284.

الإمارة، ثم تم الإعلان على قيام الخلافة الإسلامية بالأندلس، واتسم حكمُه أن كان "في غاية الضخامة ورفعة الشأن وهادته الروم... ولم تبق أمة سمعت به من ملوك الروم والإفرنجة والمجوس وسائر الأمم إلا وفدت عليه خاضعة راغبة، وانصرفت عنه راضية"[1].

عندما خلفه ابنه الحكم بن عبد الرحمن[2] (350-366هـ/ 961-976م) أكمل مسيرة والده، فقد ظن النصارى أنه بوفاة الناصر يمكن الاستيلاء على الثغور"فغزا الحكم المستنصر بنفسه واقتحم بلاد النصارى"[3]، وقد شهدت ولاية عهده تطورا علميا كبيرا حتى أنه" كان يجلب المصنفات من الأقاليم والنواحي باذلا ما أمكن من الأموال حتى ضاقت عنها خزائنه"[4].

ويجمع معظم المؤرخين أن فترة الخلافة (316-399هـ/ 928-1008م) هي أزهى وأعظم فترة في تاريخ الدولة الأموية بالأندلس لما شهدته من تطورات وانجازات متعددة في جميع جوانب الحياة، السياسية والعلمية أو الاقتصادية وحتى العمرانية، وقد أكمل مسيرة هذا العمل الحاجب المنصور بن أبي عامر[5] الذي شغل منصب الوصي على هشام بن المستنصر بالله الملقب بالمؤيد[6] (366-399هـ/976-1008م) الذي كان صغيرا، فقد كلفته

[1]- المقري: نفح الطيب، ج1، ص 286.

[2]- الحكم بن عبد الرحمن المستنصر بالله أبو العاصي ولي الخلافة وهو ابن سبع وأربعين سنة، وقيل ثمان وأربعين سنة وشهرين ويومين وذلك يوم الخميس لثلاث خلون من رمضان سنة خمسين وثلاثمائة، وتوفي لليلتين خلتا من صفر سنة ست وستين، فكانت خلافته خمس عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة أيام، استغرقت خلافة أبيه الطويلة عمره، كان حسن السيرة فاضلا عادلا مشغوفا بالعلوم، حريصا على اقتناء دواوينها يبعث فيها إلى الأقطار والبلدان، ويبذل في أعلاقها ودفاترها أنفس الأثمان... ولم يُسمع في الإسلام بخليفة بلغ مبلغ الحكم في اقتناء الكتب والدواوين وإيثارها والتهمم بها، أفاء على العلم، ونوه بأهله، ورغَّب الناس في طلبه، ووصلت عطاياه وصلاته إلى فقهاء الأمصار النائية عنه. ابن الأبار: الحلة السيراء، ج01، ص 200-201.

[3]- ابن عذارى: البيان، ج2، 234، المقري: مصدر سابق، ج1،ص 298.

[4]- المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 307.

[5]- المنصور بن أبي عامر: مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عامر بن أبي عامر بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك المعافري، أمير الأندلس في دولة المؤيد بالله هشام بن الحكم المستنصر بالله والغالب عليه، أصله من الجزيرة الخضراء، ولسلفه بها قدر ونباهة، وقدم قرطبة شابا، فطلب بها العلم والأدب وسمع الحديث... وكانت للمنصور همة ترمى بها المرامي، ويحدث نفسه بإدراك معالي الأمور، تصرف أول أمره في الوكالة لصُبْح أم هشام، والنظر في أموالها وضياعها، إلى أن توفي الحكم وقُلِّد هشام الخلافة وهو صغير،.. ضمن مُحَمَّد بن أبي عامر لضيع أم هشام سكون الحال وزوال الخوف واستقرار الملك لابنها،... صار صاحب التدبير، والمتغلب على جميع الأمور، فدانت له أقطار الأندلس كلها وأمنت به، ولم يضطرب عليه منها شيء أيام حياته، لحسن سياسته وعظم هيبته، كان مولد المنصور مُحَمَّد بن أبي عامر سنة سبع وعشرين وثلاثمائة ... وكانت وفاته سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. ابن الأبار: مصدر سابق، ج01، ص 268، 269، 272، 273.

[6]- المؤيد: هو هشام بن الحكم بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن الرحمن بن معاوية... لما توفي الحكم المستنصر بالله بويع ولي عهده هشام الملقّب بالمؤيد بالله ...، ووقع الاتفاق على تعيين هشام للخلافة مع وجود الأعمام الكهول... وهشام يومئذ صبي صغير يناهز عشر سنين. ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص43، 44.

كلفته أمه بالقيام بجميع أمور الدولة نيابة عن ابنها" و مكر بأهل الدولة، وضرب بين رجالها وقتل بعضا ببعض"[1]، وعمل على كسب محبة الرعية من خلال أعماله العسكرية، فقد "غزا ستا وخمسين غزوة في سائر أيام ملكه لم تنتكس له فيها راية"[2]، و طالت مدة حكمه ما يقارب سبعا وعشرين سنة و خلفه ابنه عبد الملك المظفر[3] الذي سار على نهج أبيه رغم قصر مدة حكمه، إلا أنه جلب الخير الكثير للدولة الأندلسية، ولم يجرؤ على التصريح بولاية العهد التامة له على عكس أخيه عبد الرحمن الملقب بالناصر لدين الله[4] حيث قام بالاستئثار بالاستئثار بالحكم و طلب من الخليفة هشام المؤيد أن يوليه العهد بدله ورتب لذلك "أرباب الشورى وأهل الحل والعقد"[5]، وكان العمل إيذانا بزوال وانقراض الدولة التي يجمع الكثير من الباحثين بتسميتها بالدولة العامرية.

كان ذلك الأمر بداية عهد جديد لفترة من فترات الدولة الأندلسية للدخول في فترة اضطرابات سياسية امتدت من (399- 422هـ/1008م-1030م)، فقد زاد عدد الخلفاء الذين حكموا فيها عن عدد الخلفاء الذين حكموا منذ بداية الدولة الأموية"[6]، فكانت نهايتها عندما أعلن الوزير أبو الحزم جهور بن عبيد الله[7] إنهاء رسم الخلافة وقيام عصر الطوائف (422-479هـ/1031-1086م) وهناك ظهرت دويلات عرفت بدول الطوائف تحتواء ثلاثة أحزاب كبيرة منها "الحزب الأول ويمثله أهل الأندلس... الحزب الثاني ويمثله المغاربة أو

---

[1]- المقري: نفح الطيب، ج1، ص 308.

[2]- المقري: المصدر نفسه، ج1 ص 309.

[3]- عبد الملك المظفر: أبو مروان عبد الملك المظفر... قام بالدولة مقام أبيه، وأغنى في غزو العدو، إلا أن مدته لم تطل، وبلغت الأندلس في أيامه نهاية الكمال، وكان على أهلها أسعد مولود. ابن الأبار: الحلة السيراء، ج01، ص 269-270.

[4]- الناصر لدين الله: أبوالمطرف عبد الرحمن الناصر أخو عبد الملك، فإنه ولي الحجابة بعده، فلم يقم إلا يسيرا حتى قام عليه المهدي مُحَمَّد بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر، فقتل وصلب وانبعثت الفتن على الأثر، فما خمدت نارها إلا في النادر، وشؤم عبد الرحمن الناصر هو الذي جر افتراق الجماعة، وجرأ على خلعان الطاعة، وعلى رِجْله كان الفساد العام... فداخل هشاما المضعوف وطالبه بأن يجعله ولي عهده، ويلفي إليه بجميع أمره، فاستفتى في ذلك فقهاء قرطبة وعلماءها حينئذ فسوغوا له ما طلب. ابن الأبار: المصدر نفسه، ج01، ص 270-271.

[5]- المقري: مصدر سابق، ج1، ص 328.

[6]- العبادي أحمد مختار: في تاريخ المغرب والأندلس، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر، ط1، 1425هـ/2005م، ص 196.

[7]-أبو الحزم جهور بن عبيد الله: مُحَمَّد بن الغمْر بن يحيى بن عبد الغافر بن حسان بن مالك بن عبد الله بن جابر... تصرف جهور بن عبيد الله في الكور والأمانات والقيادة والمدينة والوزارة للناصر.ابن الأبار: مصدر سابق، ج01، ص245، ص247. ويأتي ذكره كذلك في قوله: وحينئذ استولى على الأمر بقرطبة، دار الخلافة وقرارة الملك... وكان مأمونا وقرطبة في أيامه حريما يأمن فيه كل خائف من غيره، إلى أن مات في صفر، وقال ابن حيان: ليلة الجمعة السادس من محرم، ثم اتفقا سنة خمس وثلاثين وأربعمائة، ابن الأبار: الحلة السيراء، ج02، ص 30، ص33.

البربر حديثو العهد بالأندلس... والحزب الثالث فيمثله كبار الصقالبة الذين استقلوا بشرق الأندلس"[1]، فكان كل حزب يعطي لنفسه الشرعية في إقامة دولته، هكذا هو حال الأندلس في أواخر القرن الخامس الهجري، 11م.

ويصف لنا المقري الحالة السياسية بقوله:" ... وانتزى الأمراء والرؤساء من البربر والعرب والموالي بالجهات، واقتسموا خطتها، وتغلب بعض على بعض"[2]، فكان لكل حاكم كُتَّاب ووزراء وهنالك من جمع مابين كونه كاتبا ووزيرا.

[1]- العبادي: في تاريخ المغرب والأندلس، ص 196، 197.

[2]- المقري: نفح الطيب ج01، ص 339.

الخطط السلطانية بالأندلس:

لا تختلف مصادر السياسة الشرعية ومصادر النظم الإسلامية في تحديد الجهاز الإداري السياسي في الدولة الإسلامية منذ نشأتها على عهد الرسول"ﷺ" حتى لو كانت الأسماء بمسميات لم تظهر في عهده ولا عهد الخلفاء الراشدين إلا أنها كانت قائمة من خلال الأعمال التي يقوم بها أعوان الرسول "ﷺ" أو أعوان الخلفاء الراشدين وحتى في العصر الأموي، ولم تعرف الخطط الإدارية والسلطانية بأسمائهاالمتعارف عليها بعد ذلك إلا في عهدي الخلافة الأموية والعباسية.

ومن عظمة المراتب الإدارية والخطط السلطانية أن أفرد لها الخلفاء أقلام علماء متخصصين في تدوين سير الأعمال الواقعة.

وقد عرفت الأندلس أول عهدها باسم الإمارة وامتدت فترة حكم منذ دخول عبد الرحمن بن معاوية وإنهاء الصراع القائم في الأندلس، وسعى بكل جهده لتوحيد الشمل في المنطقة، "فإنها وإن لم تكن حمية إعرابية، فقد كانت سلفية سلطانية، يقتضي القوم فيها سبيل سلفهم ويمنعون بها ابتذال شرفهم، غادروها سيرة وخلفوها عادة أثيرة"[1]، حيث جعل لحكم الإمارة رسوما عرفت بها الدولة الأموية في المشرق وانتقلت إلى الأندلس معه، "وكانوا صدرا من دولتهم يخطبون لأنفسهم بأبناء الخلائف، ثم خطبوا لأنفسهم بالخلافة"[2].

فجاء ذكر أبناء الخلائف انطلاقا من مكانتهم في المشرق وانحدارهم من قبيلة قريش، وبلغ عدد الأمراء في عصر الإمارة سبعة أمراء، تفاوتت فترة حكمهم ما بين طول وقصر،وكان لكل أمير مجموعة من الوزراء يساعدونه في أعماله ويحملون معه الكَلَّ في تسيير دواليب الحكم.

تعد مرتبة الكاتب من المراتب السلطانية والإدارية في حكم الدولة الأندلسية للإشراف على تسجيل وصياغة "أوامر السلطة صياغة تقتضي معرفة حميمة بسياسة الحاكم، وبمقاصده العميقة، وبمستوى علاقاته بالذين يُوَجِّه إليهم رسائلَه وأوامرَه"[3]، ولهذا وُجِد مع حكام الدولة الأموية بالأندلس في فتراتها المختلفة من إمارة إلى خلافة إلى عصر الطوائف

[1]- ابن خاقان: مطمح، ص161، 162.

[2]- المقري: نفح الطيب، ج1، ص 176.

[3]- أومليل علي: السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دارسات الوحدة العربية بيروت لبنان، ط2، 1998م، ص 53.

كُتَّاب، وقد كانت"على ضربين: أعلاهما: كاتب الرسائل... والكاتب الآخر كاتب الزمام"[1]، ولم يصل عددهم إلى أكثر من ثلاثة إلا في حكم عبد الرحمن الناصر الذي بلغ عدد كُتَّابه ما يقارب خمسة عشر كاتبا، ويرجع ذلك إلى طول فترة حكمه.

ومما يجب توفره من صفات في الكاتب أن يكون أميناً لأنه للحاكم" مستقر أسراره، ولسانه الناطق عنه في آفاق مملكته والمخصوص بقربه ولزومه عند نظرائه"[2] وكان للكُتَّاب توقيع "فالكاتب يُصدر السجلات مطلقة ويكتب في آخرها اسمه ويختم عليها بخاتم السلطان"[3]. هذا هو حال الكاتب في النظام السياسي والإداري فهو على دراية ومعرفة بأمور الدولة الخاصة والعامة.

وتأتي في المرتبة الثانية خطة ثابتة والمتمثلة في الحجابة "فقد كانت الحجابة لمن يحجب السلطان عن الخاصة والعامة ويكون واسطة بينه وبين الوزراء"[4] وكانت منافسة شديدة ما بين أفراد حاشية الحاكم، وخلال الحكم الأموي بالأندلس استبد بهذا المنصب المنصور بن أبي عامروأبناؤه، ثم انتقل هذا الاستبداد إلى "ملوك الطوائف وانتحالهم ألقاب الملك وأسمائه"[5].

يرجع هذا التنافس على منصب الحجابة لقيمته السياسية والاجتماعية فالحاجب" كان نائبا عن خليفتهم"[6]، وقد ذُكرت قيمة الحاجب في مصادر أخرى بقولهم "وزينَتُه حاجبه"[7]، وهنالك من قال عنه: "وحاجبُه وجهُه وجليسُه كُلُه"[8].

وقد يجمع الحاجب إلى جانب خطته خططا أخرى[9]، مثل خطة الخيل والبُرُد، وقيادة

1- المقري: نفح الطيب، ج1، ص 179.

2- الطرطوشي مُحَمَّد بن الوليد: سراج الملوك، تحق: د. نعمان صالح الصالح، دار العذرية للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية،ط1، 1426هـ/2005م، ابن رضوان: الشهب اللامعة، ص 120.

3- ابن خلدون: المقدمة، ص 233.

4- ابن خلدون: المصدر نفسه، ص 288.ابن الأزرق، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن علي بن قاسم بن مسعود أبو عبد الله: بدائع السلك في طبائع الملك، تحق: علي سامي النشار، دار السلام القاهرة مصر، ط1، 1429هـ/2008م، ج 1، ص 236.

5- ابن خلدون: مصدر سابق، ص 228.ابن الأزرق: مصدر سابق، ج2، ص 236.

6- المقري: مصدر سابق، ج1، ص 178.

7- الطرطوشي: مصدر سابق، ص 214.

8- ابن رضوان: مصدر سابق، ص 126.

9- الخلف: النظم الإدارية، ج1، ص 416.

الجيوش والكتابة.

كما لم يتعدَّ عدد الحجاب خلال الإمارة والخلافة عن حاجبيْن إثنين فقط، مكَّنت هذه الخطة البعض منهم للوصول إلى تسيير الدولة واتخاذ القرارات وجُعلت وراثية في أبنائهم كان منهم الحاجب المنصور بن أبي عامر الذي عمل على كسب تأييد ومودة الرعية الأندلسية، وبذلك تمكن من إقامة الدولة العامرية ضمن الدولة الأموية بالأندلس.

لم يستغن حكام الدولة الأموية عن خطة الوزارة، وجاء ذكرها في القرآن الكريم لعظمة مهامها "فالوزير مع المَلِك بمنزلة: سمعه وبصره ولسانه وقلبه"[1]، ويعكس الوزراء الصلاح والفساد ولمَّا "سأل يزدجر حكيما من الفلاسفة ما صلاح الملك؟ قال وزراؤه، إذا صلحوا صلح"[2]، وقد كان عدد الوزراء يزيد مع فترة الحكم، حيث وصل عددهم في عهد المستنصر إلى ست وعشرين وزيرا مقارنة مع وزراء عبد الرحمن بن معاوية الذين بلغ عددهم أربعة.

ولم تشهد الوزارة تراجعا في وظيفتها ومهامها إلى غاية وصول المنصور بن أبي عامر إلى السلطة، والذي كان يشغل منصب الحجابة وقد كان لزوجة المستنصر دوراً كبيرً في وصوله إلى السلطة.

قام المنصور بن أبي عامر بتحديد مسؤولية ومهام الوزراء وزجَّ ببعضهم في السجن وذلك لتعارض سياسته وأهدافه معهم، وتعددت وتنوعت وظائف الوزارة وأصبحت لها اختصاصات متنوعة.

كما وُجِدت وظيفة العمال للنيابة عن الأمير في إدارة منطقة معينة فقد تكون كُوَر أو قرى كُلف بتسيير شؤونها وهذا فترة الدولة الأموية بالأندلس (138-399هـ/755-1008م).

ومن خصائص التنظيم السياسي والإداري في عصر الفترة الممتدة من (399-479هـ/1008-1086م)، هوانفراد أهل الأندلس والبربر والصقالبة كل بالأقاليم التي كانوا يشرفون عليها.

وكان هؤلاء يشغلون مناصب إدارية وعسكرية في عهد الدولة الأموية فمنهم أبو الحزم جهور بن عبيد اللهالذي كان شيخ الجماعة بقرطبة وكذلك إسماعيل بن عباد الذي كان على

---

[1]- الطرطوشي: سراج الملوك، ص 211.

[2]- ابن رضوان: الشهب اللامعة، ص 114.

خطة القضاء[1] وقد اختلف الأمر في بعض المناطق فقد كان سليمان بن محمد بن هود[2] الجذامي من كبار الجند بالثغر الأعلى ونفس الأمر ينطبق علىبني الأفطس[3] وبني صمادح[4] الذين كانوا على مدينة وشقة وأعمالها وبنو رزين[5] وغيرهم.

ويمكن القول إن المنصب الإداري والعسكري في أقاليم بلاد الأندلس في الفترة الممتدة (399- 479هـ/1008-1086م) أوصل معظم الولاة والعمال القائمين عليها إلى إقامة دويلات، حاولت كل دويلةمنها صِبْغ الصفة القانونية والشرعية باتخاذ الكُتَّاب والحُجَّاب والوزراء.

1- إسماعيل بن عباد: قاضيهم القديم الولاية، ورجل الغرب (المغرب)، قاطبة المتصل الرئاسة في الجماعة والفتنة، وكان أيسر من بالأندلس وقته، ينفق من ماله وغلانه، لم يجمع درهما قط من مال السلطان ولا خدمة، وكان واسع اليد بالمشاركة، آوى صنوف الجالية من قرطبة عند احتدام الفتنة، وكان معلوما بوفور العقل وشيوع العلم... مع الدهاء وبعد النظر، ابن الأبار: الحلة السيراء، ج02، ص 35-36.

2- سليمان بن مُحَّد بن هود: أول ملوكهم أبو أيوب سليمان بن مُحَّد، الملقب من الألقاب السلطانية بالمستعين بالله صاحب لاردة، وصار إليه ملك سرقسطة وما معها، بعد مقتل منذر بن يحي بن منذر بن يحيى التجيبسي الأخير... وذلك غرة ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة، ودعا لابن هود أول أمره ثم ثار به أهل سرقسطة، فلحق بحصن روطة اليهود... ونهب العوام قصر سرقسطة إثر خروجه، حتى قلعوا مرمره وطمسوا أثره، لولا تعجل سليمان بن هود فملك البلد في المحرم سنة إحدى وثلاثين، وأورثه بنيه حين توفي ثمان وثلاثين، ابن الأبار: المصدر نفسه، ج 02، ص 246- 247.

3- بنو الأفطس: وهؤلاء من جملة ملوك الطوائف، وكان جدهم أبو مُحَّد عبد الله بن مُحَّد بن مسلمة المعروف بابن الأفطس، أصله من قبائل مكناسة، ونزل بفحص البلوط، من جوفي قرطبة، ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 182.

4- بنو صمادح: قالواكان جدهم مُحَّد بن عبد الرحمن بن مُحَّد بن عبد الرحمن بن صمادح بنت عبد الرحمن بن عبد الله بن المهاجر بن عميرة بن شريح بن حرملة بن تميم بن المخضب بن شبيب بن الدعان بن سعد بن أشرس الواقع والده على تجيب، عرفوا بأمهم وكان جدهم حسبما ذكر ابن حيان إذ قال: أبو يحيى بن أحمد صاحب مدينة وشقة وأعمالها، وطلعت نباهته أيام المؤيد هشام، ثم أكد له ذلك سليما بن الحكم، فثنى له الوزارة وأمطاه على عمله، ابن الخطيب: المصدر نفسه، ص 189.

5- أبو مروان بن رزين: قال ابن حيان: وقد ذكر أبا مروان بن رزين الملقب بحسام الدولةكان جده هذيل بن خلف بن لب بن رزين صاحب السهلة، موسطة ما بين الثغرين الأعلى والأدنى من قرطبة، وكان من أكابر برابر الثغر، ورث ذلك عن سلفه، ثم سما لأول الفتنة في اقتطاع عمله، والإمارة بجماعته، ابن الخطيب: المصدر نفسه، ص 205.

المبحث الثاني: قضايا سجن البلاط.

سجن ولاة العهد.

سجن أصحاب الخطط السلطانية.

سجن ولاة العهد:

يرجع استمرار الدول عبر العصور التاريخية المختلفة، وطول فترة حكم الإمبراطوريات والدول إلى قوة السلطة والجهاز السياسي في إقامة العدل وتطبيق العقوبات على أنفسهم وولاة العهد، ثم على أعضاء وأعوان الجهاز السياسي، وينعكس ذلك بالضرورة على الرعية التي تسعى بكل جهدها إلى تطبيق أوامر الحاكم، وعدم مناقشته أو عصيانه في كيفية إدارة الحكم.

إن حالات السجن التي اختص بها الجهاز السياسي، كان الحُكم فيها يعود دائما إلى الأمير أو الخليفة، ويمكن اعتماد نظرية الماوردي في قضية واجبات السلطان أو الحاكم أو الأمير أو الإمام أو الخليفة التي" من واجباته حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة وبيّن له الصواب وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ليكون الدين محروسا من خلل، والأمة ممنوعة من زلل، الثاني تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم، الثالث حماية البيضة والذبّ عن الحريم ليتصرف الناس في المعايش وينشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال، والرابع إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك، والخامس تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظهر للأعداء بغرة ينتهكون فيها محرما"[1]، فكان حكم الاعتقال والسجن أو الحبس يعود دائما إلى الحاكم العام وليس إلى القاضي.

كانت معظم حالات السجن في الجهاز السياسي والإداري ترجع إلى سببين، أولها سخط الحاكم على كاتبه أو حاجبه أو وزيره أو عامله لعدم القدرة على أداء عمله أو الإخلال بنظام أو عمل معين كُلّف بأدائه، وهذا خلال فترة قوة الدولة الأموية بالأندلس (138-399هـ/ 755-1008م)، أو حالة ثانية وهي السعي من طرف ولاة العهد من أبناء أو أعمام إلى قضية التآمر من أجل خلع أو قتل الحاكم، فكان مصيرهم دائما السجن.

[1]- الماوردي:الأحكام السلطانية، ص 33.

ذُكرت حالات سجن الحاكم السياسي بالأندلس في المصادر والمراجع السياسية غير أنّها قليلة، وتُعد قمة وذروة فساد الجهاز السياسي التي ترجعه كثير من المصادر والمراجع الأندلسية وحتى المغربية إلى انغماس الحكام في الملذات والترف، لكن الحقيقة غير ذلك، تبيَّن بعد البحث والتقصّي، أن التخطيط لنقل السياسة الأموية إلى عنصر آخر هو السبب، وظهرت من سجن جعفر بن عثمان المُصْحفي[1]، وظل أعوان الحاكم يسعون بكل جهودهم إلى الإطاحة بالعنصر الأموي.

فرضت على هشام المؤيد(366-399هـ/976-1008م) الإقامة الإجبارية من خلال تحديد مسؤوليته في الدولة من طرف المنصور بن أبي عامر ليصل الأمر بسجنه للمرة الأولى على يد المهدي، فقد أمر محمد بن هشام بن عبد الجبارالملقب بالمهدي بهشام المؤيد "فحبس في مطبق المحابس"[2] وظل في السجن حتى "تمكن واضح مع الموالي العامريين الغدر بالمهدي... وأخرجوا هشاما المؤيد من محبسه بالقصر"[3]، وكان ذلك سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

وهناك حالة ثانية انفرد بها صاحب كتاب الأندلس دون غيره من المصادر تتمثل في سجن هشام بن محمد[4]، الملقب بالمعتد بالله (419-422هـ/1028-1030م) "حيث سجنوه في السجن أياما"[5].

أما سجن أقارب وأبناء ولاة العهد فهو يمتد على طول التاريخ الأندلسي، فكان مجرد الشك أو الوشاية بأحد منهم يكون مصيره السجن، فقد قام الأمير هشام بن عبد الرحمن

---

[1]- جعفر بن عثمان المصحفي: هو جعفر بن عثمان بن نصر بن قوى بن عبد الله بن كسيلة من برابر بلنسية، ينتمي إلى قيس بالمحالفة... وكان قد أدّب الحكم، وذلك أزلف جعفرا عنده وأدناه منه فاستخدمه بالكتابة في إمارته، وولى جزيرة مُيورقة في أيام الناصر، ثم تقلد الخلافة فاستوزره، وأمضاه مع ذلك على كتابته الخاصة، وضم إليه بعد مدة ولاية الشرطة، وأخدمه ابنه هشاما وأقام على ذلك إلى وفاة الحكم واستخلف هشام ابنه... قلد هشام حجابته جعفر بن عثمان لقدم صحبته لأبيه المستنصر، ابن الأبار: الحلة السيراء ، ج 01، ص 257،258، ابن خاقان: مطمح، ص 154، 155.

[2]- ابن الأبار: المصدر نفسه، ج1، ص 05، مؤلف مجهول: تاريخ الأندلس، ص 238.

[3]- ابن بسام: الذخيرة، ج1، ص 26.

[4]- هشام بن مُحَمَّد بن عبد الملك بن عبد الرحمن الناصر لدين الله الملقب بالمعتد بالله... لما خُلِع الحموديون، بايعه أهل قرطبة بمكانه من الثغر...، ليوم الأحد لخمس باقين من ربيع الآخر سنة 418هـ/1027م، وأقام كذلك سنتين وسبعة أشهروثمانية أيام، فخُطب له بقرطبة غائباً عنها. ثم أتى قرطبة في سنة420هـ/1029م. ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص138.

[5]- مؤلف مجهول: مصدر سابق، 249.

بسجن "ولده عبد الملك فبقي في السجن أيام أبيه وبعضا من أيام أخيه الحكم"[1]، ولم يكن الأمير الوحيد، فقد سَجن الأميرُ عبد الله بن محمد "ابنه في دار البنقية"[2] وكان ذلك سنة (277هـ/890م) ويرجع سبب سجنه إلى تحالف ولجوء ابنه لابن حفصون الثائر، وسَجن كذلك أخاه القاسم فقد "رأى بمقتضى الرياسة وحكم التدبير والسياسة أن يحبسه في دار البنقية من القصر... ثم نقله منها إلى حبس الدويرة"[3].

كما نجد حالة أخرى والمتمثلة في سجن ابن عبد الرحمن الناصر، حيث "قبض عليه وحبسه"[4] ولم يتوقف الأمر عند السجن بل تعدَّاه إلى "قتل ولده عبد الله"[5] وكان ذلك سنة (338هـ/949م)، وبالنسبة للأعمام فقد "اتهم الأمير الحكم عمه أمية أخا سليمان في أمره، فقبض عليه وحبسه"[6]، وسجن القاسم بن حمود الحسني (408-411هـ/ 1017-1020م) من طرف يحي المعتلي بالله(411-417هـ/ 1020-1026م) أين"نازله بمدينة شريش إلى أن فتحها وأسره فسجنه مع بنيه بمالقة"[7].

كما سُجن إدريس بن يحي[8]، وكان ذلك سنة 417هـ/1026م، من قِبَل ابن عمه محمد بن إدريس بن علي، وكذا تمَّ سجن محمد بن جهور[9]، أبو الوليد، من طرف المعتمد بالله، سنة 462هـ/1069م.

سجن أصحاب الخطط السلطانية:

حين الحديث عن أصحاب الخطط السلطانية والتي منها خطة الكتابة التي تم التعريف

---

[1]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص 225.

[2]- ابن عذارى: البيان، ج2 ص 150.

[3]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج1 ص 151، ابن الآبار: الحلة السيراء، ج1، ص 127.

[4]- ابن الأبار : المصدر نفسه، ج1، ص 207

[5]- ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 39، ابن عذارى: مصدر سابق، ج2، ص 217.

[6]- ابن حيان: المقتبس السفر الثاني، ص 95.

[7]- ابن الخطيب: مصدر سابق، ص 133.

[8]- إدريس بن يحي العلوي الحمّودي أبو رافع يُلقَّب بالعالي...بويع له بالخلافة بمالقة بعد أبيه... وتسمّى بأمير المؤمنين... كان أرحم الناس قلباً كثير الصدقة... ردَّ المطرودين إلى أوطانهم... ومع هذا كان لا يصاحب ولا يقرِّب إلا كل ساقط نذل، ولا يحجب حرمه عنهم، وكل من طلب منهم حصناً أعطاه، ... وسلَّم وزيره ومدبِّر إمامته وصاحب أبيه... إلى أمير صنهاجة فقتله. ابن الأبار: مصدر سابق، ج2 ص 29.

[9]- مُحَّد بن جهور بن عبيد الله بن عمر بن يحي بن الغافر بن أبي عبدة، رئيس قرطبة يكنى أبا الوليد توفي رحمه الله بشلطيش معتقلاً بها من قبل المعتمد بن عبّاد في منتصف شهر شوال سنة إثنتين وستين وأربعمائة.ابن بشكوال: كتاب الصلة، ص 429.

بها وبوظائفها وواجباتها وسمو مهامها، فإن ذلك لم يمنع من وجود حالات السجن للقائمين عليها،حيث قام الأمير الحكم بن هشام بسجن كاتبه محمد بن أمية بن يزيد والذي "سخط عليه وعزله عن كتابته وأقصاه وصير داره سجنه"[1]، ويرجع السبب في ذلك إلى اتهامه بموالاته لعمه سليمان بن الأمير عبد الرحمن في قضية التمرد على السلطة الحاكمة.

وتظهر كذلك حالة "ميسور الفتى الكبير الصقلبي الجعفري الذي سجن"[2] في سنة (362هـ/972م)، ويرجع ذلك إلى تقصيره في بعض المهام، لكن مدة سجنه "لم تطل وعفا عنه الخليفة وأعاده إلى خدمته"[3].

إن الناظر في حالات سجن الكُتَّاب اقتصرت على هؤلاء الأفراد فقط، وهذا فيه دلالة واضحة على حرص الأمراء والخلفاء في تحري صفات الكاتب سابقة الذكر، ثم بعد ذلك تعيينهم لعظمة هذه الوظيفة.

أما حالات سجن الحجاب في تاريخ الفترة المدروسة (138-479هـ/755-1086م) تكاد تكون معدومة، إذا ما قُورنت بحالات سجن أصحاب الخطط الأخرى، فهنالك الحاجب عبد الرحمن غانم[4]، الذي توفي "في سجن المطبق"[5]سنة (216هـ/831م)، ولم تذكر المصادر سبب سجنه، لكن عند النظر واستقراء الحالة السياسية للبلاد، فقد ارتبط سجنه بالثورات الداخلية القائمة في تلك الفترة وهي الثورة القائمة بين القبائلالمغربية والتي تُعرف في التاريخ الأندلسي بفتنة تدمير[6].

أما حالة السجن الثانية لسجن الحُجّاب فيأتي ذكرها كثيرا في المصادر والمراجع الأندلسية فقد جمع بين الحجابة والوزارة تمثَّلت في شخص جعفر بن عثمان المصحفي، حيث أصدر الخليفة هشام المؤيد قرارا بعزله وسجنه، وكان ذلك سنة (367هـ/978م)، وقد

1- ابن حيان: المقتبس السفر الثاني، ص100.

2- ابن حيان: المقتبس خمس سنوات من أيام حكم المستنصر، ص 117.

3- ابن حيان: المصدر نفسه، خمس سنوات، ص 117.

4- الحاجب عبد الرحمن غانم: هو عبد الرحمن بن وليد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن غانم، كان هو وأخوه محمد وأبوهما وليد في بيت أدب رائع وكتابة وجلالة، ابن الأبار: الحلة السيراء، ج01، ص 162.

5- ابن حيان: المصدر السابق قطعة عبد الرحمن الأوسط، ص 212.

6- تدمير: الرجوع إلى المقتبس ص 411، العذري: ترصيع الأخبار، ص 5، ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب 48/1، ابن عذارى:البيان2 ص81، الحميري الروض المعطار: ص 181.

جاء ذكرها في المصادر "بأنه تم القبض على جعفر وعلى ولده وأنسابه، وعلى أخيه هشام وسائر أقربائه، وطولبوا بالأموال"[1] وقد طال سجن المصحفي في المطبق ولم يطلق سراحه منه حتى "هلك فيه سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة"[2] (372هـ/982م).

إن سجن جعفر بن عثمان المصحفي من قبل الحاجب المنصور بن أبي عامر فيه دلالة واضحة أنهبتخطيط هذا الأخير للاستيلاء على الحكم بالأندلس فلم يكن يقف في طريقه إلا جعفر، ولم تكن قضية سرقة الأموال والرشوة إلا ذريعة من قبل المنصور كما سيأتي بيانها في قضايا السجن المالية.

تأتي خطة الوزارة في المرتبة الثالثة في الخطط السلطانية للدولة الأندلسية، فقد عرفت فيها مجموعات من التغييرات خاصة في عهد عبد الرحمن الأوسط، وهي أكبر خطة تعرض فيها الوزراء للسجن، حيث سُجن هاشم بن عبد العزيز[3] من قبل الأمير المنذر ويرجع سبب حبسه إلى أن "تمالأ عليه حُساده، وكثروا وحرَّفوا كلامه"[4]، وقد تمكّن المنذر من إيجاد تهمة لسجنه يأتي توضيحها وشرحها في قضايا السجن المالية، ولم يتوقف الأمر عند سجنه فقط بل أمر الأمير المنذر "بسجن أولاده وحاشيته، وانتهب ماله، وهدم داره، وألقى أولاده في السجن"[5] وكان ذلك سنة(273هـ/886م).

ويستمر الأمر في قضية حبس الوزراء منها الوزير محمد بن حجاج[6] وكان في عهد الأمير عبد الرحمن الناصر، فقد "سعى به عند السلطان من كان يحسده... فعزله عن الوزارة

---

[1]- ابن الأبار: الحلة السيراء، ج1، ص 259.

[2]- ابن الأبار: المصدر نفسه، ج1، ص 259.

[3]- هاشم بن عبد العزيز: الوزير أبو خالد هو أخو القاضي أسلم بن عبد العزيز وكبيره، وولاء سلفهما لعثمان بن عفان ﷺ وكان هاشم خاصا بالأمير محمد بن عبد الرحمن يؤثره بالوزارة ويرشحه مع بنيه و–مفردا– للقيادة والإمارة، وولاه كورة جيّان، فعلى يده بُنيت أبدة وأكثر معاقلها المنيعة، وهو أحد رجالات الموالي المروانية بالأندلس –اجتمعت فيه خصال لم تجتمع في سواه من أهل زمانه، إلى ما كان عليه من البأس و الجود والفروسية والكتابة والبيان والبلاغة وقرض الأشعار البديعة إلى ماله من القديم والبيت والسابقة، ابن الأبار: المصدر نفسه، ج01، ص 137.

[4]- ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 24.

[5]- ابن عذارى: البيان، ج2، ص 115.

[6]- محمد بن حجاج: من بيت رياسة وظهور بإشبيلية... كان محمد بن إبراهيم بن حجاج بمدينة قرمونة... خالف الناصر، وأغار على الأحواز القرطبية وما زال الناصر يؤنسه، ويتأنّى له، إلى أن أجابه إلى سكنى قرطبة حاضرته... وولاّه الوزارة... هلك في شوال 302هـ/914م. ابن الخطيب: مصدر سابق، ص34، 35.

وحبسه"[1].

والملاحظ أن سجن الوزراء كان سببه الأول هو الوشاية والمؤامرات المدبرة من طرف أهل الحسد وهي سنة وُجدت منذ خلق آدم عليه السلام.

وسجن كذلك الوزير الكاتب أبو مروان عبد الملك بن إدريس الجزيري زمن المنصور بن أبي عامر للمرة الأولى "في مطبق الزاهرة"[2]، كما سجن ثانية بنفس السجن زمن عبد الملك المظفر، حيث نجد اختلافا في مكان سجنه ووفاته ويذكر أنه"حُمل إلى طرطوشة على القتب، فبقى معتقلا في برج من أبراجها... وبقي دهرا لا يرتقي إليه راق... إلى أن اخرج منه إلى ثراه"[3] في حين نجد أنه هناك من قال أنه كان "بسجن مطبق بالزاهرة"[4].

وهناك حالة أخرى شهدت سجنا جماعيا للوزراء على مختلف اختصاصاتهم وأعمالهم، حين "قام المستظهر بالله (417هـ/1026م) بسجن الوزراء والأعيان والأشياخ من أهل قرطبة"[5].

بعد إلغاء الخلافة الأموية بالأندلس وظهور ما يسمّى بعصر الطوائف، سجلت كتب التاريخ حالة سجن في حق محمد بن عمّار[6] الملقّب بذي الوزارتين.

إن الأحداث السياسية سالفة الذكر، قد جعلت من عدد المسجونين في صف أبناء الأمراء والخلفاء ستة حالات، كانت بدايتها زمن هشام بن عبد الرحمن وظلت عملية سجن أبناء الحكام قائمة إلى غاية زمن عبد الرحمن الناصر، وفي هذه الفترة سُجّلت ثلاث حالات وهم سجن الخليفة هشام المؤيدوالقاسم بن حمود وهشام بن محمد الملقّب بالمعتد آخر خلفاء بني أمية بالأندلس، كما شهدت فترة عصر الطوائف سجن حالتين لحكّامها هما إدريس بن يحي و محمد بن جهور أبو الوليد، وذلك يرجع إلى حب السيطرة والتملّك لحاضرة قرطبة.

---

[1]- ابن عذارى : البيان، ج2، ص 131.

[2]- ابن بسام: الذخيرة، م4، ص 29.

[3]- ابن خاقان: مطمح، ص179،178.

[4]- ابن بسام: المصدر نفسه، م4، ص32.

[5]- مؤلف مجهول: تاريخ الأندلس، ص245.

[6]- ابن عمار، مُحَّد بن عمار بن الحسين بن عمار المهري، أبو بكر أصله من قرية بشلب .... نشأ خاملا ينتجع بشعره ويطوف على ملوك الطوائف ... وتعلّق في أول أمره بمحمد بن عبّاد... وبلغ من المنزلة لديه أن غلب عليه ثم صحبه بإشبيلية، وكان يحضر مجالس أنسه ويستدعيه إليها... إعتقله بقصر بإشبيلية... كما كان في قيوده ... ثم أمر فأُجهز عليه.ابن الأبار: الحلة السيراء،ج2، ص131، 159, 160.

وقد بلغ عدد الكُتّاب المسجونين حالتين فقط، حالة زمن الحكم بن هشامالملقّب بالربضي والثانية زمنالحكم بن عبد الرحمن الملقّب المستنصر.

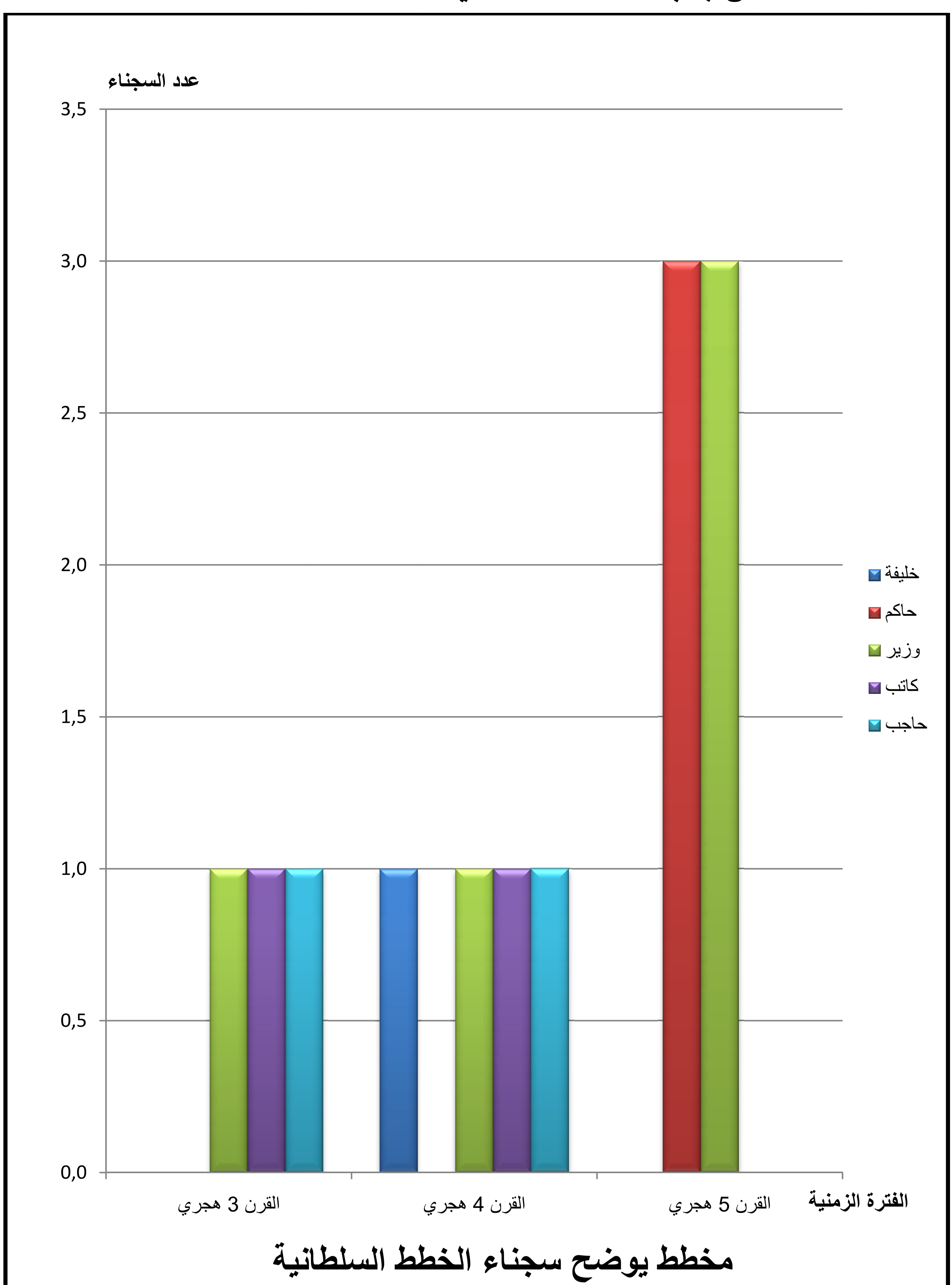
أما في صف الحُجّاب فقد بلغ العدد الإجمالي لسجن الحُجاب حالتين واحدة سنة 216هـ/831م، والثانية سنة 367هـ/977م.

أما الوزراء فقد سجّل تاريخ الأندلس ستة حالات ابتداء من سنة 273هـ/886م، إلى غاية 476هـ/1083 م.

انطلاقا من النتائج المعروضة سابقا، فقد بلغ عدد السجناء سبع عشرة سجينا لفترة زمنية تقدّر بقرنين من الزمن ونيّف(180-417هـ/797-1026م)، وهذا فيه دلالة واضحة على قيام نظام العقوبة في الدولة الأندلسية في الجهاز السياسي والإداري بجميع خططه، إبتداءً من خطة الكتابة وخطة الحجابة وانتهاءً بخطة الوزارة، وهذا ما جعل الدولة الأموية تصمد وتستمر في وجه أكبر الممالك النصرانية لوجود مبدإ عقاب أبناء وأقارب الحُكّام وحتى أصحاب الخطط الأخرى لسعيهم في إخلال نظام أمن الدولة الذي يمكن أن تنعكس نتائجه بالسلب على وضع الدولة الأموية بالأندلس ولهذا لم يتساهل الحُكّام معهم.

هذا عن سجن أصحاب المناصب العليا في الدولة وأصحاب الخطط فيها، فكيف كان أمر سجن الخارجين عن الجماعة من دعاة الفتن والثورات؟ وهذا ما يأتي تفصيله في المبحث الموالي.

المخطط الخاص بسجناء الخطط السلطانية:



مخطط يوضح سجناء الخطط السلطانية

المبحث الثالث: قضايا الخارجين عن السلطة

سجناء دار الرهائن "قرطبة".

سجناء الاستنزال (قرطبة).

يختلف الوضع السياسي في بلاد الأندلس عن بقية الأراضي الإسلامية، سواء في المشرق أو في بلاد المغرب، ويرجع السبب في ذلك لمجاورتها للمماليك النصرانية والمتمثلة في مملكة ليون ونبارة وإمارة قشتالة، فكانت المنطقة الشمالية ثغرا من ثغور الدولة الأندلسية، تستدعي اهتماما خاصا من أمراء وخلفاء بني أمية.

امتازت المنطقة " بالنزعة الانفصالية والعقلية الثورية... ولعل ذلك راجع إلى التركيبة البشرية للمجتمع"[1]، فمنذ أن أعلن عبد الرحمن بن معاويةقيام الدولة الأموية بالأندلس، وضربات الثوار تتوالى الواحدة تلو الأخرى على مدار الحكم الأموي بالأندلس وعصر الطوائف، فهل تمكن الأمير عبد الرحمن ومن خَلَفه من الزج بهؤلاء في السجون كعقاب لهم عن الإخلال بالنظام الأمني للمنطقة؟ أم هنالك طرقاً شرعيةً يمكن تطبيقها دون اللجوء إلى سجن العدد الهائل من الثوار، مع استحالة توفير سجون بعدد هؤلاء المتمردين ضمن الأقاليم المتعددة لبلاد الأندلس؟

وكان اجتهاد حكام الإمارة وحكام الخلافة في قضية سجن هؤلاء ضمن قواعد، اتُبِعت منذ العهد الأول إلى غاية نهاية الخلافة وإعلان عصر الطوائف حيث أن الحاكم "هادن طائفة وارتهن أخرى، واستنزل إلى حضرته أخرى، وغلب بالسيف أخرى"[2]، ودليل ذلك من الشريعة الإسلامية قاعدة فقهية في تطبيق العقوبة على هؤلاء الثوار عندما لا يشملهم القتل بالسيف، مستمدَّة من نظاموقواعد الحرابة وهي " إشهار السلاح وقطع السبيل خارجالمصر"[3]، وقد أجمع الفقهاء " إذا أخذ المحارب قبل توبته أقيم عليه الحد وهو القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل أو النفي"[4].

---

[1]- العابد وردة: القيادة العسكرية في الثغرين الأدنى والأعلى بالأندلس في القرن الخامس الهجري حتى الربع الأول من الفرن السادس الهجري، مذكرة ماجستير، إشراف أ.د/ ابراهيم بحاز، السنة الجامعية: 1428-1429هـ/ 2007-2008م، ص 96.

[2]- ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 36.

[3]- ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج02، ص 455، ابن جزي: القوانين الفقهية، ص 367.

[4]- ابن جزي: المصدر نفسه، ص 368.

وفصَّلَ الشافعي في ذلك في قوله:" لا يُخَيَّر بل هذه العقوبات مرتبة على الجنايات فإن قَتل قُتل و إن أخذ المال قطع وإن لم يَقتل ولم يأخذ المال نُفي"[1]، وفي حالة ما إذا "تاب المحارب قبل أن يُقْدر عليه سقط عنه الحد"[2]، وعرفت قضايا سجن الخارجين عن السلطة نوعين من العقوبة.

سجناء دار الرهائن:

تمكّن عبد الرحمن بن معاوية من بناء دار بقرطبة عُرفت باسم دار الرهائن، ضمت عددا كبيرا من أبناء أو أهل الثائر الخارج عن السلطة، حيث توفِّر لهم الدولة كل شروط الحياة فيها، لكن حدودهم في التنقل والتجول محدودة جدا، ولا يتم رجوعهم إلى أوطانهم إلا بعد انتهاء مدة الرهن، التي تعقُبها رهينة أخرى، يكون الابن الثاني أو ابن الأخ أو الحفيد، وبهذا يتمكن الحاكم من السيطرة على الوضع، وإغلاق باب تعاون الثوار مع المماليك النصرانية للمحافظة على الاستقرار والأمن خاصة في عصر الإمارة والخلافة.

يعود سبب حالات الرهن في تاريخ الدولة الإسلامية بالأندلس (138-399هـ/756-1008م) إلى طمع ولاة الأقاليم في الانفصال عن الحكم الأموي وإقامة دويلات ضمن الدولة الكبرى، لكن القوة العسكرية للدولة وسلطتها، جعلت من هؤلاء الخارجين، يقفون بعد محاولات التمرد وخوض غمار القتل مع الجيش، يتنازلون عن أطماعهم في كسب إقليم، وكرّد من طرف الحاكم أو الأمير في حقن دماء المسلمين فيتم "الاسجال له في بلده"[3]، وكان المقابل قائما من الطرف الثائر لإثبات حسن نيته عن عدم الخروج عن طاعة الأمير أو الخليفة، "ففي هذه الحالة يتم أخذ أولاد صاحب الطلب ليبقى رهينة بقرطبة مكرما معززا"[4].

---

[1]- ابن جزي: المصدر نفسه، ص 368.

[2]- ابن رشد: مصدر سابق، ج1، ص 457. ابن جزي: مصدر سابق، ص 368.

[3]- الخلف: نظم حكم الأمويين، ج 1، ص 331

[4]- الخلف: المرجع نفسه،ص331.

بلغت حالات سجناء الرهائن في فترة حكم عبد الرحمن بن معاوية حالتين، تمثلت الأولى في رهن أولاد يوسف الفهري وكان ذلك سنة 139هـ/ 756م، حيث "سأل الفهري الأمان وأن يُعطي ابنيه رهنا"[1]، وحالة ثانية كانت بمنطقة سرقسطة بِقرية شنتمرية[2]، حيث قام الأمير عبد الرحمن بن معاوية"يأخذ بها ناسا بلغت عدتهم ستة وثلاثين رجلا... حُبسوا في دار في المدينة"[3].

وكانت صرامة عبد الرحمن بن معاوية شديدة مع بقية الثوار والخارجين عن السلطة، أين قتل كل العلاء بن مغيث[4] (146هـ /763م)، وسعيد اليُحصبي[5] (149هـ/766م)، هشام بن عروة[6]، عبد الغافر اليحصبي[7]، عبد الرحمن بنحبيب الفهري[8] (160هـ/776م)، والحسين والحسين بن يحيى بن سعد بن عبادة الأنصاري[9]،كان الهدف من وراء هذه الإجراءات الصارمة مع الثوار هو تمكين الأمير عبد الرحمن بن معاوية من ترسيخ جذور الدولة الأموية في الأندلس، خلفاً للدولة الأموية بالمشرق حيث "استطاع أن يقضي على الثورات التي قامت في عهده... واستطاع أيضا أن يجمع حوله طوائف أهل الأندلس المختلفة، من بلديين وشاميين، وقيسيين ويمنيين، وبربر ومسالمة، ويجبرهم على طاعته والرضى

1- ابن عذارى: البيان، ج 2، ص 48.

2- شُنْتَمَرِيّة بفتح الميم وكسر الراء وتشديد الياء .... وهو حصن من أعمال شنتبرية. الحموي: معجم البلدان، ج3، ص367.

3- مؤلف مجهول: أخبار مجموعة، تحق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني والمصري بيروت، ط1، 1989م،ص 103.

4- العلاء بن المغيث... كان من سكان باجة وكانت له بها رئاسة وبعث إليه بسجل ولواء (أبو جعفر المنصور) وقال له: إن كان فيك محمل لمناهظة عبد الرحمن، وإلا فأبعث إليك بمن يُعينك... قُتل العلاء في المعترك، وأُخذ رأسه وحشاه بالملح والكافور، وجُعل معه السجل واللواء في سفط، وبعثه مع رجل من أهل قرطبة في جملة الحجيج وأمره ان يضع السفط بمكة، ... فلما وصل إلى المنصور نظر إليه وقال: عرّضناه المسكين للقتل. ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص40. ابن عذارى: مصدر سابق، ج2، ص 51، 52، فيلالي: العلاقات، ص 85.

5- سعيد اليحصبي ... ثار سعيد اليحصبي المعروف بالمطْري بكورة لبلة، واجتمعت اليمنية إليه، ... ثم صار إلى إشبيلية... وقُتِل ومن معه تقتيلاً وجيئ برأسه إلى الأمير عبد الرحمن، فأمر للحين برفعه في طرف سنان. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص53.

6- هشام بن عروة: ثائر بطليطلة سنة 147هـ/ 764م، صُلِب مع جماعته بقرطبة. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص53.

7- عبد الغافر اليحصبي: ثائر بمدينة إشبيلية ... أفلت وركب البحر، ونجا إلى المشرق. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص55.

8- عبد الرحمن بن حبيب الفهري: دخل إلى الأندلس سنة 161هـ/777م، وقيل سنة 163هـ/779م، فنزل كورة تدمير فاستقرَّ بها، ... لُقِّب بالصقلبي ... ثار في ناحية تدمير ... تقدَّم إلى كورة بلنسية، بعد أن أحرق المراكب بساحل البحر ... ثم فُتِك به. ابن عذارى: البيان، ج2، ص56.

9- الحسين بن يحيى بن سعد بن عبادة الأنصاري: ثار بسرقسطة ... قُتل الحسين وأصحابُه قتلاً ذريعاً. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص56، 57.

بحكمه"[1]. فيمكن أن يعاقب بالقتل أو العفو كما فعلمع قاسم بن عبد الرحمن الفهري[2]، هذاالإجراء الأخير كان نادراً في عهده، وكان لسياسته أثر كبير في توفير الأمن والسلامة، وانعكست نتائجها زمن حكم الأمير هشام بن عبد الرحمن فلم تسجل حالات الثوار والخارجين عن السلطة.

واستمر الأمر ضد الخارجين عن السلطة والجماعة في تطبيق أقصى العقوبات، فكانت حالة رهن واحدة زمن حكم الحَكم بن هشام بمنطقة طليطلة مع أهلها سنة 197هـ/812م، "فأمَّنهم وقبض رَهنهُم"[3].

في حين زادت حالات الرهن زمن الأمير عبد الرحمن بن الحكم، ففي سنة 215هـ/ 830م، أعلن أهل ماردة خلع الطاعة، فكانت نتيجة القتال بين الطرفين ترجيح الكفة إلى جيش الأمير عبد الرحمن بن الحكم فقرر أهلها أن يعطوا الرهائن "على أن يرُدّهم إلى سنة، فيبدلونه بغيرهم"[4].

ويتكرر الأمر دائما مع أهل طليطلة في التمرد والخروج عن الطاعة، ففي سنة 227هـ/841م، "قام بنقل رجال من أهل طليطلة إلى قرطبة، فسجنهم في الدويرة"[5]، كما كانت هنالك حالة ثالثة سنة (235هـ/849م) بمدينة تطيلة[6]، "حيث بذل إسماعيل ابنه رهينة"[7]، وبذلك تكون مجموع حالات الرهن ثلاث.

---

[1]- فيلالي: العلاقات، ص 97.

[2]- قاسم بن عبد الرحمن الفهري خلع الطاعة... وجّه إليه عبد الرحمن الجيوش فأذعن له بالطاعة. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص58.

[3]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج02، ص 135.

[4]- ابن عذارى:المصدر نفسه،ج02، ص 423.

[5]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص 448.

[6]- تُطِيلَة بالضم ثم الكسر، وياء ساكنة ولام: مدينة بالأندلس في شرقي قرطبة تتصل بأعمال أشقة. الحموي: معجم البلدان، ج2، ص33.

[7]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص 146.

في زمن حكم الأمير محمد بن عبد الرحمن، قام القائد هاشم بن عبد العزيز سنة 267هـ/880م "بأخذ رهائن أهل تاكرُنا[1] على إعطاء الطاعة"[2]، فكانت الحالة الوحيدة في فترة حكمه التي تقدّر بأربع وثلاثين سنة.

وفي زمن حكم الأمير عبد الله بن محمد، أقدم عبد الرحمن بن مروان بن يونس المعروف بابن الجليقي الماردي[3] باعطاء "ابن ابنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن رهينة عنه بقرطبة مدة أقام بدار الرهائن فيها"[4].

وفي سنة (288هـ/900م) قرر عمر بن حفصون الخضوع لطاعة الأمير عبد الله بن محمد بعد حصاره واشتداد الأمر عليه من طرف السلطة والجيش، "فقبضت رهائنه"[5]، وفي سنة (294هـ/906م) وبحاضرة ريّة[6]، فقد "أذعن مساور وأعطى رهائنه"[7]، وبالتالي يكون عدد حالات الرهائن ثلاثة في الفترة الزمنية المقدرة بخمس وعشرين سنة.

وعند الانتقال للفترة الحاسمة والمهمة في تاريخ الدولة الأموية بالأندلس، الممثّلة زمن حكم عبد الرحمن بن محمد أين أعلن رسميا عن قيام الخلافة الإسلامية بالأندلس بدلا عن الإمارة وكان ذلك سنة 315هـ/927م.أما في سنة 301هـ/913م قرر الأمير عبد الرحمن بن محمد وضع حد لأهل "الخلاف متجولا على الكور ساعيا لعصاة الجماعة"[8] ومن أهم المناطق والأقاليم، التي قصدها الأمير وتمكن من رد القتال وتركها لأصحابها، حصن

---

[1]- تاكرُنا كثيرة الجبال والعيون وبها حصون منيعة. مؤلف مجهول: تاريخ الأندلس، ص124.

[2]- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 104.

[3]- عبد الرحمن بن مروان بن يونس: المعروف بابن الجلّيقي الماردي، إمام المردة [الماردة] ذو الأخبار العظيمة، ... أعيا شأنه على عدة من الأمراء وجلة الخلفاء، حتى فارق الجماعة وجاور أهل الشرك، ووالاهم على أهل القبلة، ثم بدا له عن ذلك آخرا، ففارق مجاورة الكفرة، ولاذ بالطاعة، واقتعد مدينة بطليوس دار مملكة، وكانت دعوته عصبية المولدين على العرب. ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص53، 54.

[4]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص 54.

[5]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص 236، ابن عذارى : مصدر سابق، ج 2، ص 132.

[6]- رَيَّة بفتح أوله وتشديد ثانيه... كورة واسعة بالأندلس متصلة بالجزيرة الخضراء وهي قبل قرطبة، ... ولها مدن وحصون ورستاق واسع... ولها من الأقاليم نحو ثلاثين كورة. الحموي: مصدر سابق، ج3، ص116.

[7]- ابن حيان: المقتبس،قطعة المستنصر، ص 88.

[8]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 85.

الأصنام ضمن الجزيرة الخضراء وأقاليمها بعد مراسلات ما بين الأمير والثائر محمد بن سليمان بن عبد الملك الشذوني المعروف بالزُهيني وأخيه سليمان "فأجابهما الناصر لدين الله إلى ما التمسا من ذلك و سجَّل لهما على حصن الأصنام وقبض وَلدَيهما رهينة"[1].

كماتمكَّن الأمير عبد الرحمن بن محمد من وضع حد لعمر بن حفصون الذي دوخ العديد من الأمراء باعتداءات على الكثير من الأقاليم التي دامت ثلاثين سنة فقد " انتهت الحصون التي دخلت في أمان عمر بن حفصون... في كتاب العهد إلى مائة واثنتين وستين حصنا"[2]، كما جرت العادة في طريقة التعامل بتقديم الرهائن حيث " أقام عبد الرحمن رهينة عمر بقرطبة المدة التي جعلت له: فلما حان وقت إبداله سأل الناصر لدين الله أن يجعل مكانه ابن ابنه جعفر بن عمر المرشح لمكان والده"[3]، وفي سنة 305هـ/917م هلك عمر بن بن حفصون على اثر علة أصابته وخلفه ابنه جعفر، حيث "أمضى... على عمل والده وارتهن منه وَلده، فصلح أمره مدة"[4].

لم تُعرف حالات رهن أخرى بعد هذه الفترة الزمنية، ويرجع ذلك إلى استقرار واستتباب الأمن في جميع الأقاليم الأندلسية التابع لحكم الدولة الأموية، واتجاه الخليفة عبد الرحمن بن محمد الناصر إلى بلاد النصارى من أجل الجهاد. وحتى أثناء حكم الخليفة الحكم بن عبد الرحمن لم تُعرف حالات أخذ الرهائن ويرجع ذلك للعمل الجبار الذي قام به والد الناصر في استقرار الأمن وتهدئة الثوار والخارجين عن السلطة وحتى أثناء حكم هشام بن الحكم الذي كان حكمه شكليا فقط فقد تمكن المنصور بن أبي عامر من تسيير دوالاب الحكم وظل محافظا على أمن وسلامة الأندلس فترة حكمه وأبنائه فلم تُعرف حالات الرهن أبداً.

---

[1]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 88.

[2]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 115.

[3]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 116، ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 32.

[4]- ابن حيان: مصدر سابق، ص 140، ابن عذارى: البيان، ج2، ص 174.

سجن الاستنزال:

أثناء جمع المادة الخبرية الخاصة بالثائرين والخارجين عن السلطة، يكثر استعمال المؤرخين الأندلسيين في المصادر السياسية للفظ "**استنزل**"،وهي مشتقة من الفعل نَزل، أنزل، استَنزل، حيث تتعدد استعمالاتها في كثير من المواضع اللغوية ولها معان وشروح عديدة منها" استنزل فلان أي حُطّ عن مرتبته"[1]، وقد ذُكر في "حديث الجهاد، لا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك، أي إذا طلب العدو منك الأمان والذمام على حكم الله، فلا تعطهم، وأعطهم على حكمك فإنك ربما تخطئ في حكم الله تعالى أو لا تفي به فتأثم"[2].

كان استنزال الثائرين إلى قرطبة وإسكانهم مع عيالهم وأبنائهم، وضمهم إلى الجيش حيث يخرج مع الأمير أو الخليفة في جميع الصوائف والشواتي وعندما يُلمس منه الأمن والأمان، يرجعه إلى موطنه الأصلي، وإذا حاول أحد هؤلاء المستنزلين الهروب والرجوع إلى معقله فإن جزاءه إرجاعه إلى قرطبة، وهذا ما حدث مع هابل بن حُريز بن هابل[3] مع أصحابه حيث "صُدر بهم موثقين إلى قرطبة"[4].

ولم يأت ذكر لفظ الاستنزال في بداية عهد الدولة الأموية بالأندلس، فكانت معظم الثورات القائمة عقابها القتل، وهذا ما سعى إليه الأمير عبد الرحمن بن معاوية من أجل ترسيخ وتثبيت جذور الدولة الأموية بالأندلس، واستفاد من الجهد الجبار الذي قام به ابنه هشام الرضي، فلا وجود للثورات في عهده.

ظهرت حالة واحدة زمن حُكم الحكم بن هشام في مدينة ماردة سنة 190هـ/805م كان قائدها أصبغ بن عبد الله بن وانسون[5] حيث أعلن خلع طاعة الأمير فحاصره لمدة سبع

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج49، ص 4400.

[2]- ابن منظور: المصدر نفسه، ج 49، ص 4399.

[3]- هابل بن حريز بن هابل: أبو كرامة ثار ... أيام الأمير عبد الله وخلع، واختلفت عليه الأحوال من أنس ونفار. ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص72.

[4]- ابن حيان: المقتبس، قطعة الناصر، ص 92.

[5]- أصبغ بن عبد الله بن وانسون: زعيم مدينة ماردة ... تردّدت الغزوات على ماردة من قبل الأمير الحكم بعد انصرافه عنها في هذا الوقت أعواماً

سنوات، لم يتمكن أَصْبَغ من الاستمرار، فطلب الدخول في الطاعة فما كان من الأمير الحكم بن هشام إلا أن أمره بـ"الاختلاف إلى ضياعه بماردة ومطالعتها أي وقت يشاؤه ثم لزوم المصّاف بقرطبة"[1]، فكانت قرطبة مكان نزول الثائر.

تعتبر الفترة الممتدة من (238-300هـ/800-852م) بداية عصر الطوائف الأولى لما شهدته من عمليات إعلان التمرد والعصيان ضد السلطة الحاكمة.

ففي سنة (254هـ/867م) تمكن الأمير محمد بن عبد الرحمن من قمع ثورة بمدينة ماردة، قام بها كلّ من "عبد الرحمن بن مروان وابن شاكر ومكحول"[2]، أمر بإخراج المذكورين "ومن هو مثلهم إلى قرطبة بعيالهم وذراريهم"[3]، وقام الأمير بنفس العمل مع سليمان بن عبدوس[4] سنة (255هـ/868م) "فقُدِمَ به قرطبة فسكنها"[5] وكان حاكما على مدينة سُرية[6].

ولم يتوقف الأمر بل شمل كذلك مناطق أخرى، والتي شهدت العصيان والتمرد وكان ذلك سنة (265هـ/878م) وصاحب الفوضى والعصيان بها كان يحيى المعروف بالجزيري[7]، "فغزاه هاشم، فأذعن له، وقدم به إلى قرطبة"[8]، وفي منطقة برْبشتر[9] وبجبالها "استنزل عمر

سبعة، حتى فتحت في العام السابع سلماً بصلح إنعقد لأصبغ. ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص128، 129.

[1]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص 128، ابن عذارى: البيان، ج02، ص 72.

[2]- عبد الرحمن بن مروان وابن شاكر ومكحول: من أهل ماردة .... من فرسانهم... وكانوا أهل بأس ونجدة وبسالة مشهورة. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص100.

[3]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج02، ص 100.

[4]- سليمان بن عبدوس: كان بمدينة سرية وكان قد تغلّب بها ... فبادرته الصائفة، وحلّت به العساكر، وأحدقت بالمدينة ورُميت بالمجانيق حتى هتكت أسوارها، فقام أهلها على سليمان بن عبدوس فطاع ونزل. ابن عذارى: البيان، ج2، ص100.

[5]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج02، ص 102.

[6]- مدينة سُرية: لم أقف عليها.

[7]- يحيى المعروف بالجزيري: ثائر بمنطقة كورة رية والجزيرة وتكرانا. ابن عذارى: المصدر نفسه، ج2، ص102.

[8]- ابن عذارى: المصدر نفسه، ج02، ص 103.

[9]- بَرْبُشتر بضم الباء الثانية وسكون الشين المعجمة وفتح التاء المثنّات من فوق: مدينة عظيمة في شرقي الأندلس من أعمال بربطانية، ... ولها حصون كثيرة. الحموي: معجم البلدان، ج1، ص370، 371.

بن حفصون... وقدم به إلى قرطبة، فأنزله الإمام وأوسع له في الإكرام"[1]، وكان ذلك سنة (270هـ/883م) لكن ابن حفصون هرب ولجأ إلى جبل بربشتر سنة 271هـ/884م.

وفي زمن الأمير عبد الله بن محمد، تمكن عبيد الله بن أمية بن الشالية[2] من الاستحواذ على العديد من الحصون ولم يردعه ويُرجعه إلا الخليفة عبد الرحمن بن محمد "فأمر بالقبض عليه... وحمل عياله [عماله] إلى قرطبة، فصار في الديوان بها في أعلى الملاحق، وصرفه الناصر لدين الله في ضروب من خدمته"[3]، وتمكن هذا الثائر من حل بعض القضايا في معقله الأصلي شُمُنْتان[4] كلفه الخليفة " فأصلحها عبيد الله، وأقام بها إلى أن صرفه الخليفة عبد الرحمن عنها، وأعاده إلى مصّافه"[5] فمهما كانت جودة عمل الثائرين فإن رجوعهم إلى مكان الإقامة الجبرية وهو قرطبة لازم وضروري.

خلال العرض السابق لمصير الثوار فإننا نلاحظ غياب لفظ الاستنزال في المادة الخبرية، لكن نتائج هذا العمل موجودة منها المكوث في قرطبة، وعدم الخروج منها إلا بإذن من الأمير أو الخليفة، والنقطة الثانية وهي الأساسية وهي الحط من رتبة الثائر بين قومه، بجعله من أتباع الأمير أو الخليفة بتكليفه بمهام مختلفة بعدما كان زعيما.

خلال فترة حكم الخليفة عبد الرحمن الثالث، يظهر لفظ استنزل في كل عمليات التمرد والخروج على السلطة من طرف الثائرين منهم: محمد بن عبد الكريم[6] كان بقرية ورد من كور شذونة[7] "استنزله إلى جواره بقرطبة... وكرَّم منزلته فمات بها"[1]، كما حدث ذلك مع سعيد بن

[1]- ابن عذارى: مصدر سابق، ج02، ص 105.

[2]- عبيد الله بن أمية بن الشالية: ملك جبل شُمنتان وما يليها من كور جيّان، وداخل الحصن المعروف بحصن ابن عمر، فجاهر بالعخلعان، وبسط على أهل الطاعة، فحمى حوزته واستوسع فيما يجاوره. ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص46.

[3]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص 48.

[4]- شُمُنتان: بلد بالأندلس...من ناحية جيّان. الحموي: مصدر سابق، ج3، ص364.

[5]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص 48.

[6]- مُحمّد بن عبد الكريم بن إلياس: ... امتنع بقرية ورد من كورة شذوتة بلده، وسعى للفتنة سعيه، وراسله الخليفة عبد الله وداراه فانحرف إليه، وقبل الإسجال له على بلده، فاستكف شره، ابن حيان: المقتبس السفر الثالث، ص 67.

[7]- شذونة: بفتح أوله، وبعد الواو الساكنة نون... مدينة بالأندلس... وهي من أعمال إشبيلية، الحموي: معجم البلدان، ج03، ص 329.

بن هذيل[2] " فسكن قرطبة فيمن سكنها من المستنزلين"[3]، وكان الثائر بحصن المنتلون من كورة جيان، وتعرض ابن الثائر عبد الله بن سعيد إلى نفس الأمر "فاستنزله فيمن استنزل، وذلك سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة، فلحق بالمصاف ولزم قرطبة يتصرف في المغازي إلى أن توفي بقرطبة"[4]، كما نجد منذر بن حريز بن هابل[5] "نزل إلى الحضرة"[6]، وكانت سيطرته على بعض حصون جيان.

ونال الأمر نفسه إخوته منهم عامر بن حريز بن هابل[7]، "استنزله الخليفة عبد الرحمن... فصار بالمصاف بقرطبة وتصرف في الجندية بأعلى الملاحق"[8]، وكان هذا الأخير ثائرا بحصن شنت إشتين، كما استنزل الخليفة ابن عطاف العقيلي[9] إلى قرطبة[10]، وكان ثائرا بحصن منتيشة وكان ذلك سنة (313هـ/925م).

وفي مدينة إلبيرة[11]، تمكن الخليفة عبد الرحمن من استنزال محمد بن عبد الرحمن بن حرج[1] "نقله إلى قرطبة، فصار في المصّاف ملحق التمام"[2].

---

[1]- ابن حيان: المقتبس السفر الثالث، ص 67، ابن عذارى: البيان، ج02، ص 136.

[2]- سعيد بن هذيل: من أصاغر الثوار... كانت ثورته بحصن المنتلون من كورة جيان، دخل إليه إثر قتل عبد الملك ابن محمد، فبنى قصبتها وحصنها وملك إقليمي تش والمنتلون حوله وأعلن بالخلاف صدر أيام عبد الله ... فلم يزل مدة الأمير عبد الله إلى أن ولى بعده ابن ابنه الخليفة عبد الرحمن، فغزا... وحاصره وأذعن بالطاعة ونزل عن الحصن، ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص 69، 70.

[3]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 69، ابن عذارى: مصدر سابق، ج02، ص 136.

[4]- ابن حيان: مصدر سابق، ص 69.

[5]- منذر بن حريز بن هابل: ثار ببعض حصون جيان في أيام الأمير عبد الله، وخلع الطاعة وأطلق الغارة... وجمع إليه أهل الفساد... فحاربته الصوائف مع القواد، وآل أمره إلى المسالمة، ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص 72.

[6]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 72، ابن عذارى: مصدر سابق، ج02، ص 73.

[7]- عامر بن حريز بن هابل: ثار عامر هذا بحصن شنت إشتين من حصونهم بثورة إخوته أيام الأمير عبد الله عند ارتفاع الفتنة... حارب بحربهم وسالم بسلمهم... استشهد... في الغزوة المعروفة بالخندق سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، ابن حيان: المقتبس السفر الثالث، ص 73.

[8]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 73، ابن عذارى: البيان، ج02، ص 73.

[9]- ابن عطاف العقيلي: إسحاق بن إبراهيم بن صحر بن عطاف بن الحصين بن الدين بن عبد الله بن محمد بن عمرو بن يحيى بن عامر بن مالك بن خويلد بن سمعان العقيلي، كان من أهل المعاقد أيام الجماعة، يشهد مع الأمير محمد وقواد الصوائف... فلما ثارت الفتنة... دخل حصن... فبناه محمد بن عبد الرحمن بن حرج وحصنه، ابن حيان: مصدر سابق، ص 74.

[10]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 74، ابن عذارى: مصدر سابق، ج02، ص 136.

[11]- إلبيرة: الألف في ألف قطع وليس بألف وصل... وبعضهم يقول يلبيرة، وربما قالوا لبيرة، وهي كورة كبير من الأندلس... بينها وبين قرطبة تسعون ميلا، الحموي: معجم البلدان، ج01، ص 245.

واستمرت عملية الاستنزال، ففي سنة 309هـ/921م "استنزل الناصر لدين الله من أهل الخلاف بالموسطة بني سعيد بن ناصح[3]... من حصونهم بكورة باغُة... واستنزل بني مُهلب من حصونهم فيها أيضا المعروفة بقرْذيره... واستنزل موسى بن يزيد[4]... من الصُخيرة المعروفة بجِمص"[5]، ومكان هؤلاء الثائرين دائما يكون مدينة قرطبة بجوار السلطة الحاكمة.

لم يعرف الخليفة الناصر السكينة والهدوء حتى تم له تصفية كل الثوار، ففي سنة (312هـ/924م) شن حملة تأديبية على أهل الخلاف "فنازل مدينة لورقة[6]، وكان فيها عبد الرحمن بن وضاح[7]... فاستنزله بالأمان وأشخصه إلى قرطبة بعياله"[8].

وفي سنة (316هـ/928م) "استنزل أيضا من جبال شذونة[9] رجالا من رؤساء الخلاف، أنفذهم إلى قرطبة، وأُلزموا سكناها"[10]، كما فتحت مدينة ماردة في نفس السنة و"استنزل فيها مسعود بن تاجبت[11] وأهل بيته، فأُسكنوا قرطبة"[12].

[1]- محمد بن عبد الرحمن بن حرج: ابن عم عبد الوهاب بن حرج كان مصافيا له ومعينا على أمره، فلحق بعبيد الله بن أمية بن الشالية، فتقبله واستخدمه وبنى له حصنا... إلى أن استنزله الخليفة عبد الرحمن، ابن حيان: مصدر سابق، ص 78.

[2]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 78، ابن عذارى: مصدر سابق، ج02، ص 137.

[3]- بني سعيد بن ناصح: المعروفين ببني مستنة، ومنهم سعيد بن وليد بن مستنة... ثار بكورة باغة... ووافق ابن حفصون في الرأي والمعصية والميل على العرب مع العجم والمولدة... وأكثر ابن مستنة من قتل العرب... وحمل المولدين عليها، ابن حيان: مصدر سابق، ج03، ص 71، 72.

[4]- موسى بن يزيد: من المستنزلين من حصون باغة المعروفة بعالية وربرش، ابن عذارى: مصدر سابق، ج02، ص 181.

[5]- ابن حيان: المقتبس قطعة المستنصر، ص 173.

[6]- لورقة: بالضم ثم السكون، والراء مفتوحة والقاف ويقال لُورقة بسكون الراء بغير واو... وهي مدينة بالأندلس من أعمال تدمير وبها حصن معقل محكم، الحموي: معجم البلدان، ج05، ص 25.

[7]- عبد الرحمن بن وضاح: عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن وضاح بن يحيى ابن الوضاح، مولى عبد الملك بن مروان، ثار أيام الفتنة بمدينة لورقة من كورة تدمير، ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص 65.

[8]- ابن حيان: المقتبس قطعة المستنصر، ص 189.

[9]- شذونة: بفتح أوله، وبعد الواو الساكنة نون، مدينة بالأندلس... وهي من أعمال إشبيلية، الحموي: مصدر سابق، ج03، ص 329.

[10]- ابن حيان: المقتبس قطعة المستنصر، ص 219.

[11]- مسعود بن تاجبت: صاحب مدينة ماردة، سنة 316هـ، ابن حيان: المصدر نفسه، ص240.

[12]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 239.

استمر الخليفة عبد الرحمن الناصر في عملية الاستنزال ولم يتوقف، ففي سنة 321هـ/933م "استنزل السلطان بني النويري، منعم بن يعقوب، ويوسف ابن خلدون، وبني عمّهما من معاقلهم مُربيط[1]... فأسكنوا قرطبة"[2].

إن الملاحظ من خلال ما ذكر سابقا، أنّ فكرة الاستنزال جاءت مع ولاية حكم عبد الرحمن الناصر، فأراد أن ترجع قوة وهيبة بني أمية في الأندلس، فلجأ إلى فكرة استنزال الثوار بقرطبة، وخدمتهم في الجيش حتى يأمن شرهم، ويقطع الفتنة داخل الدولة الأموية، فهؤلاء ما هم إلا سجناء داخل حاضرة قرطبة، لهم حدود معينة في التنقل، فهم في سجن كبير يدعى مدينة قرطبة.

يُعرف هذا النوع من السجون بالإقامة الجبرية حالياً، ومما يؤكد هذا المعنى هروب هابل بن حريز بن هابل سنة 301هـ/913م من قرطبة، و"كان خروجه من مسجدها الجامع إثر صلاة الجمعة، سابع سبعة من أصحابه خرجوا معه، ولم يُعلم بهم حتى وصل هابل إلى حصنه الذي استنزل منه... فأخرج الناصر لدين الله إلى حربه... فظهر عليه وظفر بقوم من رجاله... صدر بهم موثقين إلى قرطبة"[3]، وهذا دليل قطعي وأكيد على إقامة هؤلاء المستنزلين في سجن كبير، لهم رقباء وجواسيس يترصدون حركاتهم دون علمهم بذلك.

إن معظم سجناء الاستنزال من الثوار الذين يملكون القدرة على إدخال بلاد الأندلس في جو من الفوضى ويُحسنون استغلال الظروف المحيطة بهم في التمرد على السلطة الحاكمة، تنبّه لهم بعض حكام الدولة الأموية وعوقبوا بالإقامة الجبرية، دون الدخول في صراعات لا تُحمد عقباها.

---

[1]- مُربيط: بالضم ثم السكون وياء موحدة مفتوحة وياء مثناة من تحت ساكنة، وطاء مفتوحة وراء، مدينة بالأندلس بينها وين بلنسية أربعة فراسخ، الحموي: مصدر سابق، ج05، ص 98.

[2]- ابن حيان: مصدر سابق، ص 325.

[3]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 93.

والملاحظ أنّ ظاهرة الاستنزال لم يعد لها وجود زمن الخليفة المستنصر، لأن والده تمكن من إخضاع بلاد الأندلس ووفر الأمن والأمان، وحتى حكم هشام المؤيد الذي تولى الأمر بدلا عنه الحاجب المنصور وأبناؤه، امتازوا بالقدرة على التحكم في زمام الأمور ولم تُفلت من أيديهم.

فكان معظم الثوار بالأندلس نهايتهم طلب الصلح والهدنة مع الأمير أو الخليفة بشروط من الطرفين، وهذا من أجل حقن دماء المسلمين، وحتى لا يُعْطي فرصة للماليك النصرانية في الاستحواذ على الأقاليم الإسلامية، فالخروج عن الجماعة يلزم إقامة الحد.

بالنسبة للطبقة الثانية من حكم خلفاء بني أمية وعصر الطوائف، والممتدة من (399- 479هـ/1008-1086م)، كانت عبارة عن صراع سياسي بين أربعة أحزاب، يسعى كل طرف إلى الاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الأراضي الأندلسية، وإتباع سياسة القتل والاستعانة بالنصارى.

الفصل الثالث: قضايا السجن المالية.

المبحث الأول: النظام المالي في الدولة.

المبحث الثاني: قضايا سجن الخزانة الكبرى.

المبحث الثالث: قضايا سجن أموال العامة.

المبحث الأول: النظام المالي للدولة

خزائن الدولة المالية

السكة

خزائن الدولة المالية

تعتمد كل الأمم عبر الفترات والحقب الزمنية المختلفة على تسيير شؤونها على تنظيمات اقتصادية محكمة، تسعى من خلالها إلى إقامة دولة قوية يمكنها أن تصمد أمام كل التغيّرات الحاصلة، سواء كانت طبيعية من كوارث أو مجاعات، أو أمنية من حروب وصراعات وفتن داخلية.

إن النظام المالي القائم في الأندلس لا يختلف عن الأنظمة المالية في الدولة الإسلامية منذ تأسيسها على عهد الرسول "ﷺ" إلى غاية سقوط الخلافة الإسلامية عام (1343هـ/1924م) وهو مستمد من الشريعة الإسلامية، يرتكز على مجموعة من الموارد المالية التي تستغل في عدة مجالات مختلفة، ترجع بالفائدة الكبيرة على الدولة، وتُعرف في التاريخ الوسيط بالجبايات والضرائب.

يكون حفظ الموارد المالية في الدولة الإسلامية في أماكن معينة، وقد قام سالم بن عبد الله الخلف بدراسة حول النظام المالي للدولة الأندلسية وذكر ثلاث خزائن.

أولها خزانة بيت مال المسلمين ومكانها في المسجد الجامع بقرطبة، حيث قام الأمير منذر بن محمد بزيادة "في بيت المال في الجامع، فوضع فيه الأموال الموقوفة لغُيَّاب المسلمين"[1]، ويذكر سالم أن مواردها كانت "مابين أحباس، ومال غيبة، وزكاة"[2]، وفصَّلَ في مفهوم مال غيبة بأنه كل "من غاب عن أملاكه ولم يكن له ورثة... ومن مات وليس له وارث إلا أحد الزوجين... وأي ذمي مات وترك مالا منقولا أو غير منقول... وكذلك المرتد إذا لم يتب"[3]، فكل أموال هؤلاء تؤول إلى خزانة بيت مال المسلمين التي يشرف عليها قاضي الجماعة.

وشهدت المرحلة الممتدة من (138-399هـ/755-1008م) حفاظ القضاة على الأمانات المذكورة سابقا وحسن تسييرها، " ولا يتردّد القاضي وصاحب الأحكام أو المظالم عن الوقوف بحزم في وجه مختلف التجاوزات وإرغام الجميع حتى كبار رجالات الدولة وأفراد

---

[1]- الخلف: نظم حكم الأمويين، ج01، ص 363.

[2]- الخلف: المرجع نفسه، ج01، ص 363.

[3]- الخلف: المرجع نفسه، ج01، ص 363.

الأسرة الأموية الحاكمة على الانضباط للأحكام"[1]، على عكس الفترة الممتدة (399-479هـ/1008-1086م)، حيث نجد فيها تذبذب وعدم استقرار موارد بيت مال المسلمين بسبب جور بعض الحكام، وإمكانية التلاعب بأموال الأحباس وحتى مال الغيبة.

أما الخزانة الثانية، فذكرها الخلف بالخزانة الخاصة، حيث تختص بأموال الأمراء والخلفاء وأبنائهم، ودليل ذلك على وجود خزانة اختصّت بأموال الأمراء والحكّام ما حدث مع عبد الرحمن بن الحكم، حيث أعجب بغناء زرياب[2] فأمر" الخزّان أن يدفعوا له ثلاثين ألف دينار"[3] لكن ولاة الخزانة رفضوا ذلك وصرّحوا بذلك لصاحب الرسائل قائلين:"نحن خزّان مال المسلمين نجبي أموالهم وننفقها في مصالحهم، ولا والله ما ينفذ هذا ولا منا من يرضى أن يرى هذا في صحيفته غداً أن تأخذ ثلاثين ألفاً من أموال المسلمين وندفعها إلى مغن في صوت غنّاه يدفع إليه الأمير أبقاه الله ممّا عنده"[4].

وتكون موارد الخزانة الثانية من الأخماس، والمعلوم والمعروف أن بلاد الأندلس دار حرب وعدَّها الفقهاء ثغراً من ثغور الدولة الإسلامية، فهي في صراع دائم مع الممالك النصرانية في الشمال، فكان النظام العسكري القائم والمتمثّل في نظام الصوائف والشواتي فكانت الجباية منه تقدّر بمبالغ كبيرة تقسّم وتجزأ إلى "ثلث للجند وثلث للبناء وثلث مدّخر"[5] وتستفيد الخزانة الخاصة بجزء أقرّه الشرع "خمسها للإمام"[6]، ولا ننسى أن أمراء وخلفاء بني أمية ومن جاء بعدهم إستفادوا من هذا الخمس، أما البقية فتدفع إلى الخزانة العامة، بالإضافة إلى بعض الضرائب التي يجلبها المستخلص "من بائعي الخضر والفواكه من السوق"[7].

---

[1]- الطاهري أحمد: الفلاحة والعمران القروي بالأندلس خلال عصر بني عباد، مركز الاسكندرية للكتاب مصر، 2004م، ص 27.

[2]-زرياب، علي بن نافع مولى محمّد المهدي، الخليفة العباسي، تلميذ لإسحاق بن إبراهيم الموصلي، كبير المغنيين في وقته... وذُكر أن زرياب زاد في أوتار عوده بالأندلس، الوتر الخامس الأحمر المتوسط... اتخذ مضرب عوده من قوادم النسر، ... كان عالماً علماً وأدباً ومشاركة في أكثر العلوم. ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص303، 317، 318.

[3]- ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص63.

[4]- ابن القوطية: المصدر نفسه، ص63.

[5]- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 231.

[6]- ابن رشد: بداية المجتهد، ج01، ص 390.

[7]- ابن عذارى: مصدر سابق، ج2، ص 232. الخلف: نظم حكم الأميين، ج01، ص 367.

أما الخزانة الثالثة فجاء ذكرها في أهم مصدر أندلسي عند ابن حيان بالخزانة الكبرى[1]، وذكرها محمد عمارة أن "الخزانة الكبرى هي بيت المال"[2]، لكن التسمية التي ذكرها الخلف باسم الخزانة العامة حيث "تتلقى مواردها من عدة طرق منها الجزية والخراج والصدقات والعشور على الغنائم والمصادرات وغيرها"[3].

جاء الاسم منطبقاً تماما مع مواردها المتعددة، وكان موقعها "إلى جانب باب القصر الأكبر المدعوّ باب السدة"[4]، ولا يخفى على الدارسين الباحثين أن بلاد الأندلس تتلقى أموالا من أهل الذمة الرجال فقط دون النساء والصبيان، "ويقدر مبلغها على الموسر بثمان وأربعين درهما، وعلى الوسط بأربع وعشرين درهما على المحتاج والحراث والعامل بيده اثني عشر درهما، ويؤخذ ذلك منهم في كل سنة"[5]، وكان عقد أهل الذمة يشمل النصارى واليهود.

كانت نسبة النصارى في بلاد الأندلس كبيرة، "وقد شمل استيطانهم أغلب مدن الأندلس وقراها أيضا"[6]، أما اليهود فمقارنة مع النصارى فكان عددهم أقل، "ولم يشكلوا سوى نسبة ضئيلة"[7]، لكن بحلول عصر الخلافة تناقص أهل الذمة بسبب دخولهم في الإسلام ومعرفتهم بسماحة هذا الدين وشموليته وعالميته.

لعب المورد المالي الثاني والمتمثل في الغنائم، دورا كبيرا في إكساب الخزانة العامة أموالا طائلة، وذلك لوجود نظام الصوائف والشوائي، كما سبق ذكره، وكانت الدولة الأموية تسعى بكل جهدها لنقل الحرب إلى المماليك النصرانية، والاستفادة من آثار الانتصار عليهم بالغنائم التي تقسم كما أوجبها الشرع، وحقّقت الخزانة العامة زمن حكم الخليفة الناصر وابنه المستنصر وحتى زمن المنصور بن أبي عامر الذي كان يُعرف بالجلاب أموالاً طائلة، كان ذلك في الفترة الممتدة من (138–399هـ/755–1008م).

---

[1]– ابن حيان: المقتبس، قطعة عبد الرحمن الأوسط، ص 165.

[2]– محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق بيروت لبنان، ط1، 1413هـ/1993م، ص 195.

[3]– الخلف: نظم حكم الأمويين، ج01، ص 377.

[4]– ابن حيان: المصدر نفسه، ص 165.

[5]– أبو يوسف: كتاب الخراج، ص 122.

[6]– محمد الأمين ولدان: أهل الذمة بالأندلس في ظل الدولة الأموية 138–422هـ/755–1031م، دار الأوائل دمشق سوريا، ط1، 2011م، ص 32.

[7]– محمد الأمين ولدان: المرجع نفسه، ص 48.

وانعكس الأمر بعد ذلك، فأنتقلت الحرب من بلاد المماليك النصرانية إلى بلاد الأندلس، بسبب تعاون معظم حكام وأمراء الطوائف مع النصارى.

ولمّا توقفت الصوائف والشواتي، وقلّت الموارد في الخزانة العامة والخاصة لحكام الفترة الممتدة (399-479هـ/1008-1086م)، أرهقوا الرعية بضرائب لا علاقة لها بالشريعة الإسلامية وتعاونوا مع النصارى، و"هو النهج الذي سار عليه بنو جهور بقرطبة وبنو صمادح بالمرية وبنو ذي النون بطليطلة ومبارك ومظفّر الصقلبيان ببلنسية وغيرهم من ملوك الفُرْقة"[1] وممّا زاد في توطيد دعائم هذا النهج هو "غياب سلطة الأحكام وخنوع الصنف الجديد من فقهاء المالكية حديثي العهد بالترقي اللابسين جلود الضأن على قلوب السباع "[2].

وأهم مورد مالي كان له الدور الكبير، وصُنِّف في الكتب على أنه شريان الاقتصاد ألا وهو الخراج، حيث تستغل الأرض وفق أسس معينة حددها الشرع وهو على نوعين: "خراج مقاسمة بالإضافة، وهو جزء معين من الخارج كالربع أو الثلث وأقصاه النصف والثاني خراج موظف بالإضافة أيضا... وهو شيء معين من النقد أو الطعام على المساحة المحددة"[3].

وكانت هذه الأراضي من نصيب الفاتحين الأوائل لبلاد الأندلس، وكانت تُعطى لمستأجرين وفق عقود معينة تتمثل فيما يلي:"عقد مناصفة، أو مقاسمة[4]...عقد مزارعة[5]...عقد مساقاة[6]...عقد مغارسة[7]"[8]، كل هذه العقود تُبنى على أركان وشروط ما بين بين الطرفين، تُسجل عند صاحب المدينة وصاحب السوق، وتوّثق في السجلات وتحفظ عند

---

[1]- الطاهري: الفلاحة، ص 88.

[2]- الطاهري: المرجع نفسه، ص 32.

[3]-مُحَمَّد عمارة: قاموس المصطلحات، ص 188.

[4]- مقاسمة: هي نظام للخراج يعتمد على القسمة سبيلا ومعيارا لأحد وظيفته ومقداره فسمة الغلة فيه هي معيار التقدير وليس مساحة الأرض المزروعة. عمارة: المرجع نفسه، ص 556.

[5]- مزارعة: معاقدة دفع الأرض إلى من يزرعها على أن تكون الغلة بينهما على شرط، عمارة: المرجع نفسه، ص 532.

[6]- مساقاة: أن يدفع الرجل نخيلة أو كرمة إلى الرجل ليعمل بما فيه صلاحها وصلاح ثمرها، على أن يكون له جزء معلوم من الثمر، نصف أو ثلث أو ربع، على ما يتشرطان، أحمد الشرباصي: المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل بيروت، 1401هـ/1981م، ص 423.

[7]- مغارسة: هو اتفاق بين طرفين لاقتسام الشجر.

[8]-كمال السيد أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية مصر [د.ت.ط]، ص158، 159.

القاضي.

ولا يقتصر العقد فقط على طرق استغلال الأرض، بل يتعدى إلى النشاط الرعوي والحرفي وحتى التجاري، فالعقود هي الضمان الوحيد لأصحاب الأموال المستثمرة.

نجحت السياسة المتبعة في تسيير المستأجرين للأراضي وتنوع استغلال الثروة الحيوانية، "وعقود سلم في البضائع"[1] في دفع عجلة التطور الاقتصادي في الأندلس، وظهرت جليا في عصر الخلافة من تحقيق منجزات ضخمة، تمثلت في بناء الزهراء والزاهرة وغيرها من المدن حديثة النشأة، ولولا الجهود السابقة للأمراء والحكام السابقين ما تحقق ذلك زمن الخلافة، فكل الأعمال امتداد لبعضها البعض وظهرت نتائج تلك الأعمال خلال فترة الخلافة.

ورغم الأزمات من مجاعات وأوبئة التي ظهرت في الأندلس، إلا أن الحكام منذ البداية تمكنوا من التغلب على هذه الأزمات عن طريق صرف الأموال من الخزانة الخاصة، وتخفيض جزء يسير من معاناة العامة، بإسقاط بعض أنواع الضرائب.

عرفت الفترة الممتدة من (399-479هـ/1008-1086م) حالة من الاضطرابات السياسية، "أثرت على الحالة الاقتصادية باستنفاذها موارد الدولة، عن طريق تخريب ونهب العامة لخزانة الدولة المتمثلة في الأموال والأسلحة والخزائن والأمتعة"[2]، وانتشار جور الحكام والفساد والطمع، فنجد أن البعض منهم يلجأ "إلى كثير من الوسائل والحيل والمكائد لإكراه جاره على بيع أرضه الزراعية المجاورة لأملاكه"[3].

بعد عملية التخريب والسرقة من طرف العامة، واحتيال أصحاب الأملاك الكبرى على أصحاب الأراضي الصغيرة، حيث هناك في الجهاز السياسي الحاكم من يقوم باستغلال أموال التجار ويفرقها على البربر حتى يأمن شرهم، وكان هذا العمل من طرف وزير المعتد بالله أبي العاصي حكم بن سعيد القزاز[4].

[1]- الطاهري: الفلاحة، ص 27.

[2]- خلاف: قرطبة الإسلامية، ص 83.

[3]- كمال السيد مصطفى: تاريخ الأندلس الإقتصادي، ص 160.

[4]- حكم بن سعيد القزاز: لم تكن له سالفة بشرف ولا جاه،... كان يخالف الوزراء المتقدمين بقرطبة، ويأخذ أموال التجار، فيتكرم بها على البربر ويجزل لهم العطاء، فيبغضه أهل قرطبة لذلك، وكان الذي قتله يعرف بابن الحصار، ابن عذارى، ج03، ص 146.

كانت الضرائب والمكوس من الأمور الاقتصادية التي ساعدت في ثراء وغنى ملوك الطوائف، وسبب ذلك انهيار اقتصاد الدولة، وانعدام الأمن والأمان مما شجع الكثير من الرعية على الرحيل.

السكة

كان التعامل النقدي القائم في الأندلس بنقود مشرقية أو مغربية، وحتى نقود تعود إلى فترة حكم القوط، لكن بعد أن تولى الإمارة عبد الرحمن الأوسط، أمر بإنشاء دار السكة بقرطبة "وقام فيها بضرب الدراهم منقوشة باسمه مقدّرة على عياره"[1].

واستمر الأمر في صناعة النقود عبر مختلف فترات حكم الأمراء والخلفاء وحتى ملوك الطوائف، لأن العملة رمز من رموز استقلالية الدولة الأموية عن الخلافة العباسية وحتى عن الخلافة الفاطمية، وهي رمز يظهر من خلال كتابة اسم الحاكم للفترة.

وما ذكره ابن الحاج في نوازله والمسائل التي أفتى فيها أهل الأندلس وحكم فيها فقهاؤها، ما يؤكد على ضرب السكة واختلافها باختلاف الحكّام، وانقطاع السكة بانقطاع فترة الحكم، في قوله:" إذا كان للرجل على الرجل دراهم فقطعت تلك السكة،...، فانقطعت سكة بن جهور بدخول ابن عباد سكة أخرى، فأفتى الفقهاء أنه ليس لصاحب الدَّين إلا السكة القديمة، وأفتى ابن عتّاب بأن يرجع ذلك إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب ويأخذ صاحب الدَّين القيمة من الذهب"[2].

وخلاصة القول أن النظام الاقتصادي في الدولة الأندلسية يقوم على أساس حُسن استغلال الأرض سواء كانت عشرية أو خراجية، وتنوّع النشاطات الرعوية والتجارية؛ التي توفر مداخيل كبيرة لخزانة الدولة العامة، وهذه الأخيرة تصرف في "إجراء الأرزاق والرواتب على العمال والموظفين الذين تعيّنهم الدولة للقيام بما لا غنى عنه من مصالح المسلمين"[3].

---

[1]- ابن حيان: المقتبس قطعة عبد الرحمن الأوسط، ص 291.

[2]- ابن الحاج: كتاب الأحكام، ص 30 و. ينظر الملحق رقم 3.

[3]- الداوودي، أبو جعفر أحمد بن نصر: الأموال، تحق: علي جمعة محمد ومحمد أحمد سراج، دار السلام القاهرة، ط2، 1427هـ/2006م، ص 31.

المبحث الثاني: قضايا سجن الخزانة الكبرى

خيانة أمانة الدولة

التدليس في السكة

خيانة أمانة الدولة

إن فتح المسلمين لبلاد الأندلس، وما حدث من تغير في نظام الحكم السياسي من الحكم القوطي إلى الحكم الإسلامي، ومرونة وسهولة الشريعة الإسلامية، جعل ولاة وحكام الدولة الإسلامية بالأندلس يستعينون بأهل الذمة في تسيير شؤون المسلمين.

كان الهدف من ذلك "محاولة منهم لفهم الواقع المحلي، وخصوصية المجتمع والبيئة الأندلسية والتعبير عنه بهذا الشكل من التسامح رغم ما في الأمر من تجاوز للقيود الشرعية"[1]، والمتتبع للتنظيمات والمناصب الإدارية في الدولة الأموية بالأندلس، يلاحظ تقليد بعض النصارى لمناصب حكومية هامة منهم القومس ربيع بن تدلّف.

عينه الأمير الحكم الربضي على شؤون النصارى في بداية الأمر وكان "حضّيا في رجاله"[2]، وساعده في إخماد ثورة الربض سنة 202هـ/817م، وأوكل إليه هدم جميع دور المنطقة من مساجد ومنازل، وأسند إليه قبض الجبايات والخراج، فما كان منه أن "افترض المعاون والمغارم على المسلمين"[3].

تمكن والي العهد عبد الرحمن بن الحكم من وضع حد لربيع بن تدلّف من خلال التحقيق والرجوع إلى سجلات الدواوين بالخزانة العامة ورفع الأمر إلى أبيه وذكر له "ما نال من أهل الملة والذمة من أذاه"[4]، فما كان من الأمير الحكم الربضي إلا إصدار حكم بصلبه بعد التحقيق والتدقيق وإقامة الحجة عليه ولم يكن إصدار حكم الصلب بين عشية وضحاها، وإنما المعمول به والتي تشير إليه بعض الدراسات الحديثة، إحالة الأمرإلى "قاضي النصارى"[5]، وهي من الوظائف التي كانت موجودة في التنظيم الإداري الخاص بأهل الذمة بالأندلس، فأقرَّ تنفيذ الحكم الصادر.

تعتمد معظم دول العصر الوسيط على تخزين الطعام لوقت الحاجة في مكان معين يدعى الأهراء، ولم يختلف الوضع في بلاد الأندلس، ففي زمن عبد الرحمن الأوسط عيّن

---

[1]- محمد الأمين ولدان: أهل الذمة، ص 57.

[2]- ابن حيان: المقتبس السفر الثاني، ص 15، ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 15.

[3]- ابن حيان: مصدر سابق، ص 409، ابن الخطيب: مصدر سابق، ص 15، محمد الأمين ولدان: المرجع نفسه، ص 56.

[4]- ابن حيان: مصدر سابق، ص 409.

[5]- عبادة كحيلة: تاريخ النصاريفي الأندلس، المطبعة الإسلامية الحديثة القاهرة مصر، ط1، 1993م، ص 88.

الأمير يحيى الغزال[1] أمين الأهراء "فباع أكثرها بمال جسيم، ثم ردفت سنة خصب زاد فيها عدد الطعام الذي باعه، فاستخلفه بالرخص، وأحرز من فضل بيعه مالا كثيرا"[2]، فلما علمت السلطة بذلك قام الوزير هاشم بن عبد العزيز بسجنه، والسبب في ذلك احتفاظ يحيى الغزال "برسم ربح الطعام الذي تُعقب عليه"[3] فكان ذلك سببا في سجنه، بالإضافة إلى ذلك التصرف في أموال السلطة المدخرة دون الرجوع إلى الجهات الرسمية.

حرصت الدولة الأندلسية خلال مراحل حكمها على اكتشاف التدليس والتزوير في العملة النقدية، خاصة بعد أن قام عبد الرحمن الأوسط بإنشاء "دار الضرب بقرطبة"[4] وإبطال التعامل بالنقود القوطية والمشرقية، فكان المحتسب يحاسب كل من "سمع عنده صوت مطرقة أو وقود نار"[5]، لأن صناعة النقود تخضع إلى مطرقة ونار، فكان حتى البيوت إذا سمع ذلك يتحرى الأمر لمنع أي تزوير.

ومثله تعرّض سعيد بن جسَّاس زمن الأمير عبد الرحمن الناصر إلى السجن حيث "سخط عليه وحبسه مهاناً لما اطلع عليه من غشّه في السكة" وكان ذلك سنة 330هـ/932م، وكان سعيد بن جسّاس قد جمع بين خطتي الوزارة والسكة معاً، فقد رفعت تقارير عن عملية الغش في السكة وقام الأمير عبد الرحمن الناصر بإصلاح الأمر بتعيين "قاسم بن خالد وحدَّ له العيار الجيّد فيها"[6]، ولم يتم إطلاق صراحه والعفو عنه إلا "يوم عيد الفطرغرة شوال من سنة اثنتين وثلاثين بعدها"[7].

---

[1]- يحيى الغزّال: كان الغزّال من المعمّرين زعموا أربع وتسعين سنة، ولحق أعصار خمسة من الخلفاء المروانيين بالأندلس، أولهم الأمير عبد الرحمن بن معاوية الداخل، وآخرهم الأمير مُحَّد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن، ومدح منهم ثلاثة... إسم الغزّأل حبّون بن حكم، بالباء المعجمة بواحدة مأخوذ من الحُبِّ، وأنكر ذلك أحمد بن بكر ابن بنت الغزّال وقال: إن إسمه حيّون بالياء المعجمة باثنتين من الحياة، وكذلك هو عندي، ...، وقرأت بخط أبي بكر عبادة الشاعرقال: هو أبو زكريا يحي بن حكم البكري، ينتمي إلى بكر بن وائل، ... لُقِّب بالغزّال لجمال كان فيه، ... أصله من جيّان وقريته بها معروفة، كان مقتدراً على الشعر سلس الطبع فيه، يصرفه في ضروب الشعر... وأكثر شعره محمول على الدعابة والهزل. ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص244، 245.

[2]- ابن حيان: المصدر نفسه، السفر الثاني، ص 366.

[3]- ابن حيان: المصدر نفسه، السفر الثاني، ص 369، علي دبور: السجون والسجناء بالأندلس في عهد بني أمية وملوك الطوائف، ص 139.

[4]- ابن حيان: المصدر نفسه، السفر الثاني، ص 291. ابن عذارى: البيان، ج02، ص 91.

[5]- خلاف: قرطبة الإسلامية، ص 189.

[6]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 486.

[7]- ابن حيان: المصدر نفسه، قطعة المستنصر، ص 486.

كما قام الخليفة الحكم المستنصر بحبس كل من الخازن أحمد بن محمد بن حاجب، وكذلك صاحب المخزولسلمة بن الحكم في عقب المحرم سنة 364هـ/974م بسبب "سخط الخليفة"[1]، ولم يذكر ابن حيان سبب ذلك، لكن المرجح هو صدور تقصير من جهتهما على إثر إرسالهما إلى العدوة سنة 362هـ/972م مع الجيش، لتأديب الملحد حسن بن قنون[2] ولم يكن رجوعهما إلا " لثلاث خلون من المحرم سنة 364هـ/974م"[3] ولم يصدر الحكم المستنصر بحبسهما إلا عقب المحرم.

لم يقض الخازن أحمد بن محمد بن حاجب وصاحب المخزول سلمة بن الحكم فترة طويلة في حبس الدويرة، بل "صفح عنهما السلطان فأطلقهما منها يوم الجمعة لست بقين من ربيع الأول، وأعاد سلمة إلى المخزول وأحمد إلى الخزانة"[4]، وهذا فيه دلالة أن حبسهما أتى كنتيجة على إخلالهما لبعض أعمالهما المكلفين بها.

وسُجن المصحفي عندما تمكن منصور بن أبي عامر من السيطرة على الحكم بعد وفاة المستنصر، وانتقال الخلافة إلى إبنه هشام، "فسخط عليه وعلى ولده وأنسابه وعلى أخيه هشام وسائر طبقته، وطولبوا بالأموال وأخذوا برفع حساب تصرفوا فيه لأول الزمان"[5]، وتمكن وتمكن المنصور بن أبي عامر من الوصول إلى سجلات الدواوين القديمة واثبات اختلاس مال الوقف.

ترجع أحداث هذه القضية إلى السنوات الأولى من حكم الخليفة المستنصر عندما عين جعفر بن عبد الرحمن الصقلبي حاجبه وسيف دولته، وكانت له مكانة خاصة في قلب الخليفة المستنصر، ومن جملة الأعمال التي كُلف بها، النظر في الحبس التالي وهو "حبس رُبع جميع ما جرته إليه الوراثة عن أبيه أمير المؤمنين في جميع كور الأندلس وأقاليمها على ثغور الأندلس كافة تفرق عليهم غلّات هذه الضياع عاما بعد عام على ضعفائهم إلا أن

---

[1]- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 158.

[2]- حسن بن قنون الحسني[حاكم] سبتة، نقض العهد ونبذ الولاية. ابن حيان: المصدر نفسه، قطعة المستنصر، ص 57.

[3]- ابن حيان: المصدر نفسه،قطعة المستنصر ص 152.

[4]- ابن حيان: المصدر نفسه، قطعة المستنصر، ص 158.

[5]- ابن بسام: الذخيرة، ج04، ص 43.

تكون بقرطبة مجاعة"[1].

بعد وفاة جعفر الصقلبي سنة 360هـ/970م، تولى الأمر من بعده جعفر بن عثمان المصحفي، فكانت التهمة الموجهة إليه من طرف المنصور بن أبي عامر "مال الصقلبي جعفر"[2]، حيث تصرف في هذه الأموال لحسابه الخاص.

تمكن المنصور بن أبي عامر من إيجاد الدليل على عملية اختلاس أموال الأوقاف بالرجوع إلى ديوان الزمام وأشار المصحفي إلى براءته، فقد "طلب منهم الرجوع إلى زمامه الماضي الذي كنت أقيّد فيه الأموال الباطنة، وُجد فيه ثبته، فجيء في ذلك اليوم بذلك الزمام وقد قطع منه الدّرْج الذي فيه ذكر المال الباطن ووصل ما انقطع بذلك من الكلام بعده"[3].

عقد المنصور بن أبي عامر آخر مجلس له مع المصحفي، محاولة منه الاعتراف بالمال المختلس فأجابه بالإنكار "قد والله استنفذت ما عندي من الطارف والتالد، ولا مطمع فيّ في درهم ولو قُطِّعت إربا إربا"[4].

لم تكن القضية الوحيدة التي قام بها المنصور بن أبي عامر بالتدقيق في الحسابات والأموال السلطانية، فنجد "فتى من أهل الأدب... اختلف إلى الخزانة مدة، حتى قُلِّدَ بعض الأعمال، فاستهلك كثيرا من المال، فلما ضمّ إلى الحساب أبرز عليه ثلاثة آلاف دينار، فرفع خبره إلى المنصور، فأمر بإحضاره"[5].

قرر المنصور معاقبة الفتى وأمر بسجنه، بعد أن قيده فأنشد الفتى (سريع):

أوّاهُ أوّاهُ وكَـمْ ذَا أَرَى   أَكْثِرُ مِنْ تَكْرَارِ أَوَاهُ

مَا لامْرِئٍ حَوْلٌ وَلَا قُوَةٌ   الحَوْلُ وَالقُوَةُ لِلّـهِ

لما سمع المنصور هذه الأبيات واستغاثة هذا الفتى بالله دون العباد "أمر بإطلاقه، وسوغه ذلك المال، وأبرأه من التبعية فيه"[6].

1- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 234.

2- ابن بسام: الذخيرة، ج04، ص 42.

3- ابن بسام: المصدر نفسه، ج04، ص 42.

4- ابن عذارى: مصدر سابق، ج02، ص 269.

5- المقري: نفح الطيب، ج01، ص 325، نسيم عبد العظيم عبد القادر إبراهيم: شعر الأسر، ص 28.

6- المقري: نفح الطيب، ج01، ص 328.

إن طبيعة العقاب القائم في الفترة الممتدة من (138-399هـ/755-1008م)، هو"إرغام الجميع بمن فيهم كبار رجالات الدولة وأفراد الأسرة الأموية الحاكمة وقواد الجند وولاة الكور على الانضباط للأحكام"[1]، ولهذا لا نجد حالات الاستحواذ على الأموال السلطانية من طرف كبار رجال الدولة إلا في حالات قليلة نادرة.

في حين أن الفترة الممتدة من (399-478هـ/1008-1086م)، شهدت انحلال عقدة الوحدة الأندلسية بعدما كانوا يخضعون لحكم دولة واحدة وكيان سياسي واحد، مركزه الأساسي قرطبة أو الزهراء أو الزاهرة، وكان الحكام يقيمون الحدود والعقوبات على كل مخالف أو معتد على الحقوق الخاصة أو العامة، كما شهدت تحولا جذريا بحيث أصبح الحكام هم أصحاب الظلم والاعتداء، وأخذِ حقوق العامة، وهذا ما حدث مع أبي الوليد بن جهور، التي تشير نازلة في استيلاء هذا الأخير "على جزء من قطعة أرض وأن أصحابها خافوا من عرض الأمر على القضاء... بعد زوال إمرة بن جهور"[2].

كما حدث نفس الأمر زمن ابن عبّاد، حيث ذكر ابن الحاج مسألة مفادها اغتصاب ابن عبّاد لأملاك وعقار أو ما يسمى بالمدشر زمن حكمه وتواره أبناؤه وورَثتُه بعده حتى طال عليهم الزمن بالتقادم، ونص المسألة التالي:" وإذا قد صحَّ عداء ابن عباد وتقرّر بما لا شك فيه على ابن زهر المذكور وغصبه لأملاكه وعقاره، وقد أتى من طول الزمان على ذلك، ...، وصحَّ أن المدشر المتنازع فيه الآن في قبضة ابن عباد وتحت يد سلطانه، يتعاوره إقطاعهم ويتداوله إنزالهم إلى أن صار إلى الذي هو بيده الآن،...، وأن من جملة ما غصبه ابن عبّاد أمر قاطع"[3].

تُعدُّ النازلة سابقة الذكر مظهر من مظاهر السياسة المالية الذي اتبعته ملوك الطوائف، وتجلّت في مملكة بني عبّاد حيث "لم تقتصر المصادرات على الضياع والمستغلاّت الموجودة بأقاليم إشبيلية بل سرعان ما عمّت مختلف الكور والممالك"[4].

---

[1]- الطاهري: الفلاحة، ص 27.

[2]- خلاف: قرطبة الإسلامية، ص 89.

[3]- ابن الحاج: كتاب الأحكام، ص 44 ظ . ينظر الملحق رقم 4.

[4]- الطاهري: الفلاحة، ص 31.

ولم يقتصر الأمر على الحكام فقط بل تعدى إلى المتقبل[1] الذي ذكره ابن عبدون بأنه من أشر خلق الله، والتعسفات التي كانت تفرض على العامة في الأسواق من قِبله، وظهور هذا النوع من جالب الضرائب يعود إلى فترات سابقة، "لكن بعد غياب نظام العقوبة نجده يجني أكثر مما دفعه ولهذا جاء عقابه أُدّب وسجن"[2].

لهذا لا نجد ذكرا لقضايا السجن في الفترة السابقة ماعدا قضية سجن ابن زيدون[3] حيث أُسند إليه "النظر على أهل الذمة لبعض الأمور المعترفة"[4]، فسجنه ابن جهور على إثر شكوى تقدم بها ذمي، ونفى ابن زيدون التهمة عنه بأنه "شهد عليَّ فلان الناشر أذنيه طمعا ليأكل بيديه جشعا"[5]، لكن طول سجن ابن زيدون والمحاولات المتكررة من استعطاف وطلب المساعدة من أبي الوليد ابن جهور، تؤكد على اختلاس مال معين، لأن من الأعمال التي قام بها جهور هو "جعل ما يرتفع من الأموال السلطانية بأيدي رجال رتَّبهم لذلك، وهو المشرف عليه"[6]، لهذا نجد عدم الاستجابة لطلب ابن زيدون في البراءة وهروبه إلى إشبيلة.

التدليس في السكة

إن المتأمل لكتب الفقه والنوازل والحسبة يجد ذكر حالات التدليس والغش في كل ما هو متداول ومعمول به في الحياة اليومية من خبز وزيت إلى عسل ولحم، مع ذكر عقوبة كل صنف على حدا، وحتى المكايل والموازين والبضائع من أقمشة وألبسة، لكن قضية الغش في السكة لا تذكرها، مما يدل على حرص السلطة الحاكمة في تولية أهل الثقة والأمانة في هذا العمل، والتشدد في العقاب خاصة زمن الإمارة والخلافة، فلم تذكر المصادر الحولية الأندلسية إلا حالة واحدة حدثت زمن الخليفة الناصر حيث "سخط عليه لتقصير ما كان فيه

[1]- المتقبل: هو شر خلق الله... الذي خُلق للضرر لا للنفع فيجب على القاضي ...لا يتركه يتحكم في أموال الناس، ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 30.

[2]- الخلف: نظم حكم الأمويين، ص 284.

[3]- ابن زيدون: هو أحمد بن عبد الله بن زيدون أبو الوليد، من أهل قرطبة شاعر مقدّم، وبليغ مجوّد كثير الشعر، قبيح الهجاء. الضبي: بغية الملتمس، ص 130.

[4]- ابن بسام: الذخيرة، ج01، ص 207.

[5]- ابن بسام: المصدر نفسه، ج01، ص 219.

[6]- ابن الآبار: الحلة السيراء، ج02، ص 32.

وأمر بسجنه... ونقل السكة من مدينة قرطبة إلى الزهراء"[1]، وكان صاحب السكة عبد الله بن محمد.

ويمكن معرفة عملية الغش من خلال النقود المتعامل بها في السوق، حيث أن الفقهاء حددوا عقوبة ذلك، "قال يحيى إن ظهر في سوقكم دراهم مبهرجة ومخلوطة بالنحاس بأن يشتد فيها ويبحث عمن أحدثها، فإذا ظفر به أناله من شدة العقوبة وبحبسه بعد على قدر ما يرى"[2].

إن النازلة سابقة الذكر تؤكد أن ظهور التدليس بدأ في الأندلس عندما ظهرت دورٌ للسكة في مناطق عديدة، بعد سنة 366هـ/976م، والجدول[3] التالي يوضح ذلك:

الحاكم	المعدن	دار الضرب	التاريخ
هشام المؤيد المرحلة الأولى	الذهب الفضة	الأندلس الأندلس	366-399/ 976 -1008 366-399/ 976 -1008
محمد الثاني	الذهب الفضة	الأندلس الأندلس	399-400 /1008- 1009 399-400/ 1008- 1009
هشام المؤيد المرحلة الثانية	الذهب الفضة	الأندلس الأندلس	401-403/ 1010- 1012 400-405/ 1009- 1014
سليمان	الذهب الفضة	الزهراء الأندلس الزهراء الأندلس	400 / 1009 403-405/ 1012-1014 400/ 1009 400-406/ 1009- 1015
خيران(العامري)	الفضة	المرية،، بلنسية	404,,404/ 1013
مبارك+ المظفر	الفضة	الأندلس	407 /1016
القاسم بن حمود	الذهب	الأندلس	408, 410-413/ 1017-

[1]- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 215.

[2]- الونشريسي: المعيار، ج06، ص411.

[3]- François Clément : Pouvoir et Légitimité en Espagne Musulmane à L'Epoque Des Taifas(V-XI siècle), Ed L'Harmattan, Paris, 1997, p 232.

			1022-1019
	الفضة	مالقة الأندلس مالقة	1020-1019/411-410 1017 /408 1019/410

جدول نقود عصرالفتنة

ثم إنه "كان هناك قطع كثيرة من النقود زُيفت في عصر ملوك الطوائف في الأندلس، وكان مزيفوها يهدفون إلى أن يدّعوا أنها نقود ترجع إلى عصر الخلافة المروانية أو إلى الفترة البربرية"[1]، وكان التزييف والتدليس يتمثل في" إضافة بعض القطع المعدنية الصغيرة للدرهم والدينار لكي يصل إلى الوزن المطلوب"[2]، وقد استغلت هذه النقود في المعاملات التجارية المتنوعة، وتُرِك حكم العقاب فيها إلى المحتسب أو صاحب المدينة أو القاضي.

لم تذكر مصادر النوازل أو المصادر الفقهية أسماء للعامة عن قيامهم بهذا الفعل، لكن النازلة سابقة الذكر فيها تأكيد على وجود ظاهرة التدليس.

[1]- خلاف: قرطبة الإسلامية، ص 196.

[2]- الخلف: نظم حكم الأمويين، ج01، ص 407.

المبحث الثالث: قضايا سجن أموال العامة

قضايا الغريم

قضايا التفليس

قضايا الغصب

قضايا الغش

حددت الشريعة الإسلامية كيفية المعاملات التجارية، وضمنت للمتعاملين حقوقهم بواسطة العقود التي يسهل من خلالها إثبات حق ضائع وتطبيق عقوبة معينة.

والملاحظ من خلال هذا المبحث أن العقوبات التي تنجم عن الإخلال بشروط العقد، أو التصرف في الأموال بطرق التحايل، فإن القضاء في الإسلام أوجب في حقها تبرئة الذمة "بالشاهد واليمين"[1].

وترك الفقهاء تقدير العقوبة إذا ما ثبتت حالة التدليس في العقد بأدلة قطعية، مثلها ماذكره أبو الوليد بن رشد، في نازلة العقد المدلّس، حيث قال:" إذا ثبت أن العقد استنسخ من وثيقة مدلّسة فيبطل قيامه به ويؤدَّب على ذلك بما يؤدّي إليه الاجتهاد من الحاكم ويقطّع العقود جميعاً"[2].

وقد عدّدت كتب الفقه الحالات التي توجب سجن المذنب، أولها الغريم[3]، ثم المفلس أو التفليس وأخيراً حالة الغصب.

قضايا الغريم

فبالنسبة للغرم أو الغريم فقد وردت مجموعة من النوازل وهي مبيّنة مختصرة في الجدول الآتي:

النازلة	باب النازلة في الفقه	جواب النازلة	فقهاء وقضاة النازلة	المكان والزمان	المصدر
الغريم مجهول الحال	باب البيوع	-يحبس جميلا حتى يكشف. -إنكشف عنه عدم خلِّي سبيله. -إنكشف اللدد والظلم وحبس أموال الناس حُبِس أبداً حتى ينصف	أبو المطرّف[4]	الأندلس ق5ه	المالقي[5] ص307 ص307

---

[1]- ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص 91.

[2]- ابن الحاج: كتاب الأحكام، ص60 و. ينظر الملحق رقم 5.

[3]- الغريم: في اللغة: المدِين، وفي الاصطلاح: الغارمون هم المدِينون العاجزون عن وفاء ديونهم. الموسوعة الفقهية، ج31، ص124.

[4]- عبد الرحمن بن قاسم من أهل مالقة يكنّى أبا المطرّف كان فقيهاً ذاكراً للمسائل توفي سنة 497ه. ابن بشكوال: كتاب الصلة، ص 282.

[5]- المالقي أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي: الأحكام، تحق د.صادق الحاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992م.

		من نفسه ويغرم.			
غريم غيّب وجهه وسأل طالبه من القاضي رسولاً يعينه في طلبه	باب الإقرار	-ثبوت الدَّين ... أن يُعطى رسولا يعينه ... وجلبه...قضاء الدّين معجّل...إن أبى من غرمه معجّلاً ... حبسه حتى يؤدّيه.	محمد بن الوليد[1] عبدالله بن يحي[2] ابن لبابة[3]	الأندلس ق3هق4ه، ق5ه	ابن سهل ص517 ص 518
غريم طال سجنه فسأل القاضي أن يطلقه	باب الإقرار	طال حبسه... إمتحنته ببيِّنة عدلة شهدت بعدمه...صحَّ عندك عدمه أن يطلق من حبسه بعد يمينه بالله.	ابن لبابة عبدالله بن يحي أيوب بن سليمان[4] محمد بن الوليد سعد بن معاذ[5] يحي بن عبد العزيز[6]	الأندلس ق3ه ق4ه، ق5ه	ابن سهل ص517

من خلال النازلة الأولى، نلاحظ عرض ثلاث حالات لصاحب الدين، أولها العدم وثانيها إخفاء المال والثالث أخذ الأموال والتقاعس عن أدائها، فكل الحالات توجب سجن الغريم.

أما النازلة الثانية فتبيّن حال الغريم ميسور الحال والفار من قضاء الدَّين، فيستعين صاحب الدَّين بالقاضي لاسترداد ماله بطلب الهارب وتعيين رسول خاص يكلّفه القاضي بهذه المهمة لجلبه ويكون أداؤه لدَّينه معجَّلاً حين وصوله مجلس القضاء، فإن أبى قضاء دينه حبسه القاضي حتى يؤدي ما عليه من غرم.

وأثبتت النازلة الثالثة حال الغريم المعدم حقيقة ولم يستطع أداء ما عليه من مال حبسه القاضي حبساً طويلاً حتى يقتص من بدنه ويحرمه من ممارسة حقوقه اليومية وما يتمتَّع به أفراد المجتمع من حرية، حتى لا يعود لمثل هذا أبداً بعد إطلاق سراحه.

[1]- محمّد بن الوليد بن محمّد بن عبد الله بن عبيد مات بالأندلس سنة 309هـ.الضبي: بغية الملتمس، ج1، ص 179.

[2]- عبد الله بن يحي بن يحي بن كثير الليثي مات بالأندلس سنة 297هـ. الضبي: المصدر نفسه، ج2، ص 26.

[3]- ابن لبابة أبو محمّد بن عمر، كان من الأئمة في الفقه مات بالأندلس سنة 314هـ. الضبي: المصدر نفسه، ج1، ص 151.

[4]- أيوب بن سليمان المعافري أبو صالح محدِّث قرطبي مات بها سنة 301هـ. الضبي: المصدر نفسه، ج1، ص 295.

[5]- سعد بن معاذ الشيباني أبو عثمان محدِّث مشهور له رحلة مات بالأندلس سنة 308هـ. الضبي: المصدر نفسه، ج2، ص 390.

[6]- يحي بن عبد العزيز الجزيري محدِّث أندلسي مات بها سنة 297هـ. الضبي: المصدر نفسه، ج2، ص 304.

وتعود أقدم وثيقة في قضية الغرم والغرماء إلى ما ذكره ابن العطار:" في رجل قام عليه غرماؤه في ديون لهم عليه ولم يجدوا له الإعقار"[1]، وكان الحكم عنده في جميع حالات حالات الغرم التي ذكرها ما تمَّ توضيحه سلفاً في النوازل الثلاثة التي ذكرها ابن سهل، مع زيادة سؤال الشهود في مجلس القضاء حضوراً، والسؤال عن حالهم سراً، وثبت العدم على الغريم حقيقة.

كما أوجب القضاة اليمين على الغريم مُشْهِدا الله ثم خلقه بعد ذلك على حاله وقد ثبت اليمين بالألفاظ التالية:" أن يحلف ما له عرض ولا قرض، ولإن رزقه الله تعالى مالاً ليُؤدينَّ"[2].

قضايا التفليس

والحالة الثانية التي توجب السجن هي التفليس، وهي موضحَّة في الجدول الآتي:

النازلة	باب النازلة في الفقه	حكم النازلة	القاضي أو الفقيه	المكان والزمان	المصدر
سجن المفلس وقسمة ماله بين غرمائه	باب الإقرار	حُبِس أيامًا، فيجب إطلاقه بعد إحلافه في مقطع الحق ما له عرض ولا قرض	عبيد الله بن يحي محمد بن لبابة أيوب بن سليمان محمد بن الوليد	الأندلس ق3هـ، ق4هـ، ق5هـ.	ابن سهل ص527

وذكر ابن عبد البر المالكي أن المفلس" إذا صحَّ عدمه لم يسجن فإن سُجن وثبت ذلك أطلق"[3].

غير أن ابن جزي قد أعطى تفصيلاً للحكم على صاحب التفليس حيث تطبق عليه خمسة أحكام، "الأول أن يسجن استبراء لأمره، والثاني أن تحل عليه الديون المؤجلة والمعجلة في المذهب بعد سجنه، والثالث أن لا يقبل إقراره بدين وشبهة... الرابع أن يحجر عليه... الخامس قسم ماله على الغرماء... فإن أوفى بدينه سرح من السجن وبرئ من الديون"[4]،

---

[1]- ابن العطار: كتاب الوثائق والسجلات، ص 626.

[2]- ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص 517، 527.

[3]- ابن عبد البر: كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، ج2، ص 932.

[4]- ابن جزي: القوانين الفقهية، ص 324.

واستفاد هؤلاء من رحمة بعض أمراء وخلفاء بني أمية، ودفعت ديونهم من قبل أموال الحكام.

قضايا الغصب

وأما الحالة الثالثة الموجبة للسجن وهي الغاصب أو الغصب، وهي كما يلي في الجدول:

النازلة	باب النازلة في الفقه	حكم النازلة	القاضي أو الفقيه	المكان والزمان	المصدر
وكيل يتيم عزله لسخطه وكشفه على ما كان بيده وكيف امتنع عن الجواب	باب الوصايا بالأيتام والأموال	حبس حتى يغرم	ابن لبابة محمد بن الوليد سعد بن معاذ يحي بن عبد العزيز	الأندلس ق3هـ ق4هـ ، ق5هـ	ابن سهل ص120، 121
وكيل باع على يتيم أمواله وأفسدها عليه	باب الوصايا بالأيتام والأموال	أن يأخذ المعزول عن اليتيم بما تحت يد اليتيم فإن ألدَّ المعزول حبسه	محمد بن الوليد أيوب بن سليمان سعد بن معاذ	الأندلس ق4هـ	ابن سهل ص 122، 123
وصي باع على يتيمه قمحا ثم تخلّى عن النظر له وقدَّم غيره مكانه	باب الوصايا بالأيتام والأموال	وجوب اليمين على الوصي... فإن أبى يشدّد عليه بالسجن فإن أبى أن يحلف بعد السجن أطلق	محمد بن عقاب بن محسن[1]	الأندلس ق5هـ	ابن سهل ص 125

مما تقدَّم في الجدول فإن حالة الغصب تكون في العروض والحيوان والعقار، فإن حُكْم القاضي فيها يكون كالتالي: "حق الله تعالى وهو أن يضرب ويسجن زجرا له ولأمثاله على حساب اجتهاد الحاكم، والثاني حق المغصوب منه وهو أن يرد إليه ما غصبه"[2]، هذه قواعد معمول بها في الفقه الإسلامي.

[1]- مُحَّد بن عقاب بن محسن أبو عبد الله فقيه حافظ محدّوث متقدِّم قرطبي توفي سنة 462هـ. الضبي: بغية الملتمس، ج1، ص152.

[2]- ابن جزي: مصدر سابق، ص 335.

وآفة الغصب غير منكرة منذ أزمنة بعيدة، ومن المعروف تسجيل في حق هؤلاء المغتصبين وثائق حتى لا يتم تكليفهم بإدارة أموال العامة، واختص بها أهل الأندلس دون أهل المشرق تدعى وثيقة استرعاء، وقد جاء نصها كالتالي:" يشهد من تسمى في هذا الكتاب من الشهداء أنهم يعرفون فلان بعينه وإسمه من أهل الغصب والعدو والاستطالة، أو من أهل التهمة والظنّة، ممن تلحقه اليمين فيما إدّعى عليه من ذلك، على هذا الحال عرفوه، لم ينتقل عنها ولا تبدّل بها سواها في علمهم إلى حين إيقاعهم شهاداتهم في هذا الكتاب، وكان إيقاعهم [لها] في شهر كذا من سنة كذا.[1]"

وتتردّد قضايا الأموال كثيرا على القضاة غير أنه بعد التحقيق والتحري واستقصاء الحقائق، يقرر القاضي وجوب اليمين على الوصي الغاصب فإن أبى أن يحلف يتشدد عليه بالسجن.

هذا بخصوص أثمان وأرباح المبيعات، التي اختص القاضي بإصدار الأحكام بشأنها.

قضايا الغش

أما قضايا السوق فيرجع الحُكم فيها دائما إلى المحتسب، وأعطيت له السلطة في تقدير وتطبيق العقوبة التي تختلف درجاتها بحسب عملية الغش والتدليس في السلع والبضائع، وتركز كتب الفقه والنوازل على بضاعة ذات استهلاك واسع لدى جميع طبقات المجتمع ألا وهي الخبز أو الرغيف، فيذكر عبد الرؤوف أنّه "إذا وجد ناقصا من وزنه فليتصدق به أدبا مع تأديبه بما يراه الإمام من ضرب أو سجن وإخراج من السوق"[2].

ويعدُّ الخبز من البضائع التي يتشدَّد فيها المحتسب من حيث اكتشاف عملية الغش "لأن الخبز عندهم معلوم الأوزان محدَّد الأسعار، فلربع الدرهم رغيف على وزن معلوم، ولثمن الدرهم رغيف يناسبه، وكان الخبز محطَّ اهتمام المحتسبين لأنه حاجة يومية ومظنة لوقوع التلاعب في مقاديره"[3].

[1]- ابن العطار: كتاب الوثائق والسجلات، ص 321.

[2]- ابن عبد الرؤوف : آداب الحسبة، ص 74.

[3]- موسى إقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ط1، 1971م، ص 35.

وأوضح السقطي أن التأديب لا يلحق باعته فقط بل يتعداهم حتى "عَمَلة الخبز وباعته ويغش مفسدوهم بخلط المدهون في الدرمك والأحمر في المدهون والشعير بالنخال والدّق"[1]، ووصل الأمر إلى القضاء بدليل النازلة حين سُئل عنها: "ما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن؟ فقالا: الصواب أن يعاقب بالضرب والسجن أو الإخراج من السوق إن كان بذلك معروفا"[2].

ومن المواد واسعة الإستهلاك والتي تتمُّ مراقبتها وتفتيشها في السوق من قِبل المحتسب، مادة اللحم، والذي كان يجري بيعه كذلك بثمن محدَّد وتسعيرة ثابتة، وغالباً ما تقع من بعض الجزارين سلوكات وأفعال مشينة حين يراجعون من زبائنهم في نوع اللحم أو شكله وحتى في وزنه، ممّا يلجؤهم إلى استعمال السكين، وتدخّل المحتسب لتطبيق الحكم، ودليل ذلك حكم النازلة في:"الجزار يقطع أصابع رجل بسكين"، فإن الحكم فيها "بسجن الجزار لأن هذا يمكن أن يكون من أفعالهم"[3].

وبهذا يتأكد الدارس لحال السوق أنالمحتسب له واسع النظر مع أعوانه في معاينة المكاييل والموازين، قال مالك في الرجل "يجعل في مكياله زفتا أيقام من السوق فإنه أشد عليه، يريد من أدبه بغير ذلك من ضرب أو سجن"[4].

ومن أعمال المحتسب عمله كذلك مع السقّائين في المحافظة على عملهم، ولا يترك أحد يتسور عليهم في ذلك الموضع، ومن تعدى سجن أو أدّب.

---

[1]- السقطي: كتاب في آداب الحسبة، ص 26.

[2]- ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص 601.

[3]- المالقي: الأحكام، ص 247.

[4]- ابن سهل: مصدر سابق، ص 602.

الفصل الرابع: قضايا السجن الاجتماعية.

المبحث الأول: عناصر المجتمع الأندلسي.

المبحث الثاني: قضايا سجن الطبقة الخاصة.

المبحث الثالث: قضايا سجن الطبقة العامة.

المبحث الأول: عناصر المجتمع الأندلسي

العرب

البربر

الصقالبة

أهل الذمة

العرب

لما تمَّ فتح بلاد الأندلس (95هـ/713م) بقيادة كل من موسى بن نصير وطارق بن زياد، استقر الفاتحون في مناطق مختلفة، بعد أن وجدوا حسن الترحيب وحسن المعاملة من السكان، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإسلام وأخلاق وسيرة الفاتحين الذين كان هدفهم نشر الإسلام كما نصّت عليه الرسالة وذلك بعرضه سواء كان القبول أوالجزية أو القتال.

فمنذ القرن 2هـ/8م، تشكل المجتمع الأندلسي من عناصر سكانية مختلفة، تدعى في بعض المراجع الأجنبية بالعناصر العرقية[1]، فكانت القبائل العربية بزعامة موسى بن نصير منذ (93هـ/711م)، حيث كان معظمها من القبائل اليمنية، ومع حلول عام (124هـ/741م)، كانت هنالك طالعة بلج بن بشر بن عياض القشري[2]، وأغلبهم من القبائل العربية القيسية الشامية.

فعناصر المجتمع العربي المسلم خلال القرن (2هـ/8م) تشكّل من عصبيتين عربيتين مختلفتين تمثلتا في العصبية الكلبية والعصبية العدنانية، التي أدت إلى صراع سياسي ودموي تمت الإشارة إليه في الفصل الخاص بقضايا السجن السياسي.

انتشر الإسلام انتشارًا واسعًا بعد المصاهرة التي تمت بين العرب والبربر المسلمين مع نساء الأندلس، ونشأ جيل جديد عُرف باسم المولَّدين، واحتفظ بعضهم بأسمائهم القديمة الأندلسية، شملت كلا من الطبقة الخاصة والطبقة العامة، وتمكن البعض منهم إلى

---

[1]- بيير غيشار: التاريخ الاجتماعي لإسبانيا المسلمة من الفتح إلى نهاية حكم الموحدين، (من بداية الفرن الثامن إلى بداية القرن الثالث عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحرير سلمى الخضراء الجيوشي، بيروت لبنان، ط2، 1999م، ج02، ص 964.

[2]- بلج بن بشر بن عياض القشري: من دمشق سيره عبد الملك بن هشام في مقدمة جيش كبير، مع عمه كلثوم في حركته لقمع ثورة البربر ونزلا بالقيروان، حاصر البربر فانجذه أمير الأندلس بمراكب فسافر فيها واستضافه الأمير عبد الملك بن قطن، ولما تمكن من نفسه ثار عليه وقتله وقد استقر الأمر بالأندلس أحد عشر شهرا، وكان يقيم في قرطبة ثم مات متأثرا بجراح أصابته في إحدى المعارك، الضبي: بغية الملتمس، ص 233.

الوصول إلى مراكز سياسية في الدولة الإسلامية منهم بنو قِسَيّ[1] أصحاب الثغر الأعلى في عهد بني أمية.

تعصب بعض من المولدين لأصلهم الإسباني وحاولوا السيطرة على زمام الحكم في الدولة الأموية، وكان ذلك من خلال عمر بن حفصون ببشتر، وعبد الرحمن بن مروان المعروف بالجليقي، واستمرت محاولاتهما إلى سنة (270هـ/883م)، لكن القدرة والسياسة المحنكة لبعض أمراء بني أمية منهم الأمير محمد بن عبد الرحمن وصولا إلى عبد الرحمن الناصر تمكنا من إخضاعهما وإخضاع غيرهما وإطفاء نار الفتنة في الكثير من المناطق التي وُجِدوا بها، وإدماج هؤلاء ضمن المجتمع الأندلسي "فبحلول القرن (5هـ/11م) لا نستطيع أن نضع فيه فروقا واضحة بين أصول العناصر العربية والعرب، المسالمة والمولدين، فقد تم التمازج بين تلك العناصر، ويجدر بنا أن نطلق عليهم جميعا إسم الأندلسيين"[2].

والجدير بالذكر أن بعض القبائل العربية حافظت على أنسابها ولم تحدث مصاهرة، وعُرفت في التاريخ بالبيوتات العربية الأصيلة، ومنهم بنو عُك[3] وبنو عمر بن عوف[4]، وبنو هارون[5] وكذلك بنو خولان[6].

---

[1]- بنو قسي: كان قسي قومس الثغر في أيام القوط، فلما افتتح المسلمون الأندلس لحق بالشام، وأسلم على يدي الوليد بن عبد الملك، فكان ينتمي إلى ولائه وكذلك بنو قسي، في أول أمرهم، إذا وقعت العصبية بين المضرية واليمانية يكونون في جملة المضرية. ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص 502.

[2]- خلاف: قرطبة الإسلامية، ص 235.

[3]- بنو عُك: ... قيل بنو عك من الديب بن عدنان، منهم غافق بن الشاهد بن علقمة بن عك، ودارهم بالأندلس المعروفة باسمهم في الجوف في شمال قرطبة، ابن حزم: المصدر نفسه، ص 329.

[4]- بنو عمر بن عوف: ... ومن بقيتهم بنو ربيع بن محمد بن ربيع بن سليمان بن ربيع بن إبراهيم بن سليمان بن متوكل بن طاهر بن عبد الله بن عبد السلام بن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة، كانوا بقرطبة يتولون الأمراء وسُكناهم بمقبرة بني العباس في الجانب الشرقي، ابن حزم: المصدر نفسه، ص 333.

[5]- بنو هارون: كان من ولد عبادة بن الصامت قوم يسكنون بالمدينة عندنا بباب العطارين بقرطبة، يُعرفون ببني هارون، ابن حزم: المصدر نفسه، ص 354.

[6]- بنو خولان: كان منهم إسحاق بن قاسم بن سُمرة بن ثابت بن نهشل بن مالك بن السمح بن مالك بن خولان من أهل قرطبة، أصله من الجزيرة يُكنى بأبي عبد الحميد، ومنهم بقرطبة أهل بيت كان منهم المحدث المشهور عمر بن عبد الملك بن سليمان بن عبد الملك بن موسى بن سالم بن هانئ

البربر

لم يكن جيش الفتح يتكون من القبائل العربية فقط، بل كان للبربر دور كبير كذلك في عملية الفتح بقيادة طارق بن زياد، وامتاز هؤلاء بالشجاعة والقدرة العسكرية في خوض غمار الحرب ضد النصارى دون خوف ولا تردد، فكانت منهم صنهاجة، زناتة، مكناسة، مديونة، مغيلة، ملزوزة، بنو رزين، ولهاصة، تقرة، هوارة، مصمودة، أوربة وكتامة.

استقر هؤلاء بجزيرة الأندلس كما ذكرهم صاحب كتاب مفاخر البربر[1]، وتمكنت بعض بطون هذه القبائل من الوصول إلى مناصب سياسية وإدارة بعض المناطق في جزيرة الأندلس.

تمكن بطن من بطون قبيلة مكناسة من الوصول إلى تشكيل دويلة وهم بنو الأفطس[2]، ومن قبيلة هوارة بنو رزين[3] وبنو ذي النون[4]، وقبل وصولهم إلى الحكم كانت تعرف في المصادر بالبيوتات البربرية.

لم يختلف الوضع الاجتماعي عند قبائل البربر عن ما حدث عند القبائل العربية، فقد "اندمجوا اندماجا كليا في المجتمع القرطبي وأصبحوا أندلسيين"[5] وحدثت مصاهرة مع السكان الأصليين وهن الأندلسيات وحتى مع العرب أنفسهم لكن الملاحظ أن القبائل البربرية الوافدة من العدوة في خلافة المستنصر كان لها دور سلبي في الأندلس.

ابن مسلم بن أبي مسلم الخولاني ومنهم بإلبيرة بنو نجيح، ابن حزم: جمهرة، ص 418.

[1]- مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تحق: عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق الرباط المغرب، ط1، 2005م، ص 186، 187، 188، 189.

[2]- بنو الأفطس: وهؤلاء من جملة ملوك الطوائف، وكان جدهم أبو محمد عبد الله بن محمد بن سلمة المعروف بابن الأفطس أصله من قبائل مكناسة ونزل بفحص البلوط من جوفي قرطبة، ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 182.

[3]- بنو رزين: ذكر أبو مروان بن رزين الملقب بحسام الدولة، كان جده هذيل بن خلف بن لب بن رزين صاحب السهلة، موسطة ما بين الثغرين الأعلى والأدنى من قرطبة، وكان من أكابر برابر الثغر، ورث ذلك عن سلفه، ابن الخطيب: المصدر نفسه، ص 205.

[4]- بنو ذي النون: ذكر المؤرخون أن بني ذي النون هؤلاء ملوك البرابرة من قبيل البربر الذين كانوا يخدمون في الدولة العامرية، ابن الخطيب: المصدر نفسه، ص 176، 177.

[5]- خلاف: قرطبة الإسلامية، ص237.

الصقالبة

لم يعرف المجتمع الأندلسي في تكوينه القبائل العربية والقبائل البربرية فقط، بل عرف عنصرا ثالثا شارك في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والمتمثل في الصقالبة[1]، والذين كثر عددهم في بعض الفترات على ما ذكر ابن الخطيب[2]، وتمكّن هؤلاء من الوصول إلى العديد من المناصب[3] بفضل سياسة بعض الحكام منهم الخليفة الناصر، المستنصر وحتى زمن المنصور بن أبي عامر، وكان لهم دور بارز في الفتنة البربرية، ومنهم الشعراء والأدباء والزهاد، كما شغلوا مناصب عالية في الجهاز السياسي.

أهل الذمة

عرف المجتمع الإسباني قبل الفتح الإسلامي طبقات وعناصر اجتماعية تمثّلت في "النبلاء ورجال الدين، الأحرار والأقنان[4] والعبيد، واليهود"[5]، وكانت السيطرة والسيادة للنبلاء الذين كان معظمهم من القوط، وهم في حد ذاتهم لا يُعدّون من السكان الأصليين للمنطقة، بل جماعة استحوذت على إرث الرومان وتصدَّرت الحكم، وأذاقت الويلات للسكان بقوانينهم، وساعد في ذلك رجال الدين.

غير أنه وبقدوم الفتح الإسلامي وجد الإسبان مخلصا لهم من جور وظلم هؤلاء، فرحبوا بالمسلمين وأقاموا معهم علاقات طيبة بعد قبولهم لأداء الجزية، أو لدخولهم تحت

---

[1]- الصقالبة: واحدهم صقلبي، وهم من سبي إفرنجة وجليقية ... قيل من ولد يافث بن نوح عليه السلام، وبلدهم مستطيل واسع ولغزاة خراسان من ناحية البلغار بهم اتصال. ابن حوقل: صورة الأرض، ص 11؛ الحموي: معجم البلدان، ج3 ص 416.

[2]- " وكان عدد الفتيان الصقالبة بمدينة الزهراء لحين وفاته 3750، وعدد النساء بالقصر 6750، يجرى على الجميع اللحم والخبز والطير والحيتان وغير ذلك". تاريخ إسبانية الإسلامية، ص 40-41.

[3]- " ونرى الكثير منهم قدوصل إلى مناصب الرئاسة في الدولة مثل دري صاحب الشرطة، وأفلح صاحب الخيل(310-316هـ/922-928م)، وقند الذي حكم طليطلة سنة 336هـ/947م، وطرفة صاحب المطبخ". خلاف: قرطبة الإسلامية، ص 251.

[4]- الأقنان: هم رقيق الأرض، وكانوا يعتبرون جزءاً من الأرض ويوضعون في عقود البيع والشراء، وحالة الأقنان تحدّد بالميلاد أو الدين أو الأسر". أحمد شفيق: الرق في الإسلام، تر: أحمد زكي، مكتبة النافذة القاهرة، ط1، 2010م، ص 29-30.

[5]- كحيلة عبادة: تاريخ النصارى، ص 11.

الحكم الإسلامي، وخاصة بعد المصاهرة التي حدثت ما بين العرب أو البربر مع الأندلسيات، وهذا فيه دلالة واضحة عن الصورة الحسنة التي نقلها الفاتحون إلى الأندلس.

ولم يختلف الوضع حتى مع اليهود، فرحبوا بالمسلمين الفاتحين وفتحوا لهم العديد من أبواب المدينة لتسهيل دخول الجيش، منها أبواب مدينة طرطوشة وأبواب مدينة طليطلة، واستقروا بالكثير من المدن كمدينة روطة، إشبيلية وغرناطة، لكن أكبر مدينة أندلسية عرفت انتشار اليهود بها هي مدينة اليسانة.

تمكن كل من النصارى واليهود من الوصول إلى مراكز حساسة في الدولة الأندلسية، فكان منهم الوزراء والعلماء والأدباء، وحتى الشعراء، وأثبتوا وجودهم من خلال الترجمة التي شهدتها بلاد الأندلس حتى في الكتب اللاتينية التي ترجمت إلى اللغة العربية بفضل هؤلاء، الذين كانوا يتقنون اللغة العربية، فسهلوا انتقال المعارف والعلوم وخاصة منها العقلية إلى اللغة العربية.

هذا هو حال الأندلس كمجتمع بعناصره المتمثلة في القبائل العربية والقبائل البربرية التي جمع بينها الإسلام ونتج عن المصاهرة المولدون كما وُجد الصقالبة وأهل الذمة.

والملاحظ في جميع تاريخ الحضارات، انقسام المجتمع إلى عدة طبقات، لكن في واقع المجتمع الإسلامي نجده مقسَّم إلى طبقتين، طبقة خاصة يندرج تحتها الوزراء والكتاب والحجاب والفقهاء والعلماء والشعراء والأدباء، ويرجع هذا التقسيم إلى مكانتهم العلمية ودرايتهم بشؤون إدارة دواليب الحكم، ومدى تأثيرهم في المجتمع بعلمهم.

والطبقة العامة، التي تضم التجار والحرفيين والمزارعين، والموكل إليها تسيير خيرات وثروات المنطقة وتدفع إلى ازدهار وتطور المجتمع.

إن أساس هذا التقسيم في البحث يرجع إلى إصدار الحكم في حق المخالفين، فالطبقة الخاصة يكون إصدار الحكم بالسجن من طرف الحاكم العام المتمثلة في شخصية الأمير أو الخليفة أو الملك، كما تمّ ذكر ذلك في قضايا السجن السياسية والمالية، أمّا الطبقة العامة

فإن القاضي هو المخول بإصدار الحكم بالسجن حسب التهمة والأدلة القائمة، وهذا ما جاء ذكره في قضايا السجن المالية، في حين يمكن للمحتسب أن يحبس المخالفين في السوق، كما يمكن لصاحب الشرطة الصغرى حبس المخالفين خاصة منهم أصحاب الآفات الاجتماعية، ولهذا جاء تقسيم قضايا السجن الاجتماعية إلى قضايا الطبقة الخاصة وقضايا الطبقة العامة.

المبحث الثاني: قضايا سجن الطبقة الخاصة

قضايا الشعراء والأدباء

قضايا الفقهاء والقضاة

قضايا علماء العلوم العقلية

تعرف جميع المجتمعات الإسلامية تنوعا في حياتها اليومية من خلال الأنشطة الممارَسَة، يُصنف من خلالها الأفراد بحسب الطبقة، طبقة عامة وأخرى خاصة، هذه الأخيرة لها مميزات وحظوظ لدى الجهاز الحاكم، فتقرب البعض منهم، حُبًا في استعمالهم لتوصيل هيبتهم وبطشهم إلى الطبقة العامة، فيحسب لهؤلاء الحكام والأمراء والوزراء وحتى الحجاب ألف حساب انطلاقا من هؤلاء المُسْتعمَلين.

يمكن أن نصنف الطبقة الخاصة إلى فئة الشعراء والأدباء، وفئة القضاة والفقهاء، وفئة علماء العلوم العقلية، ويظهر هذا التصنيف في أهم المصادر التاريخية الحولية لابن حيان القرطبي، من خلال مصدره المقتبس، حيث يترجم لهؤلاء ويربطهم دائما بالسلطة الحاكمة، من خلال عرض اسم الأمير أو الخليفة مع ترجمة لشعرائه وأدبائه وقضاته وحتى علمائه.

قضايا الشعراء والأدباء

يأتي في المقام الأول للطبقة الخاصة فئة الشعراء والأدباء، فقد لعب الشعر دورا أساسيا منذ الجاهلية، واستمر ذلك لعظمة شأنه فهو الوسيلة الني يُمكن من خلالها إيصال أخبار الأمراء والخلفاء والسلاطين إلى الطبقة العامة، بحيث تُعرض أخبارهم ومعاركهم في مجالس اللهو والسمر من خلال نظم القصائد بتعدد أغراضها من وصف ومدح إلى رثاء، فالشعر سلاح ذو حدين، يمكن أن يرفع قوما إلى مراتب عالية وينزل قوما آخرين إلى الدرك الأسفل ألا وهو سِجْنُهم في سجون متعددة، منها سجن المطبق.

إن الفترة الزمنية الممتدة بالأندلس(138-300هـ/755-912م) لم تعرف إلا حالات نادرة لسجن الشعراء، حيث لم نجد إلا حالة واحدة والمتمثلة في الشاعر مؤمن بن سعيد(ت267هـ/880م)[1]، الذي عاش زمن الأمير محمد (238-273هـ/ 852-886م)،

[1]- مؤمن بن سعيد بن إبراهيم بن قيس: شاعر مشهور كثير الشعر، الحميدي: المصدر نفسه، ص 563، الضبي: بغية الملتمس، ج 02، ص 630.

"كانت آفته التهكم بالناس، وتتبع زلاتهم، وتمزيق أعراضهم"[1]، ولم يحاول شعراء الفترة هجاءه أو التعرض إليه، حتى أنه طُلب من عبد الملك بن سعيد الخازن هجو مؤمن بن سعيد فقال: "لا أهجو من لو هجا النجوم ما اهتدى بها أحد"[2].

ورغم حذره وتوخي الوقوع في هجائه للسلطة الحاكمة وأعوانها، إلا أنه استغل وضعا معينا بالنسبة للوزير هاشم بن عبد العزيز عندما أُسر، فقد شمت به وقال:

"تَصّبَح أبا حفص على أسر هاشم ثلاث زجاجات وخمس رواطم

ويْحٌ بالذي قد كنت تخفيه خفية فقد قطع الرحمن دولة هاشم"[3]

فلم يمرر الوزير هاشم بن عبد العزيز الأمر، بل قام يسعى بكل الطرق من أجل الإيقاع به عند الأمير محمد، وتحقق له ذلك بأن "أطال حبسه الذي أدى به إلى الهلكة"[4]، وسجن بسجن قرطبة، ورغم توفر فرصة الهرب من السجن إلا أنه لم يستغلها "ظن أن ذلك يخلصه"[5]، فلم يرحمه الوزير هاشم بن عبد العزيز بل "أوصى السّجان بإيصاده فقتله اليأس إلى ستة أيام، ليلة الثلاثاء لأربع خلون من رجب سنة سبع وستين ومائتين"[6]، وبرغم محاولاته العديدة في استعطاف الوزير لكن دون جدوى.

وتظهر قضية ثانية لسجن الشعراء زمن الحكم المستنصر والمتمثلة في سجن يوسف بن هارون الرَّمادي(ت403هـ/1012م)[7]، حيث قام مع مجموعة من الشعراء وهم "عيسى بن قرلمان[8] والملقب بالزبراكة، الكاتب الشاعر ومؤنس الكاتب، مولى الأخ المنذر بن الناصر،

---

[1]- ابن سعيد المغربي: المغرب، ج01، ص 132.

[2]- المقري: نفح الطيب، ج03، ص 313.

[3]- ابن سعيد: مصدر سابق، ص 133.

[4]- ابن سعيد: المصدر نفسه، ص 133.

[5]- ابن سعيد: المصدر نفسه، ص 133.

[6]- ابن سعيد: المصدر نفسه، ص 133.

[7]- يوسف بن هارون الرَّمادي: ... كثير الشعر، سريع القول، مشهورا عند العامة والخاصة هنالك، لسلوكه في فنون من المنظوم، الحميدي: جذوة المقتبس، ج02، ص633، ابن سعيد: مصدر سابق، ج01، ص 392، المقري: مصدر سابق، ج04، ص 405.

[8]- عيسى بن قرلمان: هو عيسى بن عبد الله بن القرلمان، أبو الأصبغ الخازن شاعر مشهور ينظر خبره عند الحميدي، مصدر سابق، ص 291.

وأحمد بن الأسعد الملقب بصّدام الكاتب، وجماعة إليهم، رموا بالاستخفاف والتعطيل والغمْص للخليفة والرتوع في أعراض الناس ونشر مثالبهم، في أشعار يجتمعون على صوغها ويتبارون فيها"[1]، فأصدر أحكاما بنفي بعضهم وسجن بعضهم، وكان يوسف بن هارون من الذين ألح الخليفة في طلبه، أين أيقن الشاعر أنه هالك وليس أمامه إلا تقديم نفسه ولا مجال للهرب، فسلّم نفسه، ولما علم الخليفة بالخبر "وما كان من إذعانه ومجيئه من ذاته خاضعا محكما في نفسه، فرَقَّ له الخليفة وعهد بإطلاق سبيله"[2].

شملت سماحة وعدالة الخليفة حتى أصحاب يوسف بن هارون "الذين تقدم سجنهم بمثل جريرته، فتقدم إليهم بخزن ألسنتهم والاتقاء لمعاودة فرقتهم، وخلَّى سبيلهم"[3]، وكان ذلك سنة إحدى وستين وثلاثمائة[4] عقب شعبان من هذه السنة (971م).

إن الملاحظ من خلال المادة الخبرية التي ذُكرت عند ابن حيان عن الشاعر يوسف بن هارون الرَّمادي، وما ذكره الضبي والمقري، نجد اختلافا كبيرا في مدة سجنه، فالمؤرخ الأول يذكر قِصَر مدة سجنه في حين يذكر الضبي[5] وحتى المقري[6] طول سجن هذا الشاعر الشاعر ودليلهم في ذلك أنه "عمل في السجن كتابا سمَّاه كتاب الطير في أجزاء... وذيَّل كل قطعة بمدح ولي العهد هشام بن الحكم مستشفعا به بأبيه في إطلاقه"[7].

وخلاصة القضية هو حرص السلطة الحاكمة في توظيف الشعر بحسب أغراضه، دون المساس بأعراض العامة، من تحقير واستصغار وذكر للعيوب، وهذا دليل على أخلاق المجتمع الأندلسي في نبذ كل ما يُخّل بالوضع العام للمجتمع، ويؤدي إلى التفكك وظهور

1- ابن حيان: المقتبس، قطعة المستنصر، ص 53.
2- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 54.
3- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 54.
4- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 54.
5- الضبي: بغية الملتمس، ص 677.
6- المقري: نفح الطيب، ج04، ص 407.
7- الضبي: مصدر سابق، ص 667.

الحقد والنميمة في وسطه، فتجد السلطة الحاكمة تضرب بيد من حديد في القضايا التي تفكك المجتمع.

عرفت فترة حكم المنصور بن أبي عامر العديد من قضايا سجن الشعراء، تتفق كلها في نقطة واحدة، وهي الانتقاد السياسي، وخاصة والمعروف أنّ المنصور كان يحكم باسم الخليفة هشام المؤيد، والذي استبد بالسلطة مع جميعهم ابتداء من الوزراء إلى الحجاب وصولا إلى الشعراء، فقد سجن أبو الأصبغ عبد العزيز بن الخطيب[1]، ولم يرحمه شعره في المطبق، كما سجن الشاعر أبو الأصبغ عيسى بن الحسن[2]، بسبب خوف عبد الله بن المنصور بن أبي عامر من انتقام الابن، حيث سُجن وطال سجنه.

كما سجن الشاعر قاسم بن محمد القرشي المرواني المعروف بالشبانسي[3] وكان سبب سجنه على ما جاء في بعض المصادر أنه "قرف وشُهد عليه عند القضاة بما يوجب القتل، فسُجن"[4]، ويذكر صاحب كتاب شعر الأسر والسجن في الأندلس، أن قضية سجن هذا الشاعر في "سياسة تصفية المروانيين التي كان المنصور يتبعها"[5]، واستعمل الشبانسي شعره شعره من أجل استعطاف المنصور بن أبي عامر، وكان لذلك نتيجة، "فرقّ له ونظر في ذلك لما أدى خلاصه"[6].

---

[1]- عبد العزيز بن الخطيب أبو الأصبغ: أديب وشاعر: الضبي: بغية ج 02، ص 500، ذكره ابن عذارى كان أرفع أهل هذه الطبقة منزلة، وكان مقدما في أصحاب المنصور حتى فسد ضميره عنده، وبقي مدة يلتمس غرة منه... أمر بضربه خمسمائة سوط، حبسه ثم نفاه بعيدا عن الأندلس، ابن عذارى: البيان، ج 02، ص 393.

[2]- أبو الأصبع عيسى بن الحسن: ... من شعراء الدولة العامرية... وكان ممن باطن عبد الله بن المنصور بن أبي عامر ،ابن سعيد: المغرب، ج01، ص 111، 112.

[3]- قاسم بن محمّد القرشي المرواني: شاعر أديب في الدولة العامرية، روى عن وليد بن محمّد الكاتب، وابن شبلان وغيرهما حكايات وأشعار، وكان في نفسه جليلا، ذكره أبو محمّد علي بن أحمد، الضبي: مصدر سابق، ج02، ص 588.

[4]- الضبي: المصدر نفسه، ج02، ص 588.

[5]- نسيم عبد العظيم: شعر الأسر، ص 13.

[6]- الضبي: المصدر نفسه، ج02، ص 588.

كما سُجن أبو عبد الله محمد بن مسعود الغساني البجائي[1] عاش في النصف الثاني من القرن 4هـ/12م وكان سبب ذلك أنه "نُسب عند المنصور بن أبي عامر إلى الزندقة، فسجنه في المطبق مع الشريف الطليق"[2].

إنّ حالات سجن الشعراء زمن الحاجب المنصور كلها تتفق في نقطة واحدة، وهي محاولة هؤلاء المساس بمصداقية الحاكم والسلطة غير الشرعية، فكان من الواجب ردعهم حتى يصبحوا عبرة لغيرهم.

بالنسبة لحالات السجن في الفترة الممتدة من (399-479هـ/100-1086م)، كثُرَ الشعراء والأدباء الذين وقفوا في صف حكام الطبقة الثانية من خلفاء بني أمية، وحكام دويلات الطوائف ويرجع السبب في ذلك إلى حيازة الأموال، فقد كان الشعر مكسبًا ماديًا بقولهم أشعارا تزيد في عظمة حاكم كل دويلة من دويلات الطوائف.

ولم تذكر المصادر الأدبية لسجن شعراء الفترة إلا أبو مروان عبد الملك بن غصن الحجاري[3]، الذي نكبه المأمون بن ذي النون[4] مع جماعة من النبهاء بوبذة، وسبب سجنه هو هو صحبته لرئيس بلده ابن عبيدة، هذا الأخير كان كثير الكلام في المأمون، فكان جزاء عبد الملك بن غصن الحجاري الحبس، وقد توفي سنة (454هـ/1062م).

إن معرفة السلطة الحاكمة لقوة تأثير الشعراء والأدباء على العامة ألجأها إلى غلق الأفواه بشتى الطرق، ولهذا فإن شعر الهجاء يكاد يكون معدمًا، "حيث بلغت نسبة الهجاء حوالي 1,80% من شعر الأسر والسجن، ولعل مرجع ذلك أن الأسير أو السجين يكون في

---

[1]- محمّد بن مسعود الغساني البجائي: أصله من بجّانة، وسكن قرطبة فنسب إليها، وكان شاعرا مشهورا منتجعا للملوك، كثير الشعر، مليح الغزل، طيب القول، الضبي: بغية الملتمس، ج02، ص 170، ابن سعيد: المغرب، ج02، ص 191.

[2]- ابن سعيد: المصدر نفسه، ج02، ص 191.

[3]- عبد الملك بن غصن الحجاري: هو أبو مروان عبد الملك بن غصن الحجاري، شاعر متأخر مجود، الضبي: المصدر نفسه، ج02، ص 709، ابن سعيد: المصدر نفسه، ج02، ص 33.

[4]- المأمون بن ذي النون: هو أبو الحسن يحيى بن إسماعيل بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن عامر بن مطرف بن موسى بن ذي النون... أقدم ملوك الأندلس رئاسة وأشرفهم بيتا وأحقهم بالتقدم، تلقب بالمأمون، عبد الواحد المراكشي: المعجب، ص 76.

موقف لا يسمح له بالهجاء، أو بمعنى أصح لا يسمح له بالجهر بالهجاء"[1]، وهذه السياسة اتبعت منذ عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية مؤسس الدولة الأموية بالأندلس.

قضايا الفقهاء والقضاة

تأتي بعد فئة الشعراء والأدباء، فئة الفقهاء والقضاة، وكان لهؤلاء تأثير كبير على السلطة الحاكمة، يحضون بالاحترام والتقدير من طرف الأمراء وحتى الخلفاء، حتى وإن كانت الأحكام الصادرة تتنافى مع أهوائهم.

والمعمول به في الفترة الممتدة من (138- 366هـ/ 755-1008م) هو "الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية، واستقلال القضاة الكامل"[2]، بحيث نجد أن المجتمع الأندلسي خلال القرون الثلاثة الأولى نَعِم بنوع من الاستقرار والأمان لتطبيق العدالة على المخالفين حتى وإن كانوا أبناء الحكام.

لكن بحلول الربع الأخير من القرن الرابع للهجرة، وسيطرة الحاجب المنصور على الحكم، ظهر منحى آخر لبعض الفقهاء والقضاة في مجاراة حكام الدولة الأموية ودويلات الطوائف والسكوت عن الحق، وحتى إصدار فتاوى ترخص إعطاء الضريبة للعدو من أجل حماية حدود دويلة معينة مسلمة ضد دويلة أخرى مسلمة في نفس المنطقة.

وأوّل حالة سجن للفقهاء هي حالة علكدة بن نوح[3] والذي كانت وفاته في السجن "بقرطبة... سنة سبع وثلاثين ومائتين"[4] (851م).

كما سُجن الفقيه أحمد بن محمد بن عبد البر[1] في قضية ابن الأمير الناصر، فقد "سعى إلى الخليفة الناصر لدين الله بابنه عبد الله هذا، ورُفع عليه أنه يريد خلعه... فأرسل الناصر

1- نسيم عبد العظيم: شعر الأسر، ص 177.

2- خلاف: تاريخ القضاة في الأندلس، ص 05.

3- علكدة بن نوح بن اليسع بن محمّد بن اليسع بن شعيب بن جهم بن عبادة الرعيفي: كانت له رحلة لقي فيها عبد الله بن وهب، وابن القاسم وسحنون وعون بن يوسف، وانصرف إلى الأندلس فعاجلته المنية، ابن الفرضي أبو الوليد محمّد الأزدي: تاريخ علماء الأندلس، تحق: د. روحية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1417هـ/ 1997م، ص 271.

4- ابن الفرضي: المصدر نفسه، ص 271.

في الليل بمن قبض على ولده عبد الله وحبسه"[2]، وكان من المتورطين في الأمر أحمد بن محمد بن عبد البر، وتوفي في السجن "لليلتين بقيتا من رمضان سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة"[3].

كما سُجن قاسم بن خلف[4] وتوفي بالسجن سنة "إحدى وسبعين وثلاثمائة محبوسا في مطبق الزهراء، وهو ابن اثنتين وستين سنة"[5]، إن تاريخ وفاته يدل على أنه لم يُسجن زمن المستنصر وإنما حدث ذلك زمن خلافة هشام المؤيد وتسلط الحاجب المنصور.

بدأت نكبة الفقهاء والقضاة بحلول القرن الخامس الهجري الحادي عشر ميلادي إثر التغيُّرات السياسية الحادثة في المنطقة، فهذا أحمد بن سعيد بن كوثر [6] أُعْتُقِل ووضع بشنترين "ومات مسوما سنة ثلاثة وأربعمائة"[7] (1020م)، وفي نفس السنة توفي عبد الله بن سعيد بن خيرون[8] "بالمطبق منكوبا في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعمائة"[9] (1013م)، وبعد سنة توفي يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمي[10] بحبس قرطبة، و"أُخْرِج إلى الناس مغطى في نعش... ودفن يوم الأحد لأربع عشرة ليلة خلت من ذي القعدة سنة أربع وأربعمائة"[11]، وكان سبب حبسه محنة أوقعها به البرابرة.

---

[1]- أحمد بن محمد بن عبد البر: من أهل قرطبة، من موالي بني أمية، يكنى أبا عبد الملك... كان بصيرا بالحديث، فقيها نبيلا متصرفا في فنون العلم، وكان علم الحديث أغلب عليه، وله كتاب مؤلف في الفقهاء بقرطبة، ابن الفرضي: المصدر نفسه، ص 42.

[2]- ابن الأبار: الحلة السيراء، ج 01، ص 207.

[3]- ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص 42.

[4]- قاسم بن خلف بن فتح بن عبد الله بن جبير يعرف بالجبيري، أصله من طرطوشة وسكن قرطبة، يكنى أبا عبيد ... رحل فسمع من مصر جماعة... وحج ودخل العراق... وأقام في رحلته ثلاث عشرة سنة، وانصرف إلى الأندلس، كان فقيها عالما حسن النظر، واستقضاه المستنصر بالله على طرطوشة وأعمالها، فاستعفى... كان صدرا في أهل الشورى. ابن الفرضي: المصدر نفسه، ص 293.

[5]- ابن الفرضي: المصدر نفسه، ص 293.

[6]- أحمد بن سعيد بن كوثر الأنصاري من أهل طليطلة... كان فقيها متفننا كريم النفس. ابن بشكوال: كتاب الصلة، ص 46.

[7]- ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 46.

[8]- عبد الله بن سعيد بن خيرون بن محارب: يعرف بابن المحتشم، من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد. ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 219.

[9]- ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 219.

[10]- يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمي: قاضي الجماعة بقرطبة يكنى أبا بكر. ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 511.

[11]- ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 511.

كما سجن محمد بن أحمد بن مخلد[1] الذي كان قاضيا على قرطبة، ومن مميزات هذا القاضي أنه "لم تحفظ له قضية جور ولا ارتشى في حكم... صُرف عن القضاء... توفي بمدينة إشبيلية بعد انطلاقه من اعتقاله في صفر سبعين وأربعمائة"[2] (1077م).

وهناك من القضاة من سُجن خوفا منه، حيث قام المأمون يحيى بن ذي النون بسجن سعيد بن يحيى[3] الذي توفي سنة (472هـ/1079م).

سُجلت حالتان لسجن الفقهاء، الأولى كانت زمن إمارة الأمير عبد الرحمن الثاني ولم تذكر الأسباب السجن لكن ابن الفرضي ذكر علكدة بن نوح من ضمن الغرباء، فربما شاع عليه الفكر العباسي فلجأت السلطة الأموية إلى سجنه.

وتمثلت الحالة الثانية في سجن ابن عبد البر زمن الخليفة الناصر سببها التآمر ضد السلطة كان جزاء ذلك قتل ابن عبد الرحمن الناصر وسجن من كانت لهم يد في ذلك.

بالنسبة للحالة الثالثة والمتمثلة في سجن قاسم بن خلف، فهي نقطة تحول سياسي في التاريخ ، لتسلط المنصور بن أبي عامر الذي كان يحكم باسم الخليفة هشام المؤيد وإتباع "سياسة تكميم الأفواه"[4]، وهي نفس الطريقة التي اتبعها من جاء من بعده، فزادت حالات سجن الفقهاء والقضاة إلى خمس حالات، فهؤلاء برأت ذمتهم أمام الله وما يحملونه من العلم الشرعي الذي يقتضي إعطاء الحكم الصحيح، دون الخضوع لضغوطات الحكّام ولا اتباع لأهوائهم.

---

[1]– محمّد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد بن يزيد من أهل قرطبة وقاضيها، يكنى أبا عبد الله. ابن بشكوال: كتاب الصلة، ص 432.

[2]– ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 432.

[3]– سعيد بن يحيى بن سعيد الحديدي التجيبي من أهل طليطلة، يُكنى أبا الطيب... تولى القضاء بطليطلة. ابن بشكوال: المصدر نفسه، ص 219.

[4]– الحداد حميد: السلطة والعنف في الغرب الإسلامي، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع دمشق سوريا، ط1، 2011م، ص 75.

قضايا علماء العلوم العقلية

ولم يقتصر الأمر على الفئات السابقة، بل نجد فئة علماء العلوم العقلية أيضا قد تعرضت إلى السجن، وشملت بالخصوص علماء التنجيم، ومنهم مروان بن غزوان[1]، حيث لحقه الضرب والسجن بسبب "معايبة كبيري وزراء الأمير محمد بن عبد الرحمن، هاشم بن عبد العزيز ومحمد بن جهور سعيا به إلى الأمير"[2]، وكان سبب سجنه أبيات غزل قالها في الأمير في صباه:

أعلّل نفسي بالمواعيد والمنى   وما العيش واللذات إلا مَحْمَدُ

فذاك سبى عقلي وهاج لي الصبا   فما شبهه حور أو إنس نهّد

ولكن غزال عيشمي سما به   أبُ ماجدُ الآباء قرم ممجد

استُخدمت هذه الأبيات الشعرية للإيقاع بمروان بن غزوان، وكانت ذريعة فقط للانتقام منه، لأنه كان مستخفا بالوزراء سابقي الذكر، لم يمدحهم ولم يذكر فيهم شعرا، وأثناء إقامته في السجن "لم يستعطف السلطان ولا أصحابه لشدة الكرب به فيزيد بذلك في حقدهم وقسوتهم عليه"[3].

أما الحالة الثانية فهي للمنجم عبد الواحد بن إسحاق الضبي[4] الذي أمر الأميرُ بسجنه ونقله "إلى طرطوشة وحبس بها"[5]، وكان سبب ذلك صفة سيئة قبيحة اتصف بها الضبي، فقد كان ينشر قضايا الأمير السرية معه، "فيذيعها الناس عنه، ويتوعده الأمير محمد على ذلك، فلا ينتهي"[6]، فما كان جزاؤه إلا السجن في منطقة بعيدة عن قرطبة إلى طرطوشة، لكن لكن الموت كان أسبق، ولم تذكر المصادر تاريخ وفاته.

---

[1]- مروان بن غزوان: يكنى أبا عبد الملك، كان أصله فيها بلغني من طليطلة وكان مسكنه بقرطبة داخل مدينتها بجوار عبد الله بن أبي طالب الأصبحي، على مقربة من بني عامر، وكان شاعرا خبيثا وظريفا مستخفا، وكانت صناعته التنجيم وانتحال القضاء بدلائله، فغلب عليه العلم بها، وأضحى مقدما في منتحليه، وكان على ذلك خبيث اللسان وقاعا في الأعراض... كان متصلا بالأمير عبد الرحمن بن الحكم وصنيعة له ومعدودا في منجميه... ولحق دولة ابنه محمَّد بن عبد الرحمن، ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص 398.

[2]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 398.

[3]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 400.

[4]- عبد الواحد بن إسحاق الضبي: كان منجما حاذقا، دقيق النظر صائب القياس، صاحب قضايا، وله الأرجوزة المشهورة في علم النجوم... خدم الأمير محمَّد بن عبد الرحمن، ابن حيان: المصدر نفسه، ص 404.

[5]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 405.

[6]- ابن حيان: المصدر نفسه، ص 404.

وهناك حالة ثالثة زمن المنصور بن أبي عامر حيث سُجن سعيد بن فتحون[1] و"نالته في أيام المنصور محمد بن أبي عامر محنة شديدة مشهورة أدته بعد انطلاقه من سجنه إلى الخروج عن الأندلس"[2]، ويرجع ذلك إلى انشغاله بعلم من علوم أنكرها المنصور وسعى إلى القضاء عليها في الأندلس كعلم الفلسفة.

وكان " كل من قرأها متهما عندهم بالخروج عن الملة، مظنونا به بالإلحاد في الشريعة الإسلامية"[3]، وقد أثنى ابن حزم على سعيد بن فتحون وذكر تمكنه من هذه الصناعة التي كانت سبب سجنه وخروجه من الأندلس.

إن النتيجة التي نصل إليها من خلال عرض سجناء الطبقة الخاصة، أن السلطة الحاكمة في المرحلة الأولى أثناء حكم الأمويين كانت عادلة في تطبيق العقوبة على هؤلاء لمخالفتهم ومحاولتهم الإخلال بالنظام العام للدولة، أما سجناء المرحلة الثانية والتي تبرز مع خلافة هشام المؤيد وسيطرة الحاجب المنصور على دواليب الحكم ومن جاء بعده من خلفاء بني أمية، وحتى أمراء دويلات الطوائف، استعملوا سياسة تكميم الأفواه بشتى الطرق، ولهذا وجدنا حالات سجن الأفراد تشمل الشعراء والقضاة والعلماء الذين رفضوا الوضع العام، وقيام الجهاز السياسي بأعمال تتنافى مع الشريعة الإسلامية من أهمها إلغاء الخلافة، التعاون مع النصارى ضد بعضهم البعض، ودفع ضرائب مالية للنصارى من أجل الحماية، ولهذا وقفت الطبقة الخاصة بفئاتها المختلفة ضد ذلك، فكان جزاؤها السجن.

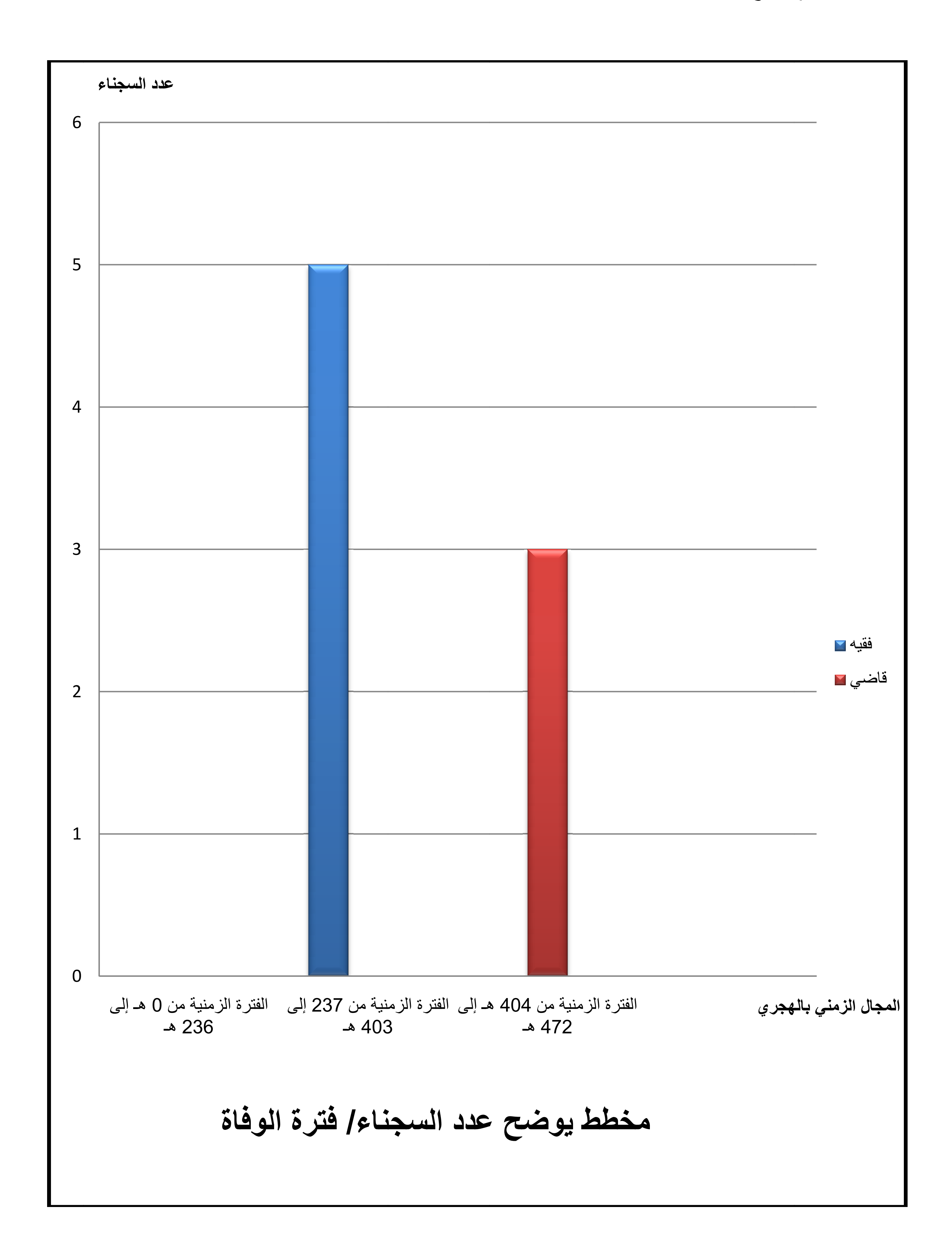
---

[1]- سعيد بن فتحون أبو عثمان سعيد بن فتحون بن مكرم المعروف بالحَمَّار السرقسطي، كان متحققا بعلم الهندسة والمنطق والموسيقى، متصرفا في سائر علوم الفلسفة، وله تأليف في الموسيقى ورسالة حسنة في المدخل إلى علوم الفلسفة، سماها شجرة الحكمة ورسالة في تعديل العلوم وكيف درجت إلى الوجود من انقسام الجوهر والعرض. صاعد الأندلسي: طبقات الأمم، ص 168.

[2]- صاعد: طبقات الأمم، ص 168، علي دبور: السجون والسجناء في الأندلس، ص 138.

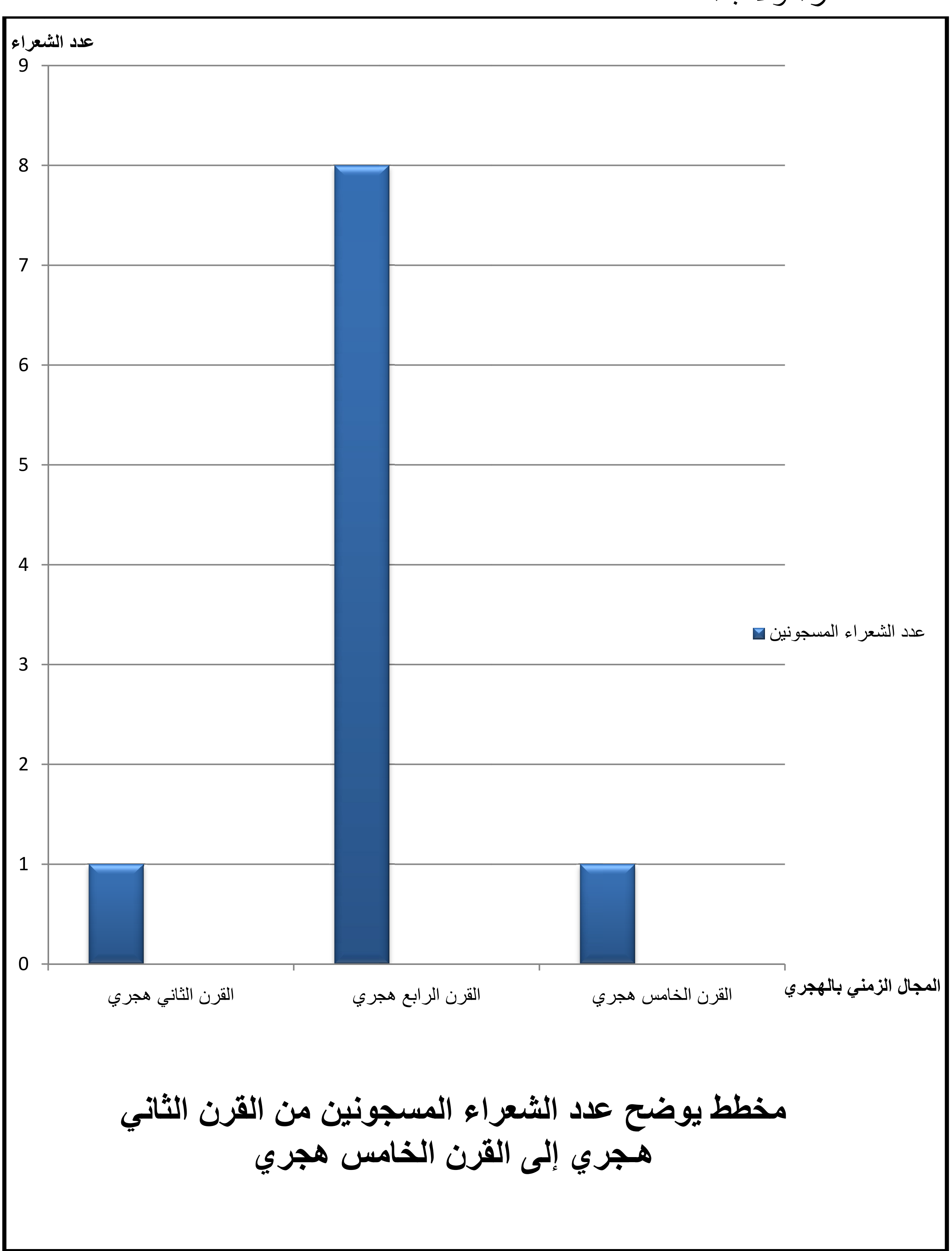
[3]- المقري: نفح الطيب، ج04، ص 20.

مخطط الفقهاء والقضاة:



مخطط يوضح عدد السجناء/ فترة الوفاة

مخطط الشعراء والأدباء



مخطط يوضح عدد الشعراء المسجونين من القرن الثاني هجري إلى القرن الخامس هجري

المبحث الثالث: سجناء الطبقة العامة

قضايا القتل

قضايا الآفات الاجتماعية

قضايا أهل الذمة

إن أهم المصادر التي تعكس الحياة الاجتماعية في أي منطقة من مناطق العالم الإسلامي خلال العصر الوسيط، كتب الفقه وكتب النوازل وكتب الحسبة، فهي تعطي صورة شاملة عن الوضع من حيث تطبيق الشريعة الإسلامية، وكيفية التعامل مع شتى القضايا المطروحة ونوع العقاب المطّبق على كل من خالف للشرع.

حدَّدت كتب الفقه أنواع القضايا الاجتماعية المؤدية إلى السجن، ووضعت عقوبة الضرب ثم الحبس ثم السجن بالتدريج وبحسب الحالة، وقد تم عرض الفرق بين الحبس والسجن فيما سبق.

كما عرضت كتب النوازل عدة قضايا دينية ودنيوية تعكس الوضع العام للمنطقة، وهي الصورة الحقيقية للمجتمع، وأهم مصدر يُعتمد عليه في هذا المبحث هو الأحكام الكبرى لابن سهل الأندلسي، فقد عرض قضايا عامة للأندلس من مسلمين وأهل الذمة، "فهو أكثر إحاطة وأوفى بيانا"[1].

قضايا القتل

وبلغ عدد قضايا القتل إحدى عشرة قضية، منها ما كان حبسا ومنها ما كان سجنا وقد ذكرت في باب مسائل الاحتساب وقد أُسقط الفقهاء من هذا الجدول لذكرهم آنفا وهي كالتالي:

النازلة	الحكم الابتدائي	الحكم النهائي	المصدر
من أتى القاضي متعلقا برجل يرميه بدم وليه.	المدعي يحتاج إلى أن يثبت أنه ولي الدم.	أمر القاضي المرمي 15 يوما إلى 30 يوما... وإن كان غير متهم فاليومين، فإذا أتى طالب الدم في داخل المدة بسبب قوي لفظ الحكم ووجبت الزيادة في	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 691.

[1]- خلاف: وثائق في أحكام القضاء الجنائي، ص 37.

		حكمه.	
من رمى حجرا فأصاب امرأة محمولة، فماتت من ساعتها.	الحبس شهر ونصف أو نحو ذلك.	لا بد من المحبوس من أن يحلف خمسين يمينا ما رماها عمدا، ثم تكون ديتها على عاقلتها[1]، فإن أبى اليمين حبس حتى يحلف ولا يطل دم.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 695، 696. خلاف: المرجع نفسه، ص 47.
من حبس في دم، فشهد له بالطهارة والعافية.	إذا كان المرمي غير متهم لم يحبس إلا اليوم واليومين، فإذا لم يحق عليه شيء، أُطلق، وأما المتهم فيحبس الشهر ونحوه.	إطلاق المحبوس واجب، وحق لازم لا يحل له حبسه ساعة من نهار.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 697. خلاف: المرجع نفسه، ص 52.
سجن ابن بريهة في تدمية[2] وعيثه بالقنبانية.	يجب بها حبس المرمي هشام حبسا طويلا... حتى تظهر له توبة.	ذكرت أنه له في الحبس عامين، وأن جماعة من أهل الحبس ذكروا لك أنه من أهل الصلاة والصيام وتلاوة القرآن، وأن حاله حسُنت... إطلاقه واجب.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 697. خلاف: المرجع نفسه، ص 55.

[1]- عاقلتها: العاقلة هي الجماعة الذين يعقلون العقل، وهو الدية

[2]- تدمية: قول المقتول قبل موته: دمي عند فلان، أو قتلني فلان، ... ومدار الأحكام على غلبة الظن، وأيدوا ذلك يكون القسامة خمسين يمينا مغلظة احتياطا في الدماء، لأن الغالب على القاتل إخفاء القتل على البينات، فاقتضى الاستحسان ذلك. الموسوعة الفقهية، ج11، ص 132،131.

محبوس في دم لم يثبت عليه ما رمي به وشهد باستقامته.	طال أمره (حبسه).	فإطلاقه واجب.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 697. خلاف: المرجع نفسه، ص 55.
رماه بقتل أخيه وتعلق به فيه فرماه الآخر بقتل خاله.	يحبس المرمى بقتل أخيه.	إذا لم يأت بشيء... فقد أخذ له بحقه في حبسه ثم يُؤخذ له بحقه في إطلاقه، إذا لم يأت صاحبه بشيء.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 384. خلاف: المرجع نفسه، ص 56.
تراموا في دم سجنوا فيه، (ثم اصطلحوا في السجن) وكذبوا أنفسهم.	الحبس.	أن يُطْلَقوا ويخلى سبيلهم... ولا سبيل إلى حبسهم.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 385. خلاف: المرجع نفسه، ص 59.
رمى العريف بدم أخيه ستة رجال.	حبسوا فيها أكثر من سنة.	قال أهل العلم: إن كان المرمى بالدم متهما حبس الشهر ونحوه، فإن لم يؤت عليه بينة في داخل الشهر، أطلق وهؤلاء حبسوا أكثر من ذلك مما لا يجوز حبسهم له.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 386. خلاف: المرجع نفسه ص 60.
الطبني الذي أصبح في داره مقتولا.	طرقة اللصوص وقتلوه.	أقسم الابن الأكبر وأم ولده وأم ولد المقتول	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 703.

		في داخل المقصورة بالجامع عند مقطع الحق.	الونشريسي: ج02، ص 324. خلاف: المرجع نفسه ص 63.
قتل ابن فطيس زوجة رحيمة ابنه عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد بن شهيد.	إطالة حبس فطيس بن عيسى... موثقا في الكبل.	آل أمر بن فطيس إلى مصالحته بعدة من الذهب أداها وخلي عنه.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص 704. الونشريسي: المعيار، ج02، ص 296. خلاف: المصدر نفسه ص 68.
زعم أن فلانا ضربه وعفج بطنه.	من جاء وعليه جراح مخوفه، فاحبس المرمي عليه بالدم حتى يصح المجروح.	إن ثبت تعدي المرمي عليه، ولم يكن عند المرمي عليه في البينة مدفع فعزره، وإن رأيت حبسه فذلك إليك.	ابن سهل: المصدر نفسه، ص691.

إن الملاحظ من خلال عرض القضايا سابقة الذكر أن أكبر مدة للسجن المُطَبَّق في وجود أدلة للقتل العمد قليلة، ويمكن استنتاج الفترة الزمنية لهذه النوازل من خلال تاريخ وفاة العلماء الذين جاء ذكرهم في مصدر ابن سهل، فهي تمتد من القرن الثالث الهجري التاسع ميلادي، إلى غاية القرن الخامس الهجري، الحادي عشر ميلادي، فظاهرة الإجرام تكاد تكون منعدمة في الأندلس، زد على هذا أن السجناء في الأندلس وخاصة الطبقة العامة لا يطول سجنهم، عكس سجن الطبقة السياسية الخاصة.

كل القضايا سابقة الذكر الحكم النهائي يكون فيها للقضاة والفقهاء، باستثناء قضية تخص العامة كان للخليفة الحكم المستنصر دور بارز فيها، حيث طلب من "ابن جدير في

تَطَلُّب فتى أحمد بن أبي عثمان وسجنه"[1]، وسبب ذلك أن الفتى المذكور اشترك مع سيده في الاعتداء على محمد بن عبد الله، وعند القبض عليه "قال بمثل قول مولاه"[2].

وقد قامت السلطة المختصة بسجن كليهما، حتى تظهر صحة المدّعي، وعاين الأطباء الجرح "فقالوا أنها مأمونة غير مُخَوِّفة"[3]، لكن إصرار محمد بن عبد الله على أن الأمر لم يكن خطأ وإنما على وجه العمد، فقرر القاضي محمد بن إسحاق[4] إطلاقه من السجن، "إذ ليس معلوما لهذه الأفعال ولا موصوفا بها، وكذلك الغلام إن كان من أهل الطهارة والعافية نرى أن يُطلق أيضا إن شاء الله"[5].

وقد أقام القاضي حكمه السابق بناءً على وثيقة استرعاء شهادة الشهود بأحوال المسترعي، ويُعدُّ هذا من محدثات العقود لما أحدث السلاطين والحكام من التعسّف والأخذ بالظنن ودقائق الشبه، ونص الوثيقة كما يلي:" يشهد من تسمى [في هذا الكتاب] من الشهداء أنهم يعرفون فلان [ابن فلان] بعينه واسمه ونسبه من أهل الخير والعافية والاستقامة، ومداخلة أهل الصلاح ومجانبة أهل التهم والريب، والإقبال على ما يعينه من أمور دينه ودنياه، غير مداخل لأهل التهم ولا ملابس لذوي الريب، بهذه الحالة يعرفونه ولم ينتقل عنها ولا تبدّل بها سواها في علمهم إلى حين إيقاعهم شهادتهم في هذا الكتاب، وكان إيقاعهم لها فيه في شهر كذا من سنة كذا.[6]"

حدثت هذه القضية "لأربع عشرة بقيت من جمادى الأخيرة سنة تسع وخمسين وثلاثمائة"[7]، وهي دلالة واضحة على قيام العدل وإنصاف الحق ولا يمكن للسلطة الحاكمة والمتمثلة في شخص الخليفة، تطبيق حكم لا علاقة له بأحكام الشريعة الإسلامية وفرضه.

وهناك قضية شهيرة في الأندلس زمن المنصور بن أبي عامر، وهي قضية الشريف

---

[1]- الونشريسي: المعيار، ج02، ص 316.

[2]- الونشريسي: المصدر نفسه، ج02، ص 316.

[3]- الونشريسي: المصدر نفسه، ج02، ص 316.

[4]- مُحَمَّد بن إسحاق: ولي مُحَمَّد بن إسحاق بن السليم يوم السبت لخمس عشرة ليلة مضت من المحرم سنة ستة وخمسين وثلاث مائة فكان عنده من الفضل في علمه، وفهمه، وحسن النظر في الأمور، وجميل الخلق في المعاشرة ما... عن القضاة المقتدمين، الخشني: قضاة قرطبة، ص 120 .

[5]- الونشريسي: المصدر نفسه، ج02، ص 316.

[6]-ابن العطار: كتاب الوثائق والسجلات، ص 319.

[7]- الونشريسي: المعيار، ج02، ص 316.

الطليق[1] الذي يتردد ذكره في مصادر التاريخ السياسي والمصادر الأدبية.

كان سبب سجنه أنه "... كان يتعشق جارية، كان أبوه قد رباها معه وذكرها له، ثم بدا له فاستأثر بها وأنه اشتدت غيرته لذلك، فانتضى سيفا وانتهز فرصة خلوات أبيه معها فقتله"[2]، يُعدّ هذا السجين من الطبقة العامة وليس من سجناء الطبقة الخاصة –فئة الشعراء– ، لأن دخول الشريف الطليق إلى السجن كان في سن ست عشرة سنة، وتعلم أصول الشعر في السجن، حيث بلغت مدة سجنه ست عشرة سنة.

وبهذا فإن الشريف الطليق يُعدّ من سجناء الطبقة العامة، وهو نموذج للدراسة بحيث قضى مرحلة الشباب في السجن، ومرحلة الكهولة خارجه، وهناك من أبنائه الذي وصل إلى مراتب علمية، وهذا تأكيد على أن السجن مؤسسة تأديبية تهدف إلى الإصلاح.

قضية قتل أخرى تمثلت في قول "رجلان قتلا أختهما وشُهِد بذلك عليها"[3]، فكان جزاء جزاء الأخوين أن "حُبسا طويلا لحرمة الدم"[4].

إن قضية القتل العَمد والتي تُعرف في كتب الفقه بالتدمية، ويرى المالكية – وهو مذهب أهل الأندلس– بأن "التدمية من اللوث[5] الذي تثبت به القسامة[6]، إن صدر من حر مسلم بالغ عاقل، إن شهد على قوله عدلان، واستمر على إقراره، وكان به جرح"[7]، ويكون عقابه دائما الضرب أوالحبس، هذا الأخير لا تتعدى مدته السنة.

---

[1]– الشريف الطليق: مروان بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن الناصر أبو عبد الملك، يعرف بالطليق، من بني أمية، كان أديبا شاعرا، وأكثر شعره في السجن، الحميدي: جذوة المقتبس، ج02، ص 546، الضبي: بغية الملتمس، ج02، ص613، ابن الأبار: الحلة السيراء، ج01، ص 220.

[2]– الضبي: مصدر سابق، ج02، ص613، 614.

[3]– ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص701، خلاف: وثائق في أحكام القضاء الجنائي، ص 59.

[4]– ابن سهل: المصدر نفسه، ص701، خلاف: المرجع نفسه، ص 59.

[5]– اللوث: قرينة تثير الظن، وتوقع في القلب صدق المدعي، والصلة بين اللوث والقسامة أن اللوث شرط في القسامة، الموسوعة الفقهية، ج33، ص 166.

[6]– القسامة: قال المالكية ... إن القسامة هي حلف خمسين يمينا أو جزء منها على إثبات الدم... وشرعت القسامة لصيانة الدماء وعدم إهدارها، حتى لا يهدر دم في الإسلام أو يطل، وكيلا يفلت مجرم من العقاب، الموسوعة الفقهية، ج33، ص 168،166.

[7]– الموسوعة الفقهية، ج11، ص 131

قضايا الآفات الاجتماعية

ولم تنحصر قضايا العامة في القتل العمد فقط، بل نجد ظهور بعض الآفات الاجتماعية والتي تظهر في كل المجتمعات حين تفاعلها كالسرقة، والتي ارتبطت مع الأذى والشر.

وقد ذكر ابن سهل عقاب هؤلاء من طرف القاضي والذي يكون " بالحلف، وإن أبى سُجن حتى يرى السلطان فيه رأيه"[1]، وظاهرة السرقة بالأندلس حكمها واضح في الشريعة الإسلامية وهو القطع، هذا إذا توفرت الأدلة على ذلك، وغياب الدليل يُوجب السجن، حيث ذكر ابن سهل "عمن سرق متاعه فاتهم من جيرانه رجلا أو قريبا لا يعرف حاله، أترى للإمام أن يحبسه يعرف ويسأل عنه ويتبين حاله... إن كان هذا المتهم مأبونا بالسرقة مهما بها... حبس أبدا حتى يموت في السجن"[2]، فالسراق جاء ذكرهم في مصادر الطبقات عند ذكر الشعراء، ولا نجد اسما معينا ذُكر على أنه اشتهر بالسرقة.

ومن القضايا التي تؤدّي إلى الحبس الطويل فيمن "تعدى على باب رجل فكسر بابها وضرب ربها وانتهب ما فيها"[3]، أفتى بهذا الأمر كل فقهاء المالكية.

لم تكن آفة السرقة فقط، بل وُجدت مسألة أهل الشر الذين يعيثون في الأرض فساداً والتعدي على الناس باللسان واليد، وردت في مسألة الشر نصها "قرأنا وفقك الله الشهادات الواقعة عندك، على أحمد وعمر ابن عطاف بالأذى للناس باللسان واليد والشر والردى والفساد والبسط، والتعدي على الناس و... فهمنا ما ذكرته من قولك لبعضهم فيجب –أكرمك الله– على أحمد وعمر الأدب الموجع والحبس الطويل"[4].

فالحكم في مثل هذه القضايا يُوجب الحبس الطويل حتى يرتدع أهل الشرور عن أعمالهم السيئة، وفي بعض الأحيان يعفو عنهم الأمير أو الخليفة كما ذكرناه في تسريح السجون سابقا، وهذا ما قام به الأمير عبد الرحمن الناصر عندما أطلق محمد بن يونس الجباني، الذي "كان محبوسا في أيام الإمام عبد الله –رحمه الله– فأطلقه أمير المؤمنين

---

[1]– ابن سهل: المصدر نفسه، ص 76.

[2]– ابن سهل: المصدر نفسه، ص 687.

[3]– ابن سهل: المصدر نفسه، ص 684.

[4]– ابن سهل: المصدر نفسه، ص 684.

الناصر بعد أن عاهد الله ألاّ يوقع منكرا، فنكث وخرج يبغي الفساد في أيامه"[1]، فما كان من الأمير إلا أن أرسل في طلبه وإعادته إلى السجن.

ومن بين الآفات الاجتماعية التي عانى منها أهل الأندلس وكان سببا في انهيار الدولة هو شرب الخمر، فهناك من يعصرها وهناك من يبيعها وهناك من يشربها، والشرع أوجب العقاب لهؤلاء، ولإقامة الحد لا بد من الشهادة عليهم، فقد "شهد عند القاضي أحمد بن محمد قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن كليب و محمد بن زياد وزكريا بن خميس، أنهم يعرفون عبد الله بن حمدون يعصر الخمر ويبيعها ويشربها ويدخرها ويجتمع إليه أهل الشر والفساد"[2].

جمع ابن حمدون ثلاث حالات عصر الخمر وبيعها وادخارها، مع اجتماع أهل الفساد والشر إليه، فكان حكمه إقامة حد شرب الخمر وهو ثمانون سوطا زد على ذلك "الحبس حتى يظهر منه توبة"[3].

ونجد أن الفقهاء والقضاة امتازوا بالصرامة للمحافظة على سلامة المجتمع، لكن مع بداية القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، زادت نسبة انتشار الفساد، ودليل ذلك ما قام به جهور بن محمد بأن "صيّر أهل الأسواق جندا... وفرّق السلاح عليهم، وأمرهم بتفريقه في الدكاكين وفي البيوت، حتى إذا دهم أمر في ليل أو نهار كان سلاح كل واحد معه"[4]، فقد أوكلت حماية العامة لأنفسهم.

كما اهتم الأندلسيون بالمحافظة على أعراضهم، وأقام القضاة والفقهاء عقوبة القذف، فمن "يقوم عليه شاهد واحد بالقذف، لا يُجلد ويسجن أبدا حتى يحلف"[5].

قضايا أهل الذمة

ومن قضايا أهل الذمة سواء من اليهود أو النصارى، تظهر الإساءة إلى الدين الإسلامي من النصارى دون اليهود في قضية شهداء قرطبة، وكانت أول حالة ظهرت تمثلت في إعدام قسيس يدعى برفكتو Perfectus في يوم الفطر سنة 235هـ/849م، وهو زمن

---

[1]- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 160.

[2]- ابن سهل: مصدر سابق، ص 688.

[3]- ابن سهل: المصدر نفسه، ص 688.

[4]- ابن الأبار: الحلة السيراء، ج02، ص 32،33.

[5]- الونشريسي: المعيار، ج06، ص 434.

حكم الأمير عبد الرحمن الثاني، وبعد سنة من هذه الحادثة "تكرر التهجم على النبي الكريم من تاجر يدعى يوحنا (خوان) ... أمر بجلده، وطيّف به على حمار... وألقي به في السجن، ولم يلبث أن أعدم"[1]، وعُرفت نفس الحالة للراهب إسحاق حيث حُبس، لكن إصراره في سب وشتم النبي صلى الله عليه وسلّم "فقتل وعلقت جثته، ثم أحرقت"[2].

وأمر القاضي بحبس كل من فلورا Flora ومارية اللتان "أقرتا بنصرانيتهما وللمرة الثانية أشفق القاضي عليهما واكتفى بحبسهما... وللمرة الأخيرة استدعى القاضي الفتاتين حيث أصرتا على ادعائهما، وفي يوم 24 نوفمبر 851 م[238هـ] تم إعدامهما"[3].

وفي نفس مدة حكم الأمير عبد الرحمن الثاني وكنتيجة لهذا العمل، أصدر المجمع الكنسي عقوبة الحبس على "المحرضين من القساوسة"[4].

لم تتغيّر طريقة الإساءة إلى الدين الإسلامي من طرف النصارى، فنجد تحريضهم وانضمامهم إلى بعض الثائرين منهم، كإبن حفصون، ويظهر ذلك من خلال حالتين كعيّنة خاصة بفترة الدراسة.

سُجلت الحالة الأولى سنة 276هـ/889م زمن حكم الأمير عبد الله، حيث أمر "بصلب حجاج"[5]. هذا الأخير ذكره محقّق الكتاب على أنه:"كان قومس النصارى المعاهدين المستعربين في قرطبة على عهد الأمير محمد ... ويبدو أن العمر قد امتد به حتى أيام الأمير عبد الله، وكان إبنه يعيش معه في قرطبة... أسبغ عليه لقب القومس، ولكن علاقته بالدولة فسدت بعد ذلك حينما قبض على أخ له بجناية إرتكبها وأودع السجن فخرج الإبن من قرطبة معلنا تمرده وثورته ولحق بإبن حفصون ولحقت التهمة أيضا أباه فأودع السجن"[6].

والحالة الثانية فسجلت في نفس عهد حكم الأمير عبد الله سنة 293هـ/906م، حيث "حبس حزمير القومس، وعُذب وأدهق حتى مات"[7].

[1]– كحيلة عبادة: تاريخ النصارى، ص 203.

[2]– كحيلة عبادة: المرجع نفسه، ص 204.

[3]– كحيلة عبادة: المرجع نفسه، ص 205.

[4]– كحيلة عبادة: المرجع نفسه، ص 206.

[5]– ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، ص 173.

[6]– ابن حيان: المقتبس، السفر الثالث، الهامش 345، ص 408.

[7]– ابن عذارى: البيان، ج2 ص 142، كحيلة عبادة: تاريخ النصارى، ص88.

ولم يكن تطبيق حكم المرتد بالسجن ثم القتل على أهل الذمة فقط، بل وُجد من المسلمين من أشهر خروجه عن الدين الإسلامي، وعرض أفكار تتنافى مع الدين والشرع منهم: ابن الخشاب وابن حاتم الطليطلي.

كانت دعوة ابن الخشاب زمن الحاكم المستنصر، وهو الزمن والوقت الذي كانت تسعى فيه الدولة الفاطمية إلى ترسيخ جذورها في العالم الإسلامي بشرقه وغربه، ولم تسلم بلاد الأندلس من ذلك، فقد كان ابن الخشاب يدعو لمبادئ تتنافى قلباً وقالباً مع مبادئ الرسالة المحمدية.

شهد على أقواله العامة من الناس والخاصة، ووُقّعت الشهادات بذلك عند الفقهاء والقضاة، ومن جملة ما سُمع عنه" يسب أصحاب النبي ﷺ ، أبا بكر وعمر وغيرهما، وسمعه أيضاً يقول: إن علي بن أبي طالب كان أحق بالنبوة من محمد ﷺ، ويرى الخروج على الأئمة رضي الله عنهم، وسمعه يقول أيضاً: إن الخمر حلال"[1].

كانت شهادة السماع من قبل صاحب الشرطة بقرطبة، قاسم بن محمد، كما شهد بذلك القاضي محمد بن عبد الله التجيبي، ولم يتوقف الأمر في إعلانه الصريح بالإلحاد بل تعدّى إلى الطعن في خلافة أمير المؤمنين الحَكَم المستنصر، وقد كان الحكم فيه وعليه:" يؤخذ هذا الفاسق لعنه الله ويسجن بعد أن يكبّل في الحديد ويستتاب محضره أمير البلد والقاضي والفقهاء وجماعة الناس، فإن تاب أُطلق ومُنِع من أن يجالسه أحد أو يجتمع إليه، وإن تمادى على كفره قُتل ويكون قتله بالصلب"[2].

ويتكرّر نفس الأمر في عصر الطوائف مع ابن حاتم الطليطلي، فمن جملة الأمور التي دعا إليها "الاستخفاف بحق النبي ﷺ، وحق عائشة، وعمر، وعلي رضي الله عنهم،... وقال: لا يوجب في الجنابة غسل، وأنكر القدر وأشياء غير ذلك قبيحة"[3].

فلم يختلف الحكم على ابن حاتم الطليطلي، فقد كان مصيره نفس مصير أبي الخير، وكان بناء حكم السجن ثم الصلب في حقه بناء على الفتوى التي تمَّ إصدارها زمن الحكم

---

[1]- ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص 714. خلاف: ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس، ص 57-58.

[2]- ابن الحاج: كتاب الأحكام، ص 100و. ينظر الملحق رقم 6.

[3]- ابن سهل: الأحكام الكبرى، ص 710. خلاف: ثلاث وثائق، ص113-114.

المستنصر، وهذا ما ذكره ابن الحاج في النازلة بقوله :"ويكون قتله بالصلب على ما مضى عليه العمل في الزندقة بقرطبة من أيام الحكم إلى اليوم"[1].

إختلف الزمان في القضيتين السابقتين لكنهما اشتركتا في الدعوة، وهي الإساءة إلى أسس العقيدة الإسلامية ومحاولة منهم إدخال فكر وتيار يرفضه أهل الأندلس رفضاً مطلقاً ويرجع ذلك إلى معرفة الحكّام والعامة بوضعهم الجغرافي المصاقب للمماليك النصرانية.

إن النتيجة التي نصل إليها من خلال أنواع قضايا سجن الطبقة العامة، يكاد يكون في قضايا القتل العمد الذي يوجب القسامة أو قضايا بعض الآفات الاجتماعية أين يكون حكمها الأول الضرب ثم الحبس، وإذا أعاد الكرة يكون عقابه الحبس الطويل.

ولم يتسامح الحكام أو الفقهاء أو القضاة في إلحاق الأذى بمن يشتم محمدا ﷺ، فكان عقابهم السجن ثم الإعدام، وحتى قضية التنصر والخروج من الإسلام، فهي ردّة بإجماع كل الفقهاء على المذاهب الأربعة، يكون الحكم فيها الحبس فيها وإذا أصّر على فعله يُقتل.

---

[1]- ابن الحاج: كتاب الأحكام، ص 100و.

الفصل الخامس: مكان السجن في الأندلس.

المبحث الأول: السجن من خلال المصادر.

المبحث الثاني: الموقع الجغرافي للسجن.

تعتمد الدراسة الأثرية لأي مكان أو معمار على قاعدتين أساسيتين، دراسة وصفية وأخرى تحليلية، ولا يمكن الانتقال إلى الدراسة الثانية إلا بعد انجاز الدراسة الوصفية التي تعتمد على دراسة المخطط من حيث أبعاده من طول وعرض ومساحة، ودراسة وصفية خارجية وداخلية، أين يتم قياس الواجهات الخارجية من نوافذ وأبواب، وتُرَتَّب عملية الوصف من الأسفل إلى الأعلى مع ذكر جميع المرافق.

هذا بخصوص الدراسة الوصفية، أما الدراسة التحليلية فهي محاولة معرفة مواد البناء وتقنيات البناء، التي تعكس مدى التطور الحاصل في العمارة بمختلف أنواعها، فهل يمكن انجاز دراسة أثرية عن السجن قي تاريخ الحضارة الإسلامية بالأندلس (138-479هـ/755-1008م) بالقاعدتين سابقتي الذكر؟ وهل هناك دراسات أثرية سابقة لهذا الموضوع؟ وهل يمكن معرفة مكان السجن إذا تعذّر وجود أبحاث أثرية؟

يكثر ذكر مصطلح الحبس والسجن في الحوليات التاريخية الأندلسية، ويرتبط ارتباطا وثيقا مع قضايا البلاط الحاكم أو السلطاني في قضايا الإيداع الفردية في الحبس والسجن، وحتى في مصادر الطبقات المتنوعة سواء كانت طبقات الشعراء، طبقات الفقهاء، وكذا طبقات القضاة، حيث كانوا يُودعون في سجن المطبق بقرطبة، أو سجن مطبق الزهراء، وحبس الزهراء، أو سجون المدن الأخرى كسجن إشبيلية[1] ، حيث سُجن به محمد بن أحمد بن مخلد ، ولم تكن الحالة الوحيدة، بل سبقتها بسنة عملية سجن مغيث بن محمد بن يونس.

وسجن ابن عمار[2] و"جعل في غرفة على باب قصر المعتمد... فطال سجنه... ولم يزل ابن عمار هذا بسجن المعتمد إلى أن قتله صبرا في شهور سنة(477هـ/1084م)"[3]وكذلك وُجِدسجن بسرقسطة[4].

---

[1]- إشبيلية: مدينة قديمة أزلية... يقال إن الذي بناها يوليش القيصر وأنه أ,ل كم تسمى قيصر، ... وبنا في وسط المدينة قصبتين متقنتين... وفي آخر نهر إشبيلية من كلتا جانبيه جزائر كثيرة يحيط بها الماء، الحميري عبد المنعم: كتاب الروض المعطار ،ص 58، 59.

[2]- ابن عمار: محمَّد بن عمار يكنى أبا بكر، أصله من شلب، من قرية من أعمالها يقال لها شنبوس، مولده ومولد آبائه بها ،كان خامل البيت ليس له ولا لأسلافه في الرياسة في قديم الدهر ولا حديثه حظ ولا ذكر فيهم بها أحد، ورد مدينة شلب طفلا فنشأ بها، وتعلم علم الأدب على جماعة،... ثم رحل إلى قرطبة فتأدب بها ومهر في صناعة الشعر، فكان قصراه التكسب به... ثم اتفق أن ولى المعتمد على الله شلب من قبل أبيه، فاستوزر ابن عمار هذا في تلك الولاية... ولما أفضى الأمر إلى المعتمد ... سأله ابن عمار ولاية شلب،... واستمرت ولاية ابن عمار عليها إلى أن اشتد شوق المعتمد إليه،... فاستدعاه وعزله عنها واستوزره، المراكشي عبد الواحد: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص 105، 106،ص 108.

[3]- المراكشي: المعجب، ص 112، ص 114.

[4]- سرقسطة: وبسرقسطة جسر عظيم يجاز عليه إلى المدينة، ولها أسوار منيعة ومبان رفيعة، واسمها مشتق من اسم قيصر وهو الذي بناها، وذكر أنها

وطرطوشة[1] التي سُجن بها عبد الملك بن إدريس[2] والمرية[3] وغيرها من المدن الأندلسية.

إن المادة الخبرية المستخرجة خاصة من المصادر التاريخية تعطي دلالة واضحة على وجود السجن في الأندلس في معظم مدنها، سواء كانت مدنا أزلية قديمة تعود في نشأتها إلى فترات أمم سابقة أو مدن إسلامية، دعت الضرورة الأمنية والحاجة الاقتصادية والاجتماعية لإقامتها.

بنيت عل مثال الصليب. الحميري: الروض، ص 516.

[1]- طرطوشة: وهي على سفح جبل، ولها سور حصين... وقصبة طرطوشة على صخرة عظيمة سهلة الأعلى وفي الشرق من القصبة جبل الكمين... وقصبة طرطوشة من المنعة والسمو في حد لم يستوفه بالصفة إلا عبد الملك بن إدريس المعروف بالجزيري، الحميري: المصدر نفسه، ص 391.

[2]- عبد الملك بن إدريس: المعروف بابن الجزيري، سكن قرطبة، يُكنى: أبا مروان ذكره الحميدي وقال فيه: عالم أديب شاعر، كثير الشعر، غزير المادة، معدود في أكابر البلغاء من ذوي البديهة، وله في ذلك رسائل وأشعار مروية، قال ابن حيان: توفي بالمطبق... في ذي القعدة سنة أربع وتسعين وثلاثمائة. ابن بشكوال: كتاب الصلة ، ص 290، خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص 99.

[3]- المرية: مدينة محدثة، أمر ببنائها أمير المؤمنين الناصر لدن الله عبد الرحمن بن محمد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة... وهي أشهر مراسي الأندلس وأعمرها... والمرية في ذاتها جبلان بينهما خندق مغمور وعلى الجبل الواحد قصبتها المشهورة بالحصانة، وفي الجبل الثاني ربضها. الحميري: مصدر سابق، ص 538.

المبحث الأول: مكان السجن من خلال المصادر

سجن قرطبة

سجن الزهراء

تصميم وهيكل السجن من الداخل

سجن قرطبة

تُعَد الأندلس منطقة جغرافية تابعة لقارة أوروبا، تعاقبت على حكمها عدة أمم كان آخرها القوط الغربيون، وعُرفت تلك الفترة بعصر الإقطاع والذي كانت مدته خمسة قرون كاملة، من القرن التاسع ميلادي حتى القرن الرابع عشر ميلادي (3-8هـ)، كانت السيادة والرئاسة للأمراء الذين يتعاونون مع الملك وقت الأزمات في رد الهجومات العسكرية المختلفة والقائمة مع المماليك المجاورة، ومقابل ذلك كان لكل أمير حصن أو مجموعة من "الحصون التي لم تلبث أن تحولت إلى أبراج فكانت القلاع، حيث يقام حول القلعة سور وخندق عميق وبها أبراج في الزوايا يستقر بها الرماة، وكانت القلعة مستقرا لسيد الإقطاع"[1].

ويصور لنا بعض المؤرخين نمط بناء القلعة في المدينة الإسلامية فهي "تشتمل في الوسط على مقر السلطة والحكم مؤمّنا في قلب المدينة ويحيط بها سور هي الأخرى، ثم يلي دائرة أوسع تضم البساتين ودائرة رابعة أوسع تشمل المزارع التي تغذي المدينة بحاجاتها الغذائية"[2].

فقد انتشرت القلاع[3] والحصون على طول شبه الجزيرة الإيبيرية في فترة من الفترات شهدت تحولات سياسية في نظم الحكم من إمارة إلى خلافة إلى عصر الطوائف في كل مرحلة كان للقلعة والحصن دورًا بارزاً.

إن التقسيم الجغرافي الذي اعتمد عليه البكري في ذكر خصائص المدن الأندلسية، استمده من التقسيمات السابقة والتي "حدها قسطنطين حدودا ستة"[4]، هذه الحدود تضم أكبر المدن الأندلسية والمعاقل الأساسية التي لعبت دورا كبيرا في التاريخ السياسي للدولة الأندلسية (138-479هـ/755-1086م)، وحتى قبل الوجود الإسلامي والمتمثلة في قرطبة، طليطلة، إشبيلية وماردة.

تشترك هذه المعاقل الكبرى ما عدا قرطبة كون أن لها "حصون وأقاليم"[5]، وهي صفة

---

[1]- أشرف صالح محمد سيد: قراءة في تاريخ وحضارة أوروبا العصر الوسيط، ص 31.

[2]- محمد عبد الستار: المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت 1988م، ص 95.

[3]- ينظر الملحق رقم 7. والملحق رقم 8.

[4]- البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز: المسالك والممالك، تحق: جمال طلبة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م، م2، ص 378.

[5]- البكري: المصدر نفسه، م2، ص 391، 393، 395.

البناء والمتمثلة بالخصوص في الحصون التي "تحتل عادة مواقع مرتفعة وتضم نطاقا أو حزاما محصنا بشكل طبيعي، أو بواسطة الحجارة"[1].

أما قرطبة فنجد بها "أقاليم كثيرة وكور جليلة"[2]، وأصبحت هذه المدينة العاصمة السياسية للدولة الأموية بالأندلس ومحل النزاع زمن عصر الطوائف.

وأهم مرفق بها القصر والذي ما كان إلا "بناء روماني قديم توارثه الملوك حتى الفتح العربي، ثم اتخذه الولاة منذ ولاية أيوب بن حبيب اللخمي مقرا له"[3].

وقد أدخلت على هذا القصر الكثير من التحسينات والانجازات الزخرفية في القاعات، فشملت الأعمدة والتيجان والعقود والأسقف والقيوان بطريقة إسلامية، جعلت من القصر تحفة فنية حتى الوقت الحاضر.

لكن الملاحظ أن مرافق القصر من قاعات وغرف ظلت على ما هي عليه من حيث مادة البناء وطريقة البناء، وكان من بينها سجن المطبق حيث "كان في نفس مبنى الخلافة، إلا أنه في جوف الأرض، وكان سجن المطبق هو المعد للسجناء مدى الحياة"[4].

ولم يكن السجن الوحيد بل وُجد كذلك حبس وهذا ما ذكره ابن حوقل عند وصفه لمدينة قرطبة بوجود حبس بالقرب من مسجدها الجامع حيث قال:"والحبس منه قريب"[5].

إن هذا "الحبس يتموقع بالقرب من الواد بالناحية الجنوبية"[6] لمدينة قرطبة، ومما يؤكد يؤكد وجوده بالقرب من مجرى مائي ما ذكره ابن عذارى "وكان السجن يومئذ يخرج منه إلى النهر لما يكون من الحاجة"[7].

---

[1]-محمد حناوي: النظام العسكري في عصري الخلافة والطوائف، دار أبي رقراق الرباط المغرب، ط1، 2003م، ص 201.

[2]- البكري: المصدر نفسه، ص 389.

[3]- السيد عبد العزيز سالم: العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الأول، أبريل مايو يونيو، 1977م، ص 95.

[4]- ابن حيان: المقتبس، خمس سنوات لحكم عبد الرحمن الأوسط، ينظر هامش ص325.

[5]- ابن حوقل: صورة الأرض، ص 108

[6]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 108.

[7]- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 50.

سجن الزهراء

وظلت مدينة قرطبة محافظة على جميع امتيازاتها وخصوصياتها، إلى أن أقام عبد الرحمن الناصرببناء مدينة "في غربها... وسماها بالزهراء"[1].

هذه المدينة كانت ذات مساحة واسعة "بلغ امتدادها من الشرق إلى الغرب 2700ذراع، وعرضها من الشمال إلى الجنوب 1500 ذراع، وعدد أبوابها يزيد على 15 باباً، كلها ملبّسة بالحديد والنحاس المذهب، وجملة السواري 4300 سارية"[2].

كان بناء مدينة الزهراء من ضرورات التحولات السياسية في المنطقة مع إعلان الخلافة الإسلامية بالأندلس (316هـ/928م)، وضرب النقود والعملة باسم الخليفة الناصر زد على ذلك الاكتظاظ الذي شهدته مدينة قرطبة من حيث زيادة الكثافة السكانية، وقد قام الخليفة الناصر بتشجيع السكان على التوسع خارج قرطبة مع حدود مدينة الزهراء مقابل مال معين من أجل تعميرها.

أصبحت مدينة الزهراء[3] مقر الخليفة حيث "نقل إليها ماله وديوانه وحبسه وخزائنه"[4] والمدينة السياسية يجب أن يتوفر فيها "جهازها الإداري الذي يشرف على جميع شؤونها كالوالي والقاضي والمحتسب وصاحب الشرطة وما يتبع هؤلاء من موظفين في مستويات مختلفة"[5]، ولذا تُعدُّ مدينة الزهراء هي المثال الحقيقي للعمارة الإسلامية بالأندلس.

اعتمد كثير من المؤرخين والأثريين –خاصة الإسبان منهم– في إعادة تشكيل مدينة الزهراء على ما ورد ذكره في الحوليات التاريخية وقد ذكر أحمد مختار العبادي أثناء تحقيقه لكتاب تاريخ الأندلس لابن الكردبوس "أنها كانت مدينة ثلاثية مدرجة على سفح الجبل، القسم الأعلى فيه القصر الخلافي، والقسم الأوسط عبارة عن بساتين ورياض، والقسم الأسفل

---

[1]– ابن حوقل: صورة الأرض، ص107، السيد عبد العزيز سالم: قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر 1997م، ج1، ص 63.

[2]– ابن عذارى: البيان، ج2 ص247.

[3]–مدينة الزهراء: مدينة في غربي قرطبة بناها الناصر عبد الرحمن ابن محمد... بينها وبين قرطبة خمسة أميال، وكانت قائمة الذات بأسوارها ورسوم قصورها، الحميري: الروض، ص 295.

[4]–ابن حوقل: المصدر نفسه ص 107، السيد عبد العزيز سالم: قرطبة حاضرة: ج1، ص 63.

[5]– محمد عبد الستار عثمان: المدينة الإسلامية، ص 217.

يحتوي على المسجد ومنازل خاصة والحرس، وكل قسم من هذه الأقسام له سور وأبواب"[1]، أما المصادر الجغرافية فتذكرها بأنها "مدينة فوق مدينة، سطح الثلث الأعلى على الحد الأوسط، وسطح الثلث الأوسط على الثلث الأسفل، وكان ثلث منها له سور، فكان الحد الأعلى منها قصورًا يعجز الواصفون عن وصفها، والحد الأوسط بساتين وروضات، والحد الأسفل فيه الديار والجامع"[2].

وقد ترجم المؤرخ والباحث الأثري أنطونيو بايخور تربياثيو هذا الكلام المستمد من المصادر في عملية البحث والتنقيب عن مدينة الزهراء، والتي كانت بداية عملية الحفريات الأولى بها عام 1910م، ثم عيّنت اللجنة الأولى عام 1924م إلى عام 1936م، والتي شملت قرابة ثمانية أعوام، والفترة الثانية منذ عام 1944م حتى الآن"[3].

والمقصود من الكلام السابق"حتى الآن" هو سنة 1966م، وأهم النتائج المتحصّل عليها من هذه الحفريات:" أنها ألقت الضوء وأزاحت الأنقاض بعامة عن الأجزاء الهامة من المدينة، مثل قصر الخلافة في الجانب الأعلى من المباني، والمجلس الغربي فضلاً عن أبنية أخرى أقلّ أهمية"[4].

وقد دام عمل بايخور ما يقارب عشرين عاما إلى إعادة تركيب جزء من مدينة الزهراء والمتمثل في القصر الذي ينقسم إلى قسمين، القطاع الرسمي –انظر المخطط 01- "فهو عبارة عن مجموعة الفضاءات والمباني ذات الطابع الإداري والسياسي التي تمثل سلطة الخليفة المرتبطة بالمهام البيروقراطية"[5].

وجاء بالجديد من خلال إنجاز مخطّطات للفضاءات والتي تظهر من خلال كتابه، ويعدّ أحدث نتائج الحفريات حتى الوقت الراهن.

وعند تصفح الحوليات التاريخية الأندلسية وكذلك كتب الطبقات وكتب الحسبة نجد ذكر باب السّدة يرتبط دائما بعرض وإصدار أحكام قضايا الإيداع في السجن وهو "باب كان يربط المدينة بالقصر والذي كان يشكل تواصل المدخل الشرقي الرسمي نحو مجمع المبنى

[1]- ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، تحق: أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية بمدريد إسبانيا، 1971م، ص 58.

[2]- الحميري: الروض، ص 295.

[3]- فون شاك: الفن العربي في إسبانيا وصقلية، ص211.

[4]- فون شاك: المرجع نفسه، ص209.

[5]- أنطونيو بابيخور: مدينة الزهراء، ص 99.

الذي يضم الدواوين الإدارية ودور أعضاء الحكومة وحاشية الخليفة"[1].

كما قام الباحث أنطونيو بابيخور برسم القطاع الرسمي الحكومي –انظر المخطط 02- بجعل حراس ناحية البوابة الشرقية يأتي بعدها ممر أرضي، لم يتوصل إلى معرفة طبيعة هذا الممر عند أصحاب الآثار لكن حين الرجوع إلى ما ذكره يوسف بن هارون البطليوسي الشاعر المعروف بأبي حنيش عندما "انتهى إلى باب السجن بالزهراء فقال لبوابّه: أنا فلان المطلوب الذي تعملون على خبره، قد أنبتكم بنفسي... فضموّني في الدرك الأسفل، وعَرّفوا صاحب المدينة بحصولي، فابتدروه وأوصدوه وعجَّلوا إلى صاحب المدينة محمد بن أفلح بخبره"[2].

إن النص الخبري سالف الذكر ينطبق تماما على الممر الأرضي الذي وُضع له مخطط من طرف الباحث الأثري أنطونيو بايخور ولم يتعرف عليه بأنه سجن مطبق الزهراء، بل ذكر فقط بأنه شارع تحت الأرض خاصة وأنه موجود في القطاع الرسمي الحكومي.

والقرائن الدالة على أنه سجن مطبق الزهراء أن طبيعة الدين الإسلامي تظهر في عدم التشدد والتعنيف وتثبيت القيود في الجدران، التي تستعمل عادة للحيوان، لذاك فالسجن في الإسلام ما هو إلا عقوبة تأديبية إنسانية الهدف منها ردع الظالم وإرجاعه عن ظلمه، ثم عدم وجود مخرج للممر الأرضي أو الشارع الأرضي يدل دلالة قاطعة على تفرد هذا الممر بصفة وميزة خاصة لا تستعمل إلا للحالات والحاجات الخاصة لمنع وصول الضوء والهواء النقي، وللعزل عن العالم الخارجي مهما كانت صفة السجين وكذا نوع العلاقة المتطلبة في حياة الإنسان، ومن هذا المنطلق يظل هذا الاحتمال قائما على أساس أن الممر الأرضي ما هو إلا مطبق الزهراء.

وهناك قاعدة سياسية اتبعت منذ أن قام أبو جعفر المنصور بإنشاء مدينة بغداد، حيث جعل لهذه المدينة مطبقا، فتزامن بناء المطبق مع قيام أي خليفة ببناء القصر الحكومي ويكون "موقع السجون السياسية...في أماكن ملحقة بقصورهم"[3].

أما القطاع الخاص للقصر والذي يضم الدور العليا ودور الخدم، والداران الجنوبيتان

---

[1]- أنطونيو بابيخور: مدينة الزهراء، ص 84.

[2]- ابن حيان: المقتبس قطعة المستنصر، ص 54.

[3]- عبد الوهاب مصطفى ماهر: عمارة السجون في الإسلام، كلية الإمام الأوزاعي، الدراسات الإسلامية بيروت لبنان 1435هـ/ 2014م، ص 26.

الكبيرتان وهي "من أهم الديار التي تم العثور عليها إلى حد الآن خلال حفريات مدينة الزهراء، هذا إلى جانب الحمام المشترك بين مقيمي كلتا الدارين"[1].

فاحتمال أن يكون سجن الزهراء حيث يمثل العدد 16 من المخطط 02 الحمام الفردي والدارين الواقعتين بينه قريبة من مجلس عبد الرحمن الثالث، وكذلك قربها من المسجد الجامع وليس مطبق الزهراء، وهناك قرائن يمكن الاعتماد عليها من أجل إثبات ذلك وهو قول ابن حزم في عزل سجن النساء عن سجن الرجال بقوله "وسجن مفرد بواباته"[2]، كما ذكر ابن عبدون "لا يسجن النساء مع الرجال في سجن واحد"[3].

إن اشتراك كلتا الدارين في حمَّام هو الذي دعا ابن حزم وابن عبدون إلى الجزم بعدم اختلاط السجناء من النساء والرجال في مكان واحد،رغم كونهم قد يشتركون في بعض المرافق الأخرى، وحتى يمكن القول أن حالات إيداع النساء في السجن كانت نادرة وقليلة، فكان الحكام يلجؤون إلى وضعهم في مكان يسهل عليهم القيام بعملية الحراسة، وحتى أن ابن عبدون دعا إلى أن يكون "السّجان شيخا كبيرا"[4].

---

[1]- أنطونيو بايخور: مدينة الزهراء، ص 133.

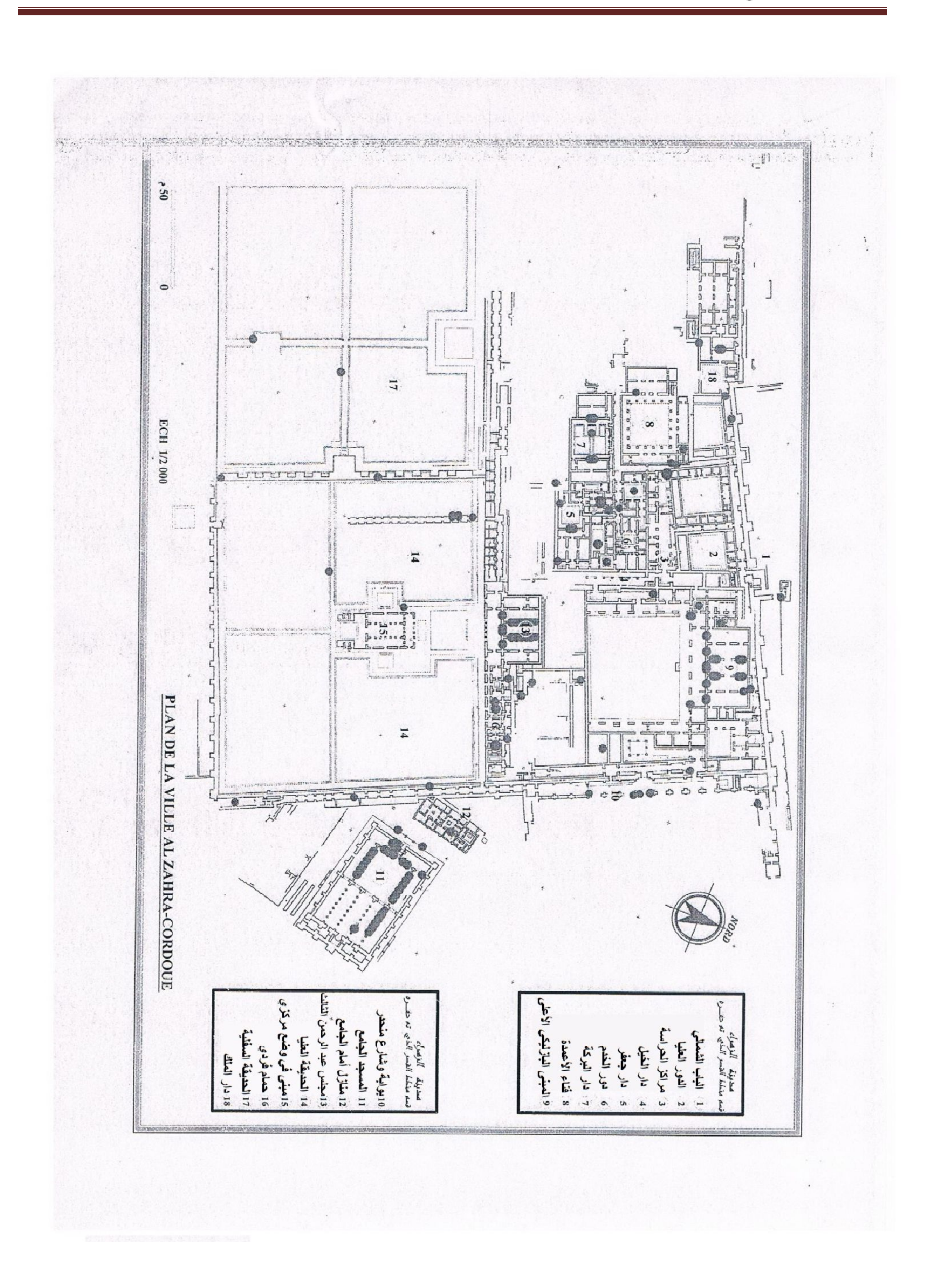
[2]- ابن رضوان: الشهب اللامعة، ص 222.

[3]- ابن عبدون: آداب الحسبة، ص 19.

[4]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص19.



المخطط 01: بايخور–مدينة الزهراء ص 118.


PLAN DE LA VILLE AL ZAHRA-CORDOUE
ECH 1/2 000
0
50 م
NORD
مدينة الزهراء
قسم منشأة القصر الذي تم حصره
1 الباب الشمالي
2 الدور العليا
3 مراكز الحراسة
4 دار الخيل
5 دار جعفر
6 دور الخدم
7 دار الحركة
8 فناء الأعمدة
9 المبنى البازلكي الأعلى
10 بوابة وشارع منحدر
11 المسجد الجامع
12 منازل أمام الجامع
13 مجلس عبد الرحمن الثالث
14 الحديقة العليا
15 مبنى في وضع مركزي
16 حمام فردي
17 الحديقة السفلية
18 دار الملك

المخطط 02

إنّ النتيجة التي يمكن استنتاجها أن بناء السجون صفة ارتبطت بقيام وإعلان نوعية حكم معين مثل إقامة الدولة الأموية بالأندلس بزعامة عبد الرحمن بن معاوية بدلا من الدولة الأموية بالمشرق، فقد استعان هذا الأخير بالسجن القديم والمتمثل في سجن المطبق، أما سجن جرائم التعزير يرتبط دائما بمكان معين وهو القرب من المسجد أو الجامع، وحتى عند بناء الزهراء وإعلان قيام الخلافة الإسلامية بالأندلس كان لحكام الفترة مطبق الزهراء وسجن الزهراء، وحتى المنصور بن أبي عامر عندما أنشأ مدينة الزاهرة[1] جعل لها مُطْبَقها الخاص بها، ورتب لذلك كل الرسوم الحكومية للدولة العامرية.

يختلف الوضع في الفترة الزمنية الممتدة من (400-479هـ/1009-1086م) في مكان إيداع السجناء باختلاف الوضع السياسي والأمني في المنطقة، "وأصبح الحكم ينحصر في ثلاثة أحزاب كبيرة، عمل كل واحد منها على بسط سلطانه على الأندلس، الحزب الأول ويمثله أهل الأندلس... الحزب الثاني فيمثله المغاربة أو البربر حديثو العهد بالأندلس... أما الحزب الثالث فيمثله كبار الصقالبة"[2]، وانتشر نوع من العمائر والبنايات في هذه الفترة، حيث "ظاهرة اتخاذ الحصون والاحتماء بها قد غدت من السمات البارزة للعصر الطائفي"[3].

فالملاحظ خلال استقراء المصادر التاريخية المتنوعة، نجد أن ملوك الطوائف اتخذوا السجون في القلاع والحصون وقد تمكن بعض المؤرخين من تحديد المصطلح العمراني والمتمثل في الفرق بين القلعة والحصن، "فكانت الحصون الكبيرة في الأندلس تسمى بالقلاع... وهي تقابل كلمة القصبة التي شاع استعمالها في بلاد المغرب وكذلك في بعض المدن الأندلسية"[4].

[1]-الزاهرة: بلغت المدينة من الاتساع والانبساط وبُعد الأقطار إلى أن كانت أرباضها إحدى وعشرين ربضا: كل ربض منها يُعد أكبر مدينة من مدائن الأندلس بالجهة الغربية منهاتسعة... ربض السجن القديم، ابن الخطيب: إسبانيا الإسلامية، ص 103.

[2]- العبادي : في تاريخ المغرب والأندلس، ص 196، 197.

[3]- حناوي: النظام العسكري، ص 209.

[4]- أحمد مختار العبادي: صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف بالإسكندرية ط1، 2000، ص 20.

فمملكة المرية[1] في عهد المعتصم بن صمادح[2] كان بها سجن "أُقيم في داخل القصبة لمناعتها وعزلتها من جهة ثانية"[3]، وقد تمكن الدكتور عبد العزيز سالم من تحديد موقع ومكان السجن فقال:"في الطرف الشرقي من مرتفع القصبة الأوسط أطلال السجن الإسلامي المعروف بالمطبق"[4] الذي يُشيّد عادة "في مكان مرتفع وله مثل القلعة أبراج وأبواب حديدية تمتد منها قنطرة متحركة يمكن رفعها، ويحيط به خندق مليء بالمياه"[5].

أما "حصن روطة أحد معاقل سرقسطة[6]"[7]، حيث سجن به عبد الله بن حكم ابن عم منذر بن يحيى سنة (431هـ/1039م)، وكذلك "حصن مُنت أقوط"[8] بمدينة مرسية، حيث سجن به ابن طاهر[9] وكذلك "حصن بايرش"[10] بمدينة مالقة، حيث اعتقل به إدريس بن يحيى[11] وكذلك "حصن شقورة"[12] بمدينة إشبيلية.

---

[1]- ... والبحر بقبلي مدينة المرية، وقصبتها لجوفيها، وهو حصن منيع لا يرام مديد من المشرق إلى المغرب، ولها باب قبلي يفضي إلى المدينة... ولها باب شرقي خارج عن أسوار المدينة، والريض متصل بجبالها وهي أسهل مرتقى من الباب القبلي، ... ومرسى المرية صيفي يكن شرقية وغربية. الحميري: الروض، ص 538.

[2]- المعتصم بن صمادح: هو مُحَّد بن معن بن مُحَّد بن أحمد بن عبد الرحمن بن مُحَّد بن عبد الرحمن بن صمادح بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المهاجر بن عميرة... كان أبوه أخذ البيعة له في حياته... تلقب بالمعتصم بالله والواثق بفضل الله... كان حسن السيرة في رعيته وجنده وقرابته، فانتظمت أيامه واتصلت دولته واستقامت أموره... هلك بعد ذهاب المرابطين عنه، وقيل توفي وهم يحاصرونه في شهر ربيع الآخر سنة 484هـ. ابن الأبار: الحلة السيراء، ج2 ص78، 82، 84.

[3]- مريم قاسم طويل: مملكة المرية في عهد المعتصم بن صمادح (433-484هـ/1051-1091م) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1414هـ/1994م، ص 135.

[4]- عبد العزيز سالم: مدينة المرية الإسلامية، ص 139، مريم قاسم الطويل: مرجع سابق، ص 135.

[5]- العبادي: صور من حياة الحرب والجهاد، ص 21.

[6]- سرقسطة: في شرق الأندلس وهي المدينة البيضاء، وهي قاعدة من قواعد الأندلس كبيرة آهلة ممتدة الأطناب واسعة الشوارع، حسنة الديار والمساكن متصلة الجنات والبساتين ولها سور حجارة حصين، وهي على ضفة نهر كبير، الحميري: مصدر سابق، ص 317.

[7]- ابن الخطيب: تاريخ إسبانيا، ص 197.

[8]- ابن الأبار: مصدر سابق، ج2، ص24.

[9]- ابن طاهر مُحَّد بن أحمد بن إسحاق بن زيد بن طاهر القيسي أبو عبد الرحمن... كان أبو عبد الرحمن بن طاهر أحد من جمع الحديث إلى القديم وارتقى من رياسة الأقلام إلى سياسة الأقاليم، واتفق لبني طاهر بالفتنة المطغية، رياسة كورة مرسية، ابن بسام: الذخيرة، ج03، ص 13.

[10]- الضبي: بغية الملتمس، ج01، ص 61.

[11]- إدريس بن يحيى: هو إدريس بن يحيى بن علي بن حمّود بن أبي العيش ميمون بن أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب... بويع له بالخلافة بمالقة بعد أبيه... وتلقب بالعالي، ثم خلفه ابن عمه مُحَّد بن إدريس بن علي بن حمّود واعتقله، ابن الأبار: مصدر سابق، ج02، ص27،26.

[12]- ابن الخطيب: مصدر سابق، ص161.

كما سُجن سعيد بن يحيى بن سعيد الحديدي[1] التُجيبي بسجن وبْذي[2].

كل المدن سالفة الذكر والتي شُيدّت بها حصون تشرف على نهر أو يمر عليها، أو تطل على البحر، وهذا ما نجده حيث التعريف الجغرافي لمواقع المدن التالية: مرسية[3]، المرية، مالقة[4]، إشبيلية، طرطوشة وسرقسطة، وقد أشار إلى هذا الأمر ابن عذارى المراكشي المراكشي بقوله:" وكان السجن يومئذ يخرج منه الناس إلى النهر لما يكون الحاجة مع الموكلين بهم"[5].

يُعدّ هذا الأمر أو الخبر قرينة من القرائن التي تدل على وجود السجن بالقرب من الماء وذلك لسهولة القيام بأعمال العبادة من طهارة وغسل ووضوء، وقد ذكر ابن الأبار أن أهل الحبس يومئذ ينزلون إلى النهر الأعظم –قربهم- للطهور والوضوء على سرداب اتخذ لهم تحت الأرض، إذ أن مكانه يومئذ لِصْق القصر، على الهِبْط، والرُقَباء عليهم"[6].

ويفسر المحقق أن المقصود بالهِبْط هو "الجزء المنخفض من شاطئ النهر المجاور للماء، وكان سرداب السجن ينتهى عنده"، زد على ذلك صعوبة الفرار من السجن، ويتضح ذلك عندما سُجن محمد بن جهور بمنطقة شلطيش[7] فموقع السجن بالأندلس يكون دائما بالقرب بالقرب من المجرى المائي.

تصميم وهيكل السجن من الداخل

لم تتوصل الأبحاث الأثرية في بلاد الأندلس- إسبانيا حاليا- إلى تحديد موضع أو مكان السجن في فترة الدراسة ما عدا في بعض القلاع والحصون كما جاء ذكره في قصبة

[1]- سعيد بن يحي بن سعيد الحديدي التُجبي: من أهل طليطلة يُكنى أبا الطب... تولى القضاء بطليطلة... وقُتل أبوه وسُجن هو... فمكث فيه إلى أن توفي 472هـ، ابن بشكوال: كتاب الصلة، ص 191.

[2]- وبذي: مدينة بالأندلس، وهي حصن على واد بقرب أقليش، الحميري: الروض، ص 208.

[3]- مرسية: بالأندلس وهي قاعدة تدمير ... على نهر كبير يسقي جميعها كنيل مصر، ...، ومرسية في مستوى من الأرض على النهر الأبيض ولها ربض عامر آهل، ... والماء يشق ربضها وهي على ضفة النهر. الحميري: المصدر نفسه، ص539-540.

[4]- مالقة: بالأندلس مدينة على شاطئ البحر، عليها سور صخر والبحر في قبلها، ... لها ربضان كبيران، وشرب أهلها من الآبار ولها واد يجري في زمن الشتاء وليس بدائم الجري. الحميري: المصدر نفسه، ص517.

[5]- ابن عذارى: البيان، ج02، ص 50.

[6]- ابن الأبار: الحلة السيراء، ج02، ص 351.

[7]- شلطيش: بالأندلس، بقرب مدينة ليلة، وهي جزيرة لا سور لها ولا حظيرة إنما هي بنيان متصل بعضه ببعض... ويحيط بجزيرة شلطيش البحر من كل ناحية إلا مقدار نصف رمية حجر، فمن هنالك يجوزون لاستقاء الماء لشربهم... والمدينة منها في جهة الجنوب. الحميري: مصدرسابق، ص 344.

المرية، وهو بناء يتوافق مع قيام عصر الطوائف.

ويأتي الجزم في عدم وجود آثار لبقايا السجن بالمفهوم الحالي من قاعدة أساسية يعتمد عليها الأثريون وهي: "الكتابات الأثرية بأنواعها المختلفة سواء كانت منفذة على المباني والعمائر، أو على المعادن والأخشاب أو على غيرها الأواني الفخارية والخزفية، والرخام الحجر والعظم والزجاج والنسيج... فهي بمثابة مصادر أثرية أصلية، معاصرة للأحداث والوقائع يصعب الطعن فيها أو التشكيك في معلوماتها"[1].

إن القاعدة الأثرية سابقة الذكر تقودنا إلى تأكيد صعوبة تحديد هيكل السجن وتصميمه، إلا بالاعتماد على ما ورد في المصادر المكتوبة سواء كانت سياسية أو شعرية وأدبية وهي ما يعرف عند الأثريين بعملية إعادة التصوير.

فوصف السجن من الداخل أختص به الشعراء والأدباء من خلال أشعارهم فكلهم يتفقون في وصف ظلمته ووحشته، لكن جاء الشاعر ابن زيدون وذكر أن سجن قرطبة يتألّف من ثلاث قطاعات أو فضاءات حيث تنقل بينها في فترة سجنه.

فالقطاع الأول عبارة عن " موضع جرت العادة بوضع مستوري الناس وذوي الهيئات منهم فيه"[2]، وهذا المكان هو الذي اختص به أصحاب قضايا السجن المالية والاجتماعية سابقة الذكر، ويؤكد وجود هذا القطاع على ما ذكره ابن رضوان في أن يكون سجناً " للمستورين المحبوسين في الديون والآداب وأشباهها"[3]، ويعدُّ هذا حبس وليس سجن لأن مدة إقامة السجين لا تتعدى السنة فيه ونزلاؤه هم أصحاب جرائم التعزير.

ويتمثَّل القطاع الثاني في مكان يوضع فيه "الجناة المفسدون واللصوص المقيَّدون"[4]، ويؤكد ذلك ابن رضوان في قوله:" سجن ثقيف للدعّار، ومن تخاف غائلته"[5]، وقد سبقت الإشارة إلى وضع القيد لهذه الفئة من السجناء، ولا يطلقون منه إلا وقت الوضوء والصلاة والحاجة.

وهؤلاء السجناء شهد عليهم القضاء بثبوت التهمة ولا يكون خلاصهم من السجن إلا

[1]- ابن قربة صالح يوسف: أبحاث ودراسات في تاريخ وآثار المغرب الإسلامي وحضارته، دار الهدى عين امليلة الجزائر، ط1، 2011م، ص 187.
[2]- ابن بسام: الذخيرة، م1، ص 254.
[3]- ابن رضوان: الشهب اللامعة، ص 222.
[4]- ابن بسام: مصدرسابق، م1، ص 254.
[5]- ابن رضوان: الشهب اللامعة، ص 222.

بشهادة السجان القائم عليهم بصلاح حالهم، كما جاء ذكرهم في حال قضية سجن ابن بريهة.

إنتقل ابن زيدون إلى القطاع الثالث بعد العديد من الشكاوي التي قدّمها للقائم على الحبس أو السجّان، حيث يقول:" فأُصعدت إلى غرفة في السجن أقنعني بها مع خساستها، وأسلاني عن المصيبة بالكون فيها على مضاضتها، إنفرادي من لفيف الأخلاط، ومن ضمَّه السجن من السفلة والسقاط"[1].

وهذا فيه دلالة واضحة على وجود السجن الانفرادي والذي يختص به أصحاب أحكام الصلب كما جاء في قضايا أحكام السجن الاجتماعية.

إن صعود ابن زيدون إلى منطقة أعلى في السجن يدل على أن سجن قرطبة، كعيّنة من عيّنات سجون الأندلس، عبارة عن القطاع العلوي الذي يتكوّن من سجن إنفرادي وغير بعيد عنه مكان مخصّص لجلوس حراس السجن وما يتطلّبه المكان من مستلزمات الحياة اليومية.

أما القطاع السفلي، فهو المعروف بالسجن المطبق، وهو على قسمين، قسم مخصّص لأصحاب القضايا ذات الحكم الخفيف، وقسم مخصّص للجناة واللصوص، ويكون الصعود من القطاع السفلي إلى القطاع العلوي بواسطة الدرجات" ويكون الدرج من الخشب أو الرخام أو الحجر"[2]، وأغلب الظن أن يكون من الخشب.

إن خروج السجناء إلى ضفة النهر والوادي يكون عن طريق سراديب كما سلف ذكره، فهيكل السجن إذن له بوابتان، البوابة الأولى وهي الواجهة الأمامية ومكان وقوف الحراس اليومي أو البوابين، ودخول السجناء والخروج منها، أما البوابة الثانية وهي التي توجد عند نهاية السرداب ولا تفتح إلا في أوقات معيّنة.

وبالنسبة لمواد البناء، فهي لا تتعدّى أن تكون من الحجارة أو الطابية، هذه الأخيرة كانت "توضع في مكانها بواسطة قوالب جاهزة من الخشب تترك شرفات معيّنة من الجدران لتسهيل النظر والمراقبة"[3].

[1]- ابن بسام: الذخيرة، م1، ص 255.

[2]- سامي محمد نوار: الكامل، ص 67.

[3]- حناوي محمد: النظام العسكري بالأندلس، ص 244-245.

هذا النوع من مواد البناء سهل التآكل والاندثار خاصة مع قرب السجن من المجرى النهري، إن احتمال استعمال الطابية ببلاد الأندلس غير وارد في الكثير من المصادر السياسية، لكن دراسة حناوي محمد تعكس وجودها في بلاد الأندلس ولربما المقصود منها وبها مادة الجص.

وبالنسبة لأرضية السجن فلم تكن مبلّطة، حتى أن بعض السجناء اشتكى من البراغيث، وهو دليل على وجود المنطقة في مكان رطب مع قلة وصول أشعة الشمس وعليه نجد معظم شعراء وأدباء الأندلس المسجونين يصفون المكان بالقبر.

فهذا أبو الأصبغ عيسى بن الحسن يقول:[الخفيف]

لَيْسَ حَظِّي مِنَ البَسِيطَةِ إِلّا قَدْرَ قَبرٍ صَبِيحَة أَوْ مَسَاءُ

وإِذَا مَا جَنَحْتُ فَيهِ لأُنْسٍ أَوْحَشَتْني بِأُنْسِهَا الأَغْبِيَاءُ[1]

ولا يخالفه الرأي في ذلك على ما وصف ابن غصن المعروف بالحجاري في قوله:[الطويل]

فَدَيْتُكَ هَلْ لِي مِنْكَ رُحْمَى لَعَلَّنِي أُفَارِقُ قَبْراً فِي الحَيَاةِ فأُنشَرُ

ولَيْسَ عِقَابُ المُذْنِبِينَ بِمُنكَرٍ وَلَكِنْ دَوَامُ السَخْطِ وَالعَتَبِ مُنْكَرُ[2]

وقد جاء نفس الوصف عند مؤمن بن سعيد في قوله:[البسيط]

ضَاقَتْ بِيَ الأَرضُ وانْسَدَّت مَخَارِجُهَا حَتّى كَأَنِّي بِبَطْنِ الأَرْضِ مَقْبُورُ[3]

فقد اتفق كل هؤلاء على وصف السجن بالقبر، بل زاد بعضهم في وصف وحشته وظلمة المكان الذي هو نازل به كأنّه جنين في بطن أمه ينتظر خروجه من ظلمة الرحم في قول الحجاري:[الطويل]

وَهَا أَنَا فِي بَطْنِ الثَّرَى وَهُوَ حَامِلٌ فَيَسِّر عَلَى رُقْبَى الشَّفَاعَةَ مَوْلِدِي[4]

كما ركّز الشعراء في وصف أدقِ الأشياء بالسجن لكثرة خلوتهم مع تطلّعهم لإطلاق سراحهم، وقد مثَّل لهم الباب ذلك التمني، لذا جاء وصف الباب على لسان هاشم بن عبد

[1]- ابن سعيد: المغرب، ج1، ص 212.
[2]- المقري: نفح الطيب، ج4، ص 218.
[3]- المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 212.
[4]- المقري: نفح الطيب، ج4، ص 169.

العزيز الوزير في قوله:[الطويل]

وإنّي عَدانِي أَنْ أَزُورَكِ مُطْبَقٌ وَبَابٌ مَنِيعٌ بِالحَدِيدِ مُضَبَّبُ[1]

وشاركه في الوصف للباب الشاعر ابن شهيد حين قال:[الطويل]

وَقُلْتُ لِصَدَّاحِ الحَمَامِ وَقَدْ بَكَى عَلَى القَصْرِ إِلْفاً والدُّمُوعُ تَجُودُ

وَمَا زَالَ يُبْكِينِي وَأَبْكِيهِ جَاهِداً وَلِلشَوْقِ مِنَ دُونِ الضُّلُوعِ وَقُودُ

إِلَى أَنْ بَكَى الجُدْرَانَ مِنْ طُولِ شُجُونَا وَأَجْهَشَ بَابَ جَانِبَاهُ حَدِيدُ[2]

كما كان لصوت باب السجن عند الفتح وقعاً في نفوس السجناء، حيث يذكره ابن شهيد في قوله:[الطويل]

وَمَا اهْتَزَّ بَابُ السِّجْنِ إِلَّا تَفَطَّرَتْ قُلُوبٌ لَنَا خَوْفَ الرَّدَى وَكُبُودُ[3]

ولم يقتصر شعر السجناء على الوصف فقط بل تعداه إلى أغراض الشعر الأخرى من استعطاف ومدح وغزل وحنين وفخر ورثاء وهجاء ودعابة، فكلها تدل على "حالة الغضب المستعر في داخل الشاعر السجين، ورغبته في الخلاص من هذا المكان البغيض"[4].

---

[1]- ابن الأبار: الحلة السيراء، ج1، ص 140.

[2]- المقري: مصدر سابق، ج4، ص 167.

[3]-المقري: المصدر نفسه، ج1، ص 212.

[4]- ريمة برقوق: شعرية الفضاء المغلق حاضرة إشبيلية – السجن أنموذجا–، مذكرة ماجستير في الأدب العربي، تخصص أدب أندلسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، إشراف د. محمد زرمان، 1429-1430هـ/2008-2009م، ص 49.

المبحث الثاني: الموقع الجغرافي للسجن

سجن قرطبة

سجن إشبيلية

سجن مالقة

سجن المرية

تتجلّى الدراسة الجغرافية الطبيعية في معرفة أنواع تضاريس المنطقة مع أقاليمها المناخية والتي تتحكّم في الاستقرار البشري وظهور النشاطات الإنسانية المتنوِّعة، ويلعب الماء الدور الأساسي في قيام الحضارات على طول الحقب التاريخية.

وتزخر الأندلس بكم هائل من الأنهار حيث "يشقّها أربعون نهراً"[1]، كما عرفت السنوات الأخيرة العديد من الدراسات لهذا الموضوع، انطلاقا من مصادر الفقه والأحكام والنوازل، وتتميَّز كل دراسة بنتائج تختلف عن سابقتها، فجاءت دراسة سعيد بن حمادة[2] برؤية تاريخية جديدة شهد له بها إبراهيم القادري بودشيش من خلال ذكره أن الباحث "نبش في فضاء المعرفة المائية ببعديها الوجودي والأنثروبولوجي مما جعل الماء يتحوّل في هذه الدراسة إلى واقعة ثقافية متعدِّدة التفرّعات"[3].

لم تكن الدراسة الوحيدة بل وُجدت دراسة ثانية، قام بها الباحث عياد المبروك عمّار الرجيبي، والذي أبرز من خلالها تنوّع مصادر المياه في الأندلس حيث "استخدم الأندلسيون وسائل مختلفة، ...، وهذا يقودنا إلى أن الأندلسيين قد أصابوا تقدّما كبيراً في فن تصريف المياه ومعالجة العديد من الصناعات"[4].

اعتمدت الدراسة الأولى للماء على مصادر الفقه والأحكام والنوازل، أما الدراسة الثانية فجاء ذكر المصادر الجغرافية الأندلسية ومصادر الفلاحة وكذا مصادر الحسبة.

وتعتمد دراستنا على معطيات جغرافية في هذا المبحث من خلال ما ذكره ابن الأبار الذي قال:"أن أهل الحبس يومئذ ينزلون إلى النهر الأعظم – قربهم– للطهور والوضوء، على سرداب أُتجذ لهم تحت الأرض، إذ كان مكانه يومئذ لصق القصر على الهبط"[5]، وهذا ما أكده ابن عذارى حيث قال:" وكان السجن يومئذ يخرج منه الناس إلى النهر لما يكون الحاجة مع الموكّلين بهم"[6]، وهذا ما ذهب إليه كذلك علي دبور[7] في دراسته. وبتطويع المادة الخبرية

---

[1]– الزهري: كتاب الجغرافية، ص 80.

[2]– سعيد بن حمادة: الماء والإنسان خلال القرنين 7–8هـ/13–14م، دار الطليعة بيروت لبنان، ط1، 2007م.

[3]– القادري بودشيش: مقدمة كتاب سعيد بن حمادة: الماء والإنسان، ص 7.

[4]– عياد المبروك الرجيبي: الماء في الأندلس في العصر الوسيط، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر، ع26 ، رمضان 1429هـ/ سبتمبر 2008م، ص 322.

[5]– ابن الأبار: الحلة السيراء، ج02، ص 351.

[6]– ابن عذارى: البيان، ج02، ص 50.

[7]– السجون والسجناء في الأندلس: ص 130.

الخبرية المصدرية سابقة الذكر مع استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة في محاولة اكتشاف مكان السجن بالأندلس عموماً، وبمجموعة من المدن الأندلسية خصوصاً، عن طريق التصوير الجوي للأقمار الصناعية، حيث يتم التقاط الصورة الجوية[1] بطريقة عمودية تمكننا من الوصول إلى افتراضية مكان السجن.

والملاحظ أن الكثير من المدن الأندلسية ظلت محافظة على بعض الآثار الإسلامية وصُنِّفت ضمن التراث العالمي المحفوظ من طرف منظمة اليونيسكو، من قصور ومساجد والتي حوِّلت كلها إلى كنائس، وكذا القلاع والحصون إلى ثكنات عسكرية.

سجن قرطبة

وتأتي مدينة قرطبة في الذكر الأول، لما حافظت عليه من آثار ومنشآت إسلامية، والتي يمر بها نهر الواد الكبير[2]، وبالرجوع إلى تلك الآثار من الجامع والقصر، سهلت علينا محاولة افتراضية وجود مكان السجن.

فالصورة الجوية الأولى بعمرانها الحالي من مباني مختلفة وطرقات متشعبة، تعطي الإطار العام للمدينة، وبالرجوع إلى الوثيقة المعنونة بمخطط الموقع والمنجزة من قبل السيد سالم عبد العزيز، وإسقاط صورة المخطط بصورها وقصبتها وأرباضها على الصورة الجوية الأولى للحصول على رسم تخطيطي تقريبي لمكان السجن بمدينة قرطبة نحصل على الصورة الجوية الثانية بعد المعالجة.

في الصورة الجوية الثانية، تمَّ تحديد حدود قرطبة في العصر الوسيط بشريط نقطي متقطّع، كما تم تحديد مكان الجامع باللون الأصفر ومكان القصر باللون الأزرق ومكان السجن المفترض باللون الأحمر، والذي يجاور نهر الواد الكبير في منطقة وعرة تنتهي بمنطقة منبسطة تعرف عند الجغرافيين بالمصطبة النهرية[3]، وعند أهل التاريخ الوسيط

---

[1]- الصورة الجوية: هي وثيقة خام تمثّل الواقع المضبوط لمعالم السطح بدون تأويل ولا تعريف، وهي وثيقة صامتة ليس بها أي أخبار كل ما على الأرض من مظاهر يتضح بأشكاله الهندسية الفعلية مع مراعاة تحريفين إلزاميين هما: التصغير في المساحة والتحريف الناتج عن المرور من أشكال حجمية إلى أشكال مستوية. محمّد بن ريان وحسن بن جليمة وعبد الله العوينة: قراءة وتحليل الخريطة الطبوغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط المغرب، ط2، 1989م، ص16.

[2]- نهر الواد الكبير: هو قصبة الأندلس، ....، ينبعث من هذا الجبل بالموضع المسمى بفج الديلم المشرف على كوة قَيْجَاطَة، ويخرج من عين هناك يسمى بالواد الكبير من أول خروجه إلى وقوعه في البحر.الزهري: كتاب الجغرافية، ص 97-98.

[3]- المصطبة النهرية: منبسط من الأرض قرب نهر، ينتج عندما يتصابى نهر في مجرييه الأوسط والأسفل. المعجم العلمي الجغرافي: أكاديميا كولينز، تر:

بالهبط[1].

وتوضِّح الوثيقة المعنونة بمخطط الكتلة تفاصيل ودقائق قصر قرطبة من خلال دراسة باب من الأبواب المؤدية إلى القصر، وهو باب إشبيلية[2]، وكذلك توضِّح المنطقة الموجودة بين الواد والقصر، وهي عبارة عن مصطبة نهرية، حيث تمثِّل حاجزاً طبيعياً محدَّداً بالواد من الجهة الجنوبية وبالقصر من الجهة الشمالية، ممّا يجعل هذه المصطبة مكانا مثاليا لإقامة السجن، بالإضافة إلى الأسباب التالية:

أولاً: سهولة حراسة المنطقة.

ثانياً: من الناحية الطبيعية قرب المجرى النهري، يساعد على الطهور والوضوء كما جاء ذكره في المادة الخبرية سالفة الذكر.

ثالثاً: يظهر شكل الواد عبارة عن كوع شبه مغلق مع حافة القصر، مما يصعِّب اجتياز الواد إلى الضفة الأخرى، وجعل منفذ واحد فقط للسجناء هو حائط القصر.

وهنا قد يتساءل القارئ أو الباحث عن صدق هذه الفرضية وصحتها لعدم وجود دليل مادي أثري، إلا أن الجواب عند الباحثين الجغرافيين، حيث أن الوديان تمتاز بما يعرف بالديناميكية النهرية، ممّا يجعل وجود المصاطب وقتية، أي أنه يمكن للواد أن يقوم بإنشائها أو طمرها، وكل هذا يتوقَّف على كمية الحمولة–قوة المياه–المرتبطة بكمية التساقط، حيث أن الآثار في المنطقة معرّضة للزوال حسب ديناميكية النهر.

وليس هذا السبب الوحيد في زوال معالم وجود السجن في الأندلس، بل إلى نوعية المواد المستعملة في البناء، هذه الأخيرة لا نجدها على شكل ونوع واحد بل تتنوّع ما بين الحجارة، والحجر الرملي، والمرمر، والآجر، لكن الشائع في بناء الأندلسيين هو:" الآجر والحجر"[3]،وتنقسم هذه الأخيرة إلى الحجارة الكبيرة[4] والحجارة الصغيرة، وتتم الإستفادة من كل

عصام مقدم وليلى يوسف جبّور، مراجعة: د. مُحَمَّد دبس، منشورات دار الكتاب بيروت لبنان، 1996م، ص 357.

[1]– الهبط: يطلق على الجزء المنخفض من شاطئ النهر المجاور للماء، وكان سرداب السجن ينتهي عنده. ينظر: هامش الحلة السيراء لابن الأبار، ج02، ص 351.

[2]- Basilio Pavon Maldonado: Entre la Historia y la Arqueologia, El Enigma De la Cordoba Califal Desaparecida, Al-Qantara Revista De Estudios Arabes, Madrid 1988, Vol IX, p172.

[3]– مُحَمَّد كرد علي: غابر الأندلس وحاضرها، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة مصر، 2013م، ص30.

[4]– الحجارة الكبيرة: تظهر مصقولة من كل الجوانب ومقاساتها مختلفة وأحجامها متغيّرة، أحياناً مستطيلة وأحياناً أخرى مربّعة، وهي أقدم مادة عرفها الرومان في تشييد مبانيهم الضخمة. حجاج كاهنة: طرق تموين مدينة كويكول بالمياه في العصر الروماني، ص74.

نوع في مجالات متنوّعة.

كما تؤكد الدراسات الأثرية الإسبانية على "وجود كتل حجرية على الطريقة الرومانية القديمة ... وكذا ما نعثر عليه من بقايا جسر المياه وبعض الكتل الحجرية إلى جوار الباب المردوم[1]"[2]. فصفة البناء معروفة منذ القديم في المدن الأندلسية بالحجارة لوجود المحاجر.

أما المادة الثانية والمتمثّلة في الآجر، فإننا نجدها على نوعين: الآجر النيئ والآجر المشوي[3]، وهي عادة ما تكون سهلة وبسيطة "وذات تكلفة رخيصة"[4]،وهو الشائع في الأبنية البسيطة، مثاله الفندق الذي أمر بهدمه عبد الرحمن الأوسط، والذي كان مُتخذاً لبيع الخمور والأشربة، "كان مبنياً بالجص والأجر"[5].

وبالنسبة لمادة بناء السقف فهي لا تتعدّى أن تكون من الخشب، فمن "الناحية الصناعية فإنه يُقسم إلى ثلاث مجموعات أساسية: وهي أخشاب صلبة، وأخشاب نصف صلبة، وأخشاب لينة"[6]، والمعروف عن بلاد الأندلس أنها غنية بالثروة الغابية.

تتأثر مواد سابقة الذكر بمجموعة من العوامل منها عملية التخريب التي لحقت كل المنشآت العمرانية والتي لها علاقة بالإسلام والمسلمين أثناء الحروب المتكرّرة وسقوط المعاقل الإسلامية، بالإضافة إلى عملية التآكل والإنهيار بسبب العوامل المناخية، تأتي على رأسها الرطوبة وما مدى فاعليتها على الحجر والآجر وحتى الخشب.

فنجد تأثير الرطوبة في المباني الأثرية يتجلّى في:

"-الخاصية الشعرية: يتمثّل في صعود الماء وتسربه داخل فراغات ومسامات الحجر.

-التيارات الهوائية: خاصة في المناطق التي بها المسطحات المائية كالبحرحيث تعمل على حت جدران المباني بواسطة رذاذ البحر الغني بالأملاح.

---

[1]- ينظر الملحق رقم 8.

[2]- مالدونادو باسيليو بابون: عمارة المساجد في الأندلس، تر: علي إبراهيم منوفي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث أبو ظبي، الإمارات العربية، ط1، 1432هـ/2011م، ص21.

[3]- الآجر المشوي: من أهم مواد البناء في العمارة الرومانية... ويتم حرقه ليكتسب صلابة لمقاومة العوامل الطبيعية. حجاج كاهنة: مرجع سابق، ص75-76.

[4]- مالدونادو: مرجع سابق، ص21.

[5]- ابن حيان: المقتبس، السفر الثاني، ص184.

[6]- ربعين أعمر: تأثير عوامل التلف البيولوجية على المادة الخشبية، ص49.

-التكثّف: نفوذها داخل المسامات.

-التغيرات في درجات الحرارة: وذلك بارتفاعها وانخفاضها يؤدي إلى حدوث تلف المباني"[1].

ولا يختلف أثر الرطوبة في الحجر عنه في مادة الخشب، حيث أن الخشب"مادة عضوية إستطرابية أي أنه يمتص جزءً من بخار الماء(الرطوبة) الموجود في الجو، ويطرحه عندما تزيد درجة الحرارة، لكي يحافظ على تأقلمه مع المحيط، وتختلف الظاهرة الإستطرابية على حسب اختلاف درجة الحرارة والرطوبة النسبية والهواء المحيط، ونوعية بنية المادة ... وهذا ما يرهق البنية الخشبية فيزيائياً، ويجلب عوامل التلف البيولوجية"[2].

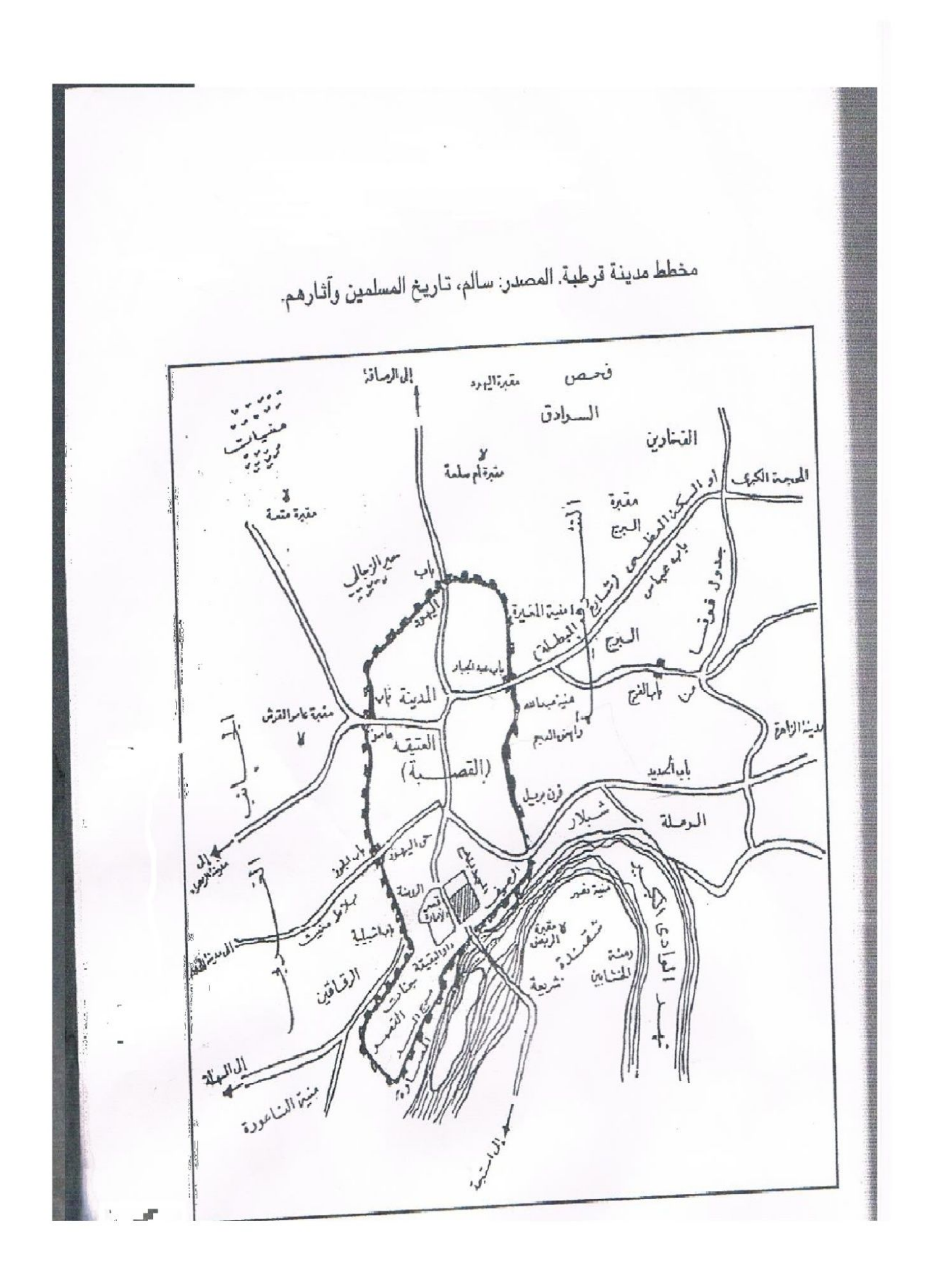
لهذا لم يتمكن علماء الآثار من ايجاد بقايا آثار السجون الأندلسية خاصة منها القريبة من الأنهار، لذا لا يمكن تركيب فضاء السجن في الاندلس في الفترة الممتدة 138-399هـ/ 755-1109م، إلا من المصادر التاريخية والمصادر الجغرافية ومصادر التراجم والطبقات.

[1]- عبد الصمد رقية: أثر الرطوبة والأملاح على الصخور الكلسية في المباني الأثرية، ص61.

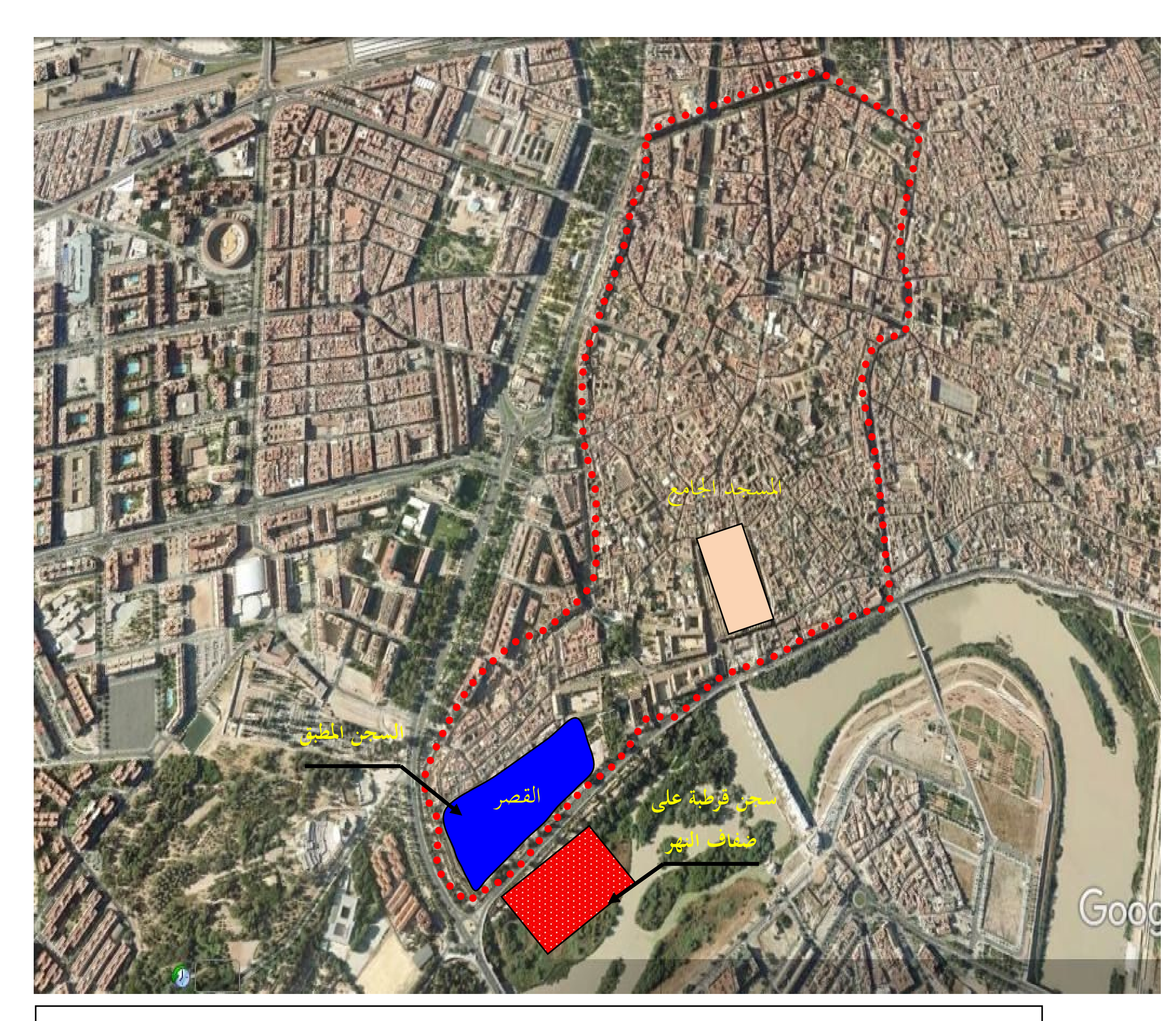
[2]- ربعين أعمر: تأثير عوامل التلف، ص167.



الصورة الجوية 01: مدينة قرطبة–خريطةGoogle earth

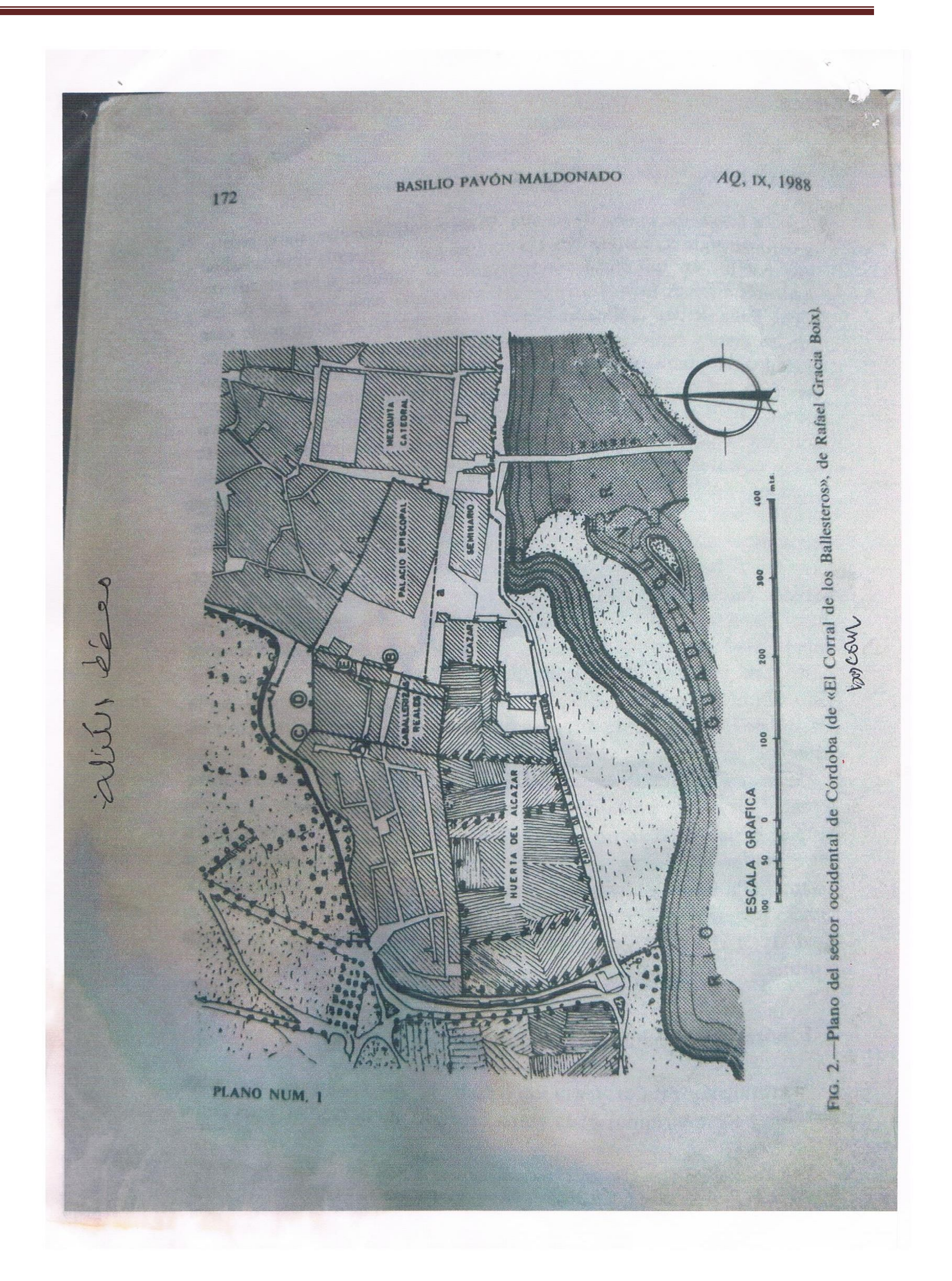


الوثيقة: مخطط الموقع لمدينة قرطبة. سالم عبد العزيز :تاريخ المسلمين، ص572



المصدر: خريطة Google Earth بالاعتماد على مصادر ابن حيان، ابن عذارى و ابن الأبار+ معالجة الطالبة

الصورة الجوية 02 بعد المعالجة:رسم تخطيطي تقريبي لمكان السجن بمدينة قرطبة (على ضفاف النهر والسجن المطبق) حسب المصادر التاريخية المعتمدة والمؤشر عليه باللون الأحمر.



مخطط الكتلة لباب من أبواب قصر قرطبة–باب إشبيلية–

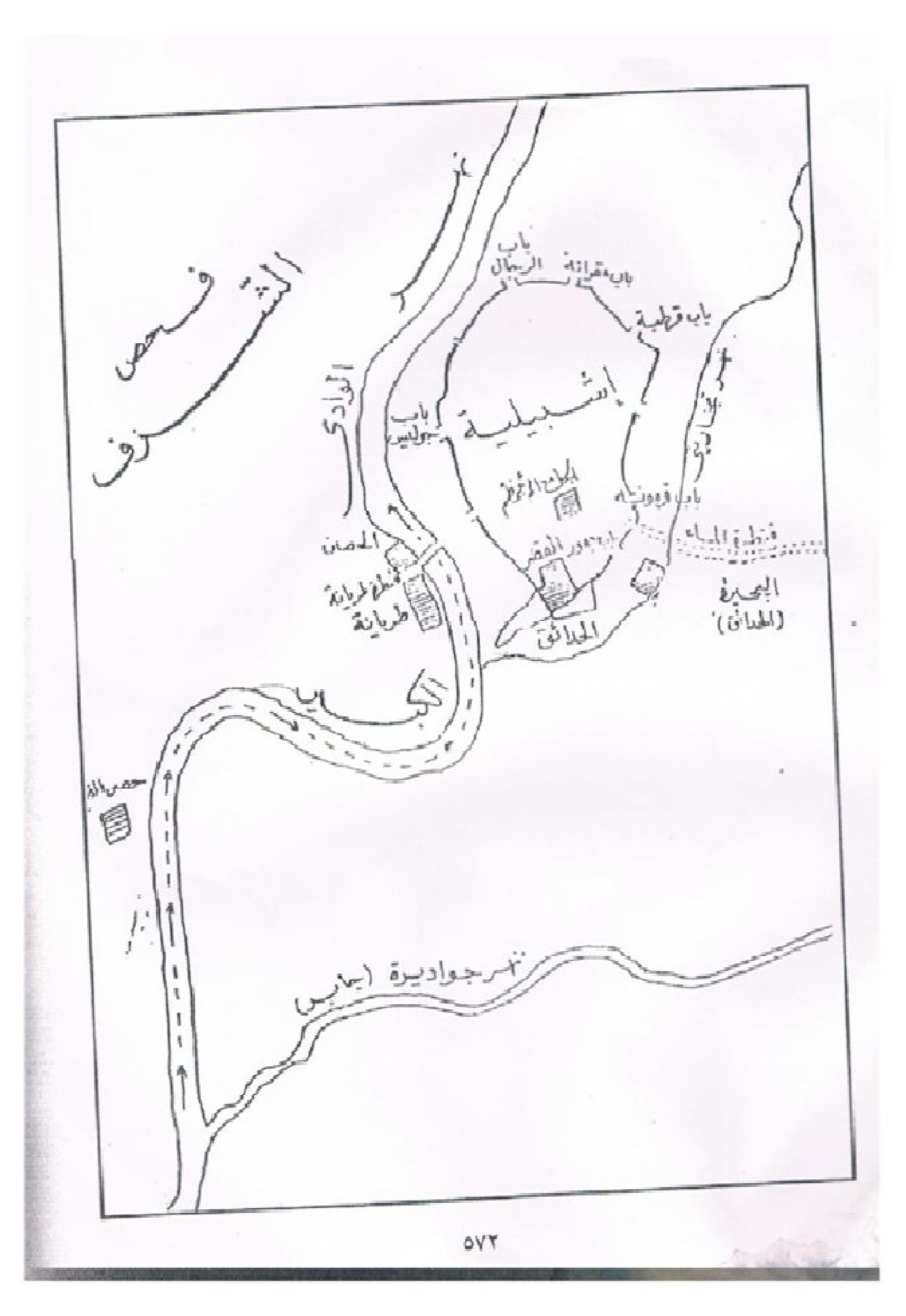
سجن إشبيلية

كما كان الحال في إنشاء السجن بقرطبة بالمعطيات الجغرافية سابقة الذكر، يتحقَّق الأمرعينه في مدينة إشبيلية، حيث تمثّل الصورة الجوية الثالثة مدينة إشبيلية الحالية، والوثيقة المعنونة بمخطط الموقع لمدينة إشبيلية من إعداد وإنجاز عبد الله عنان، أوضحت صور المدينة وأبوابها، ورغم وجود نهر تجاريتي لكن المصطبة النهرية حسب الشروط سابقة الذكر، تتحقق غير بعيد عن قنطرة طربانية، وشكل الواد كوع شبه مغلق يؤدي بنا إلى افتراضية مكان تواجد السجن، حيث يكون أقرب من الجامع منه إلى القصر، وتبقى سهولة المراقبة وعدم القدرة على الفرار للمساجين لوجود العائق الطبيعي والمتمثّل في شكل النهر.

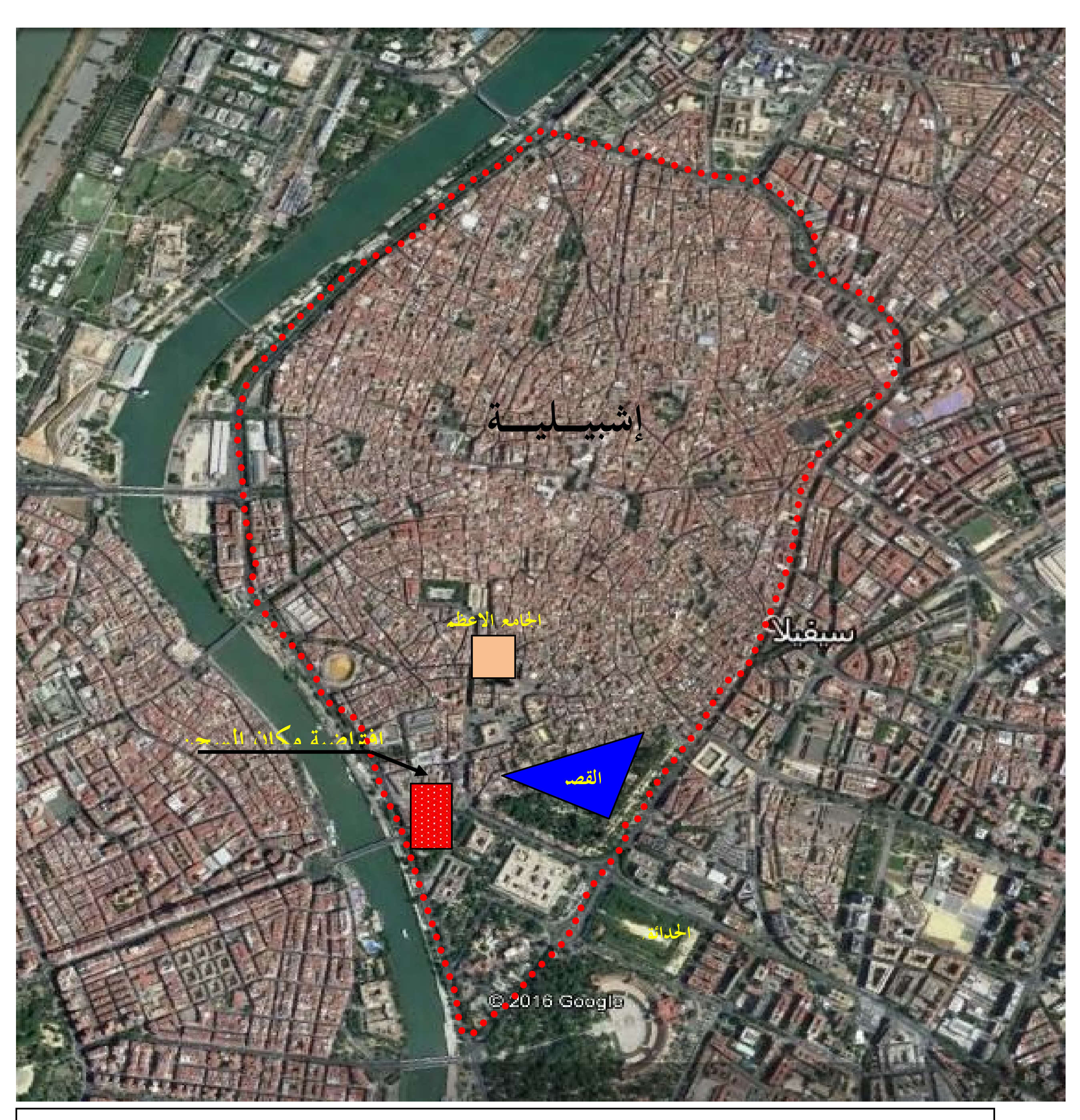
ومما سبق بسطه من مادة خبرية وتحليلية، يمكن افتراضية وجود مكان السجن كما هو مبيّن في الرسم التخطيطي التقريبي للصورة الجوية الرابعة.



الصورة الجوية 03: مدينة إشبيلية–Google Earth–



الوثيقة: مخطط الموقع لمدينة إشبيلية، عنان عبد الله : دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، ص572.



المصدر : خريطة Google Earth بالاعتماد على مصدر ابن عذارى+ معالجة الطالبة

الصورة الجوية04: رسم تخطيطي تقريبي لمكان السجن بمدينة إشبيلية (على ضفاف نهر الوادي) حسب المصادر التاريخية المعتمدة والمؤشر عليه باللون الأحمر.

سجن مالقة

كما تشترك مدينة مالقة مع المدينتين السابقتين في ظاهرة مرور نهر الواد الكبير، ويتم تزويد المنطقة بالماء عن طريق الانحدار، غير أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة تختلف اختلافا كلياً عن سابقتيها، فهي تقع على البحر المتوسط، "في واد عميق تظلله المرتفعات من الناحية الشمالية ومن وراء الوادي منطقة وعرة"[1]، كما يظهر في الصورة الجوية الخامسة.

وبالاستعانة بمخطط الموقع لمدينة مالقة والمنجز من قبل الباحث بالباس[2]، حيث تتموقع القصبة على منحدر صخري، والجدير بالملاحظة هو عدم ظهور الجامع في الصورة الجوية وعدم ظهور أي أثر لذلك، غير أنه ومن خلال المعرفة الجغرافية لمحيط القصبة والهبط، فإن افتراضية وجود مكان السجن هو المنطقة الغربية للقصبة وذلك لتوفر المنحدر ثم شساعة المحيط الغربي والذي تقابله المنطقة الوعرة مع إمكانية تزويده بالماء دون حاجة إلى استعمال أو الاستعانة بوسائل أخرى مساعدة، كما هو موضح في الرسم التخطيطي التقريبي من خلال الصورة الجوية السادسة.

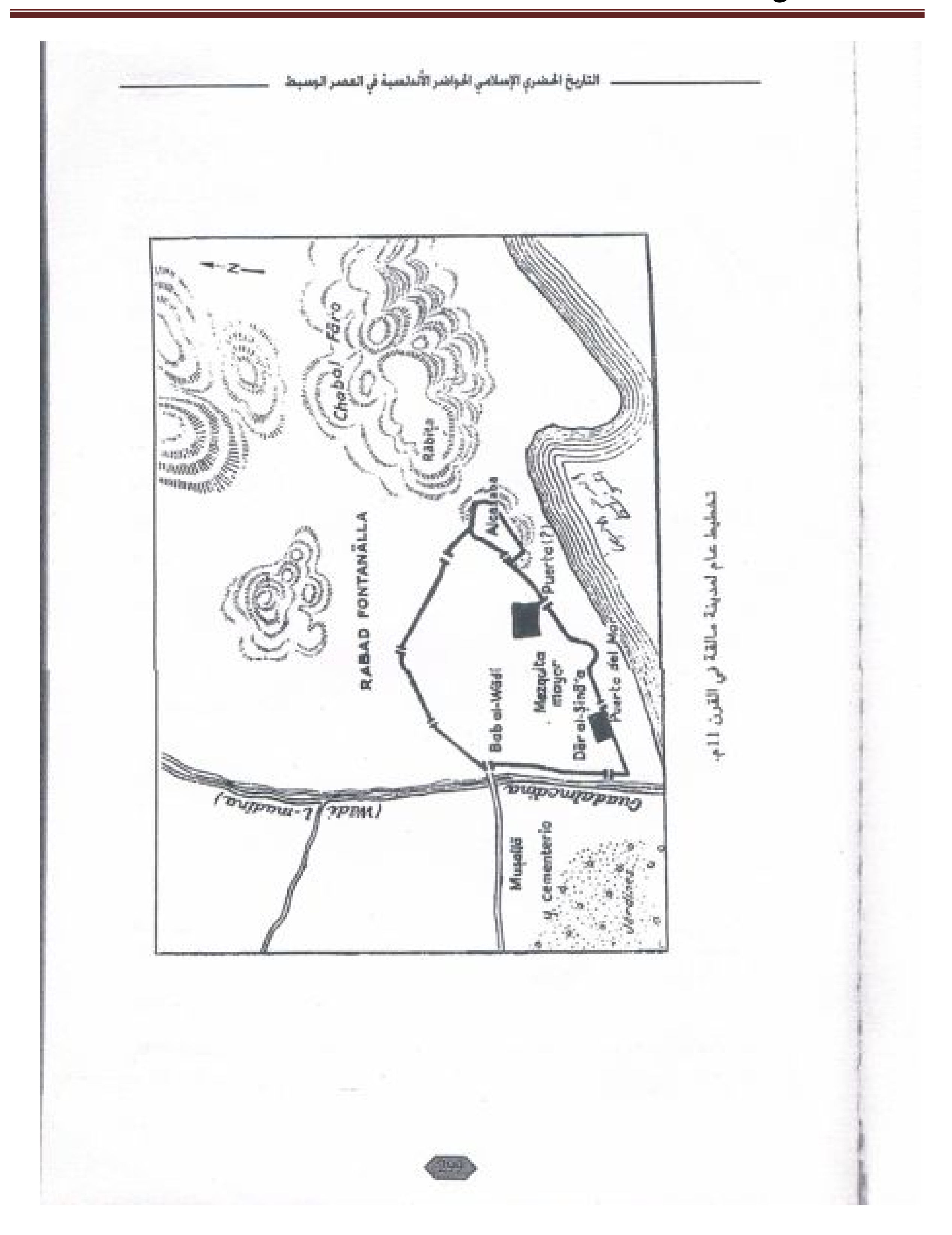
---

[1]- عنان محمد عبد الله: الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1413هـ/1998م، ص 253.

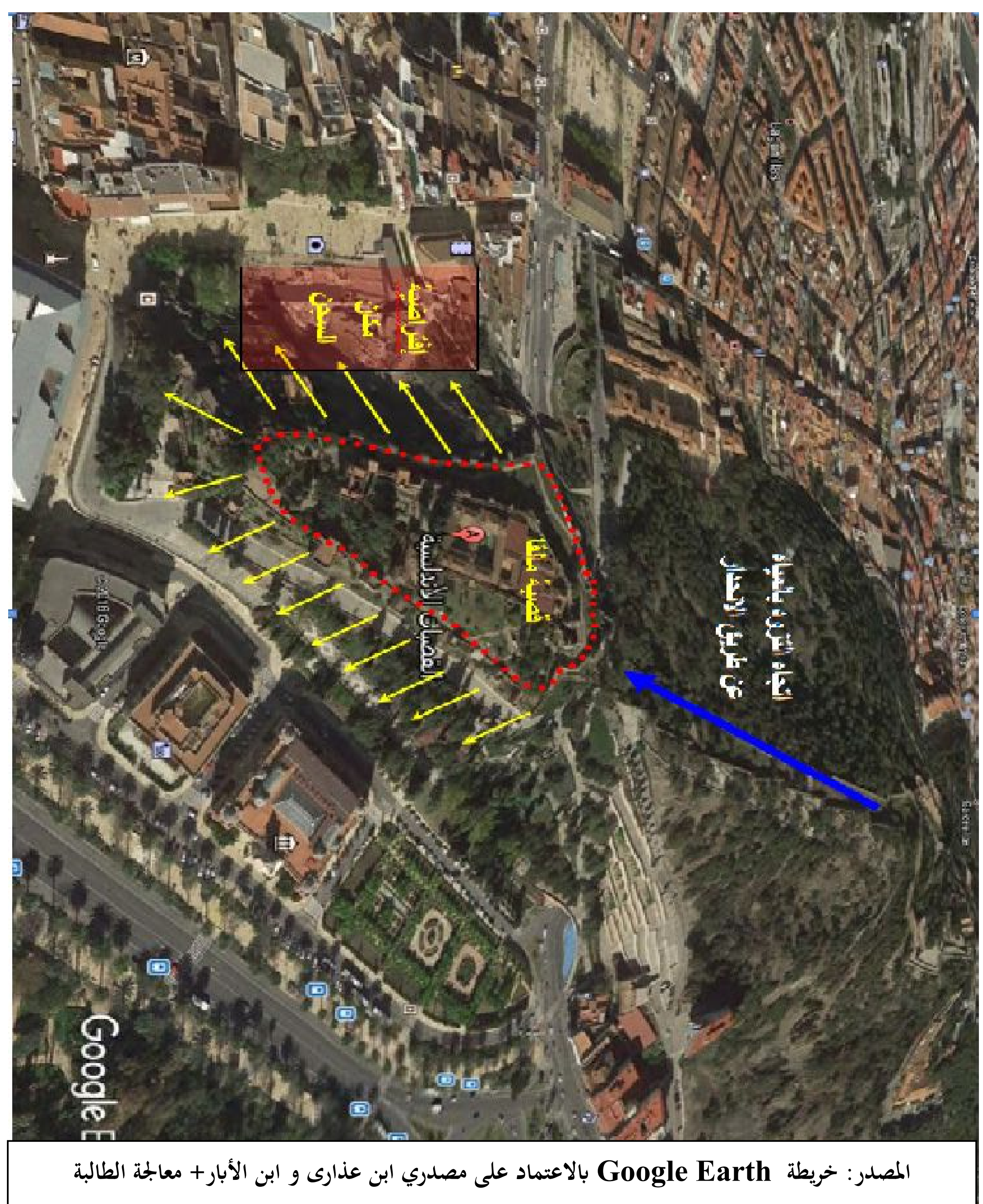
[2]- بالباس ليوبولدو طوريس: الحواضر الأندلسية، ج1، ص 299.



الصورة الجوية 05: مالقة Google Earth



العنوان:مخطط الموقع لمدينة مالقة في ق4هـ/11م. بالباس: الحواضر الأندلسية ص299.



المصدر: خريطة Google Earth بالاعتماد على مصدري ابن عذارى و ابن الأبار+ معالجة الطالبة

الصورة الجوية 06: رسم تخطيطي تقريبي لمكان السجن بمدينة مالقة (على ضفاف النهر) حسب المصادر التاريخية المعتمدة والمؤشر عليه باللون الأحمر.

سجن المرية

يختلف الأمر بالنسبة لمدينة المرية، والتي أسس قصبتها خيران العامري في عهد المنصور بن أبي عامر، حيث تظهر المدينة الحالية في الصورة الجوية السابعة، أين"ترتفع القصبة نحو 65 متر فوق مستوى سطح البحر، وتشرف القصبة على مدينة المرية والبحر من الجهة الجنوبية، وعلى ربض المصلى وخندق باب موسى من الجهة الشمالية والشمالية الشرقية"[1]، وبالرجوع إلى مخطط الموقع والمنجز من طرف الباحث بالباس وإسقاطه على الصورة الجوية المذكورة وبالاستعانة بجهود الباحث السيد عبد العزيز سالم في تحديد مكان السجن من خلال الآثار الباقية للقصبة، والذي حدّد مكان وجوده في "الطرف الشرقي من هذا المرتفع ...، لصق الصور الفاصل، أطلال السجن الإسلامي المعروف بالمطبق"[2]، كما هو جلي واضح في الصورة الجوية الثامنة.

وبالرجوع إلى الصورة الجوية الثامنة وتحليل معطياتها الجغرافية والتضاريسية يتبين أن السجن في هذه القصبة لم يخضع لنفس الشروط لما قبلها من المدن، حيث انعدام مجرى النهر وتزويد السجناء من خلال الآبار المحفورة داخل القصبة، زد على ذلك صعوبة الفرار لعلو المنطقة وضيق المنحدر، وثالث الأسباب هو بناء القصبة بالحجارة والصخور مما يطيل عمر القصبة، كما أنها لم تتعرض لعملية النحت والاحتكاك المائي المتمثّلة في ديناميكية النهر، وهذا سبب رابع.

---

[1]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة المرية الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر، 1984م، ص 138.

[2]- السيد عبد العزيز سالم: المرجع نفسه، ص 139. مريم قاسم الطويل: المرية، ص 135.



الصورة الجوية 07 المرية: خريطة -Google Earth-

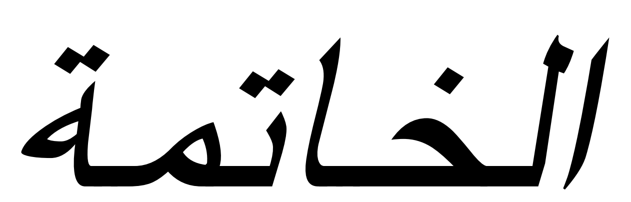


العنوان: مخطط الموقع لمدينة المرية في ق8هـ/14م. بالباس: الحواضر ص213.



المصدر: خريطة Google Earth بالاعتماد على مصدر مريم قاسم الطويل + معالجة الطالبة

الصورة الجوية 08: رسم تخطيطي تقريبي لمكان السجن بمدينة المرية(سجن مطبق) حسب المصادر التاريخية المعتمدة والمؤشر عليه باللون الأحمر.


الخاتمة

لكل بداية نهاية، ولكل عمل نتائج، فكانت نتائج دراسة السجن والسجناء في الدولة الأندلسية متنوّعة من خلال القضايا المدروسة، السياسية والمالية والاجتماعية، والتي تجسّد من خلالها المعرفة الحقيقية لمجموعة من قواعد يتم بها إصدار الأحكام بالإيداع في السجن، ومن جملة النتائج المتوصّل إليها ما يلي:

- ✓ إن إرث الحضارات السابقة للحضارة الإسلامية، والمتمثّل في الحضارة الساسانية والحضارة البيزنطية، بيَّن أن السجن جزء لا يتجزأ من المنشآت العمرانية الخاصة بالمدن الكبرى.
- ✓ إن الاحتكاك مع الحضارات سالفة الذكر بعد اتساع الفتوحات الإسلامية، نقل فكرة السجن للمسلمين، بأن جعلوه في أماكن ومواضعمحدّدة، إما أن يكون في مطبق ويكون دائماً تابعاً للقصر، أو أن يكون في حبس بالقرب من المسجد.
- ✓ إن أول من أنشأ المطبق في دولة الإسلام أبو جعفر المنصور ببغداد، وقلّده بعد ذلك عبد الرحمن الناصر في مطبق الزهراء، ثم حذا حذوه المنصور بن أبي عامر في مطبق مدينة الزاهرة.
- ✓ ارتبط الجهاز الإداري للسجن بمجموعة من الوظائف والخطط، ومنها الخطط الدينية على وجه الخصوص، والتي منها خطة القضاء وخطة المظالم.
- ✓ احتفظت الأندلس بالتنظيم الإداري الأصلي(القديم) والمتعلق بخطة صاحب المدينة الذي يتولّى شؤونها أثناء غياب الحاكم.
- ✓ عرفت خطة الشرطة في الأندلس خصوصية معيّنة بصاحب الشرطة الصغرى والشرطة الكبرى، فالأول تجسّد دوره في التعامل مع الطبقة العامة، أما صاحب الكبرى فاختصّ بتطبيق الأحكام على الطبقة الخاصة.
- ✓ انتقال المعارف الإدارية في المشرق في تسيير وتنظيم السجون إلى أهل الأندلس والتي يمكن حصرها في الكِتاب والعهد والرقعة، والتي كان يُنظَّم كل صنف منها في سجلات ضمن عدة دواوين وتحفظ بالقصر.

- ✓ كان للوشاية الدور الكبير في دخول الكثير من الوزراء والكُتّاب وولاة العهد السجن.
- ✓ حرص أمراء وخلفاء بلاد الأندلس على إنزال وتطبيق مبدأ العقاب من أجل المحافظة على سلامة وأمن الدولة مهما كانت صلة أو قرابة المُعَاقَب أو مرتبته الاجتماعية.
- ✓ رتب حكام بلاد الأندلس للثائرين –وهم كثيرون– طريقة خاصة لعقابهم بأن بنوا لهم داراً سميّت بدار الرهائن، حيث يتم إيداع فرد من أفراد أهل الثائرين، ويشترط فيه أن يكون إما ابنا أو أخاً أو حفيداً، وتكون حريته محدودة في التنقل– وهو ما يعرف في الوقت الراهن بالحرية المشروطة– ولايتم إطلاق سراحه إلا بعد انتهاء مدة الرهن، وكانت لهم امتيازات خاصة.
- ✓ عرف السجن في بلاد الأندلس نوعية خاصة من النزلاء، عُرِفوا بسجناء الاستنزال، وعادة ما يكون إسكانهم مع عيالهم وذويهم بمدينة قرطبة، كما أنهم ينضمون إلى الجيش ويقاتلون مع الأمير أو الخليفة ما دعت الحاجة إليهم، وهذا النوع من السجن يُعرف حالياً بالإقامة الجبرية.
- ✓ تنوّعت مداخيل الدولة الأندلسية المالية، وحفاظ الجهاز الحاكم على حسن تسيير الأموال بشتى أنواعها سواء كانت أموال الخزانةالكبرى، بدفع المستحقّات من الأراضي العشرية أو الأراضي الخراجية، وحتى أموال وعروض التجارة، لأنها تعود كلها بالفائدة على الدولة من إجراء الأرزاق ويتحقّق ذلك من خلال العقود والوثائق.
- ✓ الكشف عن عمليات الاختلاس ومن ثمَّ تطبيق العقوبة يتمُّ من خلال مراجعة العقود والوثائق سواء كانت أموال الخزانة الكبرى و أموال العامة، والتي كانت

الجهات الوصية حريصة على إرجاع أموالهم أو تطبيق عقوبة السجن على الفاعلين.

- ✓ أن معظم عمليات وقضايا الاختلاس تنحصر في خيانة الأمانة، وبخاصة مع الأوصياء على الأيتام أو التعرّض للإفلاس.
- ✓ حرص حكّام الدولة الأموية بالأندلس على المحافظة على المجتمع من كل الآفات التي تهدّده ومن كل التجاوزات التي يمكن أن تسبب إنهياره، سواء كانت عمدية مقصودة أو غير مقصودة.
- ✓ رتبت السلطة القائمة لكل جرم عقوبة، سواء كان جريمة القتل العمد، أو الخروج عن الحاكم، أو إعلان الردّة، فقد تصدّت لهم الدولة وكان جزاؤهم الحبس وإذا ما استمروا فيما فعلوه أويدعون إليه يكون جزاؤهم الإعدام.
- ✓ حرية الاجتهاد التي كانت ممنوحة للقضاة والفقهاء، ومثاله عقوبة الحبس لبائع الخمر حتى يعلن توبته.
- ✓ أثبتت الدراسة أن الدولة الإسلامية، على امتداد جميع مراحلها التاريخية المختلفة، لم تجعل لبناء السجن قواعد وأسس كما فعلته في المساجد والقصور والقلاع والدور المختلفة، بل كان السجن جزءً بسيطاً من الكل.
- ✓ لم يعزّز بناء السجن في هيكله عموماً بمواد صلبة متينة، بدليل الحفريات المنجزة من علماء الإسبان، والذين لم يكتشفوا موضع المطبق رغم كثرة ذكره في المصادر الأندلسية، وعلى عكس باب السدة، وهو المدخل الإداري في القصر وسواء كان بقرطبة أو الزهراء، فقد أثبتت الحفريات الأخيرة مكانه، وتظل هذه النقطة تحديداً بحاجة ماسة إلى دراسة معمّقة تاريخية وأثرية وحتى جغرافية.

- ✓ أن مهمة السجن–خلال الدراسة والممتدّة على أربعة قرون كاملة– في العصر الوسيط كانت تأديبية وفق أحكام وقوانين تطبق على السجين مدّة عقوبته، الهدف منها عدم رجوعه إلى فعلته حين خروجه، مع العمل بمبدأ العفو ما كان ذلك ممكناً، وحالة أبي حنيش خير دليل على ذلك، والذي اشتهر عنه التهكّم بأعراض الناس، فحين عُفِي عنه لم يعد إلى ما كان عليه.
- ✓ تحقّق الهدفية والغائية من إقامة السجن في بلاد الأندلس في العديد من الحالات مثالها الشريف الطليق، والذي سُجِن بسبب قتله لأبيه، والذي طال سجنه(16سنة) ورغم مخالطته لفئات السجناء أصحاب العقوبات المختلفة، وحين خروجه لم يُعرف عنه العودة للجريمة، بل صَلُح حاله وأصبح شاعراً بليغاً، لتعلُّمه أصول الشعر وفنونه خلال إقامته بالسجن.


الملاحق

الملحق رقم 01: صلاحيات أصحاب الخطط الدينية في إصدار الحكم.

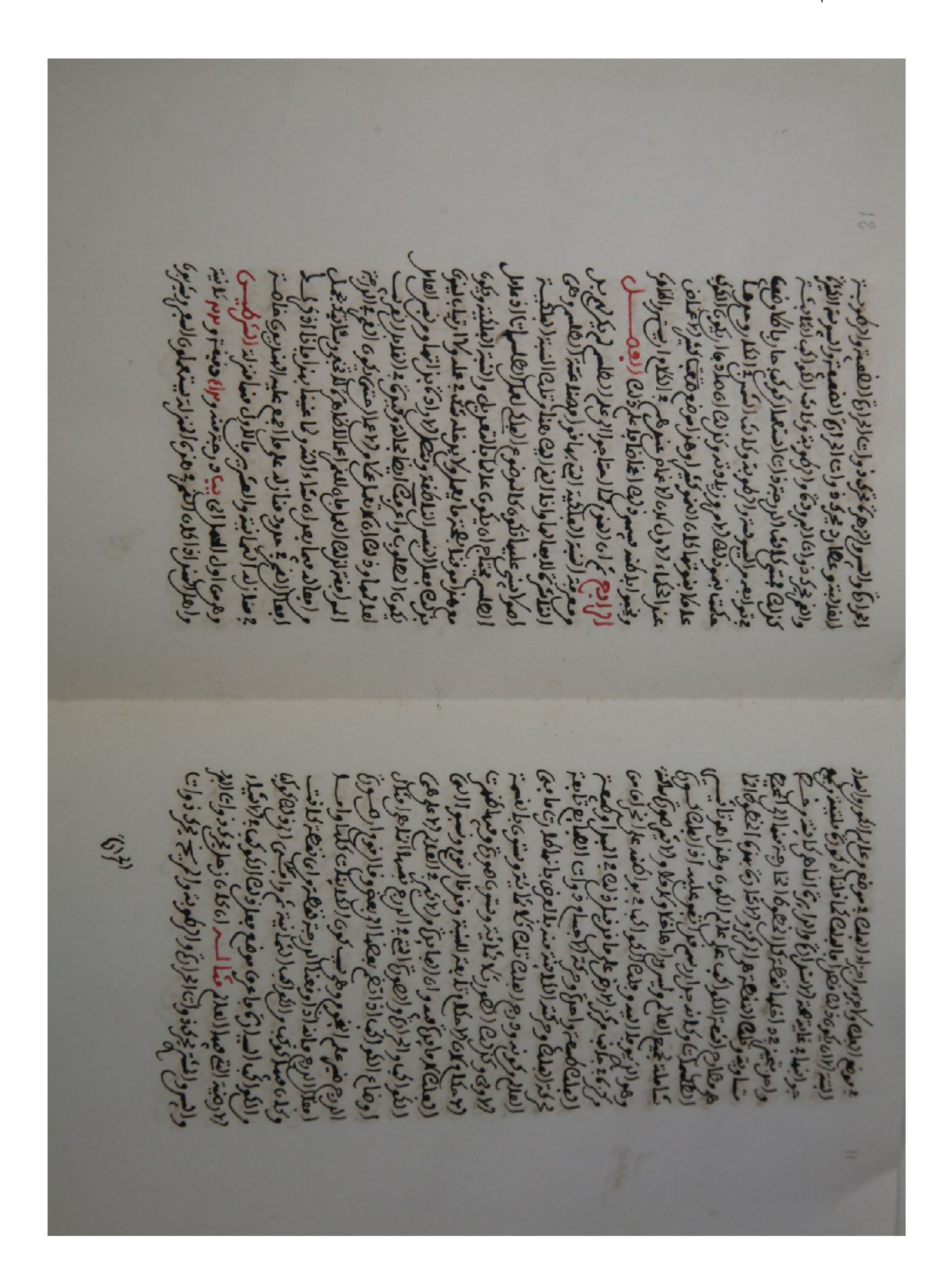
[297[]مسألة في أن صاحب الشرطة وصاحب السوق وصاحب الرد لا يحكمون في الوصايا والأيتام والأحباس، وأن القاضي يجوز أن يحكم لشريك له]

["ر" ص 156 مس 297]

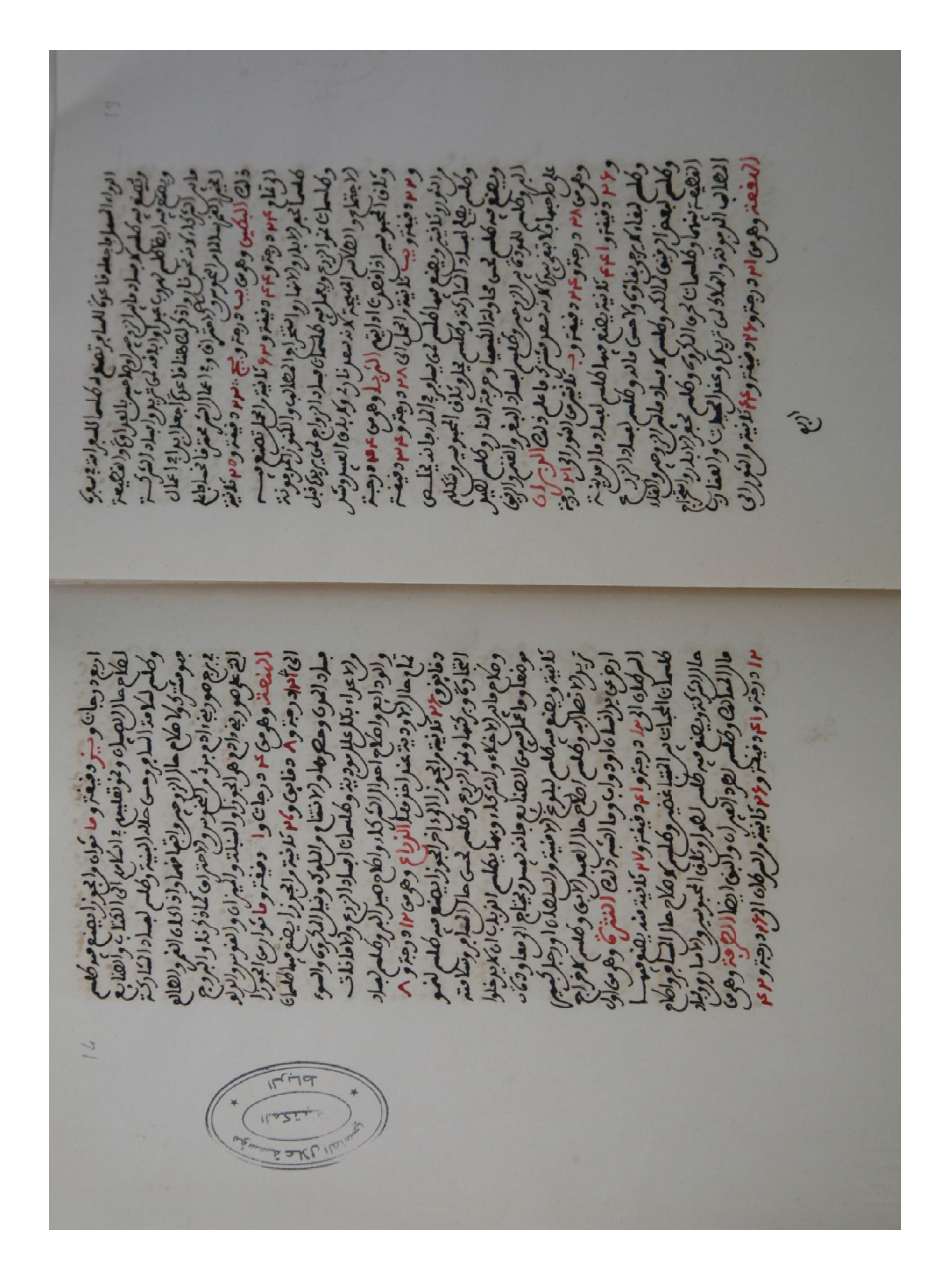
الجواب رضي الله عنك في قاض من القضاة له شريك، هل يجوز أن يحكم له؟ وفي آخر السؤال أن الشريك هو ابن عم القاضي وأنه في مرضه الذي توفي فيه أنه شريك له، وان له معه الثلث، هل يجوز إقراره للقاضي بالثلث؟ وهل يجوز حكمه عليه؟ فأجاب أبو عبد الله بن الحاج: الإقرار جائز إذا لم يتهم عليه وكان موروثا بولد. وصاحب الشرطة وصاحب السوق وصاحب الرد لا بحكمون في ثلاثة أشياء: الوصايا والأيتام والأحباس، ويحكمون في سائر الأحكام. كان صاحب الرد ليخص الكتب التي ترفع إلى الأمير بأقل لفظ يكون وبأشهر اسم يعرف في ظهور الكتب، فيوقع في أسفل ذلك الأمير مايراه، ثم ينفذ صاحب الرد الحكم على حسب ما يحد له في ذلك، وقد امقطع هذا الرسم الآن.

ابن الحاج نوازل 57 ظ، 58 و.

الملحق رقم 02



صورة المخطوط



صورة المخطوط

الملحق 02:<u>طلاسم فك المسجون من سجنه.</u>

في موضع الفلك ولا جزء من أجزاء الفلك في موضع من عالم الكون والفساد البتة إلا أن يكون ذلك قصدا فالفلك كما قلناه كورة **ملتهبة** من جميع جوانبها في غاية صحة الاستدارة والدائرة إنما هي كائنة من خط واحد متحيز في داخلها نقطة كل الخطوة الخارجة منها إلى المحيط متساوية وتلك النقطة هي المركز والإشارة بهذه الخطوة انما هي مطارح أشعة الكواكب على عالم الكون وهذا هو تأثير **الطلسمات** وكأنه جدار رسم قد اتفق عليه.

إذ الفلك كورة شاملة لجميع العالم وليس وراءها خط ولا ، والأثير صورة ساكنة وهو الذي يوفى إليه وقلت الكواكب في بواطنه على انحراف من مركزه في جانب مركز الأرض على ما قد قيل ذلك في المبدأ وطبيعة الفلك طبيعة واحدة وحركة الأجسام ذوات الطبائع تابعة لحركة الفلك وحركته الكائنة منه بالعرض فإنها طارت ما فني العالم من كونه ودرج الفلك ثلت ثلاثمائة وستون بالقسمة الأولى وكذلك الصور ثلاثمائة وستون صورة وفيها ظهرت الأحكام لأن الأحكام تابعة للنسبة وقد قال قوم ونسبوا إلى الفلك لا فائدة فيه وأن الفائدة في الأثير من العالم الأعلى هما الكواكب والحرارة والصورة التي في الدرج نفسها إنما هي أمثال أوضاع الكواكب إذا تضم بعضها إلى بعض.

وقال قوم أن صورة الدرج ضير علم النجوم وهي سبب كون الكائنات كلها واحد، أفعال الدرج فإنه إذا وقعنا الدرجة نقطة من أي نقطة كانت وكان فيها كوكب من الكواكب الثمانية ثم وافى إلى ذلك كوكب من الكواكب السيارة فاعرف موضع فعل ذلك الكواكب في الأشياء الأرضية التي فيها العالم، مثاله إن كان زحل يحرك ذوات البرد واليبس والمشتري يحرك ذوات الحرارة والرطوبة والمريخ يحرك ذوات الحرارة

واليبس والزهرة تحرك ذوات الحرارة الضعيفة والرطوبة الغالبة وعطارد يحرك ذوات الحرارة الضعيفة والرطوبة الغالبة وعطارد يحرك ذوات الحركة الضعيفة واليبوسة الكثيرة، والقمر يحرذك ذوات البرودة والرطوبة، وكانت الكواكب الثابتة كذلك فمتى كانت الدرجة ذات استعمال كوكب حار بإطلاق ضعيف في توابعه من اليبوسة والرطوبة، وكانت الشمس في المكان وحدها حكمت بنمو ذلك الآخر وزيادته، وكذلك أن صادف أن يكون الكوكب عاقلا بقوتها كان النمو كثيرا، وهذا موضع صعب كثير الاغماض عند الحكماء الأول لأن الاغماض غيرهم في الكلام أن يستروا ظاهره ويخبوا باطنه فيسمى ذلك اغماضا فاعلم ذلك.

الفصل الرابع ثم إن القوم لما احتاجوا إلى **علم الطلسم**لم يكن لهم بد من معرفة النسبة الفلكية التي بها قوام **صناعة الطلسم**وهي الناشرة لأفعالها وأخالف......... من قلت النسبة الفلكية أصولا يسند عليها تكون كالموضوع الفلكي لعمل الطلسمات إذا عامل الطلسم يحتاج أن يكون عالما بالتعديل والنسبة الفلكية ويكون مع هذا موقنا بصحة ما يعمل ولا يدخله شك في عمله ولا ارتياب ليقوى بذلك فعل النفس الناطقة وتتصل الارادة بذاتها ومن نفس العامل يكون المطلوب، وأعرفت أيضا بحالة وكيدة في القابل القريب لعالمها، وذلك أن لا تعمل عملا من الأعمال حتى يكون القمر في الدرجة الموافقة لذلك العمل، فإن للقمر أعمالا ظاهرة لا تخفى وستأتيك بجمل من أفعاله فيما بعد إن شاء الله.

ولما عنينا بهذا فإنا ذكرنا أفعال القمر في حدود منازله على ما أجمع علي الهنديون خاصة في منازله الثمانية والعشرين فالأول منها منزلة الشرطين وهي من أول الحمل إلى يب(12) درجة منه و 412 دقيقة و 32 ثانية وأهل الهند إذا كان القمر في هذه المنزلة يستعملون السفن ويشربون الدواء المسمن فاجعله قاعدة للمسافر تصنع

له **طلسما للفراق**في سفره ويصنع فيه **طلسم لإفساد ما بين الزوجين**أو صاحبه بالعداوة والقطيعة، ويصنع فيه أيضا **طلسم لهروب** عبد أو أبائه لمن تريد وإفساد الشركة ما بين الشركاء لأنه نحس ناري واذكر لك هنا قاعدة اجعل ابدا في أعمال الخير القمر سالما من النحوس والاحتراق وفي أعمال الشر محترقا نحسا فاعلم ذلك البطين وهي ص يب(12) درجة و يج(13) 23 دقيقة و25 ثانية إلى تمام 24 درجة و 44 دقيقة و93 ثانية من الحمل تصنع فيه **طلسما فحفر الآبار والأنهار** واستخراج المطالب والكنوز المدفونة و**طلسمات نمو الزرع**ويعمل فيه طلسمات فساد الزواج لمن يريد قبل الاجتماع و**الطلاسم المهيجة لأنه سعد ناري ولإبقاء العسر وشد وثاق المحبوسين إذا قصدت ادايتهم**.

الثريا وهي من 24 درجة و 22 دقيقة و يب(12) ثانية من الحمل إلى 28 درجة و 32 دقيقة من الثور ويضع فيها طلسم لمن يسافر في الماء فإنه يخلص، وطلسم يصلح لفساد المشاركة **وطلسم يحل وثاق المحبوسين**وشكلهم ويضع فيه طلسم لحسن محاولة الكيمياء وحرفة النار وطلسم لصيد البر وطلسم للمودة بين الزوجين وطلسم لفساد البقر والغنم والرقيق على صاحبها فلا تبقى بيده لأنه سعد مشترك فاعلم ذلك.

الدبران وهي من 38 درجة و 24 دقيقة وب(2) ثانيتين من الثور إلى 21 درجة و 29 دقيقة و 441 ثانية يصنع فيها طلسم لفساد مال مدينة وطلسم لبعض الرقيق المالكة وطلسم لا فساد ما بين الزوجين والقاء القطيعة بينهما وطلسمات لحرق المكروه وطلسم تحفر الآبار واستخراج المطالب المدفونة والملاك لمن تريده وعقد الحيات والعقارب.

الهقعة وهي من 21 درجة و 29 دقيقة و 44 ثانية من الثور إلى أربع درجات و يــز دقيقة و ما ثوان من الجوزاء يصنع فيه طلسم لصلاح حال الصبيان ونمو تعليمهم في إسلامهم إلى الكتاب والصنائع وطلسم لسلامة المسافر وحسن حالة البنية وطلسم لفساد المشاركة فهو مشترك ولا صلاح حال الزوجين واتفاقها وإذا كان القمر والطالع في برج صور بني آدم هي الجوزاء والسنبلة والميزان والقوس والدلو.

الهنعة وهي من 4 درجات و 1 دقيقة و ما (41) ثوان من الجوزاء إلى 131 درجة و 8 دقائق و 26 ثانية من الجوزاء يصنع فيها طلسمات فساد المدن وحصرها والانتقام من الملوك ونيل المكروه والسوء والأعداء بكل علل مودية وطلسمات افساد الزرع والأمانات والودائع واصلاح أحوال الشركاء واصلاح صيد البر وطلسم لفساد تمام حال الأدوية عند أخذها.

الذراع وهي من 12 درجة و 8 دقائق و 26 ثانية من الجوزاء إلى أخر الجوزاء يصنع فيه طلسم لنمو التجارة وبركتها ونمو الزرع وطلسم لحسن حال المسافر وسلامته وصلاح ما بين الأخلاء والشركاء وبها يطلسم الذباب أن لا يدخلوا موضعا وما أعمل فيه من الصنائع فإنه يفسد ويحتاج إلى معاودة ثانية ويصنع فيه طلسم لبلوغ الاقبية والسلطان أو رجل كبير تريد الاتصال به وطلسم اصلاح حال العبد الآبق وطلسم لإخراج أرض عن يد إنسان أو دواب وما أشبه ذلك.

النثرة وهي من أول السرطان إلى 12 درجة و 41 دقيقة و 27 ثانية منه يصنع فيها طلسمات المحبات بين المتباغضين وطلسم لاصلاح حال المسافر واصلاح حال الشركة ويصنع فيه **طلسم لظول وثاق المحبوسين** والأساربوفساد مال الممالك وطلسم لطرد الفئران والبق أيضا.

الطرفة وهي من 12 درجة و 41 دقيقة و 29 ثانية من السرطان إلى 29 درجة و 42

الملحق رقم03:السكة والتدليس.

[168] [مسألة في --]

["ر" ص 29/77 مس 168]ك إذا كان للرجل على الرجل دراهم فقطعت تلك السكة، فأخبرني بعض إخواننا عن ابن جابر فقيه اشبيلية قال: نزلت هذه المسألة بقرطبة أيام نظري فيها في الأحكام، ومحمد بن عتاب حي، ومن معه من الفقهاء، فانقطعت سكة بن جهور بدخول ابن عباد سكة اخرى، فأتى الفقهاء أنه ليس لصاحب الدين إلا السكة القديمة، وأفتى ابن عتاب بأن يرجع ذلك إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب، ويأخذ صاحب الدين القيمة من الذهب. قال: وأرسل إلي ابن عتاب فنهضت إليه، فذكر المسألة، وقال لي: الصواب فيها فتواي فحكم بها ولا تخالفها أو نحو هذا من الكلام.

ابن الحاج نوازل 29 ظ، 30 و.

الملحق 04:غصب بني عباد لأملاك العامة.

مسألة في ...."ر" ص 117 مس 239.

مسألة أجاب عنها ابن الأصبغ بن حزمون بما هذا نصه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يا سيدي ووليي؟ تصفَّحت /118 ما سألتَ عنه ووقفت عليه، وقد تقدّم لي جواب في مسألة.... أنها هذه... عن صفة ما كشف وبيّن في هذه الأخرى، وإذا قد صحَّ عداء ابن عبّاد وتقرّر بما لا ... فيه على ابن زهر المذكور وغصبه لأملاكه وعقاره، وقد أتى من طول الزمان على ذلك وت....عهده ما أوجب أن يجهل معه مقدار تلك الغصوب ومعرفة أعيانها، وصحّ أن المدشر المتنازع فيه الآن في قبضة ابن عباد وتحت يد سلطانه يتعاوره إقطاعُهم ويتداوله إنزالهم إلى أن صار إلى الذي هو بيده الآن بابتياع من صاحب مواريثهم بما قام به أحمد موسى وكيل ابن عباد وهو من عقد السماع بأن المدشر المذكور كان لسلف ابن زهر المتكلم، وأن من جملة ما غصبه ابن عباد أمر قاطع عامل الحكم له بذلك واجب، وتكون الـ.... فيما سلف لمشتريه بالضمان لأنه داخل بوجه شبهة بأنه لا يغصبه ولا أقرّ بمعرفة الغصب فيه، وإن كانت له فيه عمارة كانت له قيمتها قائمة، وما استظهر به ابن عاصم وكيل محمد بن عبد الرحمن من عقد الاسترعاء بالسماع أن المدشر المذكور كان مِلْكاً للأمراء، فليس بشيئ لأنه لم يثبته لرجل بعينه معلوم، ويذكر السبب الذي أوجب أن يخرجه عن يده أو يد من صار ذلك إليه عنه حتى يجب لبائعه بيعُه ولمشتريه شراؤُه بوجه الحق فينزل منزلته فيما له وعليه، وليس طول الحيازة في مثل هذا .... ملكه إلى ما زاده القائم من الأعذار المانعة له والله الموفق للصواب، قاله عبد العزيز بن حزمون.

ابن الحاج نوازل ، 55ج، ص44ظ.

الملحق 05:عقوبة المدلِّس.

قال القاضي أبو عبد الله بن الحاج

مسألة في حكم من يقوم بعقد مدلّس مُستراب "ر" ص161 مس305.

الجواب رضي الله عنك في رجل استظهر بعقد انتسخ من وثيقة أخرى فتأمّله أهل المعرفة فتحقّقوا أن العقد المذكور مدلوك مصنوع مدلّس مستراب، وشهدوا بذلك عند الحَكَم وثبت ذلك عنده، فهل يجب على الذي استظهر بالعقد المذكور على الصفة عقوبة موجعة أم لا؟ وهل يجب على الحَكَم إذا ثبت عنده ذلك أن يقطع العقد الذي استظهر به والذي انتسخ منه، بيّن لنا ذلك بياناً شافياً يعظم الله أجرك؟

فأجاب أبو الوليد بن رشد: إذا ثبت أن العقد انتسخ من وثيقة مدلّسة فيبطل قيامه به ويؤدَّب على ذلك بما يؤدِّي غليه الاجتهاد من الحاكم ويقطع العقود جميعاً وبالله التوفيق، قاله محمد بن رشد.

ابن الحاج: نوازل 55ج، ص59ظ، 60و.

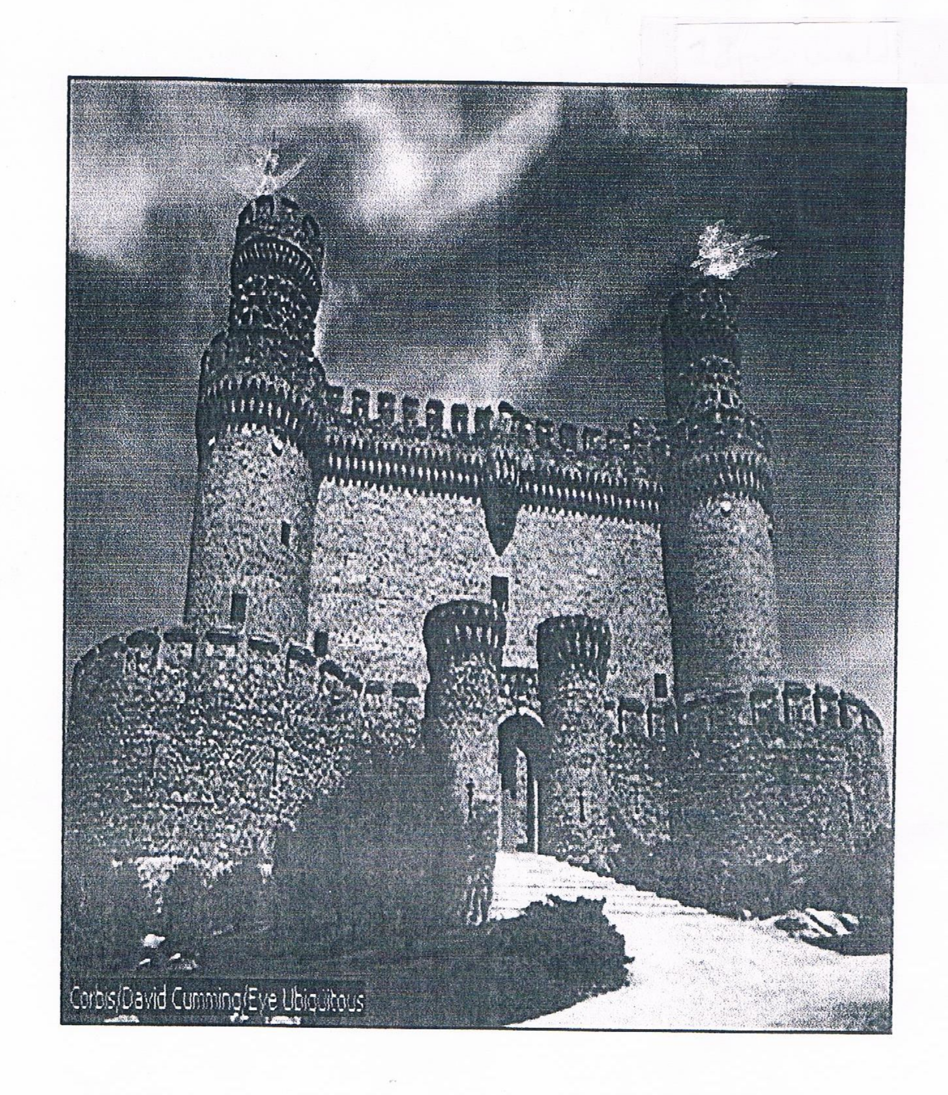
الملحق رقم 06:عقوبة المرتد.

مسألة في.... "ر" ص306 مس 531.

306/ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد.... كتب.... عبد الله بن فرج الجواب رضي الله عنه في رجل سمع قارئاً يقول: ثم سواه ونفخ فيه من روحه، فقال:.... لا تعتقدوا أن آدم فيه من روح الله شيئاً، إنما الروح مَلَك أمره الله فنفخ فيه من روحه، وسمع أيضاً قارئاً يقرأ، وكلّم الله موسى تكليماً، فقال: الله أرفع وأعظم من أن يكلم موسى، وثبت عليه هذا القول، بيّن لنا الجواب في ذلك، فجاوب: هذا الرجل لا شك في حمقه وردادة دينه وجهله لأن العلماء كثيراً ما كانوا يمسكون عن الجواب فيما سئلوا عنه، وقد قال ابن عباس: من أجاب الناس في كل ما سألوه عنه فهو مجنون، وهذا قد ترك ما .... وتكلّم فيها .... في الدنيا والآخرة، ولو كلفنا مخرج ما تكلم فيه لأحد من العلماء أو في ديوان ما وجده هو بل قد أجمع العلماء كلهم على أن الأرواح لا تموت لأنها من الله عز وجل، وقد قال رسول الله ﷺ: إنما نسمة المؤمن طائر يعلّق في شجر الجنة حتى يرجعه الله تعالى إلى جسده يوم يبعثه الله، وأرواح الكفار في سجين حتى تعود في أجسادهم ويدخلون النار، وأجمعوا كلهم على أن الله عز وجل كلّم موسى تكليماً أسمعه إياه لم يختلف في ذلك مسلم، وإنما اختلفوا في كيفية قتل من قال: أن الله لم يكلّم موسى، فقال بعضهم: هو كالمرتد يُستتاب.... أيام فإن تاب وإلا قُتل، ورأى بعضهم قتله على المقام بغير استتبابه.... به يستتاب كما روى عيسى عن ابن القاسم في المستخرجة، وكذلك في قوله: إن الله لم ينفخ فيه من روحه.... الذي في سواه هو الذي في ونفخ فيه من روحه، فالواجب أن يؤخذ هذا الفاسق لعنه الله ويسجن بعد أن يكبّل في الحديد ويستتاب محضره امير البلد والقاضي والفقهاء وجماعة الناس، فإن تاب أطلق ومنع أن يجالسه أحد أو يجتمع إليه، وإن تمادى على كفره قتل ويكون قتله بالصلب على ما مضى عليه العمل في الزنادقة بقرطبة من أيام الحكم إلى اليوم.

ابن الحاج نوازل 55ج، ص100و.

الملحق رقم 07:قلعة منزارا بمدينة مجريط عصر الطائف.

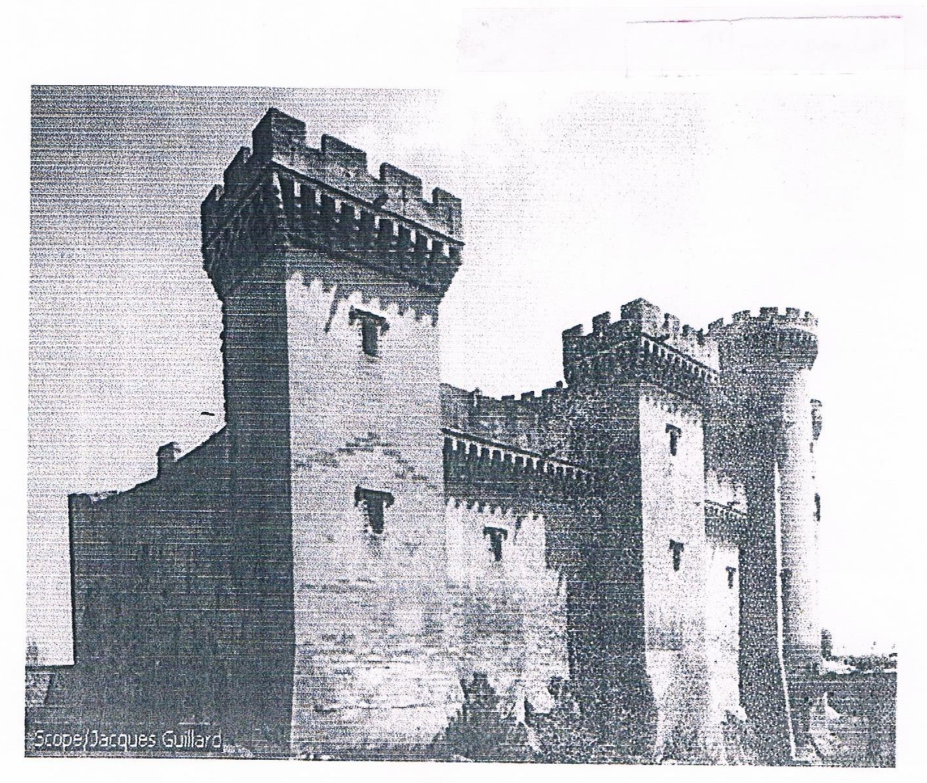


قلعة منزارا قرب مدينة مجريط.

Corbis/David Cumming/Eye Ubiquitous

تظهر الصورة بناية من القلاع أسطوانية الشكل والتي يُستغل أحد أجزائها العلوية كسجن

الملحق رقم 08:<u>أحد قلاع مدينة طرسونة عصر الطوائف.</u>



أحد قلاع مدينة طرسونة

Scope/Jacques Guillard

تظهر الصورة بناية من القلاع مربعة الشكل والتي يُستغل أحد أجزائها العلوية كسجن

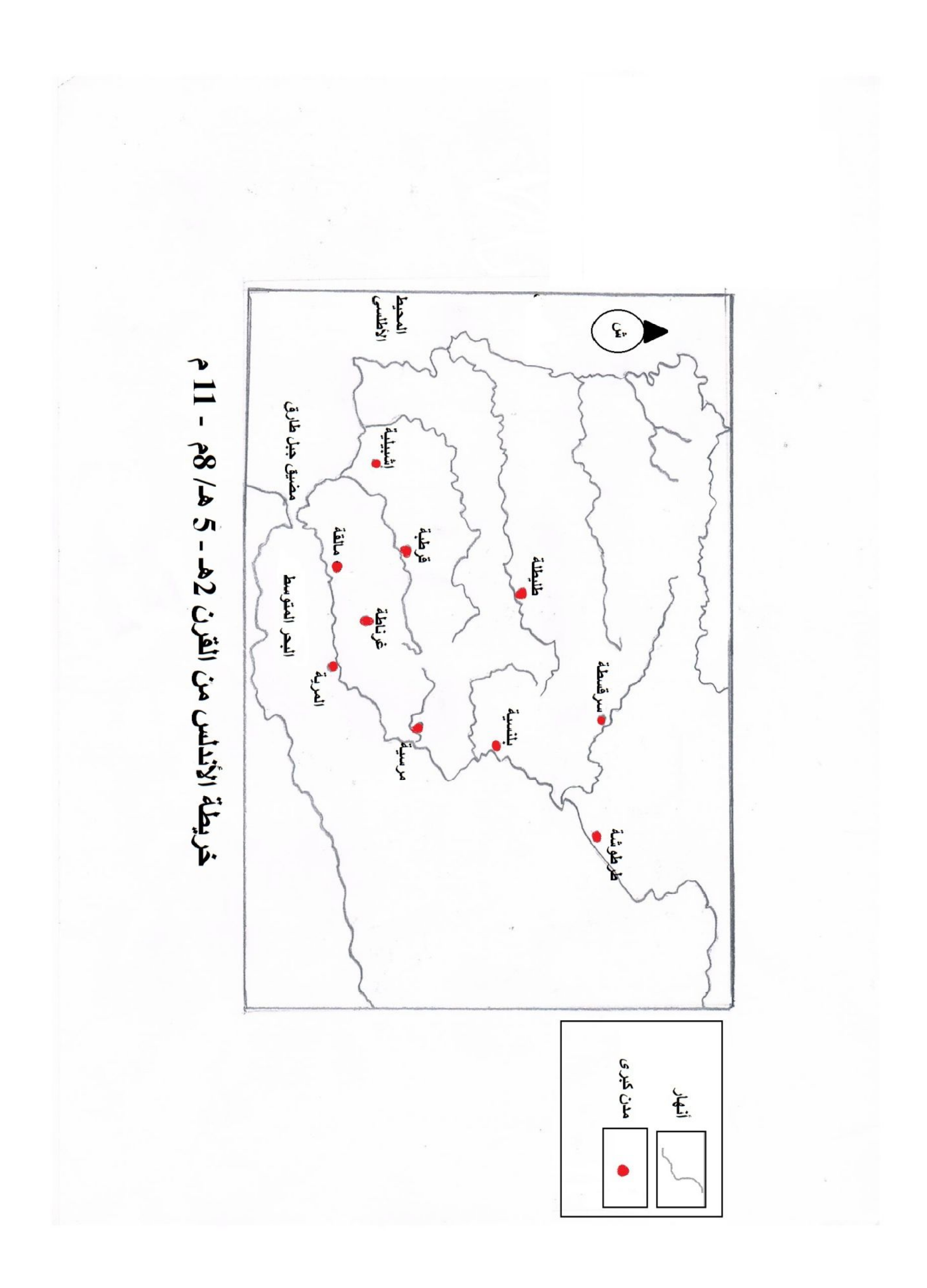
<u>الملحق رقم09:صورة توضيحية للهبط على نهر التاج بمدينة طليطلة.</u>



عباس رضا هادي: الأندلس، محاضرات في التاريخ والحضارة، منشورات إلجا مالطا، 1998م

القنطرة العربية ومبنى القصر العربي في طليطلة

الملحق رقم 10: <u>خريطة توضيحية لمواقع بعض مدن الأندلس المشمولة</u>بالدراسة.



المصدر: خريطة من إنجاز الباحثة وردة العابد

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً:المصادر المخطوطة

1–ابن الحاجأبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي(529هـ/1134م): كتاب الأحكام مخطوط، نسخة الخزانة العامة الرباط، رقم 55ج.

2– المجريطي، أبو القاسم مسلمة بن أحمد (398هـ/1107م): كتاب غاية الحكيم وحق النتائج بالتقويم، مخطوط، مكتبة علال الفاسي الرباط، ضمن مجموع رقم: ع370.

ثانياً: المصادر المطبوعة:

03–ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي(658هـ/1260م): الحلة السيراء، تحق: د. حسين مؤنس، دار المعارف القاهرة مصر، ط2، 1985م.

04–ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزيري(630هـ/1232م): أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحق: علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت،[د ت ط].

الكامل في التاريخ، راجعه وصححه د. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1407هـ/ 1987م.

06–ابن الأزرق، محمد بن علي بن محمد بن علي بن قاسم بن مسعود أبو عبد الله (896هـ/ 1491م): بدائع السلك في طبائع الملك، تحق: علي سامي النشار، دار السلام القاهرة مصر، ط1، 1429هـ/2008م.

07–ابن بسام، علي الشنتريني(542هـ/1147م): الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحق: سلام مصطفى البديري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.

08–ابن بشكوال، أبو القاسم خلف الله بن عبد الملك(578هـ/1184م): كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، إعتنى به ووضع فهارسه، د. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط1، 1423هـ/2003م.

09– البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد(487هـ/1094م): المسالك والممالك، تحق: د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م.

10-التنوخي، أبو علي المحسن بن أبي القاسم(384هـ/994م): الفرج بعد الشدة، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، 1415هـ/1994م.

11-ابن تيمية، تقي الدين أحمد(728هـ/1328م): السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، قصر كتب البليدة، الجزائر [د.ت.ط].

مجموعة الفتاوى، اعتنى بها وخرج أحاديثها: عمر الجزار وأنور الباز، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1426هـ/2005م، ج35.

13-ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي(741هـ/1340م): القوانين الفقهية، مكتبة الشركة الجزائرية الجزائر، [د ت ط].

14-ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد(456هـ/1063م): جمهرة أنساب العرب، تحق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف القاهرة مصر، ط5، 1382هـ/1962م.

15-الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله(626هـ/1226م): معجم البلدان، دار صادر بيروت لبنان، 1397هـ/1977م.

16-الحميدي، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر(488هـ/1095م): جذوة المقتبس فتاريخ علماء الأندلس، تحق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ط3، 1988م.

17-الحميري، محمد بن عبد المنعم(727هـ/1326م): الروض المعطار في خبر الأقطار تحق: إحسان عباس، دار السراج بيروت، ط2، 1980م.

18-ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي الموصلي البغدادي(367هـ/977م): صورة الأرض، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر بيروت لبنان.[د ت ط].

19-ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف (469هـ/1076م): المقتبس السفر الثاني: تحق محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1424هـ/2003م.

المقتبس السفر الثالث:تحق محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1430هـ/2009م.

المقتبس من أنباء أهل الأندلس: تحق محمود علي مكي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة مصر، 1431هـ/2010م.

المقتبس قطعة الناصر: تحق ب شالميتا، المعهد الإسباني العربي للثقافة مدريد 1979م.

المقتبس في أخبار بلد الأندلس: تحق صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، 1426هـ/ 2006م.

24- ابن خاقان، أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد(529هـ/1135م): مطمح الأنفس ومسرح التآنس في ملح أهل الأندلس، تحق: محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 1403هـ/ 1983م.

25- الخشني أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني (361هـ/ 971م): قضاة قرطبة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م.

26-ابن الخطيب، لسان الدين(776هـ/1374م): تاريخ إسبانيا الإسلامية أو كتاب أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحق: ليفي بروفنسال، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة مصر، ط1، 1424هـ/2004م.

27- ابن خلدون عبد الرحمن(808هـ/1405م): مقدمة ابن خلدون، تحق: محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، 2005م.

مزيل الملام عن حكام الأنام، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن الرياض، السعودية، ط1، 1417هـ.

29-أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي(275هـ/889م): سنن ابن داود، تحق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت لبنان، ج4.

30- الداوودي، أبو جعفر أحمد بن نصر(402هـ/1011م): الأموال، تحق: علي جمعة محمد ومحمد أحمد سراج، دار السلام القاهرة، ط2، 1427هـ/2006م.

31-ابن أبي دينار،محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني(1110هـ/1699م): المؤنس قي أخبار إفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية سنة 1286هـ.

32-ابن رشد، محمد القرطبي(595هـ/1198م): بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة بيروت لبنان، ط9، 1409هـ/1988م.

33- الزهري، محمد بن أبي بكر(541هـ/1154م): كتاب الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية بور سعيد مصر.

34-ابن سعيد، عبد الملك المغربي(685هـ/1278م): المغرب في حلى المغرب، تحق: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة مصر، ط3، 1955م.

35-السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد(ق5هـ/11م): كتاب في آداب الحسبة، تحق: جورج كولين وليفيبروفنسال، تقديم: حسن حافظي علوي، مطبعة الأمنية الرباط، ط2، 1432هـ/2011م.

36-ابن سهل، عيسى بن عبد الله الأسدي الجياني(486هـ/1093م): ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام، تحق: يحيى مراد، دار الحديث القاهرة مصر، 1428هـ/2007م.

37-ابن سيده، علي بن إسماعيل(458هـ/1065م): المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحق: محمد علي، معهد المخطوطات لجامعة الدول العربية، ط1، 1393هـ/1973م، ج7.

المخصص، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،[د.ت.ط]، ج12.

39-صاعد، أبو القاسم بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد التغلبي(462هـ/ 1069م): طبقات الأمم، تحق: حياة بن علوان، دار الطليعة بيروت، ط1، 1985م.

40-الصدفي، صلاح الدين خليل بن أيبك(764هـ/1322م): كتاب الوافي بالوفيات، تحق: أحمد الأرناأووط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط1، 1420هـ/2000م.

41-الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة(599هـ/1202): بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ط1، 1410هـ/1989م.

42-الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ/922م): تاريخ الرسل والملوك، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط2، 1382هـ/1962م.

43-الطرطوشي محمد بن الوليد(520هـ/1126م): سراج الملوك، تحق: نعمان صالح الصالح، دار العذرية للنشر والتوزيع الرياض- السعودية، ط1، 1426هـ/2005م.

44-ابن الطقاطقا، محمد بن علي بن طباطبا (709هـ/ 1308م): الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت لبنان، 1400هـ/1980م.

45- ابن الطلاّع، أبو عبد الله محمد بن الفرج القرطبي(497هـ/1103م): أقضية رسول الله ﷺ، اعتنى به: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم بيروت لبنان ط1، 1418هـ/1998م.

46-ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي (463هـ/ 1070م): كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، تح: د. محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة الرياض السعودية، ط2، 1400هـ/1980م.

47-ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله(424هـ/1032م): آداب الحسبة والمحتسب، تحق: فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، 1425هـ/2005م.

48- ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي(ق6هـ/12م): في آداب الحسبة والمحتسب، تحق : ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة مصر، 1955م.

49-ابن عذارى المراكشي، أحمد بن محمد أبو العباس(712هـ/1213م): البيان المغرب في أخبار الأندلس تحق: ج.س.كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة بيروت لبنان،[د ت ط].

50-ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (543هـ/ 1148م): أحكام القرآن، تحق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت لبنان.

51-ابن العطار، محمد بن أحمد(399هـ/1008م): كتاب الوثائق والسجلات، تح: ب. شالميتا، ف. كورنيطي، المعهد العربي الإسباني مدريد إسبانيا، 1983م.

52-الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ/ 786م): كتاب العين، تحق: د.عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2003م،ج2.

53-ابن فرحون،برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن الامام شمس الدين أبي عبد الله محمد (ت799هـ/1396/): تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تحق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ج2.

54-ابن الفرضي، أبو الوليد محمد الأزدي(304هـ/916م): تاريخ علماء الأندلس، تحق: د. روحية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1417هـ/ 1997م.

55-أبو القاسم، عبد الله يوسف التجاري المالقي(784هـ/1382م): الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1

2004/1425م.

56-قدامة بن جعفر(337هـ/948م): الخراج وصناعة الكتابة، تحق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر بغداد العراق، ط1، 1981م.

57-القلقشندي، أبو العباس أحمد(821هـ/1418م): صبح الأعشى، دار الكتب المصرية، القاهرة مصر، 1340هـ/1922م.

58-ابن القوطية أبو بكر(367هـ/977م): كتاب تاريخ افتتاح الأندلس، تحق: إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1989م.

59-ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (751هـ/1349م): الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحق: فايق أحمد، إشراف بكر بن عبيد بن الله بوزيد، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع جدة المملكة العربية السعودية، [د.ت.ط]، م1.

60-ابن الكردبوس، أبو مروان عبد الملك(ق6هـ/12م): تاريخ الأندلس، تحق: أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية بمدريد إسبانيا، 1971م.

61-الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب(450هـ/1057م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

62-المراكشي عبد الواحد (ت في النصف الثاني من القرن 7 هـ) : المعجب في تلخيص أخبار المغرب: تحق: محمد زينهم ومحمد عزب، دار الفرجاني، القاهرة مصر، 1994م.

63-المقري، أحمد بن محمد التلمساني(1041هـ/1631م): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،تحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت لبنان،ط1، 1419هـ/1998م، ج1.

64-المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت845هـ/1441م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحق: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي القاهرة 1998م.

65-ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري(711هـ/1311م): لسان العرب، دار المعارف بيروت لبنان، ج3.

66-مؤلف مجهول: أخبار مجموعة، تحق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني والمصري بيروت، لبنان، 1989م.

67- مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق: د سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية بغداد العراق ،1985م.

68- مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تحق: عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط، المغرب، 2005م.

69-النباهي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن(ق8ه/14م): تاريخ قضاة الأندلس أو كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحق: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، ط5، 1403ه/1983م.

70-ابن هشام، عبد الملكأبو محمد (213ه/828م): السيرة النبوية، تحق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، دار الخير دمشق سوريا، [د.ت.ط]

71-الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي(914ه/1508م): المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، إشراف: محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1405ه/1985م.

72-أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم(182ه/798م):كتاب الخراج، دار المعرفة بيروت لبنان،[د ت ط].

المراجع:

73-أحمد مختار: الأسر والسجن في شعر العرب، مؤسسة علوم القرآن، دمشق سوريا، ط1، 1405ه/1985م.

74-أومليل علي: السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دارسات الوحدة العربية بيروت لبنان، ط2، 1998م.

75-الجريويمحمد بن عبد الله: السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية، منشورات إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، الرياض المملكة العربية السعودية، 1411ه/1990م.

76-الحداد حميد: السلطة والعنف في الغرب الإسلامي، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع

دمشق سوريا، ط1، 2011م.

77- بن حمادة سعيد: الماء والإنسان خلال القرنين 7-8هـ/13-14م، دار الطليعة بيروت لبنان، ط1، 2007م.

78- حناوي محمد: النظام العسكري في عصري الخلافة والطوائف، دار أبي رقراق الرباط المغرب، ط1، 2003م.

79-خلاف محمد عبد الوهاب :تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن 5هـ/11م، المؤسسة العربية الحديثة القاهرة مصر، 1992م.

ثلاثة وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس، المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة مصر، ط1، 1982م.

قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر ميلادي الخامس هجري، الدار التونسية للنشر تونس 1984م.

وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، مصر، 1400هـ/1980م.

83- الخلف سالم بن عبد الله: نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط1، 1424/2003م.

84-رجب عبد الجواد إبراهيم: ألفاظ المأكل والمشرب في العربية الأندلسية، دراسة في نفح الطيب للمقري، دار غريب القاهرة مصر، ط1، 2001م.

85- السمرائيأسامة عبد الحميد حسين: تاريخ الوزارة في الأندلس (138-897هـ/755-1492م)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1433هـ/2012م.

86-السيد عبد العزيز سالم: قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 1997م.

87- الصمد واضح :السجون وأثرها في الآداب العربية من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان، [د ت ط].

88-الطاهري أحمد: البناء والعمران الحضري باشبيلية العبادية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1427هـ / 2006م.

_الفلاحة والعمران القروي بالأندلس خلال عصر بني عباد، مركز الاسكندرية للكتاب مصر، 2004م.

90- طويل مريم قاسم: مملكة المرية في عهد المعتصم بن صمادح (433-484هـ/1051-1091م)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1414هـ/1994م.

91-العبادي أحمد مختار: صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف بالإسكندرية مصر، ط1، 2000م.

_في تاريخ المغرب والأندلس، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر، ط1، 1425هـ/2005م.

93- عباس إحسان: تاريخ الأدب الأندلسي، عصر سيادة قرطبة، دار الثقافة بيروت لبنان، ط2، 1969م.

94- عبد الستار محمد: المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، 1988م.

95- عبد الوهاب مصطفى ماهر: عمارة السجون في الإسلام، كلية الإمام الأوزاعي، الدراسات الإسلامية بيروت لبنان، 1435هـ/ 2014م.

96-عنان محمد عبد الله: الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1413هـ/1998م.

97-فيلالي عبد العزيز: العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس والمغرب، دار هومة الجزائر، 2007م.

98-ابن قربة صالح يوسف: أبحاث ودراسات في تاريخ وآثار المغرب الإسلامي وحضارته، دار الهدى عين امليلة الجزائر، ط1، 2011م.

99-كحيلة عبادة: تاريخ النصارى في الأندلس، المطبعة الإسلامية الحديثة القاهرة مصر، ط1، 1993م.

100-كمال السيد أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية مصر[د ت ط].

101-لقبال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ط1، 1971م.

المغرب الإسلامي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ط2، 1981م.
103-مؤنس حسين: فجر الأندلس، دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية، 711-756م، دار المناهل بيروت لبنان، ط1، 1432هـ/2002م.
104-الميلي، مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،[د.ت.ط].
105-مجاني بوبة: النظم الإدارية في بلاد المغرب خلال العصر الفاطمي، دار بهاء الدين الجزائر، ط1، 1430هـ/2009م.
106-محمد بن ريان وآخرون: قراءة وتحليل الخريطة الطبوغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط المغرب، ط2، 1989م.
107- محمد عبد الحي الكتاني الادريسي الحسيني الفاسي: نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت لبنان [د.ت.ط]، ج1.
108-نسيم عبد العظيم عبد القادر إبراهيم: شعر الأسرى والسجن في الأندلس جمع وتوثيق ودراسة، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، ط2، 1417هـ/ 1996م.
109- نشاط مصطفى: السجن والسجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط، مطابع إفريقيا الشرق الدار البيضاء المغرب، 2012م.
110-نوار سامي محمد: الكامل في مصطلحات العمارة الإسلامية من بطون المعاجم اللغوية، دار الوفاء الاسكندرية مصر، ط1، 2003م.
111- ولدان محمد الأمين: أهل الذمة بالأندلس قي ظل الدولة الأموية 138-422هـ/755-1031م، دار الأوائل دمشق سوريا، ط1، 2011م.

المراجع المترجمة

112-اكصيل اصطيفال: تاريخ شمال افريقيا، ترجمة: محمد التازي سعود، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية الرباط المغرب، ط1، 2007م.
113-بالباس ليوبولدتوراس: الفن المرابطيوالموحدي، تر: سيد غازي، دار المعارف القاهرة

مصر، ط1، 1971م.

114-بالباس ليوبولدوطوريس: الحواضر الأندلسية، تر: محمد يعلى، دار أبي رقراق الرباط المغرب، ط1، 2007م، ج1.

115-بايخور أنطونيو: مدينة الزهراء، تر: سامي البغدادي، البيت العربي والمعهد الدولي للدراسات العربية، مدريد إسبانيا، ط1، 2011م.

116- رينو جوزيف: الفتوحات الإسلامية في فرنسا وإيطاليا وسويسرا في القرن الثامن والتاسع والعاشر ميلادي، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي دار الحداثة الجزائر، ط1، 1984م.

117-مالدونادو باسيليو بابون: عمارة المساجد في الأندلس، تر: علي إبراهيم منوفي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، 1432ه/ 2011م.

المراجع الأجنبية

118_François Clément : Pouvoir et Légitimité en Espagne Musulmane à L'Epoque Des Taifas(V-XI siècle), Ed L'Harmattan, Paris, 1997.

119_Marque Bergé : les arabes, histoire et civilisation des arabes et du monde musulman des origines a la chute du royaume de grenade racontées par les témoins IXeme siècle av j.c- XVemesiècle,editionsLidis, paris 1977

120_PhilppeCombessie: Sociologie de la Prison, 3é édition, la Découverte, Paris, 2009

121_Provençal- Evariste Lévi: l'Espagne musulmane au Xeme siècle, institutions et vie sociale, Maison neuve et la rose, Paris, France, 2002 .

122_Racinet Philippe et George Jebel : La Ville Médiévale de L'Occident Chrétien a L'Orient Musulman V – XV éme siècle, Arnand Colin, Paris 1996.

الدوريات

123- ثريا محمد عبد الحسن: أزياء المجتمع الأندلسي من سنة 92-625هـ، مجلة كلية الآداب بغداد، العدد 102، سنة 2009م.

124-خلاف محمد عبد الوهاب: صاحب الشرطة في الأندلس، مجلة المؤرخ العربي بغداد- العراق، العدد 13.

125- دبور محمد علي: السجون والسجناء بالأندلس في عهد بني أمية وملوك الطوائف، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، مركز النشر والترجمة جامعة المجمعة، السعودية، العدد 8، ديسمبر 2015م/ صفر 1437هـ.

126-السيد عبد العزيز سالم: العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الأول، أبريل مايو يونيو، 1977م

127-العموشي محمد: الحبس وأثره على تصرفات المحبوس في بعض مسائل الزواج والطلاق، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية نابلس فلسطين، العدد26، 2010م.

128-عياد المبروك الرجيبي: الماء في الأندلس في العصر الوسيط، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر، ع26 ، رمضان 1429هـ/ سبتمبر 2008م.

129- فورارمحمد بن لخضر: أبو عمر يوسف بن هارون الرمادي الأندلسي، دراسة في سيرته وشعره في السجن، مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث القاهرة، مصر، ج39، أبريل 2007م.

130- BasilioPavon Maldonado: entre la historia y la arqueologia el enigma de la cordobacalifaldesapa و recida, AL-Qantararevista de estudiosarabes, VOL IX, Madrid 1988.

131_Mathieu Tillier : Vivre en Prison A l'Epoque Abbasside, Journal Of The Economic and Social History Of The Orient, University Of Lieden, Neiderland, Vol 52, Issue 04.

الرسائل والمذكرات الجامعية

132-حجاج كاهنة: طرق تموين مدينة كويكول بالمياه في العصر الروماني، مذكرة ماجستير، إشراف محمد البشير شنيتي، معهد الآثار جامعة الجزائر2، السنة الجامعية:2008-2009م.

133- ربعين آعمر: تأثير عوامل التلف البيولوجية على المادة الخشبية الأثرية، مذكرة ماجستير، إشراف لعرج محمود عبد العزيز، معهد الآثار جامعة الجزائر2، السنة الجامعية:2007-2008م.

134- طلال جميل عبد العالي رفاعي: نظام البريد في الدولة العباسية حتى منتصف القرن الخامس هجري، رسالة دكتوراه إشراف حسام الدين السامرائي، جامعة أم القرى مكة المملكة العربية السعودية، 1406-1407هـ/ 1985-1986م.

135- العابد وردة: القيادة العسكرية في الثغرين الأدنى والأعلى بالأندلس في القرن الخامس الهجري حتى الربع الأول من الفرن السادس الهجري، مذكرة ماجستير، إشراف أ.د/ ابراهيم بحاز، السنة الجامعية: 1428-1429هـ/ 2007-2008م.

136- عبد الصمد رقية: أثر الرطوبة والأملاح على الصخور الكلسية في المباني الأثرية، برج تامنفوست كنموذج، إشراف حميان مسعود، معهد الآثار جامعة الجزائر2، السنة الجامعية:2008-2009م.

137- قدور سكينة: الحبسيات في الشعر العربي، أطروحة دكتوراه في الأدب العربي الحديث، إشراف لخضر عيكوس، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007م

الموسوعات والمعاجم والقواميس

138-الموسوعة الفقهية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1404هـ/1983م،ج16.

139- الشرباصي أحمد: المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل بيروت، 1401هـ/1981م.

140- عمارة محمد: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق

بيروت لبنان، ط1، 1413هـ/1993م.

141-المعجم العلمي الجغرافي: أكاديميا كولينز، تر: عصام مقدم وليلى يوسف جبّور، مراجعة: د. محمد دبس، منشورات دار الكتاب بيروت لبنان، 1996م.

142_LadvocatJean Baptiste :Dictionnaire Historique et Bibliographique, Vol 01, Etienne le doux, Paris,1822.

قائمة الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الأعلام.

[أ]

[ف]

[ق]

[ك]

[ل]

[م]

[هـ]

[و]

[ي]

فهرس البلدان والأماكن والمدن

[أ]

[ب]

فهرس القبائل والشعوب.

[أ]

[ب]

[ت]

فهرس الألفاظ ذات الدلالة

[أ]

[ب]

[ت]

[ث]

[ج]

[ح]

[خ]

[د]

[ع]

[غ]

[ف]

[ق]

[ك]

فهرس المحتويات

ملخص السجن والسجناء في الأندلس الإسلامية 138 هـ- 479هـ/ 756م-1086م

لم تختلف إدارة السجن عن بقية الهيئات الإدارية الأخرى، فكان لها سجلات ومراسيم تدون فيها قضايا وأحكام، كما كان السجناء يستفيدون من بعض المزايا منها الكسوة والطعام.

سهرت الدولة الأموية على تطبيق نظام العقوبات، فنجد سجن ولاة العهد والوزراء والحُجّاب بالإضافة إلى أنها كانت تتحقق في كل الأموال وفي حالة اختلاس لأموال الخزانة الكبرى، تزج بالعامل دون رحمة، ومثال ذلك يحيى الغزال وابن زيدون.

كما حرص القضاة على تطبيق العقوبة على كل من الغريم والمفلس والمدين عند تعذر دفع الأموال لأصحابها، ولا يستفيدون من التسريح إلا بعد تكفل الأمير أو الخليفة بتسديد الديون.

تمحورت قضايا السجن الاجتماعية في القتل التي بلغ عددها 12 حالة، بالإضافة إلى آفات اجتماعية مثل السرقة والتعدي على الآخرين بالضرب واللسان وحتى بائع الخمر كان يحبس حتى يعلن توبته.

لم يتسامح الحكام أو الفقهاء أو القضاة في إلحاق الأذى بمن يشتم محمدا ﷺ، فكان عقابهم السجن ثم الإعدام.

لم تتمكن الدراسات الأثرية من تحديد مكان السجن من خلال الأبحاث، لعدم وجود أي دليل مادي يثبت ذلك، لكن بالاعتماد على المادة الخبرية التاريخية تمكننا من إعادة تصوير السجن بمعطيات جغرافية، وتحديد مكان السجن الافتراضي. لكننا نجد بعض المدن الأندلسية ذات القصبة المنيعة وذات البناء الصخري ظلت محافظة على أطلال السجن القديم.

إن النتائج التي يمكن الوصول إليها من خلال هذا البحث أن تطبيق الأحكام الشرعية في الحكم على السجين مهما كانت قضيته للقضاء على الفتنة والمحافظة على أمن ومصداقية الدولة، خاصة وأن بلاد الأندلس تجاور المماليك النصرانية التي تترصد بها.

المعرفة الفقهية والإلمام بطرق تطبيق العقاب انطلاقا من الشريعة الإسلامية، وقلة قضايا السجن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فيه دلالة واضحة على معرفة العامة لحقوقهم وواجباتهم، جعل الوقوع في الخطأ عن جهل وليس تعمدا، ورغم ذلك كان له من التأديب نصيب، حتى لا يرجع إلى فعلته.

إن عملية البحث عن آثار لبناء قديم وفق معطيات أثرية كنوعية أدوات البناء من أحجار وملاط وخشب، تكون في مجملها صعبة وذلك نظرا إلى المواد المستعملة أولا وإلى مكان السجن ثانيا والذي يكون في معظم الأحيان على مقربة من مجرى النهر كسجون الحواضر الكبرى من قرطبة إلى أشبيليا، والذي يعتبر العامل الأول لمحو أي أثر لبناء السجن.

Résumé :

On considère l'étude de la prison et prisonniers dans l'Andalousie (138-479 Hijr/ 756-1086) parmi les études qui se sont intéressées à démontrer toutes les questions qu'elles soient politiques, économiques, sociologiques ou doctrinaux. Car la prison représente la deuxième face de tout état par le reflet de sa puissance ainsi que la justice et la flexibilité de la loi islamique dans le maintien de la sécurité de la communauté.

La présence de la prison est associée à certaines institutions telles que l'autorité judiciaire et policière, car ces dernières prennent en charge de réaliser les sanctions qu'ils méritent certains individus et à la fois leurs réhabilitation afin de s'intégrer a nouveau dans la société.

On trouve les prisons dans chaque ville andalouse, par exemple à Cordoba on distingue plusieurs types de prisons : une prison privée et son opposé, A Séville, Almería et Tolède. Et de là est venu la problématique suivante : est ce que la prison andalouse a bien accomplis son travail ? Est ce que les détenus ont été classé d'une manière conforme et selon la norme ? Et y'avait il des monogrammes dans ces prisons ?

L'administration pénitentiaire ne diffère pas du reste des autres organes administratifs, elle a ses dossiers et décrets qui ont enregistré les questions et les dispositions, ainsi les détenus bénéficient de certains avantages, y compris les revêtements et la nourriture.

La Dynastie des Omeyyades a veillé sur l'application du régime des sanctions, nous trouvons la prison des ministres et de la cour, ainsi elle vérifiait les principaux fonds du Trésor et dans le cas de détournement de fonds, elle immerge le travailleur sans pitié, par exemple, Yahya El-Ghazal et Ibn Zaydoun.

Les juges ont également désireux d'appliquer la peine pour chacun des rivaux et le débiteur en faillite et si vous ne pouvez pas payer de l'argent pour leurs propriétaires, ne bénéficient pas de la démobilisation qu'après s'être assuré par le prince ou Calife qui vont rembourser la dette.

Les Questions pénitentiaires sociale se sont centré sur l'assassinat dont il y'avait 12 cas, en plus des maux sociaux tels que le vol, battre les autres et même les vendeurs de vin ont été enfermé, jusqu'à annoncer leurs repentirs.

Les dirigeants ou les savants ou les juges n'ont pas tolérer à nuire à ceux qui maudissent le prophète Mohammed, Ils ont été punis en prison, puis la pendaison.

Les études archéologiques n'ont pas été en mesure de localiser l'endroit exact et précis de la prison, et l'absence de toute preuve matérielle de le prouver n'a non plus rendu la localisation aisée, mais en se basant sur les articles historiques on était en mesure de retirer cette localisation à l'aide des données géographiques, ainsi nous trouvons des villes andalouses avec la Casbah fortifiées et avec de la roche ont toujours conservés les ruines de l'ancienne prison.

Depuis cette recherche on peut aboutir que l'application des dispositions légales dans la décision sur le prisonnier, quelle que soit sa cause afin d'éradiquer la sédition et maintenir la sécurité et la crédibilité de l'État surtout que la juxtaposition d'Andalousie aux royaumes chrétiens.

Connaissances jurisprudentiels et la familiarité avec l'application des méthodes de punition basée sur la loi islamique, et le manque de questions pénitentiaires sur le plan économique et social, est une indication claire de la connaissance du public de leurs droits et devoirs, ce qui fait faire des erreurs par ignorance plutôt que par délibérée, et même si une erreur est commise il y’aura de la discipline, afin de ne pas refaire.

Le processus de recherche de traces d'un ancien bâtiment en conformité avec les outils archéologiques de construction à partir de pierres et de mortier et de bois, dans son ensemble est difficile en raison des matériaux utilisés pour la première place et la deuxième qui est le et la position de la prison qui est plus souvent à proximité de la rivière comme c’est le cas des prisons des mégapoles de Cordoba à Séville, qui est le premier facteur à effacer toute trace du bâtiment de la prison.

Abstract:

We consider the study of prison and prisoners in Andalusia (138-479 Hijr / 756-1086) among the studies that have been interested in demonstrating all political, economic, sociological or doctrinal questions. Therefore the prison represents the second face of any state by the reflection of its power as well as the justice and flexibility of the Islamic law in the maintenance of the security of the community.

The presence of the prison is associated with certain institutions such as the judicial and police authorities, since those took responsibility for carrying out the sanctions of those who deserves it and for their rehabilitation in order to integrate again into the society.

There are prisons in every Andalusian city, for example in Cordoba there are several types of prisons: a private prison and its opposite, in Seville, Almería and Toledo. And from there came the following problem: is the Andalusian prison well done its work? Have the inmates been classified according to the standard? And were there monograms in these prisons?

The prison administration does not differ from the rest of the other administrative bodies; it has its files and decrees which have registered the questions and provisions, the prisoners enjoy certain advantages, including coatings and food.

The Umayyad dynasty watched over the application of the sanctions regime, we find the prison of ministers and the court, so it checked the main funds of the treasury and in the case of embezzlement, it immersed the worker mercilessly, For example, Yahya El-Ghazal and Ibn Zaydoun.

The judges also want to apply the penalty for each of the rivals and the bankrupt debtor and if they can not pay money for their owners, do not benefit from demobilization until after securing by the prince Or Caliph who will repay the debt.

The Social Prison Questions centered on the murder of which there were 12 cases, in addition to social ills such as robbery, beating others and even sellers of wine were locked up to announce their repentance.

Leaders or scholars or judges did not tolerate to harm those who curse the prophet Mohammed, They were punished in prison, then hanged.

Archaeological studies have not been able to locate the exact and precise location of the prison, and the absence of any physical evidence to prove it did not make the location easy, but based on the articles Historical one was able to remove this location using geographical data, so we find Andalusian cities with the Casbah fortified and with rock have always preserved the ruins of the old prison.

From this research it can be concluded that the application of the legal provisions in the prisoner's decision, whatever its cause, in order to eradicate sedition and maintain the security and credibility of the State, especially with the juxtaposition of Andalusia Christian kingdoms.

Knowledge of jurisprudence and familiarity with the application of Islamic law-based punishment methods and the lack of economic and social penitentiary issues is a clear indication of the public's

knowledge of their rights and duties, Make mistakes by ignorance rather than deliberate, and even if an error is committed there will be discipline, so as not to redo.

The process of looking for traces of an old building in accordance with the archaeological tools of construction from stones and mortar and wood, as a whole is difficult because of the materials used for the first place and the second one which is the position of the prison which is more often close to the river as is the case of the megacities of Cordoba in Seville, which is the first factor to erase all traces of the prison building.